مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم

للعلامة سراج الدين عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملقن
توفي عام ٨٠٤هـ

تحقيق ودراسة
سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد

الجزء الثالث

دار العاصمة
الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى ١٤١١هـ

دار العاصمة

المملكة العربية السعودية

الرياض - ص ب ٤٢٥٠٧ - الرمز البريدي ١١٥٥١

هاتف ٤٩١٥١٥٤ - ٤٩٣٣٣١٨ - فاكس ٤٩١٥١٥٤

مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم

للعلامة سراج الدين عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملقن
توفي عام ٨٠٤هـ

تحقيق ودراسة
سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد

الجزء الثالث

دار العاصمة
الرياض

كتاب معرفة الصحابة

أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ

٤٨٤ـ حديث عائشة:

«من سره أن ينظر إلى عتيق من النار، فلينظر إلى أبي[١] بكر».

قال: صحيح.

قلت: فيه صالح بن موسى ضعّفوه، (والسند مظلم)[٢].

---

(١) قوله: (أبي) ليس في (ب).

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و (ب)، وما أثبته من التلخيص.

٤٨٤ ـ المستدرك (٣/٦١ ـ ٦٢) حدثنا أحمد بن كامل القاضي، ثنا عبد الله بن روح المدائني، ثنا شبابة، ثنا صالح بن موسى الطّلحي، عن معاوية بن إسحاق، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من سره أن ينظر إلى عتيق من النار؛ فلينظر إلى أبي بكر» وإن اسمه الذي سماه أهله لعبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو حيث ولد، فغلب عليه اسم عتيق.

تخريجه:

الحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/١٧٠).

والطبراني في الكبير (١/٦ رقم ١٠).

=

. . . .

= وأبو يعلى ـ كما في المطالب العالية (٤/٣٦ رقم ٣٨٩٦) ـ، في فضل أبـي بكر من كتاب المناقب.

وقال محقق الكتاب الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي: قال البوصيري: «رواه أبو يعلى بسند ضعيف لضعف صالح بن موسى».

والحديث ذكره الهيثمي في المجمع (٩/٤٠ ـ ٤١) وعزاه لأبـي يعلى فقط، ولم يذكر الطبراني مع أنه رواه كما سبق، ثم قال الهيثمي: «فيه صالح بن موسى الطلحي وهو ضعيف».

وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (ل ٦ أ).

جميعهم من طـريق صالـح بن موسى، عن معـاوية بن إسحـاق، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ به، نحوه.

وللحديث طرق أخرى سيأتي الكلام عليها في الحديث رقم (٧٢٥).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم وتعقبه الذهبـي بقوله: «صالح ضعفوه، والسند مـظلم». وصالـح هذا هـو ابن موسى بن إسحـاق بن طلحـة التيمي، وهو متروك ـ كـما في التقريب (١/٣٦٣ رقم ٥٧) ـ، وانـظر الكامـل (٤/١٣٨٦ ـ ١٣٨٩)، والتهذيب (٤/٤٠٤ ـ ٤٠٥ رقم ٦٩٠).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد؛ لشدّة ضعف صالح بن موسى.

وله شاهد من حديث عبد الله بن الزبـير، قال: كـان اسم أبـي بكر: عبد الله بن عثمان، فقال له النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أنت عتيق الله من النار» فسُمّي عتيقاً.

أخرجه ابن أبـي حاتم في العلل (٢/٣٨٦ رقم ٢٦٦٨).

والطبراني في الكبير (١/٥ رقم ٧).

وابن أبـي عاصم في الآحاد والمثاني (ل ٣ أ). =

= وابن حبان في صحيحه (ص ٥٣٢ ــ ٥٣٣ رقم ٢١٧١).

والدولابي في الكنى (١/ ٦ و ٧).

وأبو نعيم في المعرفة (ل ٦ أ).

جميعهم من طريق حامد بن يحيى، حدثنا سفيان بن عيينة، عن زياد بن سعد، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، فذكره.

والحديث ذكره ابن أبي حاتم في الموضع السابق، ونقل عن أبيه أنه قال: «هذا حديث باطل».

ولست أعلم وجه بطلانه طالما أن رجاله ثقات كالتالي:

عامر بن عبد الله بن الزبير ثقة عابد ــ كما في التقريب (١/ ٣٨٨ رقم ٥٣) وانظر الجرح والتعديل (٦/ ٣٢٥ رقم ١٨١٠)، والتهذيب (٥/ ٧٤ رقم ١١٧).

وزياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني ثقة ثبت ــ كما في التقريب (١/ ٢٦٨ رقم ١١٢) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٣/ ٥٣٣ رقم ٢٤٠٨)، والتهذيب (٣/ ٣٦٩ رقم ٦٧٨).

سفيان بن عيينة ثقة حافظ فقيه إمام حُجّة ــ كما في التقريب (١/ ٣١٢ رقم ٣١٨) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٥ ــ ٢٢٧ رقم ٩٧٣)، والتهذيب (٤/ ١١٧ رقم ٢٠٥).

حامد بن يحيى بن هاني البَلْخي ثقة حافظ ــ كما في التقريب (١/ ١٤٦ رقم ٩٠) ــ وانظر الجرح والتعديل (٣/ ٣٠١ رقم ١٣٣٨)، والتهذيب (٢/ ١٦٩ رقم ٣٠٦).

وذكر الهيثمي هذا الحديث في المجمع (٩/ ٤٠) وعزاه للبزار، والطبراني وقال: «رجالها ثقات».

وذكره الألباني في سلسلته الصحيحة (٤/ ١٠٣) وصحح سنده.

٤٨٥ ــ حديث علي:

أنه حلف: أنزل[١] الله (تعالى)[٢] اسم أبي بكر من السماء (صدِّيقاً)[٣].

قال: لولا جهالة محمد بن سليمان (العَيْذي)[٤] لحكمت بصحّته.

قلت: سنده مظلم[٥].

---

(١) في المستدرك وتلخيصه: (لأنزل).

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ) والتلخيص، وما أثبته من (ب) والمستدرك.

(٣) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٤) في (أ) و (ب): (السعدي) ــ بالسين المهملة، بعدها عين، ثم دال ــ، وفي المستدرك والتلخيص: (السعيدي) ــ بمثل اللفظ السابق وزيادة ياء بعد العين المهملة ــ، وكذا في الميزان (٣/٥٧٣).

وفي المعجم الكبير للطبراني (١/٨): (العبدي) ــ بالعين المهملة، ثم باء موحدة، بعدها دال ــ، وكذا وقع في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/٢٦٩)، والمعرفة لأبي نعيم (١/ل ٦ ب)، وتهذيب الكمال للمزي (٣/١٤٢٩) في ترجمة هارون بن سعد العجلي فذكره في تلاميذه، ولسان الميزان (٥/١٨٩)، وهو الذي صوّبه الألباني في السلسلة الصحيحة (١/٤/٩) في تخريج الحديث رقم (٣٠٦).

والصواب (العَيْذي) بالعين المهملة ثم ياء ساكنة معجمة بإثنتين من تحتها وذال معجمة، كما في التاريخ الكبير للبخاري (١/٩٩) والإكمال لابن ماكولا (٦/٣٢١)، والأنساب للسمعاني (٩/٤٢٣) وعجالة المبتدي في النسب (ص ٩٥)، وانظر دراسة الإسناد.

(٥) قوله: (قلت: سنده مظلم) ليس في التلخيص المطبوع والمخطوط، وفيه: «قلت: لولا جهالة محمد بن سليمان السعيدي شيخ إسحاق السلولي، لحكمت بصحته». وهذه عبارة الحاكم تصحّفت، ونسبت للذهبي. =

٤٨٥ ـ المستدرك (٦٢/٣): أخبرني أحمد بن محمد بن واصل المطوعي ببيكند، حدثني أبـي، ثنا محمد بن إسماعيل، حدثني أحمد بن حنبل، ثنا إسحاق بن منصور السلولي، سمع محمد بن سليمان (العيذي) يحدث عن هارون بن سعد، عن عمران بن ظبيان، عن أبـي (تَحْيَـى) سمع علياً يحلف: لأنزل الله تعالى اسم أبـي بكر ـ رضي الله عنه ـ من السماء صدِّيقاً.

قال الحاكم: «لولا مكان محمد بن سليمان (العيذي) من الجهالة لحكمت لهذا الإسناد بالصحة».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه البخاري في تاريخه (٩٩/١).

والطبراني في الكبير (٨/١ رقم ١٤)، وقال الهيثمي في المجمع (٤١/٩): «رجال ثقات».

وأخرجه أبو نعيم في المعرفة (١ ل ٦ ب).

وأبو طالب (اليساري)، وأبو الحسن البغدادي في فضائل الشيخين ـ كما في كنز العمال (٤٩٨/١٢ رقم ٣٥٦٣٣) ـ.

وأخرجه أبو نعيم أيضاً في الموضع السابق، فقال: حدثنا أبو الفرج أحمد بن جعفر، ثنا القاسم بن زكريا، ثنا يحيـى بن معلَّى، ثنا داود بن مهران، ثنا عمر بن زيد عن أبـي إسحاق عن أبـي تحيى قال: لا أحصي كم مرة سمعت علي بن أبـي طالب يقول: إن الله عز وجل هو الذي سمى أبا بكر على لسان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ صديقاً.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده محمد بن سليمان العَيْذي، نسبة إلى عَيْذ الله بن سعد العشيرة بن مذحج، من بني ضبة، روى عن هارون بن سعد العجلي، وروى عنه إسحاق بن منصور وأبو إدريس الخولاني، وهو مجهول.

قال ابن أبـي حاتم: «سمعت أبـي يقول: هو مجهول»، ونص الحاكم هنا على أنه مجهول.

. . . .

= انظر التاريخ الكبير (١/٩٩)، الجرح والتعديل (٧/٢٦٩)، الإكمال (٦/٣٢١) الأنساب (٩/٤٢٣) عجالة المبتدي (ص ٩٥)، الميزان (٣/٥٧٣)، لسان الميزان (٥/١٨٩).

وفي سنده أيضاً عمران بن ظبيان الحنفي الكوفي، وهو ضعيف ــ كما في التقريب (٢/٨٣ رقم ٧٣٠)، وانظر الجرح والتعديل (٦/٣٠٠ رقم ١٦٦٣)، والكامل (٥/١٧٤٧)، والتهذيب (٨/١٣٣ ــ ١٣٤ رقم ٢٢٩).

وأما الطريق الأخرى التي أخرجها أبو نعيم، ففي سندها أبو إسحاق السبيعي، وهو ثقة، إلا أنه مدلس من الثالثة، واختلط بآخره ــ كما سيأتي في الحديث رقم (٤٩٦) ــ وقد عنعن هنا.

والراوي عنه عمر بن زيد ولم أجد أحداً بهذا الاسم سوى عمر بن زيد الصنعاني ولم يذكروا أنه روى عنه سوى عبد الرزاق، ولا نصوا على أنه روى عن أبي إسحاق السبيعي. فإن كان هو فهو ضعيف، وإن لم يكن هو فلا أعرفه.

وانظر المجروحين (٢/٨٢)، وتهذيب الكمال (٢/١٠٠٩)، والميزان (٣/١٩٨ رقم ٦١١٤).

وشيخ أبي نعيم أبو الفرج أحمد بن جعفر لم أجد أحداً بهذا الاسم سوى أحمد بن جعفر بن أبي حفص أبو الفرج المعروف بالنسائي، ذكره الخطيب في تاريخه (٤/٧٢ ــ ٧٣ رقم ١٦٩٦) وذكر عن محمد بن العباس بن الفرات أنه قال عن أحمد هذا: «كان غير ثقة، لا أكتب عنه شيئاً»، ولم يذكر الخطيب أن أبا نعيم روى عنه.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد؛ لجهالة العيذي، وضعف عمران بن ظبيان، وأما الطريق الأخرى التي أخرجها أبو نعيم فضعيفة جداً كما يتضح من دراسة الإسناد، والحديث له شواهد كثيرة تدل على تسمية أبي بكر ــ رضي الله عنه ــ بالصديق، وتأتي في الحديث بعده.

٤٨٦ـ حديث:

«إن الله سمى أبا بكر الصديق: صديقاً على لسان جبريل، ومحمد».

قلت: فيه هلال بن[1] العلاء، وهو منكر الحديث.

---

(١) قوله: (ابن) ليس في (ب).

٤٨٦ ـ المستدرك (٣/٦٢): (حدثنا) عبد الرحمن بن حمدان الجلّاب، ثنا هلال بن العلاء الرّقّي، حدثني أبي، ثنا إسحاق بن يوسف، ثنا أبو سنان، عن الضّحاك، ثنا النزّال بن سَبُرة قال: وافقنا علياً ـ رضي الله عنه ـ طيب النفس وهو يمزح، فقلنا: حدثنا عن أصحابك، قال: كل أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ أصحابي. فقلنا: حدثنا عن أبي بكر، فقال: ذاك امروء سمّاه الله صِدّيقاً على لسان جبريل ومحمد ـ صلى الله عليهما ـ.

تخـــريجـــه:

الحديث ذكره الهندي في كنز العمال (١٢/٤٩٨ رقم ٣٥٦٣٢) بنحوه ولم يذكر جبريل عليه السلام، وعزاه لأبي نعيم في المعرفة.

وأخرجه ابن بشران في أماليه (ل ٢٠٦ رب) من طريق إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله، عن أبي سنان، به نحوه، وزاد:

دراسة الإسناد:

الحديث أورده الحاكم شاهداً للحديث السابق، وتعقبه الذهبي بقوله: «هلال بن العلاء منكر الحديث».

وهلال بن العلاء بن هلال بن عمر الباهلي مولاهم، أبو عمر الرّقي، صدوق ـ كما في التقريب (٢/٣٢٤ رقم ١٤١) ـ؛ قال أبو حاتم: صدوق.

=

. . . .

وقال النسائي: صالح، وقال في موضع آخر: ليس به بأس، روى أحاديث منكرة عن أبيه فلا أدري الريب منه؟ أو من أبيه؟
وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الذهبي: حافظ، صاحب حديث، وذلك بعد أن ذكره في الميزان.

الجرح والتعديل (٩/٧٩)، والثقات (٨/٢٤٨)، الميزان (٤/٣١٥ ـ ٣١٦)، التهذيب (١١/٨٣ ـ ٨٤).

وفي سند الحديث العلاء بن هلال والد هلال المذكور، وهو ضعيف، قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث؛ عنده عن يزيد بن زريع أحاديث موضوعة.

وقال النسائي: روى عنه ابنه هلال غير حديث منكر، فلا أدري منه أتي أو من ابنه؟

وذكره البخاري في تاريخه وسكت عنه.

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد ويُغيّر الأسماء، لا يجوز الاحتجاج به بحال. وعدّه الذهبي في الضعفاء. التاريخ الكبير (٦/٥١١)، الجرح والتعديل (٦/٣٦١ ـ ٣٦٢) الضعفاء للنسائي (ص ٧٨)، المجروحين (٢/١٨٤ ـ ١٨٥)، التهذيب (٨/١٩٣)، الميزان (٣/١٠٦)، المغني (٢/٤٤١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف العلاء بن هلال الأب، أما الابن فهو صدوق فلا يُعلّ الحديث لأجله.

أما تسمية أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ بالصدِّيق فثابت في الصحيحين.

فقد روى البخاري (٧/٢٢ و٤٢ و٥٣ رقم ٣٦٧٥ و٣٦٨٦ و٣٦٩٩) في كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «لو كنت =

= متخذاً خليلاً»، وباب مناقب عمر، وباب مناقب عثمان ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ، من حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ قال: صعد النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أُحُداً ومعه أبو بكر وعمر وعثمان، فرجف بهم، فضربه برجله، وقال: «اثبت أحد، فما عليك إلا نبـي أو صديق أو شهيدان».

وروى مسلم (٤/١٨٨٠ رقم ٥٠) في فضائل طلحة والزبير من كتاب فضائل الصحابة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ من حديث أبـي هريرة أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان على جبل حراء، فتحرك فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «اسكن حراء، فما عليك إلا نبـي أو صديق أو شهيد»، وعليه النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد بن أبـي وقاص ـ رضي الله عنهم ـ. وأما الاختلاف بين رواية البخاري ورواية مسلم في مسمى الجبل أهو أحد، أم حراء؟ فمحمول على تعدد الحادثة. وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (٢/٥٥٨ ـ ٥٦٢).

٤٨٧ـ حديث ابن المسيّب، قال:

كان أبو بكر عند[١] النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مكان الوزير. . . إلخ.

قلت: في رواته مجهول.

---

(١) في المستدرك وتلخيصه: (من).

٤٨٧ ـ المستدرك (٦٣/٣): حدثني أبو بكر محمد بن عبد الحميد، ثنا محمد بن زكـريـا، ثنـا ابن عـائشـة، حـدثني أبـي، عن عمـه، عن ربيعـة بن أبـي عبد الرحمن، عن سعيد بن المسيب، قال: كـان أبو بكـر الصديق ـ رضي الله عنه ـ من النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ مكان الوزير، فكان يشاوره في جميع أموره، وكان ثانيه في الإسلام، وكان ثانيه في الغار، وكان ثانيه في العريش يوم بدر، وكان ثانيه في القبر، ولم يكن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يُقدِّم عليه أحداً.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبـي بقوله: «في رواته مجهول». وفي سنده عبيد الله بن عمر بن موسى بن عبيـد الله بن معمر التّيمي. ذكـره البخاري في تاريخه وسكت عنه، وابن أبـي حاتم، وبيّض له، وذكره ابن حبـان في الثقات. / التـاريخ الكبـير (٣٩٥/٥)، الجـرح والتعـديـل (٣٢٧/٥)، الثقات (١٥١/٧)، تعجيل المنفعة (ص ١٨١).

ولم أجد من روى عنه سـوى محمد بن حفص بن عمـر بن موسى بن عبيد الله بن معمر، وهو ابن أخيه، ووالد ابن عائشة، وقد ذكره البخاري في تاريخه وسكت عنه، وبيّض له ابن أبـي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحسيني: فيه نظر.

قلت: ولم يرو عنه سوى ابنه عبيد الله المعروف بابن عائشة. =

. . . .

= انظر التاريخ الكبير (١/٦٥)، والجرح والتعديل (٧/٢٣٦)، وتعجيل المنفعة (ص ٢٣٩).

وعليه فعبيد الله بن عمر، ومحمد بن حفص كلاهما مجهول.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد؛ لجهالة عبيد الله بن عمر بن موسى، ومحمد بن حفص بن عمر بن موسى.

٤٨٨ـ حديث سالم بن عبد الله، عن أبيه، قال:

كان سبب موت أبي بكر: موت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ؛ ما زال جسمه (يَحْرِي)[1] حتى مات.

قلت: إسناده واه.

---

(١) في (أ)، والمستدرك وتلخيصه (٣/٦٣ ـ ٦٤): (يجري) بالجيم ولم تتضح النقط في صورة (ب)، وما أثبته من كنز العمال (١٢/٥٣٨) والنهاية لابن الأثير (١/٣٧٥) حيث جاء في الأخير ذكر الحديث.

ثم قال: يحرى: أي ينقص. يقال: حرى الشيء، إذا نقص. . . اهـ.

٤٨٨ ـ المستدرك (٣/٦٣ ـ ٦٤): حدثني أبو علي الحافظ، ثنا أبو عبيد القاسم بن إسماعيل، حدثنا عبيد الله بن سعد، ثنا عمي، ثنا سيف بن محمد، عن يونس بن الفضل، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، قال: كان سبب موت أبي بكر: موت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ؛ ما زال جسمه (يجري) حتى مات.

تخـريجـه:

الحديث رواه سيف بن عمر بنحوه ـ كما في كنز العمال (١٢/٥٣٨ رقم ٣٥٧٢٧) ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده سيف بن محمد الكوفي، ابن أخت سفيان الثوري، وقد كـذّبه الإمـام أحمد، وابن معـين، وأبو داود، ورمـاه الساجي بـوضـع الحـديث. / الكـامـل لابن عـدي (٣/١٢٦٧ ـ ١٢٧١)، والتهـذيب (٤/٢٩٦ ـ ٢٩٧ رقم ٥٠٨).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد؛ لنسبة سيف هذا إلى الكذب من غير واحد.

وله شاهد من طريق زياد بن حنظلة، بنحوه، رواه سيف بن عمر ـ كما في الكنز (١٢/٥٣٨ رقم ٣٥٧٢٨) ـ، ولم أقف على سنده.

٤٨٩ـ حديث السَّريّ بن إسماعيل، عن الشّعبـي، قال:

ماذا يَتوقع من هذه الدنيا الدَّنِيَّة، وقد سُمّ رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وسُمّ أبو بكر؟ . . . (الحديث)[1].

قلت: السّريُّ متروك.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ)، وما أثبته من (ب) والتلخيص.

٤٨٩ ــ المستدرك (٣/٦٤) (حدثني) بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل، ثنا مكّي بن إبراهيم، ثنا السري بن إسماعيل، عن الشعبـي أنه قال: ماذا يتوقع من هذه الدنيا الدنية، وقد سم رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وسم أبو بكر الصديق، وقتل عمر بن الخطاب حتف أنفه، وكذلك قتل عثمان، وعلي، وسم الحسن، وقتل الحسين حتف أنفه؟

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده السَّريّ بن إسماعيل الهمداني، الكوفي، ابن عم الشعبـي، وهو متروك الحديث ــ كما في التقريب (١/٢٨٥ رقم ٢٦٥) ــ، وانظر الكامل لابن عدي (٣/١٢٩٥ ــ ١٢٩٧)، والتهذيب (٣/٤٥٩ ــ ٤٦٠ رقم ٨٥٩).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد؛ لشدة ضعف السّريّ بن إسماعيل.

ولبعضه شاهد رواه الحاكم (٣/٦٤). وابن سعد (٣/١٩٨). وابن السني، وأبو نعيم معاً في الطب ــ كما في كنز العمال (١٢/٥٣٧ ــ ٥٣٨ رقم ٣٥٧٢٦) ــ، جميعهم عن الزهري مرسلاً ذكر فيه: أن أبا بكر ــ رضي الله عنه ــ مات مسموماً.

وصحح سنده إلى الزهري ابن كثير ــ كما في كنز العمال (١٢/٥٣٨) ــ، =

. . . .

وهو كذلك؛ فإن ابن سعد رواه عن شيخه عبد العزيز بن عبد الله الأويسي، قال: حدثني الليث بن سعد، عن عقيل، عن ابن شهاب، فذكره.

وعبد العزيز بن عبد الله الأُويسي، أبو القاسم المدني ثقة ـ كما في التقريب (١/ ٥١٠ رقم ١٢٣٣) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٥/ ٣٨٧ رقم ١٨٠٤)، والتهذيب (٦/ ٣٤٥ رقم ٦٦٢).

والليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث ثقة، ثبت، فقيه، إمام مشهور ـ كما في التقريب (٢/ ١٣٨ رقم ٨) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٧/ ١٧٩ ـ ١٨٠ رقم ١٠١٥)، والتهذيب (٨/ ٤٥٩ رقم ٨٣٢).

وعقيل هو ابن خالد بن عقيل الأَيْلي، أبو خالد الأموي، مولاهم، ثقة ثبت ـ كما في التقريب (٢/ ٢٩ رقم ٢٦٩) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٧/ ٤٣ رقم ٢٤٣)، والتهذيب (٧/ ٢٥٥ رقم ٤٦٧).

وعليه فيكون الحديث بهذا السند ضعيفاً لإرساله، والله أعلم.

٤٩٠ ـ حديث حبيب بن حبيب(١):

سمعت(٢) رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ قال لحسّان: «قل في أبـي بكر شيئاً»، فأنشد بيتين(٣)، فتبسّم رسول الله (ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ)(٤).

قلت: عمرو بن (زياد)(٥) المذكور فيه يضع الحديث.

---

(١) في المستدرك وتلخيصه: (حبيب بن أبـي حبيب)، وما أثبته من (أ) و(ب)، والإصابة (٢/١٧).

(٢) في التلخيص: (شهدت).

(٣) في التلخيص: «قلت في أبـي بكر شيئاً؟» قال: قلت، فأنشدت بيتين، ولفظ المستدرك يأتي.

(٤) ما بين القوسين ليس في (أ)، وما أثبته من (ب).

(٥) في (أ) و(ب): (دينار)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، والموضع السابق من الإصابة ومصادر الترجمة.

٤٩٠ ـ المستدرك (٣/٦٤): حدثني أبو جعفر أحمد بن عبيد الحافظ بهمذان، ثنا محمد بن إبراهيم، ثنا عمرو بن زياد، ثنا غالب بن عبد الله القرقساني، عن أبيه، عن جده حبيب بن (حبيب)، قال: شهدت رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ قال لحسان بن ثابت: «قلت في أبـي بكر شيئاً؟» قال: نعم، قال: «قل حتى أسمع»، قال: قلت:

وثاني اثنين في الغار المنيف وقد ... طاف العدو به إذ صاعد الجبلا
وكان حب رسول الله قد علموا ... من الخلائق لم يعدل به بدلا

فتبسم رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ.

تخـريجـه:

الحديث أعاده الحاكم (٣/٧٧ ـ ٧٨) بنفس السند والمتن.

=

. . . .

= وذكره محمد بن علّان الصديقي في «دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين» (٢٧٧/١)، فقال: «في كتاب (اقتطاف النور) بسنده إلى الواحدي، أنه أخرج عن غالب بن عبد الله القرقساني. . .» الحديث بنحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عمرو بن زياد بن عبد الرحمن بن ثوبان الثوباني، أبو الحسن. وجاء اسمه في الجرح والتعديل، والثقات لابن حبان: عمرو بن زياد الباهلي، مولى لهم، بغدادي. ورجح ابن حجر أنهما واحد. قال أبو حاتم: كان يضع الحديث. . .، وكان كذّاباً أفّاكاً.

وقال ابن عدي: منكر الحديث، يسرق الحديث ويحدث بالبواطيل.

وذكر بعض الأحاديث التي رويت من طريقه، ثم قال: ولعمرو بن زياد غير ما ذكرت من الحديث منها سرقة يسرقها من الثقات، ومنها موضوعة، وكان هو يتهم بوضعها.

وقال ابن منده: متروك الحديث.

وقال ابن حجر في الإصابة بعد أن ذكر الحديث: «والراوي عن غالب متروك».

قلت: عمرو بن زياد هو الراوي عن غالب.

وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل (٢٣٣/٦ ـ ٢٣٤)، الكامل لابن عدي (١٨٠٠/٥)، الثقات (٤٨٨/٨)، والإصابة (١٧/٢)، لسان الميزان (٣٦٤/٤ ـ ٣٦٥). وعلى هذا فالذي يترجح من حال الرجل أنه وضاع.

أما شيخ عمرو هذا وهو غالب بن عبد الله القرْقساني وأبوه فلم أجد من ترجم لهما، وقد قال العقيلي: «غالب هذا إسناده مجهول». / انظر الموضع السابق من الإصابة. =

. . . .

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد؛ لنسبة عمرو بن زياد إلى الكذب.

وله شاهد من حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ، بنحوه.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/٥٨٢ ـ ٥٨٣) من طريق محمد بن الوليد بن أبان، أنا شبابة، أنا أبو العطوف الجزري، عن الزهري، عن أنس، به.

ثم أخرجه ابن عدي أيضاً (٢/٥٨٣).

وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (٢/١٢٩ ـ ١٣٠).

كلاهما من طريق شبابة، عن أبي العطوف، عن الزهري، أرسله، ولم يذكر أنساً.

والراوي له عند ابن عدي محمد بن عبيد الهمداني، وعند ابن النجار أبو بكر بن أبي النضر، كلاهما عن شبابة، به.

قال ابن عدي عقبه: وهذا الحديث منكر عن الزهري عن أنس، لم يوصله (كذا!) إلا محمد بن الوليد عن شبابة، ومحمد بن الوليد ضعيف يسرق الحديث. وقد ذكرته عن محمد بن عبيد، وهو صدوق، مرسلاً. وهذا الحديث موصوله ومرسله منكر، والبلاء فيه من أبي العطوف. . . اهـ.

قلت: وأبو العطوف اسمه الجرّاح بن مِنْهال الجَزَري.

قال عنه أحمد: كان صاحب غفلة. وقال ابن المديني: لا يكتب حديثه. وقال البخاري ومسلم: منكر الحديث. وقال النسائي وأبو حاتم والدارقطني والدولابي: متروك الحديث. وقال ابن حبان: كان يكذب في الحديث، ويشرب الخمر. وذكره البرقي في باب من اتهم بالكذب. وضعفه ابن سعد والساجي والعقيلي والجوزجاني.

قلت والذي يترجح من حاله انه: متروك الحديث.

انظر الميزان (١/٣٩٠ رقم ١٤٥٣). واللسان (٢/٩٩ ـ ١٠٠ رقم ٤٠٤).

وعليه فالحديث ضعيف جداً من هذا الطريق، والله أعلم.

٤٩١ـ حديث ابن عمر:

دخل رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ المسجد، وإحدى يديه على أبـي بكر، والأخرى على عمر، فقال: «هكذا نبعث يوم القيامة».

قلت: فيه سعيد بن مَسْلَمة وهو ضعيف.

---

٤٩١ ـ المستدرك (٦٨/٣): حدثنا أحمد بن إسحاق العدل الصيدلاني، ثنا الحسين بن الفضل، ثنا علي بن بحر بن بري، ثنا سعيد بن مسلمة القرشيّ، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، قال: فذكره بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة (١٠٥/١ و١٦٤ و٢٠٢ و٣٩٥ رقم ٧٧ و١٥١ و٢٢١ و٦٠٢) وقال محققه: «إسناده ضعيف لأجل سعيد بن مسلمة، والباقون ثقات».

وابن أبـي عاصم في السنة (٦١٦/٢ رقم ١٤١٨).

والترمذي (١٥٣/١٠ رقم ٣٧٥١) في كتاب المناقب، باب منه، وقال: «هذا حديث غريب، وسعيد بن مسلمة ليس عندهم بالقوي، وقد روى هذا الحديث أيضاً من غير هذا الوجه عن نافع عن ابن عمر».

وابن ماجه (٣٨/١ رقم ٩٩) في المقدمة، باب فضائل أصحاب رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ، فضل أبـي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ.

وابن حبان في المجروحين (٣٢١/١) في ترجمة سعيد بن مَسْلَمة.

وابن أبـي الدنيا ـ كما في النهاية لابن كثير (٢٦٢/١) ـ.

وابن أبـي حاتم في العلل (٣٨١/٢) وقال: «قال أبـي: هذا حديث منكر».

=

. . . .

= وابن عدي في الكامل (٣/ ١٢١٥).

جميعهم من طريق سعيد بن مسلمة، به نحوه.

وأخرجه الحكيم الترمذي، وابن عساكر، بمعناه ـ كما في كنز العمال (١١/ ٥٧٠ رقم ٣٢٦٩٧ و٣٢٦٩٨) ـ، وبلفظه (١٣/ ١٧ رقم ٣٦١٣٠).

وابن النجار ـ كما في كنز العمال (١٣/ ١٦ رقم ٣٦١٢٤) ـ بمعناه.

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده سعيد بن مَسْلَمَة بن هشام بن عبد الملك بن مروان الأموي، نزيل الجزيرة، وهو ضعيف ـ كما في التقريب (١/ ٣٠٥ رقم ٢٥٩) ـ، وانظر الكامل (٣/ ١٢١٥)، والتهذيب (٤/ ٨٣ ـ ٨٤ رقم ١٤٤).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف سعيد بن مَسْلَمة هذا.

وله شاهد من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، بنحوه.

أخرجه الطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع الزوائد (٩/ ٥٣) ـ، لكن قال عنه الهيثمي: «فيه خالد بن يزيد العمري، وهو كذاب».

وعليه فالحديث لا يستقيم ضعفه بهذا الشاهد، وقد أعاده الحاكم (٤/ ٢٨٠)، وسيأتي برقم (٩٨٠).

٤٩٢ـ حديث ابن عمر مرفوعاً:

«أول من تنشق عنه الأرض أنا، ثم أبو بكر».

قال: صحيح.

قلت: فيه عاصم بن عمر أخو عبيد الله(١) ضعفوه.

---

(١) في التلخيص: (عبد الله) وكلاهما صحيح، فعاصم أخ لعبد الله، وعبيد الله. / انظر التهذيب (٥/ ٥١ ـ ٥٢)، والميزان (٢/ ٣٥٥).

٤٩٢ ـ المستدرك (٣/ ٦٨): أخبرنا عبدان بن يزيد الدقيقي بهمدان، ثنا عمير بن مدراس، ثنا عبد الله بن نافع الصائغ، ثنا عاصم بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلىّ الله عليه وآله وسلّم ـ: «أول من تنشق عنه الأرض: أنا، ثم أبو بكر، ثم عمر، ثم آتي أهل البقيع فتنشق عنهم، فأبعث بينهم».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الترمذي في سننه (١٠/ ١٨١ رقم ٣٧٧٥) في المناقب، باب منه.

وابن حبان في صحيحه (ص ٥٣٩ رقم ٢١٩٤) في المناقب، باب فيما اشترك فيه أبو بكر، وعمر، وغيرهما من الفضل.

وابن عدي في الكامل (٥/ ١٨٧٠).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (٢/ ٤٣٢ رقم ١٥٢٨).

جميعهم من طريق عبد الله بن نافع الصائغ، عن عاصم بن عمر، به نحوه، وفيه زيادة قوله: «ثم انتظر أهل مكة حتى أحشر بين الحرمين»، واللفظ للترمذي، والآخران بنحوه.

واختلف فيه على عبد الله بن نافع.

=

. . . .

فرواه بهذا السياق عمير بن مدراس عند الحاكم، وسلمة بن شبيب عند الترمذي، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني عند ابن حبان، وأحمد بن يحيى السابري عند ابن عدي.

وخالفهم أبو سلمة المخزومي، وهارون بن موسى الفروي، وسريج بن النعمان الجوهري، فرووه عن عبد الله بن نافع، عن عاصم بن عمر، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه عبد الله بن عمر.

أخرجه ابن أبي الدنيا ـ كما في النهاية لابن كثير (١/٢٦٢) ـ.

والقطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (١/٣٥١ رقم ٥٠٧).

والطبراني في الكبير (١٢/٣٠٥ رقم ١٣١٩٠).

وأبو نعيم في الدلائل (١/٧٤ رقم ٢٦).

وابن الجوزي في العلل (٢/٤٣٢ رقم ١٥٢٧).

جميعهم بنحو لفظ الترمذي.

ورواه محرز بن عون عن عبد الله بن نافع، عن عاصم بن عمر، عن أبي بكر بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر، ولم يذكر سالماً.

أخرجه عبد الله بن أحمد، والقطيعي في زيادتيهما على الفضائل لأحمد (١/١٥٠ و٢٣١ و٤١١ رقم ١٣٢ و٢٨٣ و٦٣٦)، واللفظ نحو لفظ الترمذي.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، وعاصم بن عمر العمري ليس عندي بالحافظ، وعند أهل الحديث».

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح، ومدار الطريقين على عبد الله بن نافع، قال: يحيى: ليس بشيء. وقال علي: يروي أحاديث منكرة.

وقال النسائي: متروك، ثم مدارهما أيضاً على عاصم بن عمر؛ ضعفه أحمد، ويحيى، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به». =

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث أعله الذهبي بعاصم بن عمر، وقال: «ضعفوه».

وهو عاصم بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري، أبو عمر المدني، وهو ضعيف ـ كما في التقريب (١/٣٨٥ رقم ١٨) ـ، وانظر الكامل (٥/١٨٦٩ ـ ١٨٧٢)، والتهذيب (٥/٥١ ـ ٥٢ رقم ٨٢).

والراوي عن عاصم هذا هو عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصائغ، المخزومي، مولاهم، وهو ثقة صحيح الكتاب، وأما حفظه ففيه لين ـ كما في التقريب (١/٤٥٦ رقم ٦٨٦) ـ، وانظر الكامل (٤/١٥٥٥ ـ ١٥٥٦)، والتهذيب (٦/٥١ رقم ٩٨).

وبالإضافة لما تقدم فإن في سند الحديث اضطراباً كما يتضح من التخريج.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد؛ لضعف عاصم، وابن نافع في غير كتابه، والاضطراب الذي في سنده.

وأما شطر الحديث الأول وهو قوله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: «أول من تنشق عنه الأرض أنا»، فإن له شاهداً من حديث ابن عباس بلفظه.

أخرجه الطبراني في الأوائل (ص ٢٧ رقم ٤)، وقال محققه: «رجاله ثقات، ما عدا علي بن زيد بن جدعان مختلف فيه».

قلت: هو ضعيف ـ كما في التقريب (٢/٣٧ رقم ٣٤٢) ـ، وانظر الكامل (٥/١٨٤٠ ـ ١٨٤٥)، والتهذيب (٧/٣٢٢ رقم ٥٤٤).

وله شاهد آخر من حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ بلفظ: «أنا أول الناس خروجاً إذا بعثوا . . .».

أخرجه الترمذي (١٠/٧٩ رقم ٦٨٩) في المناقب، باب منه، من طريق ليث ابن أبي سليم عن الربيع بن أنس عنه ـ رضي الله عنه ـ. ثم قال =

الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن غريب». قلت: ليث هذا صدوق، إلا أنه اختلط أخيراً، فلم يتميز حديثه، فترك. ــ كما في التقريب (١٣٨/٢ رقم ٩) ــ، وانظر الكامل (٢١٠٥/٦ ــ ٢١٠٨)، والتهذيب (٤٦٥/٨ ــ ٤٦٨ رقم ٨٣٣). لكن تابع الربيع عليه عمرو بن أبي عمر بنحو اللفظ السابق.

أخرجه أحمد (١٤٤/٣)، والدارمي (٣١/١ رقم ٥٣).

وله شاهد آخر من حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ بمثل لفظ الشطر الأول لحديث ابن عمر هذا.

أخرجه الترمذي (٧٩/١٠ ــ ٨٠ رقم ٣٦٩٠) في الموضع السابق، وفيه يزيد بن عبد الرحمن الدالاني، أبو خالد، صدوق يخطىء كثيراً، ومدلس من الثالثة ــ كما في التقريب (٤١٦/٢ رقم ٤) ــ، وانظر الكامل لابن عدي (٢٧٣٠/٧ ــ ٢٧٣٢)، والتهذيب (٨٢/١٢ رقم ٣٥٨)، وطبقات المدلسين (ص ١١٨ رقم ١١٣) وقد عنعن هنا فالحديث ضعيف لأجله.

وله شاهد آخر بلفظه من حديث أبي سعيد ــ رضي الله عنه ــ.

أخرجه أحمد (٢/٣)، والترمذي (٨٢/١٠ رقم ٣٦٩٣) في الموضع السابق أيضاً، وابن ماجه (١٤٤٠/٢ رقم ٤٣٠٨) في الزهد، باب ذكر الشفاعة، وقال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن».

قلت: وفيه علي بن زيد بن جدعان، وسبق الكلام عنه.

وله شاهد آخر بلفظه من حديث عبد الله بن سلام ــ رضي الله عنه ــ.

أخرجه ابن حبان (ص ٥٢٣ رقم ٢١٢٧ / موارد) في نبوة نبينا ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، باب في فضله.

وعليه: فشطر الحديث الأول صحيح بشواهده المذكورة.

أما شطره الثاني فلم أجد له شاهداً يقويه.

٤٩٣ـ حديث علي كرم الله وجهه:

بينما أنا (أمْتَح)[١] من قليب بدر، إذ جاءت ريح شديدة لم أر مثلها قط، ثم ذهبت... الحديث بطوله.

قال: صحيح.

قلت: منكر عجيب، فيه أبو الحويرث (عبد الرحمن)[٢]، قال مالك: ليس بثقة[٣]، وموسى بن يعقوب فيه شيء.

---

(١) هكذا في المستدرك والتلخيص، والدلائل للبيهقي، وفي (أ): (أميح) بالتحتانية، ولم تنقط في (ب)، وكلا الوجهين صحيح. أما (اَلمْتح) بالمثناة الفوقية: فهو جذبك رشاء الدلو بيد، وتأخذ بيد على رأس البئر.
و (المَيْح) بالمثناة التحتية فهو: أن يدخل البئر فيملأ الدلو، وذلك إذا قل ماؤها، فيملأ الدلو بيده. (لسان العرب ٢/٥٨٨ و ٦٠٨).

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ)، وما أثبته من (ب) والتلخيص.

(٣) الكامل لابن عدي (١٦١٧/٤).

٤٩٣ ـ المستدرك (٦٩/٣): حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب، ثنا إبراهيم بن عبد الله السعدي، ثنا محمد بن خالد بن عثمة، ثنا موسى بن يعقوب، حدثني أبو الحويرث، أن محمد بن جبير بن مطعم أخبره، أنه سمع علياً ـ رضي الله عنه ـ يخطب الناس، فقال: بينما أنا أمتح من قليب بدر إذ جاءت ريح شديدة لم أر مثلها قط، ثم ذهبت، ثم جاءت ريح شديدة لم أر مثلها قط إلا التي كانت قبلها، ثم ذهبت، ثم جاءت ريح شديدة لم أر مثلها قط إلا التي كانت قبلها، فكانت الريح الأولى جبرئيل نزل في ألف من الملائكة مع رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ، وكانت الريح الثانية ميكائيل نزل في ألف من الملائكة عن يمين رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ وكان أبو بكر عن يمينه، وكانت الريح الثالثة إسرافيل نزل في ألف من الملائكة عن ميسرة رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ وأنا في الميسرة، فلما هزم الله تعالى أعداءه، حملني رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ على فرسه، فجرت بي، فوقعت على عقبي، فدعوت الله عز =

وجل، فأمسكني فلما استويت عليها طعنت بيدي هذه في القوم حتى اختضبت هذه مني دماً وأشار إلى إبطه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أبو يعلى في مسنده (١/٣٧٩ ـ ٣٨٠ رقم ٤٨٩) بنحوه.

وابن جرير في التفسير مختصراً (٩/١٩٢).

والبيهقي في الدلائل (٣/٥٤ ـ ٥٥) من طريق الحاكم، بنحوه.

وذكره ابن كثير في البداية (٣/٢٧٥)، وعزاه لابن جرير، والبيهقي في الدلائل وقال: «وفي إسناده ضعف».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل منكر عجيب، وأبو الحويرث عبد الرحمن قال مالك: ليس بثقة، وموسى فيه شيء».

أما أبو الحويرث فهو عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث ـ بالتصغير ـ، الأنصاري، الزُّرَقي، المدني، وهو صدوق، إلا أنه سيِّيء الحفظ. / الكامل (٤/١٦١٧ ـ ١٦١٨)، والتهذيب (٦/٢٧٢ رقم ٥٣٩)، والتقريب (١/٤٩٨ رقم ١١١٦).

وأما موسى فهو ابن يعقوب بن عبد الله بن وهب بن ربيعة المطلبي الزَّمعي، أبو محمد المدني، وهو صدوق سيِّئُ الحفظ أيضاً. / الكامل (٦/٢٣٤١ ـ ٢٣٤٢)، والتقريب (٢/٢٨٩ رقم ١٥٢١)، والتهذيب (١٠/٣٧٨ رقم ٦٧٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد: لسوء حفظ أبي الحويرث وموسى بن يعقوب.

وقد ضعف إسناد الحديث الحافظ ابن كثير كما سبق وكذلك أحمد شاكر وأخوه محمود في حاشية تفسير ابن جرير (١٣/٤١٧).

٤٩٤ـ حديث عبد الله بن حنطب:

كنت مع رسول الله ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ ، فنظر إلى أبـي بكر وعمر، فقال: «هذان السمع والبصر».

قال: صحيح.

قلت: حسن.

---

٤٩٤ ــ المستدرك (٦٩/٣): حدثني أبو جعفر أحمد بن عبيد الحافظ بهمدان، ثنا إبراهيم بن الحسين، ثنا آدم بن أبـي إياس العسقلاني، حدثني محمد بن إسماعيل بن أبـي فُدَيْك المدني، عن الحسن بن عبد الله بن عطية السعدي، عن عبد العزيز بن المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن حنطب، قال: كنت مع رسول الله ــ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ــ ، فنظر إلى أبـي بكر وعمر ــ رضي الله عنهما ــ ، فقال: «هذان السمع والبصر».

تخـــريجـــه:

الحديث مداره على محمد بن إسماعيل بن أبـي فُدَيْك، واختلف عليه.

فرواه الحاكم هنا من طريق آدم بن أبـي إيـاس، عنه، عن الحسن بن عبد الله بن عطية السعدي، عن عبد العزيـز بن المطلب بن عبـد الله بن حنطب، عن أبيه، عن جده، به.

ورواه القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (٤٣٢/١ رقم ٦٨٦) عن رجل مبهم، عن ابن أبـي فُدَيْك، به مثل سياق الحاكم، إلا أنه قال: كنا مع النبـي ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ . . . الحديث.

وأخرجه ابن أبـي حاتم في العلل (٣٨٥/٢ رقم ٢٦٦٧)، فقال: سألت أبـي عن حديث رواه ابن أبـي فُدَيْك، قال: حدثني غير واحد، عن عبد العزيز بن المطلب، به نحوه، ولم يذكر الراوي عن ابن أبـي فديك. =

= ورواه البغوي في معجم الصحابة (ل ٣٤٩، ٣٥٠) ــ كما في حاشية الفضائل لأحمد (٤٣٣/١)، والإصابة (٦٤/٤) ــ ، عن ابن أبي فديك، حدثني غير واحد، منهم عمرو بن أبي عمرو، وعلي بن عبد الرحمن بن عثمان، عن عبد العزيز.

ورواه ابن منده من طريق دحيم، عن ابن أبي فديك: حدثني غير واحد، عن عبد العزيز.

ورواه أحمد بن صالح المصري، وآخرون عن ابن أبي فديك هكذا، وسموا المبهمين: علي بن عبد الرحمن وعمرو بن أبي عمرو، كذا قال ابن حجر في الموضع السابق من الإصابة.

وقال في التهذيب (١٩٢/٥ ــ ١٩٣): «وقد سقط بين ابن أبي فديك، وبين عبد العزيز واسطة، فقد رواه داود بن صبيح، والفضل بن الصباح، عن ابن أبي فديك، حدثني غير واحد، عن عبد العزيز، وهكذا رواه علي بن مسلم، ويوسف بن يعقوب الصفار، عن ابن أبي فديك، قال: حدثني غير واحد، منهم: علي بن عبد الرحمن بن عثمان، وعمرو بن أبي عمرو، عن عبد العزيز، به»... اهـ.

ورواه الترمذي (١٥٤/١٠ ــ ١٥٥ رقم ٣٧٥٣) في المناقب، باب منه، فقال: حدثنا قتيبة بن سعيد، أخبرنا ابن أبي فديك، عن عبد العزيز بن المطلب، به نحوه.

ورواه أبو حاتم ــ كما في العلل لابنه (٣٨٥/٢ رقم ٢٦٦٧) ــ ، فقال: حدثنا بهذا الحديث موسى بن أيوب، فقال: عن ابن أبي فديك، عن عبد العزيز.

ومن طريق موسى بن أيوب أخرجه ابن منده ــ كما في الإصابة ــ .

هكذا رواه قتيبة، وموسى بن أيوب، عن ابن أبي فديك، عن عبد العزيز، بلا واسطة، ورجحه أبو حاتم، فقال: «وهذا أشبه». =

. . . .

= وقال الترمذي بعد أن روى الحديث: «هذا حديث مرسل، وعبد الله بن حنطب لم يدرك النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ».

وهناك اختلاف آخر أيضاً على ابن أبي فديك.

فقد روى الحديث جعفر بن مسافر، وعبد السلام بن محمد الحراني، كلاهما عنه، عن المغيرة بن عبد الرحمن، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن أبيه، عن جده، قال. . .، فذكره.

أما رواية عبد السلام الحراني فأخرجها ابن عبد البر في الاستيعاب (١٢٦/٣) بنحوه.

وأما رواية جعفر بن مسافر، فذكرها الحافظ ابن حجر في الإصابة (٦٥/٤)، ولم يعزها لأحد، إلا أنه سبق أن ذكر الحديث في الإصابة أيضاً (١٣٢/٢)، فقال: «روى الباوردي وغيره من طريق المغيرة بن عبد الرحمن. . .» الحديث.

قال ابن حجر بعد أن ذكر رواية جعفر بن مسافر: «فهذا اختلاف آخر يقتضي أن يكون الحديث من رواية حنطب والد عبد الله».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «حسن».

والحديث أعله الترمذي آنفاً بالإرسال، وأعله ابن عبد البر بقوله في الاستيعاب (١٥٩/٦) في ترجمة عبد الله بن حنطب: «له صحبة، روى عنه المطلب مرفوعاً في فضائل قريش، وفضل أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ، وحديثه مضطرب الإسناد لا يثبت». . . اهـ.

أما الإرسال، فقد أوضحه الترمذي بقوله: «عبد الله بن حنطب لم يدرك النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ»، وهذا لا يعدو عن كونه رأي الترمذي، ومن وافقه، والصواب خلافه، فقد رجح ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢٩/٥) أن له صحبة، وكذا ابن عبد البر كما مرّ آنفاً، والذهبي في =

التجريد (١/٣٠٦)، وابن حجر حيث أورده في القسم الأول من الإصابة (٤/٦٤)، وذكر تصريحه بالجلوس عند النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في رواية ابن منده، ثم قال: «فهذا يقتضي ثبوت صحبته»، وهذا ما رجحه الألباني في سلسلته الصحيحة (٢/٤٧٥)، وهو الراجح؛ لـدلالة روايـة الحاكم هذه، ورواية ابن أبـي حاتم في العلل، ورواية ابن منده عليه.

أما الاضطراب الذي أعل ابن عبد البر به الحديث، ففي ثلاثة مواضع:

١ ـ الخلاف في إثبات الواسطة بين ابن أبـي فديك، أو حذفها؟

٢ ـ الاختلاف في الراوي عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، هل هو ابنه عبد العزيز، أو المغيرة بن عبد الرحمن؟.

٣ ـ الاختلاف في راوي الحديث عن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، هل هو عبد الله بن حنطب، أو أبوه حنطب بن الحارث؟

أما الخلاف في إثبات الواسطة، أو حذفها، فتقدم أن أبا حاتم رجح الرواية بلا واسطة، وخالفه الحافظ ابن حجر في التهذيب (٥/١٩٢ ـ ١٩٣)، والشيخ الألباني في سلسلته الصحيحة (٢/٤٧٢ ـ ٤٧٣)، بأن الراجح إثبات الواسطة، وهذا الذي تميل إليه النفس؛ لأن أكثر الرواة اتفقوا عليه.

وأما الاختلاف الثاني، والثالث فلا يلتفت إليهما؛ لأن الرواية فيه ضعيفة، فقد قال ابن عبد البر في الاستيعـاب (٣/١٢٦) في ترجمـة حنطب بن الحارث: «له حـديث واحد إسنـاده ضعيف. . . ـ ثم ذكر الحـديث، وقـال: ـ فليس له غـير هذا الإسنـاد، والمغيرة بن عبـد الـرحمن هـذا هو الحزامي: ضعيف، وليس بالمخزومي الفقيه صاحب الرأي، ذلك ثقة في الحديث، حسن الرأي». . . اهـ.

وأما رجال الإسناد، فبيان حالهم كالتالي:

المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب بن الحارث المخزومي ثقة، وثقه أبو زرعة، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، وذكره ابن حبان في ثقاته. / الجرح والتعديل (٨/٣٥٩ رقم ١٦٤٤)، وسؤالات البرقـاني للدارقطني (ص ٤٤ رقم ٢٩٥)، والتهذيب (١٠/١٧٨ ـ ١٧٩ رقم ٣٣٢). =

. . . .

= وابنه عبد العزيز صدوق ـ كما في التقريب (١/٥١٢ رقم ١٢٥٣) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٥/٣٩٣ رقم ١٨٢٨)، وسؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٤٤ رقم ٢٩٤)، ومن تكلم فيه وهو موثق للذهبي (ص ١٢٣ رقم ٢١٨)، والتهذيب (٦/٣٥٧ ـ ٣٥٨ رقم ٦٨٢).

والراوي عن عبد العزيز عند الحاكم هو الحسن بن عبد الله بن عطية السعدي، ولم أجد له ترجمة، وكذا قال الألباني في الموضع السابق من سلسلته الصحيحة، لكن لم ينفرد الحسن هذا بالحديث، بل تابعه علي بن عبد الرحمن بن عثمان، وعمرو بن أبي عمرو كما سبق.

وأما محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك الدِّيلي، مولاهم، أبو إسماعيل المدني، فهو صدوق ـ كما في التقريب (٢/١٤٥ رقم ٥٢) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٧/١٨٨ ـ ١٨٩ رقم ١٠٧١)، والتهذيب (٩/٦١ رقم ٦٢).

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق الحاكم في سنده الحسن السعدي، ولم أجد من ترجم له، ولم ينفرد به كما سبق، وعليه فالحديث حسن لغيره، وله شاهد من حديث جابر، وابن عمر، وعمرو بن العاص، وابنه عبد الله، وابن عباس، وحذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ .

أما حديث جابر فقد أخرجه الخطيب في تاريخه (٨/٤٥٩ ـ ٤٦٠).

وذكره المناوي في فيض القدير (١/٩٠) وعزاه للطبراني وقال: قال الهيثمي: ورجاله ثقات.

وممن عزاه للطبراني الألباني في سلسلته الصحيحة (٢/٤٧٦)، وحسنه، ولم أجده في مظانّه من الكبير، ولا في مجمع الزوائد.

وأما حديث ابن عمر فقد أخرجه القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (١/٣٨٢ رقم ٥٧٥). =

والطبراني ــ كما في المجمع (٩/٥٢) ــ، ثم قال الهيثمي عقبه: «فيه فرات بن السائب، وهو متروك».

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٤/٩٣).

وأما حديث عمرو بن العاص فقد ذكره الهيثمي في المجمع (٩/٥٢) وعزاه للطبراني، ثم قال: «فيه راو لم يسمّ».

وأما حديث ابنه عبد الله فقد أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٢/٥٧٥ ــ ٥٧٦ رقم ١٢٢٢).

والطبراني ــ كما في المجمع (٩/٥٢) ــ، ثم قال الهيثمي عقبه: «فيه محمد مولى بني هاشم ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

وأما حديث ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ، فأخرجه ابن حبان في المجروحين (٣/٨٢).

وأبو نعيم في الحلية (٤/٧٣).

كلاهما من طريق الوليد بن الفضل، عن ابن إدريس، عن أبيه، عن وهب بن منبه، عن ابن عباس، فذكره بنحوه.

قال ابن حبان عن الوليد بن الفضل العنزي: «شيخ يروي عن عبد الله بن إدريس، وأهل العراق المناكير التي لا يشك من تبحر في هذه الصناعة أنها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به بحال إذا انفرد». وقال أبو نعيم: «الحديث غريب، تفرد به الوليد بن الفضل عن عبد المنعم بن إدريس».

وقال الذهبي في المغني (٢/٧٢٤) عن الوليد هذا: «مجهول ساقط، واتهمه ابن حبان».

وأما حديث حذيفة بن اليمان ــ رضي الله عنه ــ، فهو ضعيف، وسنأتي برقم (٥٠١).

وعليه فالحديث بمجموع هذه الطرق صحيح لغيره، عدا حديث ابن عمر، وابن عباس، فلا يصلحان للاستشهاد، لشدة ضعفهما، وصحح الحديث أيضاً الألباني في الموضع السابق من سلسلته الصحيحة.

٤٩٥ـ حديث مكحول:

وسأله رجل عن قول الله (تعالى)(١):

﴿وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ﴾(٢)،

قال: أبو بكر وعمر.

قال: صحيح.

قلت: فيه موسى بن عمير واه.

---

(١) ما بين القوسين من (ب).

(٢) الآية (٤) من سورة التحريم.

٤٩٥ ـ المستدرك (٣/٦٩): أخبرني بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا أبو قلابة الرقاشي، ثنا أبو عتاب سهل بن حمّاد، ثنا موسى بن عمير، قال: سمعت مكحولاً يقول، وسأله رجل عن قول الله عزّ وجل:

﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ﴾،

قال: حدثني أبو أمامة أنه كما قال: الله مولاه، وجبريل، وصالح المؤمنين: أبو بكر وعمر.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «موسى واه».

وموسى هذا هو ابن عمير القرشي مولاهم، أبو هارون الكوفي الأعمى، وهو متروك، وكذبه أبو حاتم. / الجرح والتعديل (٨/١٥٥ رقم ٦٩٦)، والكامل (٦/٢٣٤٠ ـ ٢٣٤١)، والتهذيب (١٠/٣٦٤ رقم ٦٤٤)، والتقريب (٢/٢٨٧ رقم ١٤٩١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد؛ لشدة ضعف موسى بن عمير.

وله شاهد مرفوع من حديث ابن مسعود، وموقوف من حديث أبي هريرة، وابن عمر، وابن عباس ـ رضي الله عنهم ـ . =

أما حديث ابن مسعود ــ رضي الله عنه ــ ، فيرويه عن النبي ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ في قول الله عز وجل:

﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾،

قال: «صالح المؤمنين أبو بكر وعمر ــ رضي الله عنهما ــ».

أخرجه الطبراني في الكبير (١٠/٢٥٣ رقم ١٠٤٧٧) واللفظ له.

والخطيب في تاريخه (١/٣٠٤) بنحوه.

كلاهما من طريق عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن شقيق بن سلمة، عن ابن مسعود، به.

وذكره السيوطي في الدر المنثور (٨/٢٢٣)، وعزاه أيضاً لابن مردويه، وأبي نعيم في فضائل الصحابة، وابن عساكر.

قال الهيثمي في المجمع (٧/١٢٧): «فيه عبد الرحيم بن زيد العمي، وهو متروك».

وأما حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ ، فهو حديث طويل ذكره الهيثمي في الموضع السابق، وعزاه للطبراني في الأوسط، وفيه: (فإن الله هو مولاه، وجبريل، وصالح المؤمنين) يعني أبا بكر وعمر.

قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الأوسط من طريق موسى بن جعفر بن أبي كثير، عن عمه، قال الذهبي: مجهول وخبره ساقط».

وأما حديث ابن عمر، وابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ ، في قوله تعالى:

﴿ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾.

قال: نزلت في أبي بكر وعمر، فذكره الهيثمي في المجمع (٩/٥٢)، وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه فرات بن السائب، وهو متروك».

وعليه فالحديث لا ينجبر ضعفه بهذه الشواهد، والله أعلم.

٤٩٦ــ حديث علي مرفوعاً:

«إن تُوَلُّوا أبا بكر، تجدوه زاهداً في الدنيا، راغباً في الآخرة. وإن تُوَلُّوا عمر تجدوه قوياً أميناً، [لا تأخذه][(١)] في الله لومةَ لائم. وإن تُوَلُّوا علياً تجدوه هـادياً مهـدياً، يسلك بكم الطريق».

قال: صحيح.

قلت: فيه فُضيل بن مرزوق ضعّفه ابن معين[(٢)]، وقد خرّج له مسلم؛ لكنْ هذا الخبر منكر[(٣)].

---

(١) في (أ): (لا يأخذه) بالتحتانية، ولم تتضح نقطها في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) وثقه يحيى مرة، وضعفه أخرى، كذا قال ابن شاهين في ثقاته (ص ١٨٥ رقم ١١٢٢)، وانظر تاريخ ابن معين (٢/٤٧٦ رقم ١٢٩٨) والتهذيب (٨/٢٩٩).

(٣) في التلخيص هكذا: (قلت: ضعيف)، ثم بياض، ثم: (ابن معين) وذكـر بقية الكلام.

٤٩٦ ــ المستدرك (٣/٧٠): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان، وأخبرني محمد بن عبد الله الجوهري، ثنا محمد بـن إسحـاق بن خـزيمـة، ثنا الحسن بن عـلي بن عفـان العـامـري، ثنـا زيـد بن الحباب، ثنا فضيل بن مرزوق الرواسي، ثنا أبو إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع، عن علي ــ رضي الله عنه ــ، قال: قال رسول الله ــ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ــ: «إن تولوا أبا بكر، تجدوه زاهداً في الدنيا، راغباً في الآخرة، وإن تولوا عمر تجدوه قوياً أميناً لا تأخذه في الله تعالى لومة لائم. وإن تولوا علياً تجدوه هادياً مهدياً يسلك بكم الطريق».

تخـريجـه:

الحديث يرويه أبو إسحاق السبيعي، عن زيد بن يثيع، عن علي ـ رضي الله عنه ـ، وله عن أبي إسحاق خمس طرق.

● **الطريق الأولى**: يرويها فضيل بن مرزوق ثنا أبو إسحاق، به، وهي التي رواها الحاكم هنا.

وأخرجه البزار في مسنده (٢/٢٢٥ رقم ١٥٧١ / كشف الأستار) وقال: «لا نعلمه يروى عن علي إلا بهذا الإسناد». غير أن الرواية عند البزار جاءت هكذا: «فضيل بن مرزوق، عن زيد بن يُثَيع، عن عليّ»، فذكره بنحوه هكذا، ولم يذكر أبا إسحاق السبيعي.

قال محقق الكتاب الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في تعليقه على هذا الموضع: «ولا آمن أن يكون سقط من الإسناد أبو إسحاق، فإنهم لم يذكروا فيمن روى عن زيد بن يثيع إلا إياه، وذكروا أن فضيلاً يروي عن أبي إسحاق، ولم يذكروا أنه يروي عن زيد»...اهـ.

قلت: ما رآه الشيخ هو الذي جاء في بقية الروايات، وأظنه لم يطلع عليها أثناء التعليق.

وأخرجه ابن حبان في المجروحين (٢/٢٠٩ ـ ٢١٠).

وابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/٢٥٣).

كلاهما من طريق فضيل بن مرزوق، به نحوه.

وأشار إليها الخطيب في تاريخه (٣/٣٠٢).

● **الطريق الثانية**: يرويها إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، عن جده أبي إسحاق، به نحوه.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/١٠٨ ـ ١٠٩)، وفي الفضائل (١/٢٣١ رقم ٢٨٤).

. . . .

= وابنه عبد الله في السنة (ص ١٨٩).

وابن الجوزي في العلل (١/٢٥١ ـ ٢٥٢ رقم ٤٠٦).

وابن أبـي يعلى في طبقات الحنابلة (١/٢٥٣).

● **الطريق الثالثة**: يرويها سفيان الثوري عن أبـي إسحاق، غير أنه اختلف على سفيان فيها.

فرواه إبراهيم بن هراسة، عن الثوري، عن أبـي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن علي، به.

أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/٦٤).

ورواه النعمان بن أبـي شيبة، عن الثوري، عن أبـي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة.

أخرجه الحاكم في «علوم الحديث» (ص ٣٧) في المنقطع من الحديث.

وأبو نعيم في الحلية (١/٦٤).

والخطيب في تاريخه (٣/٣٠٢).

وابن الجوزي في العلل (١/٢٥١ رقم ٤٠٥).

جميعهم من طريق محمد بن أبـي السري، ثنا عبد الرزاق، حدثني النعمان، فذكره بنحوه.

وتابع ابن أبـي السري عليه محمد بن مسعود العجمي، وحمدان السلمي عند ابن عدي في الكامل (٥/١٩٥٠).

ورواه محمد بن سهل، ثنا عبد الرزاق، قال ذكر الثوري، فأسقط النعمان منه.

أخرجه الحاكم في علوم الحديث (ص ٣٦).

لكن الذي أسقط النعمان هو عبد الرزاق؛ فإن العقيلي في الضعفاء =

(١١١/٣)، وابن عبد البر في الاستيعاب (١٧٩/٨)، أخرجا الحديث ونقلا عن عبد الرزاق أنه قيل له: سمعت هذا من الثوري؟ فقال: حدثنا النعمان بن أبي شيبة، ويحيى بن العلاء، عن الثوري.

ورواه أبو الأزهر، عن عبد الرزاق، عن يحيى بن العلاء، عن الثوري، بإسناده نحوه.

ورواه محمد بن رافع، عن عبد الرزاق، عن ابن قمازين، عن الثوري.

أخرج هاتين الروايتين ابن عدي في الموضع السابق، ثم قال: «وهذا رواه جماعة، عن الثوري، وأصل البلاء منهم، ليس من عبد الرزاق، فإن في جملة من روى منهم ضعفاء، منهم: يحيى بن العلاء الرازي».

ورواه ابن نمير، عن سفيان، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة، فزاد في الإسناد شريكاً.

أخرجه الحاكم في علوم الحديث (ص ٣٧).

والخطيب في تاريخه (٤٦/١١ ـ ٤٧).

كلاهما من طريق أبي الصلت الهروي عبد السلام بن صالح حدثنا عبد الله بن نمير، فذكره.

● **الطريق الرابعة**: يرويها شريك القاضي عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع قال: قيل: يا رسول الله، فذكره مرسلاً.

أخرجه ابن عدي في الكامل (١٣٣١/٤).

● **الطريق الخامسة**: يرويها الحسن بن قتيبة قال: حدثنا يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن سلمان الفارسي، فذكره.

أخرجه ابن الجوزي في العلل (٢٥٢/١ رقم ٤٠٧)، ثم قال عقبه:

«قال الدارقطني: تفرد به الحسن بن قتيبة عن يونس عن أبيه، والحسن متروك الحديث».

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث صححه الحاكم، وأعله الذهبي بفضيل بن مرزوق، والنكارة.

أما فضيل بن مرزوق الأغر - بالمعجمة والراء -، الرقاشي، الكوفي، أبو عبد الرحمن فإنه صدوق، إلا أنه يهم، ورمي بالتشيع - كما في التقريب (١١٣/٢ رقم ٧٣) -، وانظر الكامل (٢٠٤٥/٦)، والتهذيب (٢٩٨/٨ - ٢٩٩ رقم ٥٤٤) ولم ينفرد فضيل بالحديث، بل تابعه عليه إسرائيل، وغيره كما تقدم. وأما النكارة فسيأتي بيانها.

هذا ومدار الحديث على أبي إسحاق السبيعي، يرويه عن زيد بن يثيع.

وزيد بن يثيع، وقد يقال: أثيع - بضم الهمزة، وفتح الثاء المعجمة بثلاث، وسكون الياء المثناة من تحتها -، الهمداني، الكوفي ثقة - كما في التقريب (٢٧٧/١ رقم ٢١٢)-، وانظر ثقات العجلي (ص ١٧٢ رقم ٤٩٣)، والتهذيب (٤٢٧/٣ - ٤٢٨ رقم ٧٨٢).

وقد وصفه الحافظ ابن حجر أيضاً بقوله: مخضرم، ولم أجد سبط بن العجمي ذكره في المخضرمين.

ورأيت للشيخ حبيب الرحمن الأعظمي كلاماً عن الرجل في تعليقه على هذا الحديث في زوائد البزار حيث قال: «فيه زيد بن يثيع، شيعي لم يوثقه إلا ابن حبان والعجلي». ولست أدري من أين استقى الشيخ وصف الرجل بالتشيع، وليته دلّنا على المرجع الذي أخذ العبارة عنه.

والراوي عن زيد هذا هو أبو إسحاق السبيعي، واسمه عمرو بن عبد الله الهمداني، وهو ثقة عابد، إلا أنه مدلس من الطبقة الثالثة وهم الذين أكثروا من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقد عنعن هنا، ثم إنه قد اختلط بآخره. / الجرح والتعديل (٢٤٢/٦ - ٢٤٣ رقم ١٣٤٧)، والتهذيب (٦٣/٨ - ٦٧ رقم ١٠٠)، والتقريب (٧٣/٢ رقم ٦٢٣)، وطبقات المدلسين (ص ١٠١ رقم ٩١).

غير أن الراوي عنه في الطريق الثانية هو ابن ابنه إسرائيل بن يونس =

= وهو ثقة، من أتقن أصحاب أبـي إسحاق الذين رووا عنه، بل إن الشيخين روريا عن أبـي إسحاق من طريقه. / الجرح والتعديل (٢/٣٣٠ ـ ٣٣١ رقم ١٢٥٨)، والتهذيب (١/٢٦١ ـ ٢٦٣ رقم ٤٩٦)، والتقريب (١/٦٤ رقم ٤٦٠)، والكواكب النيرات (ص ٣٤١ ـ ٣٥٦ رقم ٤١).

والراوي للحديث عن إسرائيل هو عبد الحميد بن أبـي جعفر كيسان، الفرّاء. وقد أثنى عليه شريك خيراً. وقال أبو حاتم: هو شيخ كوفي. ووثقه ابن حبان. / انظر الجرح والتعديل (١٧١٦ رقم ٨٩)، وتعجيل المنفعة (ص ١٦٤ رقم ٦٠٧).

فمثل هذا الراوي حديثه حسن، لولا أنه قد خولف.

فالحديث فيه اضطراب كما يتضح من التخريج.

وقد تعرض لهذا الاختلاف بعض الأئمة، كالطبراني، والدارقطني، والخطيب، وابن الجوزي، قال الخطيب في تاريخه (٣/٣٠٢): «قال الطبراني: روى هذا الحديث جماعة عن عبد الرزاق، عن الثوري نفسه، ووهموا، والصواب ما رواه ابن أبـي السري، ومحمد بن مسعود العجمي، عن عبد الرزاق، عن النعمان بن أبـي شيبة»... اهـ.

قلت: ورواية النعمان للحديث هي: عن سفيان الثوري، عن أبـي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة، ثم تعقب الخطيب الطبراني بقوله: «قلت: لم يختلف رواته عن عبد الرزاق أنه عن زيد بن يثيع، عن حذيفة ورواه أبو الصلت الهروي، عن ابن نمير، عن الثوري، عن شريك، عن أبـي إسحاق كذلك، ولم يذكر فيه بين الثوري، وأبـي إسحاق شريكاً غير أبـي الصلت، عن ابن نمير، ورواه إبراهيم بن هراسة، عن الثوري، فقال: عن زيد بن يثيع، عن علي، وكذلك رواه فضيل بن مرزوق، عن أبـي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن علي، عن النبـي ـ صلىّ الله عليه وسلّم ـ. ورواه يحيـى بن يمان، عن الثوري، فقال: عن زيد بن يثيع، عن النبـي ـ صلىّ الله عليه وسلّم ـ، وأرسله». اهـ. =

. . . .

= وسئل الدارقطني في علله (٣/٢١٤ ـ ٢١٦) عن هذا الحديث، فقال: «هو حديث يرويه زيد بن يثيع، واختلف عنه.

فرواه أبو إسحاق، واختلف عن أبـي إسحاق أيضاً.

فقال يونس بن أبـي إسحاق، وإسرائيل من رواية عبد الحميد بن أبـي جعفر الفرّاء عنه، وفضيل بن مرزوق، وجميل الخياط: عن أبـي إسحاق، عن زيد بن يثيع عن علي.

وقال الحسن بن قتيبة، عن يونس بن أبـي إسحاق، عن أبـي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن سلمان الفارسي.

وقال الثوري: عن أبـي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة.

وقال شريك: عن أبـي إسحاق، وعثمان بن أبـي اليقظان، عن أبـي وائل، عن حذيفة.

وقال إسرائيل: عن أبـي إسحاق، عن زيد بن يثيع، مرسلاً، لم يذكر علياً، ولا حذيفة، والمرسل أشبه بالصواب». اهـ.

وقال ابن الجوزي في العلل (١/٢٥٢): «اختلف عن زيد بن يثيع، وفتارة يقول: عن سلمان، وتارة: عن حذيفة، وتارة يقول الراوي: لا أدري، أذكر حذيفة، أم لا؟».

وخلاصة رأي هؤلاء الأئمة:

ان الطبراني يرى: الصواب رواية من روى الحديث عن عبد الرزاق، عن النعمان بن أبـي شيبة، عن سفيان الثوري، عن أبـي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة.

والدارقطني يرى: أن الصواب رواية من روى الحديث عن إسرائيل بن يونس بن أبـي إسحاق، عن جده أبـي إسحاق، عن زيد بن يثيع مرسلاً.

وأما الخطيب، فإنه لم يرجح شيئاً من هذه الروايات، وظاهر صنيعه، أنه عدّه اختلافاً مؤثراً في الحديث، وهو رأي ابن الجوزي. =

. . . .

=
وبعض الاختلاف المتقدم لا يلتفت إليه.

فرواية إبراهيم بن هراسة للحديث عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن علي، ضعيفة جداً؛ إبراهيم بن هراسة، أبو إسحاق الشيباني، الكوفي متروك الحديث كما قال البخاري، وأبوحاتم، وقال النسائي: متروك، وأطلق عليه أبوداود الكذب، ونقل أبو العرب في الضعفاء عن أحمد العجلي أنه قال عنه: متروك كذاب. / الكامل لابن عدي (١/٢٤٣ ـ ٢٤٤)، والميزان (١/٧٢ رقم ٢٤٣)، واللسان (١/١٢١ ـ ١٢٢ رقم ٣٧١).

ورواية ابن نمير للحديث عن سفيان، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن زيد، عن حذيفة، ضعيفة جداً أيضاً، فيها أبو الصلت الهروي عبد السلام بن صالح، وهو متروك الحديث كما سيأتي في الحديث (٥٦٢).

ورواية الحسن بن قتيبة للحديث عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن زيد، عن سلمان الفارسي، ضعيفة جداً أيضاً، الحسن بن قتيبة تقدم أن الدارقطني قال عنه: متروك الحديث.

أما باقي الروايات فالاختلاف فيها مؤثر، إلى حد أن الطبراني اختلف مع الدارقطني في اختيار الراجح من هذه الروايات، وتوقف في ذلك الخطيب، وابن الجوزي.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم فيه فضيل بن مرزوق، وهو يهم في حفظه، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد لأجله، ولا ينجبر ضعفه بالطرق الأخرى؛ للاضطراب المتقدم ذكره.

أما النكارة التي قصدها الذهبي بقوله: «هذا الخبر منكر» فنكارة المتن؛ لما يظهر من متن الحديث من تفضيل علي على الشيخين ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ، لما فيه من المخالفة للنصوص الكثيرة في الصحيحين وغيرهما التي تدل على تفضيل الشيخين على علي، بل على لسان علي نفسه ـ رضي الله عنه ـ.
=

. . . .

= ومن ذلك ما رواه البخاري في صحيحه (٧/ ٢٠ رقم ٣٦٧١) من حديث محمد بن الحنفيّة قال: قلت لأبـي: أيُّ الناس خير بعد رسول الله ــ صلىً الله عليه وسلَّم ــ؟ قال: أبو بكر. قلت: ثم من؟ قال: عمر. وخشيت أن يقول عثمان، قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين.

وما رواه البخاري أيضاً (٧/ ١٦ رقم ٣٦٥٥) عن ابن عمر ــ رضي الله عنهما ــ قال: كنا نخير بين الناس في زمن النبـي ــ صلىً الله عليه وسلَّم ــ. فنخير أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان ــ رضي الله عنهم أجمعين ــ.

قال ابن حجر ــ رحمه الله ــ في كلامه عن الحديث في «فتح الباري» في الموضع السابق: زاد الطبراني في رواية: «فيسمع رسول الله ــ صلىً الله عليه وسلَّم ــ ذلك فلا ينكره».

قلت: ووقوف أبـي بكر ــ رضي الله عنه ــ في وجوه المرتدّين، وما جرى في تلك الفترة من الفتنة التي تصدّى لها أبو بكر ــ رضي الله عنه ــ مما يقدح في متن هذا الحديث.

٤٩٧ـ حديث حذيفة:

قالوا: يا رسول الله، لو استخلفت علينا؟ قال: «إن أستخلف عليكم خليفة [فتعصوه](١) . . .» الخ.

قلت: فيه عثمان بن عُمير أبو [اليَقْظان](٢) ضعّفوه، وشريك القاضي شيعي لينّ الحديث.

---

(١) في (أ) و (ب): (تبغضوه)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، وتؤيده مصادر تخريج الحديث الآتية.

(٢) في (أ) و (ب): (الثقلان)، وما أثبته من التصويب بهامش (أ)، والمستدرك وتلخيصه.

٤٩٧ ـ المستدرك (٣/٧٠)، هذا الحديث أورده الحاكم شاهداً للحديث السابق، فقال: وشاهده حديث حذيفة بن اليمان.

حدثنا علي بن عبد الله الحكيمي ببغداد، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا الأسود بن عامر بن شاذان، ثنا شريك بن عبد الله، عن عثمان بن عمير، عن شقيق بن سلمة، عن حذيفة ـ رضي الله عنه ـ قال: قالوا: يا رسول الله، لو استخلفت علينا؟ قال: «إن استخلف عليكم خليفة فتعصوه؛ ينزل بكم العذاب». قالوا: لو استخلفت علينا أبا بكر؟ قال: «إن استخلفه عليكم تجدوه قوياً في أمر الله، ضعيفاً في جسده». قالوا: لو استخلفت علينا عمر؟ قال: «إن استخلفه عليكم تجدوه قوياً أميناً، لا تأخذه في الله لومة لائم». قالوا: لو استخلفت علينا علياً؟ قال: «إنكم لا تفعلوا، وإن تفعلوا تجدوه هادياً مهدياً، يسلك بكم الطريق المستقيم».

تخـريجـه:

الحديث مداره على أبي اليقظان عثمان بن عمير. وله عنه طريقان:

● الأولى: يرويها شريك بن عبد الله القاضي، واختلف عليه في الحديث، =

. . . .

= فرواه الأسود بن عامر بن شاذان، عنه، عن عثمان بن عمير، عن شقيق بن سلمة، عن حذيفة، به.

وهي رواية الحاكم هذه.

ووافق الأسودَ عليه النّضْرُ بنُ عدي، ويحيى بنُ عبد الحميد.

أخرجه ابن عدي في الكامل (١٣٣١/٤ ـ ١٣٣٢) من طريق النضر.

وأبو نعيم في الحلية (٦٤/١) من طريق يحيى.

كلاهما به مختصراً.

وخالفهم أبو داود الطيالسي، وإسحاق بن عيسى، فروياه عن شريك، عن أبي اليقظان، عن زاذان، عن حذيفة، قال: قالوا: يا رسول الله، لو استخلفت؟ قال: «إن استخلفت عليكم فعصيتموه عُذِّبتم؛ ولكن ما حدثكم حذيفة فصدقوه، وما أقرأكم عبد الله فاقرأوه».

أخرجه الطيالسي في مسنده (ص ٥٩ رقم ٤٤١): حدثنا شريك...، فذكره.

والترمذي في سننه (٣١٦/١٠ ـ ٣١٧ رقم ٣٩٠٠) في مناقب حذيفة من كتاب المناقب، فقال: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، أخبرنا إسحاق بن عيسى، عن شريك...، فذكره.

وهذا لفظ الترمذي، ولفظ الطيالسي نحوه.

قال شيخ الترمذي عبد الله: فقلت لإسحاق بن عيسى: يقولون: هذا عن أبي وائل (يعني شقيق بن سلمة)؟ قال: لا، عن زاذان ـ إن شاء الله ـ.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

● **الطريق الثانية**: يرويها إسرائيل، عن أبي اليقظان، عن أبي وائل، عن حذيفة، به نحو لفظ الحاكم. =

= أخرجها البزار في مسنده (٢/٢٢٤ ـ ٢٢٥ رقم ١٥٧٠ / كشف الأستار)، ثم قال عقبه: «لا نعلمه روي عن حذيفة إلا بهذا الإسناد، وأبو اليقظان اسمه عثمان بن عمير».

وذكر الحديث الهيثمي في المجمع (٥/١٧٦) وعزاه للبزار، وقال:

«وفيه أبو اليقظان عثمان بن عمير وهو ضعيف».

دراسة الإسناد:

الحديث أعلّه الذهبي بأبي اليقظان، وشريك.

أما أبو اليقظان فاسمه عثمان بن عمير البجلي، الكوفي، الأعمى، ويقال: ابن قيس، والصواب أن قيساً جَدُّه. وكان غالياً في التشيّع، ويُدلّس، واختلط، فترك حديثه العلماء لذلك. فقد ضعفه الإمام أحمد، وحكى عنه الجوزجاني أنه قال: منكر الحديث، وفيه ذلك الدّاء، قال: وهو على المذهب منكر الحديث. وكان شعبة لا يرضاه، وذكر أنه حضره، فروى عن شيخ، فقال له شعبة: كم سنك؟ فقال: كذا، فإذا قد مات الشيخ وهو ابن سنتين. وكان ابن مهدي قد ترك حديثه، ولم يرضه هو ويحيى بن سعيد ولم يحدثا عنه. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث. وقال أبو أحمد الزبيري: كان يؤمن بالرجعة. وضعفه ابن نمير. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال الدارقطني: متروك، زائغ. وقال ابن حبان: كان ممن اختلط حتى لا يدري ما يحدث به، فلا يجوز الاحتجاج بخبره الذي وافق الثقات، ولا الذي انفرد به عن الأثبات؛ لاختلاط البعض (كذا!) بالبعض. وقال ابن عدي: رديء المذهب، غالٍ في التشيع، يؤمن بالرجعة، ويكتب حديثه مع ضعفه. / المجروحين (٢/٩٥)، والكامل (٥/١٨١٤ ـ ١٨١٦)، والتهذيب (٧/١٤٥ ـ ١٤٦ رقم ٢٩٢).

وأما شريك فهو ابن عبد الله النخعي، الكوفي، القاضي، أبو عبد الله. =

. . . .

= وهو صدوق، إلا أنه يخطىء كثيراً ـ كما في التقريب (١/٣٥١ رقم ٦٤) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٤/٣٦٥ ـ ٣٦٧ رقم ١٦٠٢)، والتهذيب (٤/٣٣٣ ـ ٣٣٧ رقم ٥٧٧).

وقد اضطرب شريك في الحديث، فرواه مرة عن أبي اليقظان، عن شقيق بن وائل، ومرة عنه، زاذان كما يتضح مما تقدم.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدّة ضعف عثمان بن عمير، وهو الذي عليه الحمل في هذا الحديث، أما شريك فإنه وإن كان اختلف في الحديث عليه، إلا أنه تابعه إسرائيل كما مضى في رواية البزار فبرئت ساحته منه.

وما قيل في الحديث الماضي من نكارة المتن، ومخالفته للأحاديث الصحيحة ظاهراً يقال هنا أيضاً، والله أعلم.

٤٩٨ــ حديث أبـي بكرة:

أن النبـي ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ قال: «من رأى منكم رؤياً؟».

قال رجل: أنا؛ رأيت كأن ميزاناً[(١)] نزل من السماء. . .، الحديث.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه أَشْعث الحُمْراني[(٢)]، وهو ثقة، لكن ما احتجّا به.

---

(١) في (ب): (ميزابا) بالباء الموحدة.

(٢) في (ب): (الحراني) بحذف الميم.

٤٩٨ ــ المستدرك (٣/٧٠ ــ ٧١): أخبرني أبو عبد الرحمن بن أبـي الوزير التاجر، ثنا أبو حاتم الرازي، ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، ثنا أشعث بن عبد الملك الحمراني، عن الحسن، عن أبـي بكرة ــ رضي الله عنه ــ، أن النبـي ــ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: «من رأى منكم رؤياً؟» فقال رجل: أنا؛ رأيت كأن ميزاناً نزل من السماء، فوزنت أنت وأبو بكر، فرجحت أنت بأبـي بكر، ووزن عمر وأبو بكر، فرجح أبو بكر، ووزن عمر وعثمان، فرجح عمر، ثم رفع الميزان، فرأينا الكراهية في وجه رسول الله ــ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ــ.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن عساكر في ترجمة عثمان من تاريخه (١٠٤ ــ ١٠٥) من طريق الحاكم.

وأخرجه أبو داود في سننه (٥/٢٩ ــ ٣٠ رقم ٤٦٣٤) في السنة، باب في الخلفاء.

=

. . . .

= ومن طريقه البيهقي في الدلائل (٦/٣٤٨).

وأخرجه الترمذي (٦/٥٦٦ رقم ٢٣٨٩) في الرؤيا، باب ما جاء في رؤيا النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في الميزان والدلو.

كلاهما من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري، عن الأشعث، به مثله.

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن صحيح».

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/٤٤ و ٥٠).

وفي الفضائل (١/١٨٥ رقم ١٩٥).

وابنه عبد الله في زياداته على الفضائل (١/١٨٤ رقم ١٩٤).

وأبو داود في الموضع السابق برقم (٤٦٣٥).

وابن أبي عاصم في السنة (٢/٥٣٦ و ٥٣٦ ـ ٥٣٧ و ٥٣٨ رقم ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٥ و ١١٣٦).

جميعهم من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، به بمعناه، وفي آخره قال ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «خلافة نبوة، ثم يؤتي الله تبارك الملك من يشاء»، وهذا لفظ أحمد.

وأما ابن أبي عاصم فإنه ساق الحديث في بعض رواياته مختصراً، وفي بعضها بنحو لفظ الباقين.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، فتعقبه الذهبي بقوله: «أشعث هذا ثقة، لكن ما احتجا به».

وأشعث هذا هو ابن عبد الملك الحُمْراني ـ بضم الحاء المهملة، وسكون الميم ـ، أبو هانيء، وهو ثقة فقيه، روى له الأربعة، والبخاري تعليقاً. / =

. . . .

= الجرح والتعديل (٢/٢٧٥ ـ ٢٧٦ رقم ٩٩٠)، والتقريب (١/٨٠ رقم ٦٠٧)، والتهذيب (١/٣٥٧ رقم ٦٥٢).

وفي إسناد الحاكم شيخه محمد بن عبد الله بن أبي الوزير التاجر، أبو عبد الرحمن، ولم أجد من ترجمه.

لكن الحديث أخرجه أبو داود، والترمذي من طريقين مدارهما على محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، وهو ثقة فقيه فاضل مشهور. / الجرح والتعديل (٧/٣٠٥ رقم ١٦٥٥)، والتقريب (١/١٦٥ رقم ٢٦٣)، والتهذيب (٢/٢٦٣ ـ ٢٧٠ رقم ٤٨٨).

والحسن بن أبي الحسن يسار البصري، الأنصاري مولاهم ثقة فقيه فاضل مشهور روى له الجماعة، وكان يرسل كثيراً، ويدلس، لكن عدّه الحافظ ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين، وهم من احتمل الأئمة تدليسهم. / الجرح والتعديل (٣/٤٠ ـ ٤٢ رقم ١٧٧)، والتقريب (١/١٦٥ رقم ٢٦٣)، والتهذيب (٢/٢٦٣ رقم ٤٨٨)، وطبقات المدلسين (ص ٥٦ رقم ٤٠).

● **وأما الطريق الأخرى**: ففي سندها علي بن زيد بن جدعان وتقدم في الحديث (٤٩٢) أنه: ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم يتوقف الحكم عليه على معرفة حال شيخه ابن أبي الوزير التاجر.

والحديث صحيح لذاته لمجيئه من طرق أخرى مدارها على محمد بن عبد الله الأنصاري، لكنه ليس على شرط الشيخين على مراد الذهبي؛ لأن أشعث الحمراني لم يرو له مسلم، ولم يحتج به البخاري ـ كما تقدم ـ.

ويتقوى الحديث بالطريق الأخرى التي رواها ابن جدعان.

٤٩٩ـ حديث أبـي هريرة مرفوعاً:

«الخلافة بالمدينة، والملك بالشام».

قال: صحيح.

قلت: فيـه سليمان بن أبـي سليمـان، عن أبيه، وهمـا مجهولان.

---

٤٩٩ ـ المستدرك (٣/٧٢): حدثني أبو بكر أحمد بن بالويه من أصل كتابه، ثنا محمـد بن عثمان بن أبـي شيبـة، ثنا يحيى بن معين، ثنا هشيم، عن العـوام بن حـوشب، عن سليمـان بن أبـي سليمـان، عن أبيـه: عن أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، عن النبـي ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ، قال . . . ، فذكره بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٤/١٦).

وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/٢٢٨).

كلاهما من طريق هشيم، به مثله، إلا أن البخاري لم يذكر قوله: «والملك بالشام».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «سليمان وأبوه مجهولان».

وسليمـان هـذا هـو ابن أبـي سليمـان الهـاشمي، مـولى ابن عبـاس، وهو مجهول، قال ابن معين: لا أعـرفه، ولم يـرو عنه سـوى العوام بن حوشب. / الجرح والتعديل (٤/١٢٢ رقم ٥٣١)، والكاشف (١/٣٩٥ رقم ٢١١٦)، والتهذيب (٤/١٩٦ ـ ١٩٧ رقم ٣٣٣).

وأما أبوه أبو سليمان فلم أجد من ترجم له.

وفي سند الحديث أيضاً هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي وهو ثقة ثبت من رجال الجماعة، إلا أنه كثير التدليس والإرسال الخفي، وقد عده =

....

= الحافظ ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، وقد عنعن هنا.
الجرح والتعديل (٩/١١٥ ـ ١١٦ رقم ٤٨٦)، والتهذيب (١١/٥٩ رقم ١٠٠)، والتقريب (٢/٣٢٠ رقم ١٠٣)، وطبقات المدلسين، (ص ١١٥ رقم ١١١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة سليمان وأبيه، وتدليس هشيم.

٥٠٠ـ حديث أبـي أَرْوى الدَّوْسي :

كنت عند النبـي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ ، فاطّلع أبو بكر وعمر، فقال: «الحمد للَّه الذي أيّدني بكما».

قال: صحيح .

قلت: فيه عاصم بن عمر أخو عبيد الله وهو واه .

---

٥٠٠ ـ المستدرك (٣/٧٣ ـ ٧٤): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ أبو مسلم، ثنا سليمان بن داود، ثنا محمد بن إسماعيل بن أبـي فديك، ثنا عاصم بن عمر، عن سهيل بن أبـي صالح، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن أبـي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبـي أروى الدوسي قال: كنت جالساً عند النبـي ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ ، فاطلع أبو بكر، وعمر ـ رضي الله عنهما ـ ، فقال رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ : «الحمد لله الذي أيدني بهما».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على الفضائل (١/٧٤ رقم ٣٧). والقطيعي في زياداته على الكتاب السابق (١/٣٨٤ رقم ٥٧٨).

والطبراني في الكبير (٢٢/٣٦٩ رقم ٩٢٦).

والدولابـي في الكنى (١/١٦).

والطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع الزوائد (٩/٥١ ـ ٥٢) ـ .

وابن السكن ـ كما في الإصابة (٧/١٠) ـ .

جميعهم من طريق عاصم، به مثله .

قال الهيثمي عقبه: «فيه عاصم بن عمر بن حفص وثقه ابن حبان، وقال: يخطىء، ويخالف، وضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات».

وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة: «سنده ضعيف». =

. . . .

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عاصم بن عمر، وتقدم في الحديث (٤٩٢) أنه ضعيف.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عاصم المذكور، وقد ضعفه ابن حجر في الإصابة ــ كما تقدم ــ. وله شاهد من حديث البراء بن عازب ــ رضي الله عنه ــ رواه الطبراني في الأوسط ــ كما في مجمع الزوائد (٥٢/٩) ــ، وقال الهيثمي عقبه: «وفيه حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك وهو متروك».

وعليه فالحديث باق على ضعفه.

٥٠١ـ حديث حذيفة مرفوعاً:

«لقد هممت أن أبعث إلى الآفاق رجالاً يعلمون الناس السنن، والفرائض» . . . الخ.

قال: تفرد به حفص بن عمر العدني، عن مسعر.

قلت: وهو واه.

---

٥٠١ ـ المستدرك (٣/٧٤): أخبرنا بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل، ثنا حفص بن عمر، ثنا مسعر بن كدام، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنهما ـ، قال: سمعت رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «لقد هممت أن أبعث إلى الآفاق رجالاً يعلمون الناس السنن، والفرائض، كما بعث عيسى بن مريم الحواريين»، قيل له: فأين أنت عن أبي بكر، وعمر؟ قال: «إنه لا غنى بي عنهما؛ إنهما من الدين كالسمع، والبصر».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع الزوائد (٩/٥٢) ـ .
وابن عدي في الكامل (٢/٧٩٧).

كلاهما من طريق حفص بن عمر، به نحوه، إلا أن الحديث عند ابن عدي عن ربعي، ولم يذكر حذيفة.

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله عن حفص بن عمر: «وهو واه».

وحفص بن عمر بن ميمون العدني، الصنعاني، أبو إسماعيل، الملقب بـ: الفرخ، ضعيف ـ كما في التقريب (١/١٨٨ رقم ٤٥٨) ـ ، وانظر الكامل (٢/٧٩٢ ـ ٧٩٤)، والتهذيب (٢/٤١٠ ـ ٤١١ رقم ٧١٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف حفص بن عمر، وهو صحيح لغيره بالشواهد المتقدمة في الحديث رقم (٤٩٤).

٥٠٢ـ حديث أبي بكر:

لما أنزلت على (النبي)[١] ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ :

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصۡوَٰتَهُمۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ . . .﴾[٢]. (الآية)[٣]،

. . . الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه حصين بن عمر الأحمسي، وهو واه.

---

(١) في (أ): (رسول الله).

(٢) الآية (٣) من سورة الحجرات.

(٣) ما بين القوسين ليس في (أ)، وما أثبته من (ب)، والتلخيص.

٥٠٢ ـ المستدرك (٣/٧٤): حدثني أبو بكر عبد الله بن محمد الطلحي بالكوفة، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا منجاب بن الحارث، ثنا حصين بن عمر الأحمسي، ثنا مخارق، عن طارق، عن أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ، قال: لما نزلت على النبي ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ :
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصۡوَٰتَهُمۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱمۡتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡ لِلتَّقۡوَىٰۚ﴾
قال أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ : فآليت على نفسي أن لا أكلم رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ إلا كأخي السرار.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه البزار في مسنده (٣/٦٩ رقم ٢٢٥٧).

وابن عدي في الكامل (٢/٨٠٣).

والحارث بن أبي أسامة في مسنده ـ كما في المطالب العالية (٤/٣٣ ـ ٣٤ رقم ٣٨٨٧) ـ .

ثلاثتهم من طريق حصين، به نحوه.

=

. . . .

= وأخرجه ابن مردويه ـ كما في الدر المنثور (٧/٥٤٨) ـ .

قال الهيثمي في المجمع (٧/١٠٨): «فيه حصين بن عمر الأحمسي، وهو متروك، وقد وثقه العجلي، وبقية رجاله رجال الصحيح».

ونقل محقق المطالب الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي عن البوصيري أنه قال: «رواه الحارث بسند ضعيف لضعف حصين بن عمر».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «حصين واه».

وحصين هذا هو ابن عمر الأحمسي، أبو عمرو، ويقال: أبو عمران، الكوفي، وهو متروك ـ كما في التقريب (١/١٨٣ رقم ٤١٤) ـ، وانظر الكامل (٢/٨٠٣ ـ ٨٠٤)، والتهذيب (٢/٣٨٥ رقم ٦٦٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف حصين، إلا أن الحاكم روى الحديث من وجه آخر في مستدركه (٢/٤٦٢) فقال: حدثنا علي بن عبد الله الحكيمي ببغداد، ثنا العباس بن محمد بن حاتم الدوري، ثنا سعيد بن عامر، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: لما نزلت:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﴾،

قال أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ: والذي أنزل عليه الكتاب يا رسول الله، لا أكلمك إلا كأخي السرار حتى ألقى الله عز وجل.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في المدخل (ص ٣٧٩ رقم ٦٥٣).

وذكر في الدر المنثور (٧/٥٤٨) أن عبد بن حميد، والبيهقي في الشعب قد أخرجاه. =

....

وقد رُوي من حديث عبد الرحمن بن عوف، ولم أجده، أشار لذلك الحافظ بن كثير في تفسيره (٢٠٦/٤) بعد أن ذكر الحديث من طريق حصين، فقال: «حصين بن عمر هذا، وإن كان ضعيفاً، لكن قد رويناه من حديث عبد الرحمن بن عوف، وأبي هريرة ـ رضي الله عنهما ـ بنحو ذلك، والله أعلم».

قلت: وأصل الحديث في صحيح البخاري (٣٧٦/١٣ رقم ٧٣٠٢) في الاعتصام، باب ما يكره من التعمق والتنازع والغلو في الدين والبدع، من طريق ابن أبي مليكة قال: كاد الخيّران أن يهلكا: أبو بكر وعمر؛ لما قدم على النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ وفد بني تميم أشار أحدهما بالأقرع بن حابس التميمي الحنظلي أخي بني مجاشع، وأشار الآخر بغيره، فقال أبو بكر لعمر: إنما أردت خلافي، فقال عمر: ما أردت خلافك، فارتفعت أصواتهما عند النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ فنزلت:
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ ـ إلى قوله ـ عَظِيمٌ ﴾.
قال ابن أبي مليكة: قال ابن الزبير: فكان عمر بعدُ ـ ولم يذكر ذلك عن أبيه، يعني أبا بكر ـ إذا حدّث النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ بحديث حدّثه كأخي السّرار، لم يسمعه حتى يستفهمه. ومعنى قوله: «كأخي السرار»، أي: كصاحب السرار، والمعنى: كالمناجي سراً. / انظر النهاية في غريب الحديث (٣٦٠/٢)، وفتح الباري (٢٨٠/١٣).

٥٠٣ـ حديث ابن مسعود مرفوعاً:

«اقتدوا باللذين من بعدي، واهتدوا بهدي عمار، وتمسكوا بعهد (ابن مسعود)»(١).

قلت: سنده واه.

---

(١) في (أ) و (ب): (ابن أم عبد)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٥٠٣ ـ المستدرك (٣/٧٥ ـ ٧٦) هذا الحديث ساقه الحاكم شاهداً لحديث حذيفة الآتي في الشواهد، فقال:

وقد وجدنا له شاهداً بإسناد صحيح عن عبد الله بن مسعود.

حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ عبد الله بن أحمد بن حنبل، ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، ثنا أبي، عن أبيه، عن جده، عن أبي الزعراء، عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلىّ الله عليه وآله وسلّم ـ: «اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر، وعمر، واهتدوا بهدي عمار، وتمسكوا بعهد ابن مسعود».

تخريجه:

الحديث أخرجه الترمذي (١٠/٣٠٨ رقم ٣٨٩٣) في مناقب ابن مسعود من كتاب المناقب.

وعبد الله بن أحمد في زياداته على الفضائل (١/٢٣٨ رقم ٢٩٤).

وابن عدي في الكامل (٧/٢٦٥٤).

والبغوي في شرح السنة (١٤/١٠٢ رقم ٣٨٩٦).

جميعهم من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل، به مثله، إلا أن الترمذي والبغوي قالا:

«باللذين من بعدي من أصحابي»، ولم يذكر عبد الله بن أحمد قوله: «واهتدوا»... الخ.

. . . .

= وأما ابن عدي فقال: «بعهد ابن أم عبد».

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث غريب من هذا الوجه من حديث ابن مسعود، لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سلمة بن كهيل، ويحيى بن سلمة يضعف في الحديث».

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله: «سنده واه».

ويرويه عند الحاكم إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه إسماعيل بن يحيى، عن أبيه يحيى بن سلمة كهيل.

ويحيى بن سلمة بن كهيل الحضرمي، أبو جعفر الكوفي متروك ــ كما في التقريب (٢/٣٤٩ رقم ٧٦) ــ . وانظر الكامل (٧/٢٦٥٣ ــ ٢٦٥٥)، والتهذيب (١١/٢٢٤ ــ ٢٢٥ رقم ٣٦٢).

وابنه إسماعيل متروك أيضاً ــ كما في التقريب (١/٧٥ رقم ٥٦٢) ــ ، وانظر الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص ١٤٠ رقم ٨٦)، والتهذيب (١/٣٣٦ رقم ٦٠٧).

وابنه إبراهيم ضعيف ــ كما في التقريب (١/٣٢ رقم ١٧١) ــ ، وانظر الجرح والتعديل (٢/٨٤ رقم ١٩٨)، والتهذيب (١/١٠٦ رقم ١٨٤).

ولم ينفرد إسماعيل بن يحيى بالحديث عن أبيه، بل تابعه يحيى بن أبي زائدة عند عبد الله بن أحمد، وابن عدي.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد، لأن مداره على يحيى بن سلمة بن كهيل وهو شديد الضعف ــ كما تقدم ــ ، وهو بإسناد الحاكم أشد ضعفاً؛ لوجود إسماعيل بن يحيى، وابنه إبراهيم في الإسناد. =

. . . .

= وقد صح الحديث من وجه آخر، حيث أخرجه الحاكم قبل هذا الحديث من طريق عبد الملك بن عمير، عن هلال مولى ربعي بن حراش، عن ربعي، عن حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «اقتدوا باللذين من بعدي: أبـي بكر، وعمر، واهتدوا بهدي عمار، وتمسكوا بعهد ابن أم عبد».

وفي لفظ: «واهتدوا بهدي عمار، وإذا حدثكم ابن أم عبد فصدقوه».

وصححه الحاكم، ووافقه الذهبـي.

وأخرجه الحميدي في مسنده (١/٢١٤ رقم ٢٤٩). (٤٤٩) صح

وابن سعد في الطبقات (٢/٣٣٤).

والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/٤٨٠).

وابن أبـي شيبة في المصنف (١٢/١١ رقم ١١٩٩١) و(١٤/٥٦٩ رقم ١٨٨٩٥).

وأحمد في مسنده (٥/٣٨٢ و٣٨٥ و٤٠٢)، وفي الفضائل (١/٣٣٢ رقم ٤٧٨).

والترمذي في سننه (١٠/١٤٧ و ٢٩٩ ـ ٣٠٠ رقم ٣٧٤٢ و٣٨٨٧) في مناقب أبـي بكر وعمار ـ رضي الله عنهما ـ من كتاب المناقب.

وابن ماجه (١/٣٧ رقم ٩٧) في فضل أبـي بكر ـ رضي الله عنه ـ من المقدمة. وعبد الله بن أحمد، والقطيعي في زياداتها على الفضائل لأحمد (١/٢٣٨ و٤٢٦ رقم ٢٩٣ و٦٧٠).

وابن أبـي عـاصم في السنة (٢/٥٤٥ و ٥٤٥ ـ ٥٤٦ رقم ١١٤٨ و ١١٤٩).

والطحاوي في مشكل الآثار (٢/٨٣ ـ ٨٤).

وابن أبـي حاتم في العلل (٢/٣٨١). =

. . . .

= والطبراني في أحاديث منتقاة (ل ٢ أ).

وأبو نعيم في الحلية (٩/١٠٩). والبيهقي في المدخل (ص ١٢٢ رقم ٦١ و٦٢ و٦٣) وفي مناقب الشافعي (١/٣٦٢).

والخطيب في تاريخه (١٢/٢٠)، وفي الفقيه والمتفقه (١/١٧٧).

وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/٢٢٢ ـ ٢٢٤).

والبغوي في شرح السنة (١٤/١٠١، رقم ٣٨٩٥).

جميعهم من طريق عبد الملك بن عمير، به، ومنهم من يسقط من الإسناد مولى ربعي، وقد رجح أبو حاتم في الموضع السابق من العلل رواية من زاد المولى.

وهلال مولى ربعي مقبول ـ كما في التقريب (٢/٣٢٥ رقم ١٥٥) ـ، وانظر ثقات ابن حبان (٧/٥٧٣)، والتهذيب (١١/٨٧ رقم ١٤٥).

وقد تابع هلالاً: عمرو بن هرم، عن ربعي، عن حذيفة، به نحوه.

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/٣٣٤).

وابن أبـي شيبة في المصنف (١٤/٥٦٩ رقم ١٨٨٩٦).

وأحمد في المسند (٥/٢٩٩)، وفي الفضائل (١/٢٢٢ ـ ٢٢٣ رقم ٤٧٩).

وابنه عبد الله في زياداته على الفضائل (١/١٨٦ رقم ١٩٨).

والترمذي في سننه (١٠/١٤٨ ـ ١٤٩ رقم ٣٧٤٤) في مناقب أبـي بكر من كتاب المناقب.

وابن حبان في صحيحه (ص ٥٣٨ ـ ٥٣٩ رقم ٢١٩٣ / موارد).

والطحاوي في مشكل الآثار (٢/٨٥).

جميعهم من طريق سالم أبـي العلاء، عن عمرو بن هرم، به. =

. . . .

= وسالم بن عبد الواحد المرادي، الأنعمي، أبو العلاء، الكوفي مقبول، وكان شيعياً ـ كما في التقريب (١/٢٨٠ رقم ١٥) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٤/١٨٦ رقم ٨٠٥)، والتهذيب (٣/٤٤٠ ـ ٤٤١ رقم ٨١١).

وعليه فالحديث بكلا هذين الطريقين لا ينزل عن رتبة الحسن لغيره، وقد صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: «حديث حسن»، وقال العقيلي في الضعفاء (٤/٩٥): «وهذا يروي عن حذيفة، عن النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ بإسناد جيد»، وذلك بعد أن روى الحديث في ترجمة أحد الرواة من طريق ابن عمر.

وللحديث طرق أخرى ذكرها الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٣/٢٣٣ ـ ٢٣٦ رقم ١٢٣٣)، وصحح الحديث بمجموعها، والله أعلم.

٥٠٤ـ حديث أنس:

بعثني بنو الـمُصْطلق إلى النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ : أن (سَلْه)(١): إلى من ندفع صدقاتنا بعدك؟ فأتيته، فسألته، فقال: «إلى أبي بكر...» الحديث.

قلت: صحيح.

---

(١) في (أ) و(ب): (تسأله)، وما أثبته من التلخيص، وعبارة المستدرك تأتي.

٥٠٤ ـ المستدرك (٧٧/٣): أخبرنا أبو بكر أحمد بن سلمان الفقيه ببغداد، ثنا جعفر بن محمد بن أبي عثمان الطيالسي، ثنا نصر بن منصور المروزي، ثنا بشر بن الحارث، ثنا علي بن مسهر، ثنا المختار بن فلفل، عن أنس بن مالك، قال: بعثني بنو المصطلق إلى رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ ، فقالوا: سل لنا رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ ؛ إلى من ندفع صدقاتنا بعدك؟ قال: فأتيته فسألته، فقال: «إلى أبي بكر». فأتيتهم فأخبرتهم، فقالوا: ارجع إليه، فسله: فإن حدث بأبي بكر حدث، فإلى من؟ فأتيته فسألته، فقال: «إلى عمر»، فأتيتهم، فأخبرتهم، فقالوا: ارجع إليه فسله: فإن حدث بعمر حدث، فإلى من؟ فأتيته، فسألته، فقال: «إلى عثمان» فأتيتهم، فأخبرتهم، فقالوا: ارجع إليه فسله: فإن حدث بعثمان حدث، فإلى من؟ فأتيته، فسألته، فقال: «إن حدث بعثمان حدث فتبّاً لكم آخر الدهر تباً».

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣٥٨/٨).

ومن طريقه ابن عساكر في ترجمة عثمان من تاريخه (ص ١٦٨).

وأخرجه ابن عساكر أيضاً من طريق آخر، كلاهما عن نصر بن منصور، به نحوه.

=

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث صحح الحاكم سنده ـ كما تقدم ـ كذا في المستدرك المخطوط، والمطبوع، وبناء عليه، فقول الذهبي: «سنده صحيح» لا معنى له؛ فقد جرت عادته في مثل هذا موافقة الحاكم على حكمه على الحديث، والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن نسخة الذهبي من المستدرك ليس فيها تصحيح الحاكم للحديث، يدل عليه أنه لم يذكر كلام الحاكم في التلخيص على عادته.

والحديث في سنده نصر بن منصور، أبو الفتح البغدادي، المروزي الأصل، صاحب بشر بن الحارث، وهو مجهول الحال، ذكره الخطيب في تاريخ بغداد (١٣/٢٨٦ رقم ٧٢٥٣)، وفي تلخيص المتشابه (ص ٤٧٦)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وحدث عنه محمد بن يوسف الجوهري، وأحمد بن علي الأبار، وغيرهما.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة حال نصر بن منصور.

٥٠٥ ـ حديث أبي سفيان بن حرب:

انه جاء إلى علي، فقال: ما بال هذا الأمر في أقل قريش (قلّة)[١]، وأذلها (ذلّة)[٢]؟ ـ يعني أبا بكر ـ. . . الخ.

قلت: سنده صحيح.

---

(١) في (أ) بياض بقدر كلمة.

(٢) في (أ) و (ب): (وأذلها ولا يعني أبا بكر. . . الخ)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٥٠٥ ـ المستدرك (٧٨/٣): أخبرني عبد الله بن الحسين القاضي بمرو، ثنا الحارث بن أبي أسامة، ثنا محمد بن سابق، ثنا مالك بن مغول، عن أبي الشعثاء الكندي، عن مرة الطيب، قال: جاء أبو سفيان بن حرب إلى علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، فقال: ما بال هذا الأمر في أقل قريش قلة، وأذلها ذلّة؟ ـ يعني أبا بكر ـ، والله لئن شئت لأملأنها عليه خيلًا، ورجالًا، فقال علي: لطالما عاديت الإسلام وأهله يا أبا سفيان، فلم يضره ذلك شيئاً، إنا وجدنا أبا بكر لها أهلًا.

تخريجه:

الحديث أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤٥١/٥ رقم ٩٧٦٧)، فقال: أخبرنا ابن مبارك، عن مالك بن مغول، عن ابن أبجر، قال: لما بويع لأبي بكر ـ رضي الله عنه ـ جاء أبو سفيان، فذكر الحديث بنحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق مالك بن مغول، عن أبي الشعثاء الكندي، عن مرة الطيب، ولم يتكلم عنه بشيء، فقال الذهبي عن الحديث: «سنده صحيح».

والحديث في سنده أبو الشعثاء الكندي واسمه يزيد بن مهاصر، ذكره =

. . . .

= البخاري في التاريخ وسكت عنه، وبيض له ابن أبـي حاتم في الجرح، وذكره الدولابـي في الكنى وقال: يزيد بن المهاجر ـ بالجيم المعجمة ـ ولم أجد من ذكر فيه جرحاً أو تعديلاً، حتى ابن حبان لم أجده ذكره في ثقاته. / انظر التاريخ الكبير (٨/٣٦٣)، الجرح والتعديل (٩/٢٨٧)، الكنى والأسماء للدولابـي (٢/٥).

وأما الطريق التي أخرجها عبد الرزاق، فإنه يرويها ابن أبجـر، واسمه عبد الملك بن سعيد بن حيان، وبينه وبين أبـي بكر ـ رضي الله عنه ـ مفازة، فإنه إنما يروي عن التابعين، وذكره ابن حبان في طبقة أتبـاع التابعين، وهو ثقة عابد. / انظر ثقات ابن حبان (٧/٩٦)، والتهذيب (٦/٣٩٤ ـ ٣٩٥ رقم ٨٤٥)، والتقريب (١/٥١٩ رقم ١٣١٣).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لجهالة حال أبـي الشعثاء الكندي.

والطريق الأخرى التي أخرجها عبد الرزاق ضعيفة للانقطاع بين ابن أبجر وأبـي بكر، وعلي ـ رضي الله عنهما ـ.

وكلا الطريقين يرويهما مالك بن مغول، فإن سلم الحديث من الاختلاف، فيكون حسناً لغيره بمجموع هذين الطريقين، والله أعلم.

٥٠٦ـ حديث جابر:

كُنّا عند النبي ـ صلىّ الله عليه وسلَّم ـ ، إذ (جاءه)[1] وفد عبد القيس، فتكلم بعضهم بكلام . . . الخ .

قلت: تفرد به محمد بن خالد، عن كثير بن هشام، وأحسب محمداً وضعه.

---

(١) في (ب)، والتلخيص: (جاء)، وما أثبته من (أ)، والمستدرك.

٥٠٦ ـ المستدرك (٣/٧٨): أخبرنا أحمد بن كامل القاضي، ثنا يوسف بن محمد رئيس الخياط، ثنا محمد بن خالد (الختلي)، ثنا كثير بن هشام الكلابي، ثنا جعفر بن برقان، عن محمد بن سوقة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ ، قال: كنا عند النبي ـ صلىّ الله عليه وآله وسلَّم ـ ، إذ جاءه وفد عبد القيس، فتكلم بعضهم بكلام، لغى في الكلام، فآلتفت النبي ـ صلىّ الله عليه وآله وسلَّم ـ إلى أبي بكر، وقال: «يا أبا بكر، سمعت ما قالوا؟» قال: نعم يا رسول الله، وفهمته، قال: «فأجبهم»، قال: فأجابهم أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ بجواب، وأجاد الجواب، فقال رسول الله ـ صلىّ الله عليه وآله وسلَّم ـ : «يا أبا بكر، أعطاك الله الرضوان الأكبر»، فقال له بعض القوم: «وما الرضوان الأكبر يا رسول الله؟» قال: «يتجلىّ الله لعباده في الآخرة عامة، ويتجلىّ لأبي بكر خاصة».

تخـريجـه:

الحديث له عند جابر ـ رضي الله عنه ـ طريقان:

● **الطريق الأولى:** يرويها محمد بن المنكدر، عنه، وله عـن محمد طريقان:

١ ـ يرويها محمد بن سوقة، وهي طريق الحاكم هذه.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٥/١٢).

. . . .

= ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٠٥).

وأخرجه السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (ص ٦٥).

وابن الجوزي في الموضع السابق من طريق الطبراني.

جميعهم عن يوسف الخياط، عن محمد بن خالد الختلي، به نحوه، ولفظ السمعاني مختصر.

قال أبو نعيم عقبه: «هذا حديث ثابت، رواته أعلام، تفرد به الختلي، عن كثير».

وقال ابن الجوزي: «تفرد به محمد بن خالد، وقد كذبوه».

٢ ـ يرويها ابن أبي ذئب، عن محمد بن المنكدر، وله عن ابن أبي ذئب طريقان:

(أ) يرويها يحيى القطان، عن ابن أبي ذئب.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٥/١٨٥٨).

وابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٠٦).

وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (٤/١٧٤ ـ ١٧٥).

ثلاثتهم من طريق علي بن عبدة، عن يحيى القطان، به نحوه، بذكر المرفوع فقط، دون ذكر القصة.

قال ابن عدي عقبه: «هذا حديث باطل بهذا الإسناد، وعلي بن عبدة هذا مقدار ماله، إما حديث منكر، أو حديث سرقه من ثقة، فرواه».

وقال ابن الجوزي: «فيه علي بن عبدة، قال الدارقطني: كان يضع الحديث».

(ب) يرويها يحيى بن أبي بكير، عن ابن أبي ذئب.

أخرجه الخطيب في تاريخه (١٢/١٩ ـ ٢٠) من طريق أبي حامد أحمد بن =

. . . .

= علي بن حسنويه المقرىء، عن الحسن بن علي بن عفان، عن يحيى بن أبي بكير، عن ابن أبي ذئب، به بنحو المرفوع فقط.

ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في الموضع السابق.

قال الخطيب: «هذا أيضاً باطل، والحمل فيه على أبي حامد بن حسنويه، فإنه لم يكن ثقة، ونرى أن أبا حامد وقع إليه حديث علي بن عبدة، فركبه على هذا الإسناد، مع أنا لا نعلم أن الحسن بن علي بن عفان سمع من يحيى بن أبي بكير شيئاً، والله أعلم».

● **الطريق الثانية**: يرويها أبو الزبير، عن جابر.

أخرجه الخطيب في تاريخه (١١/٢٥٥)، من طريق أبي القاسم عمر بن محمد بن عبد الله الترمذي، عن عباس الشكلي وخاله أبي سعد أحمد بن محمد بن عبيد الله الخلال، كلاهما عن الحسن بن عرفة، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي الزبير، عن جابر بمثل لفظ الطريق السابق وفي أوله زيادة قوله ــ صلىَّ الله عليه وسلَّم ــ لأبي بكر: «ألا أبشرك؟» قال: بلى يا رسول الله . . . فذكره.

ونقل الخطيب عقبه عن ابن أبي الفوارس، انه قال عن أبي القاسم الترمذي هذا: «فيه نظر».

وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٠٦) من طريق الخطيب.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يتكلم عنه بشيء، فتعقبه الذهبي بقوله: «تفرد به محمد بن خالد الخُتلي، عن كثير بن هشام، عن جعفر بن برقان، عن ابن سوقة، وأحسب محمداً وضعه».

ومحمد بن خالد هذا هو الختلي، وتصحف في المستدرك وتلخيصه المطبوعين إلى: (الحبلي)، ولم أجد من اتهم محمداً هذا بالكذب سوى ابن الجوزي، =

= وعليه اعتمد الذهبي، فإنه ذكر محمداً هذا في الميزان (٣/٥٣٤)، ونقل كلام ابن الجوزي السابق، ونقل عن ابن منده أنه قال عنه: صاحب مناكير، وانظر لسان الميزان (٥/١٥١ ـ ١٥٢)، والكشف الحثيث (ص ٣٦٧ ـ ٣٦٨).

والراجح من حال الرجل أنه ضعيف وليس كذاباً كما وصفه ابن الجوزي لانفراده بذلك الحكم عليه.

الحكم على الحديث:
الحديث بهذا الإسناد ضعيف لضعف محمد الخُتّلي، وبقية الطرق لا ينجبر ضعف الحديث بها، فأمثلها شديد الضعف.

وله شاهد من حديث أنس، وأبـي هريرة، وعائشة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ .

أما حديث أنس ـ رضيَ الله عنه ـ ، فله عنه ثلاث طرق، يرويها ثابت، وقتادة، وحميد، عنه.

● **الطريق الأولى**: التي يرويها ثابت أخرجها القطيعي في زياداته على فضائل الصحابة لأحمد (١/٣٧٧ ـ ٣٧٨ رقم ٥٦٤)، من طريق محمد بن أحمد المروزي، عن عمر بن عبد الله الشجري، عن عمر بن يعقوب، عن عمرو الخراساني، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، به نحوه، ولم يذكر قصة الوفد.

ومحمد بن أحمد المروزي، أبو الطيب الرسعني، الوراق هذا كذاب يضع الحديث، رماه بذلك ابن عدي، والحاكم، وغيرهما. / انظر الكامل (٦/٢٢٩٩)، واللسان (٥/٤٠ رقم ١٣٨).

● **الطريق الثانية**: التي يرويها قتادة أخرجها الخطيب في تاريخه (٢/٣٨٨) من طريق محمد بن عبد بن عامر السُّغْدي، يرويها عن عبد بن حميد، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، عن أنس، به نحو سابقه. =

. . . .

= قال الخطيب عن هذا الحديث، وحديث آخر قبله: «هذان الحديثان لا أصل لهما عند ذوي المعرفة بالنقل فيهما نعلمه، وقد وضعهما محمد بن عبد إسناداً، ومتناً، وله أحاديث كثيرة تشابه ما ذكرناه، وكلها تدل على سوء حاله، وسقوط رواياته». اهـ.

ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في الموضع السابق، ثم قال: «قال الدارقطني: محمد بن عبد يكذب، ويضع».

وأخرجه ابن الجوزي في الموضع نفسه من طريق يزيد بن هارون التستري، عن قتادة، به، ثم قال: «فيه مجاهيل، وأحدهم سرقه من محمد بن عبد».

● **الطريق الثالثة**: يرويها حميد، عن أنس.

أخرجها ابن الجوزي في الموضع السابق من طريق بنوس بن أحمد بن بنوس: عن أبـي خليفة الجمحي، عن يزيد بن هارون، عن حميد، به نحو المرفوع منه فقط.

قال ابن الجوزي عن هذه الطريق: «بنوس مجهول لا يعرف».

قلت: بنوس هذا ذكره الحافظ الذهبـي في الميزان (١/٣٥٣ رقم ١٣٢٣)، وقال: «وضع عن أبـي خليفة الجمحي حديثاً»، قال الحافظ ابن حجر في اللسان (٢/٦٤): «والحديث الذي أورده له قرأته على...»، ثم ساقه بسنده هو، وقال: «والحديث له طرق كلها واهية».

وأما حديث أبـي هريرة فأخرجه ابن حبان في المجروحين (١/١٤٣).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٠٦ ـ ٣٠٧)، وفيه أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي كذبه أبو حاتم الرازي وابن صاعد، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال مرة: متروك الحديث. / انظر الجرح والتعديل (٢/٧١ رقم ١٣٠)، والميزان (١/١٤٢ ـ ١٤٣).

وأما حديث عائشة فأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٠٧)، من =

. . . .

= طريق أبي قتادة عبد الله بن واقد، عن ابن جريج، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، بنحوه، ولم يذكر القصة.

قال ابن الجوزي عنه: «فيه عبد الله بن واقد، قال أحمد، ويحيى: ليس بشيء. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن حبان: غفل من الاتقان، وحدث على التوهم، فوقعت المناكير في أخباره».

قلت: عبد الله بن واقد الحراني هذا متروك ـ كما في التقريب (١/٤٥٩ رقم ٧١٩) ـ، قال البخاري: تركوه، منكر الحديث. وقال أبو حاتم: تكلموا فيه، منكر الحديث، وذهب حديثه. وقال أبو زرعة: لا يحدث عنه، وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الجوزجاني: متروك الحديث. وكان الإمام أحمد يثني عليه، ويعتذر عنه، فيقول: لعله كبر، فاختلط. وقال ابن عدي: ليس هو عندي ممن يتعمد الكذب، إنما يخطىء. اهـ. من الكامل لابن عدي (٤/١٥٠٩ ـ ١٥١١)، والتهذيب (٦/٦٦ رقم ١٣١).

وعليه فالحديث لا ينجبر ضعفه بشيء من هذه الشواهد، وقد قال ابن حجر آنفاً: «الحديث له طرق كلها واهية»، والله أعلم.

٥٠٧ ـ حديث ابن المسيَّب:

أن أبا بكر لما بعث الجيوش نحو الشام، مشى معهم حتى بلغ ثَنِيَّة الوداع(١)، فقالوا: يا خليفة رسول الله، تمشي ونحن رُكْبان(٢)؟!.

قال: صحيح(٣)، على شرط البخاري ومسلم.

قلت: مرسل.

---

(١) قوله: (الوداع) ليس في (ب)، وفي مكانها بياض، وما أثبته من (أ)، والمستدرك وتلخيصه، وثَنِيَّةُ الوداع: ثنية مشرفة على المدينة، يطؤها من يريد مكة. / معجم البلدان (٢/٨٦).

(٢) في (أ) و (ب) بعد قوله: (ركبان) قال: (الخ)، مع أن الحديث ليس له بقية في المستدرك، وله بقية في سنن البيهقي كما سيأتي.

(٣) قوله: (صحيح) ليس في (ب).

٥٠٧ ـ المستدرك (٣/٧٩ ـ ٨٠): أخبرنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر الخولاني، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن سعيدبن المسيب، أن أبا بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ لما بعث الجيوش نحو الشام: يزيد بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، وشرحبيل بن حسنة، مشى معهم حتى بلغ ثنية الوداع، فقالوا: يا خليفة رسول الله، تمشي ونحن ركبان؟!.

تخـــريجـــه:
الحديث أخرجه البيهقي في سننه (٩/٨٥) في السير، باب من اختار الكفَّ عن القطع والتحريق...، من طريق عبد الله بن المبارك، عن يونس بن يزيد، به، وتمامه:

قال: إني أحتسب خطاي هذه في سبيل الله، ثم جعل يوصيهم، فقال: =

= أوصيكم بتقوى الله، أغزوا في سبيل الله، فقاتلوا من كفر بالله، فإن الله ناصر دينه، ولا تغلّوا، ولا تغدروا، ولا تجبنوا، ولا تفسدوا في الأرض، ولا تعصوا ما تؤمرون. فإذا لقيتم العدو من المشركين ــ إن شاء الله ــ، فادعوهم إلى ثلاث خصال، إن هم أجابوكم، فاقبلوا منهم، وكفوا عنهم، أُدعوهم إلى الإسلام، فإن هم أجابوك (كذا!)، فاقبلوا منهم، وكفوا عنهم، ثم ادعوهم إلى التحول من دارهم، إلى دار المهاجرين، فإن هم فعلوا، فأخبروهم أن لهم مثل ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين، وإن هم دخلوا في الإسلام، واختاروا دارهم على دار المهاجرين، فأخبروهم أنهم كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي فرض على المؤمنين، وليس لهم في الفيء،، والغنائم شيء، حتى يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا أن يدخلوا في الإسلام، فادعوهم إلى الجزية، فإن هم فعلوا، فاقبلوا منهم، وكفوا عنهم، وإن هم أبوا، فاستعينوا بالله عليهم، فقاتلوهم ــ إن شاء الله ــ ، ولا تغرقنّ نخلاً، ولا تحرقنّها، ولا تعقروا بهيمة، ولا شجرة تثمر، ولا تهدموا بيعة، ولا تقتلوا الولدان، ولا الشيوخ، ولا النساء، وستجدون أقواماً حبسوا أنفسهم في الصوامع، فدعوهم وما حبسوا أنفسهم له، وستجدون آخرين اتخذ الشيطان في رؤوسهم أفحاصاً، فإذا وجدتم أولئك، فاضربوا أعناقهم ــ إن شاء الله ــ .

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «مرسل»، ويقصد به الانقطاع بين سعيد بن المسيب، وأبي بكر ــ رضي الله عنه ــ ؛ فإن سعيداً لم يسمع من عمر ــ رضي الله عنه ــ ، كما في المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٧١ ــ ٧٢)، فمن باب أولى ألا يكون سمع من أبي بكر، وقد نص في التهذيب (٤/٨٤) على أن روايته عن أبي بكر مرسلة؛ لأنه ــ رحمه الله ــ ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر.

وللحديث علة أخرى، فإن البيهقي عقب الحديث، أخرج عن عبد الله بن =

الإمام أحمد، سمعت أبي يقول: «هذا حديث منكر، ما أظن من هذا شيء، هذا كلام أهل الشام»، قال عبد الله: أنكره أبي على يونس من حديث الزهري، كأنه عنده من يونس، عن غير الزهري.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد للانقطاع بين سعيد بن المسيب، وأبي بكر ـ رضي الله عنه ـ، ومتنه منكر، أعله بذلك الإمام أحمد.

وروي الحديث من طريقين آخرين:

فقد أخرجه أبو بكر المروزي في «مسند أبي بكر» (ص ٥٩ ـ ٦٢ رقم ٢١).

وابن عدي في الكامل (٦/٢٠٩٧).

كلاهما من طريق أبي نصر التمّار، عن كَوْثر بن حكيم، عن نافع، عن ابن عمر، أن أبا بكر بعث يزيد بن أبي سفيان إلى الشام، فمشى معه نحواً من ميلين، فقيل: يا خليفة رسول الله، لو انصرفت، قال: لا؛ إني سمعت رسول الله ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ يقول: «من اغبرت قدماه في سبيل الله، حرمهما الله على النار»، زاد المروزي وصية أبي بكر لهم نحواً من سياق البيهقي، وعنده زيادة.

وسند هذا الحديث ضعيف جداً؛ فيه كَوْثر بن حكيم، وهو متروك.

قال الإمام أحمد: أحاديثه بواطيل، ليس بشيء، وقال: متروك الحديث، وقال أيضاً: ضعيف منكر الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، لا أعلم له حديثاً مستقيمًا، ليس بشيء. وقال الدارقطني، والبَرْقاني: متروك الحديث. وقال الجوزجاني: لا يحل كتابة حديثه عندي؛ لأنه متروك. وقال يعقوب بن شيبة: منكر الحديث. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ. اهـ. من الكامل (٦/٢٠٩٦ ـ ٢٠٩٨)، والميزان (٣/٤١٦ رقم ٦٩٨٣)، واللسان (٤/٤٩٠ ـ ٤٩١ ـ ١٥٦٠).

. . . .

= وأخرجه مالك في الموطأ (٢/٤٤٧ ـ ٤٤٨ رقم ١٠) في الجهاد، باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو، من طريق يحيى بن سعيد، أن أبا بكر الصديق . . . ، الحديث بنحو رواية المروزي السابقة، وسنده ضعيف لإرساله؛ يحيى بن سعيد الأنصاري قال عنه ابن المديني: «لا أعلمه سمع من صحابي غير أنس». اهـ. من التهذيب (١١/٢٢٣).

قلت: ولا يبعد أن يكون يحيى سمعه من سعيد بن المسيب، فإنه من الرواة عنه كما في المرجع السابق، ومع ذلك فمتن الحديث منكر كما سبق، فيبقى الحديث على ضعفه.

عمر ـ رضي الله عنه ـ

٥٠٨ ـ حديث (زِرّ قال)(١):

خرجت مع أهل المدينة في يوم عيد، فرأيت عمر يمشي حافياً. . . الخ.

قلت: صحيح.

---

(١) في (أ): (زرقان)، وما أثبته من (ب)، والمستدرك، وتلخيصه.

٥٠٨ ـ المستدرك (٣/٨١): أخبرني عبد الله بن الحسين القاضي، ثنا الحارث بن أبي أسامة، ثنا أبو النضر، ثنا شيبان بن عبد الرحمن النحوي، عن عاصم، عن زر، قال: خرجت مع أهل المدينة في يوم عيد، فرأيت عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يمشي حافياً، شيخ، أصلع، آدم، أعسر، يسر، طوالاً، مشرفاً على الناس، كأنه على دابة ببرد قطري يقول: عباد الله هاجروا ولا تهجّروا، وليتّق أحدكم الأرنب يخذفها بالحصى، أو يرميها بالحجر، فيأكلها، ولكن ليُذَكّ لكم الأسل، الرماح، والنبل.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٣٢٣ ـ ٣٢٤) من أربع طرق، عن عاصم، به نحوه، ثم نقل عن حماد بن زيد أنه قال: سئل عاصم عن قوله: هاجروا، ولا تهجروا، فقال: كونوا مهاجرين حقاً، ولا تشبهوا بالمهاجرين، ولستم منهم.

=

. . . .

= وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤/٤٧٧ ـ ٤٧٨ رقم ٨٥٣٣ و ٨٥٣٤) من طريق معمر والثوري كلاهما عن عاصم، به نحوه.

والطبراني في الكبير (١٩/١ و ٢١ رقم ٥١ و ٥٩) من طريقين عن عاصم، به بنحوه، وباختصار.

وقال الهيثمي في المجمع (٣٤/٤): «ورجاله موثوقون»، وقال عن الذي باختصار (٦١/٩): «وإسناده حسن».

وأخرجه البيهقي في سننه (٢٤٨/٩) في الصيد والذبائح، باب الصيد يرمى بحجر، بنحوه، ثم قال عقبه:

قال أبو عبيد: قوله: هاجروا ولا تهجّروا، يقول: أخلصوا النية في الهجرة، ولا تشبهوا بالمهاجرين على غير نية منكم، فهذا هو التهجّر. قال:

وكلام العرب أعسر يسر، وهو الذي يعمل بيديه جميعاً سواء.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يتكلم عنه بشيء، فتعقبه الذهبي بقوله عن الحديث: «صحيح».

وسند الحديث رجاله كالتالي:

زِرّ بن حبيش الأسدي، الكوفي، أبو مريم ثقة جليل مخضرم، من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (٢٥٩/١ رقم ٣٣) ـ وانظر الجرح والتعديل (٦٢٢/٣ رقم ٢٨١٧)، والتهذيب (٣٢١/٣).

وعاصم بن بَهْدلة، ابن أبي النَّجود، الأسدي، مولاهم، الكوفي، أبو بكر المقرىء، صدوق؛ وثقه أحمد وأبو زرعة والعجلي، وقال ابن معين: لا بأس به، وقال ابن سعد: كان ثقة إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال مرة: ليس بحافظ، وقال الدارقطني: في حفظ عاصم شيء، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وقال ابن خراش: في حديثه نُكْرة. =

= وقال الذهبي: ثبت في القراءة، وهو في الحديث دون الثبت، صدوق يهم، هو حسن الحديث. اهـ. من الجرح والتعديل (٦/٣٤٠ ـ ٣٤١ رقم ١٨٨٧)، والميزان (٢/٣٥٧)، وديوان الضعفاء (ص ١٥٧ رقم ٢٠٤٢) والتهذيب (٥/٣٨ ـ ٤٠).

وشَيْبان بن عبد الرحمن التميمي، مولاهم، النحوي، أبو معاوية البصري: ثقة، صاحب كتاب، من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (١/٣٥٦ رقم ١١٥) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٤/٣٥٥ ـ ٣٥٦ رقم ١٥٦١)، وحاشيته، والتهذيب (٤/٣٧٣ ـ ٣٧٤ رقم ٦٢٨).

وأبو النضر هاشم بن القاسم بن مسلم، الليثي، مولاهم، البغدادي، مشهور بكنيته، ولقبه: قيصر، وهو ثقة ثبت من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (٢/٣١٤ رقم ٣٩) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٩/١٠٥ رقم ٤٤٦)، والتهذيب (١١/١٨ ـ ١٩ رقم ٣٩).

والحارث بن محمد بن أبي أسامة ثقة، وثقه إبراهيم الحربي، وأحمد بن كامل، وقال الدارقطني: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الأزدي: ضعيف، لم أر في شيوخنا من يحدث عنه، فرد الذهبي كلامه هذا بقوله: هذه مجازفة، ليت الأزدي عرف ضعف نفسه. / تاريخ بغداد (٨/٢١٨ ـ ٢١٩ رقم ٤٣٣٢)، والسير (١٣/٣٨٨ ـ ٣٩٠ رقم ١٨٧).

وشيخ الحاكم هو الإمام الصادق المعمر القاضي أبو العباس عبد الله بن الحسين النَّضْريّ، المروزي، قاضي مرو، ومسندها. / السير (١٦/٦٠ رقم ٤٠).

الحكم على الحديث:

الحديث صححه الذهبي، ومن خلال ما تقدم في دراسة الإسناد، يتضح أن الحديث حسن لذاته بهذا الإسناد؛ للكلام في حفظ عاصم.

٥٠٩ـ حديث ابن[١] شهاب:

أن عمر بن عبد العزيز سأل أبا بكر (بن)[٢] سليمان بن أبي (حَثْمة)[٣]: لأي شيء كان يكتب: من خليفة رسول الله، في عهد أبي بكر؟... الخ.

(قلت: صحيح)[٤].

---

(١) في (ب): (حديث طارق بن شهاب).

(٢) في (أ): (ابن أبي سليمان).

(٣) في (أ)، والتلخيص، والمستدرك المطبوع: (خيثمة)، ولم تتضح نقطها في (ب)، وظاهر رسمها أنها على الصواب كما في المستدرك المخطوط، وينظر الكنى من تاريخ البخاري الكبير (ص ١٣)، والتقريب (٢/٣٩٧ رقم ٤٣).

(٤) في (أ): (قال: صحيح. قلت: فيه قيس بن مسلم تركوه)، وما أثبته من (ب)، والتلخيص، وهو الصواب: لأن قيس بن مسلم المذكور ليس من رجال إسناد هذا الحديث، وهذا التعقيب إنما هو على الحديث الآتي، فالذي يظهر أنه سهو من الناسخ.

٥٠٩ ـ المستدرك (٣/٨١ ـ ٨٢)، قال الحاكم عقب الحديث السابق عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: وكان السبب في تلقيبه بأمير المؤمنين:

ما حدثناه علي بن حمشاذ العدل، ثنا أحمد بن إبراهيم بن ملحان، ثنا يحيى بن بكير، ثنا يعقوب بن عبد الرحمن الإسكندراني، عن موسى بن عقبة، عن ابن شهاب، أن عمر بن عبد العزيز سأل أبا بكر بن سليمان بن أبي خيثمة: لأي شيء كان يكتب: من خليفة رسول الله ـ صلَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ في عهد أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ، ثم كان عمر يكتب أولاً: من خليفة أبي بكر، فمن أول من كتب: من أمير المؤمنين؟ فقال: حدثتني الشفاء، وكانت من المهاجرات الأول: أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ كتب إلى عامل العراق: بأن يبعث إليه رجلين جلدين يسألهما عن =

. . . .

العراقَ، وأهله، فبعث عامل العراق بلبيد بن ربيعة، وعدي بن حاتم، فلما قدما المدينة، أناخا راحلتيهما بفناء المسجد، ثم دخلا المسجد، فإذا هما بعمرو بن العاص، فقالا: استأذن لنا يا عمرو على أمير المؤمنين، فقال عمرو: أنتما والله أصبتما اسمه، هو الأمير، ونحن المؤمنون، فوثب عمرو، فدخل على عمر ــ أمير المؤمنين ــ، فقال: السلام عليك يا أمير المؤمنين، فقال عمر: ما بدا لك في هذا الاسم يا ابن العاص؟ ربي يعلم لتخرجن مما قلت. قال: إن لبيد بن ربيعة، وعدي بن حاتم قدما فأناخا راحلتيهما بفناء المسجد، ثم دخلا علي فقالا لي: استأذن لنا يا عمرو على أمير المؤمنين، فهما والله أصابا اسمك، نحن المؤمنون، وأنت أميرنا. قال: فمضى به الكتاب من يومئذ، وكانت الشفاء جدة أبي بكر بن سليمان.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١/١٨ رقم ٤٨) من طريق عمرو بن خالد الحراني، ثنا يعقوب بن عبد الرحمن، به نحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٩/٦١): «رجاله رجال الصحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، فتعقبه الذهبي بقوله: «صحيح»، ورجال إسناده كالتالي: أبو بكر بن سليمان بن أبي حثمة ــ واسم أبي حثمة عبد الله ــ، ابن حذيفة، العدوي، المدني ثقة عارف، أخرج له الشيخان ــ كما في التقريب (٢/٣٩٧ رقم ٤٣) ــ، وانظر ثقات ابن حبان (٥/٥٦٦ ــ ٥٦٧)، والتهذيب (١٢/٢٥).

والزهري محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، أبو بكر الفقيه الحافظ، متفق على جلالته واتقانه، أخرج له الجماعة ــ كما في التقريب (٢/٢٠٧ رقم ٧٠٢) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٨/٧١ ــ ٧٤ رقم ٣١٨)، والتهذيب (٩/٤٤٥ ــ ٤٥١ رقم ٧٣٢).

. . . .

= وموسى بن عقبة بن أبي عياش، مولى آل الزبير: ثقة فقيه إمام في المغازي، من رجال الجماعة ــ كما في التقريب (٢/٢٨٦ رقم ١٤٨٦) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٨/١٥٤ ــ ١٥٥ رقم ٦٩٣)، والتهذيب (١٠/٣٦٠ ــ ٣٦٢ رقم ٦٣٨).

يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الإسكندراني، نزيل الإسكندرية ثقة من رجال الشيخين ــ كما في التقريب (٢/٣٧٦ رقم ٣٨٤) ــ، وانظر تاريخ ابن معين (٢/٦٨١ رقم ٧٦٢)، والتهذيب (١١/٣٩١ ــ ٣٩٢ رقم ٧٥٤).

ويحيى بن عبد الله بن بكير القرشي، المخزومي، مولاهم، أبو زكريا، المصري، وقد ينسب إلى جده: صدوق، وهو من أثبت الناس في الليث بن سعد، وتكلموا في سماعه من مالك، لأن سماعه منه إنما كان بعرض حبيب كاتب الليث، وهو عرض تكلم فيه العلماء. قال يحيى بن معين: سمع يحيى بن بكير الموطأ بعرض حبيب كاتب الليث، وكان شر عرض، كان يقرأ على مالك خطوط الناس، ويصفح ورقتين، ثلاثة، وقال ابن معين أيضاً: سألني عنه أهل مصر، فقلت: ليس بشيء، ووثقه ابن حبان، والخليلي، وابن قانع، وقال الساجي: صدوق، وقال ابن عدي: كان جار الليث بن سعد، وهو أثبت الناس فيه، وعنده عن الليث ما ليس عند أحد، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال النسائي: ضعيف...اهـ. من الجرح والتعديل (٩/١٦٥ رقم ٦٨٢)، والضعفاء للنسائي (ص ١٠٨ رقم ٦٢٤) والتهذيب (١١/٢٣٧ رقم ٣٨٧).
وأحمد بن إبراهيم بن ملحان البلخي، أبو عبد الله، ثقة، وثقه الدارقطني ــ كما في تاريخ بغداد (٤/١١ رقم ١٥٩٤) ــ، وانظر السير (١٣/٥٣٣ ــ ٥٣٤).

وشيخ الحاكم هو العدل الثقة الحافظ الإمام شيخ نيسابور، أبو الحسن علي بن حمشاذ بن سختويه، النيسابوري صاحب التصانيف. / المنتظم لابن الجوزي (٦/٣٦٤ ــ ٣٦٥)، والسير (٥/٣٩٨ ــ ٤٠٠). =

الحكم على الحديث:

الحديث صححه الذهبي، ومن خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث حسن لذاته؛ للكلام في يحيى بن بكير، مع أنه لم ينفرد به، فقد تابعه عمرو الحراني عند الطبراني كما سبق، فيكون الحديث صحيحاً لغيره بهذه المتابعة، والله أعلم.

٥١٠ـ حديث طارق بن شهاب قال:

لما قدم عمر الشام، عرضت له مخاضة[١]، فنزل عن بعيره... الخ[٢].

قال: صحيح.

قلت: فيه قيس بن مسلم تركوه[٣].

---

(١) المخاضة: ما جاز الناس فيه مشاةً وركباناً، وأصل الخوض المشي في الماء، وتحريكه. / النهاية في غريب الحديث (٢/٨٨).

(٢) قوله: (الخ) ليس في (ب).

(٣) قوله: (قال صحيح. قلت: فيه قيس بن مسلم تركوه)، كذا في (أ) و(ب)، وهو وهم من ابن الملقن ـ رحمه الله ـ، فإن الحاكم لم يصحح هذا الحديث، وقيس بن مسلم لم يتركه أحد، بل هو ثقة كما سيأتي في دراسة الإسناد، ومنشأ هذا الوهم أن الحاكم أخرج عقب هذا الحديث حديثاً من طريق مسلم الملائي الأعور، عن أبي وائل، قال: غزوت مع عمر ـ رضي الله عنه ـ الشام... الحديث، ثم قال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: مسلم تركوه»، فنظراً لتقارب اسم قيس بن مسلم، مع مسلم الأعور، فقد أورد ابن الملقن هذا الحديث من طريق قيس، وأهمل الحديث المتكلم عنه، ووضع التعقيب عليه على هذا الحديث.

٥١٠ ـ المستدرك (٣/٨٢): أخبرنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ بشر بن موسى، ثنا الحميدي، ثنا سفيان، ثنا أيوب الطائي، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: لما قدم عمر الشام، عرضت له مخاضة، فنزل عمر عن بعيره، ونزع خفيه، أو قال: موقيه، ثم أخذ بخطام راحلته، وخاض المخاضة، فقال له أبو عبيدة بن الجراح: لقد فعلت يا أمير المؤمنين فعلاً عظيماً عند أهل الأرض؛ نزعت خفيك، وقدمت راحلتك، وخضت =

المخاضة، قال: فصك عمر بيده في صدر أبي عبيدة، فقال: أوه لو غيرك يقولها يا أبا عبيدة، أنتم كنتم أقل الناس، وأذل الناس، فأعزكم الله بالإسلام، فمهما تطلبوا العزة بغيره، يذلكم الله تعالى.

تخريجه:

الحديث أعاده الحاكم، هنا وكان قد رواه (١/ ٦١ ـ ٦٢): أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد البغدادي، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا علي بن المديني، ثنا سفيان، ثنا أيوب بن عائذ الطائي، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: فذكر الحديث بنحوه، ثم قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين؛ لاحتجاجهما جميعاً بأيوب بن عائذ الطائي، وسائر رواته، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي، ثم قال الحاكم: وله شاهد من حديث الأعمش، عن قيس بن مسلم.

حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا محمد بن عيسى السكري الواسطي، ثنا عمرو بن عون، ثنا أبو معاوية، ثنا الأعمش، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: لما قدم عمر الشام، لقيه الجنود، وعليه إزار، وخُفّان، وعمامة، وهو آخذ برأس بعيره يخوض الماء، فقال له ـ يعني قائل ـ: يا أمير المؤمنين، تلقاك الجنود، وبطارقة الشام، وأنت على حالك هذه، فقال عمر: إنا قوم أعزنا الله بالإسلام، فلن نبتغي العز بغيره.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١/ ٤٧) من طريق يحيى بن الربيع، عن سفيان، به نحوه، ثم قال: «رواه الأعمش، عن قيس بن مسلم، مثله».

وقال ابن كثير في البداية (٧/ ٦٠): قال إسماعيل بن محمد الصفار: حدثنا سعدان بن نصر، حدثنا سفيان، فذكر الحديث بنحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث تقدم أن ابن الملقن وهم فيه، فنقل عبارة الذهبي عن الحديث الآخر، فركبها عليه مصحفة هكذا: =

. . . .

= «قلت: فيه قيس بن مسلم تركوه».

وقيس بن مسلم هذا هو الجدلي، أبو عمر الكوفي، وهو ثقة من رجال الجماعة، وثقه ابن سعد، ويعقوب بن سفيان، والإمام أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وابن حبان، ولم يقل أحد: إنه متروك. / انظر الجرح والتعديل (١٠٣/٧ رقم ٥٨٨)، والتهذيب (٤٠٣/٨ رقم ٧٢١)، والتقريب (١٣٠/٢ رقم ١٦٢)، وأما باقي رجال الإسناد فهم كالتالي:

طارق بن شهاب بن عبد شمس البجلي، الأحمسي، أبو عبد الله الكوفي صحابي رأى النبي ـ صلىَّ الله عليه وسلَّم ـ، ولم يسمع منه، وهو ثقة من رجال الجماعة. / انظر الجرح والتعديل (٤٨٥/٤ رقم ٢١٢٨)، والتهذيب (٣/٥ ـ ٤ رقم ٥).

وأيوب بن عائذ الطائي، البحتري، الكوفي ثقة، روى له الشيخان ـ كما في التقريب (٩٠/١ رقم ٧٠٠) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٢٥٢/٢ ـ ٢٥٣ رقم ٩٠٦)، والتهذيب (٤٠٦/١ ـ ٤٠٧ رقم ٧٤٦).

وسفيان هو ابن عيينة ثقة حافظ فقيه إمام حجة من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (٣١٢/١ رقم ٣١٨) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٢٢٥/٤ ـ ٢٢٧ رقم ٩٧٣)، والتهذيب (١١٧/٤ ـ ١٢٢ رقم ٢٠٥).

والحميدي هو عبد الله بن الزبير، أبو بكر: ثقة حافظ فقيه، أجل أصحاب ابن عيينة، روى له البخاري، ومسلم في المقدمة ـ كما في التقريب (٤١٥/١ رقم ٣٠٥) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٥٦/٥ رقم ٢٦٤)، والتهذيب (٢١٥/٥ رقم ٣٧٢).

وبشر بن موسى بن صالح، أبو علي الأسدي، البغدادي، المحدث، الإمام، الثبت، كان الإمام أحمد يكرمه، وكتب له إلى الحميدي إلى مكة، قال الدارقطني: ثقة نبيل، وقال الخطيب: كان ثقة أميناً، عاقلاً ركيناً. / =

. . . .

= انظر تاريخ بغداد (٧/٨٦ رقم ٣٥٢٣)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٣٥٢ـ ٣٥٤ رقم ١٧٠)، وتذكرة الحفاظ (٢/٦١١).

وشيخ الحاكم: هو الإمام العلامة الفقيه المحدث، أبو بكر أحمد بن إسحاق الشافعي المعروف بالصِّبْغي، كان الحاكم يعظمه فيقول: الشيخ الإمام الفقيه رضي الله عنه. / انظر المستدرك (٣/٣٢٦ و٥٤٢) والسير (١٥/٤٨٣ رقم ٢٧٤).

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث صحيح بهذا الإسناد، وسبق أن صححه الحاكم، ووافقه الذهبي في (١/٦٢).

٥١١ـ حديث أُبَـيٍّ رفعه:

«أول من (يُعانقه)[١] الحقُّ يوم القيامة: عمر...» الحديث.

قلت: (موضوع)[٢]، وفي إسناده كذاب.

---

(١) في (أ) و (ب): (يعانق)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ): (مرفوع).

٥١١ ـ المستدرك (٣/٨٤): أخبرنا عبد الله بن إسحاق الخراساني (المعدل) ببغداد، ثنا أحمد بن محمد بن عبد الحميد الجعفي، ثنا الفضل بن جبير الوراق، ثنا إسماعيل بن زكريا الخلقاني، ثنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبـي بن كعب ـ رضي الله عنه ـ، قال: سمعت النبـي ـ صلىَّ الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول:

«أول من يعانقه الحق يوم القيامة: عمر، وأول من يصافحه الحق يوم القيامة: عمر، وأول من يؤخذ بيده، فينطلق به إلى الجنة: عمر بن الخطاب» ـ رضي الله عنه ـ.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه (١/٣٩ رقم ١٠٤) في فضل عمر ـ رضي الله عنه ـ، من المقدمة.

وابن أبـي عاصم في السنة (٢/٥٨٠ رقم ١٢٤٥).

والقطيعي في زياداته على الفضائل (١/٤٠٨ رقم ٦٣٠).

وابن الجوزي في العلل (١/١٩٢ رقم ٢٠٨).

جميعهم من طريق إسماعيل بن محمد الطلحي، عن داود بن عطاء المدني، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، به نحوه.

وأخرجه ابن الجوزي في الموضع نفسه برقم (٣٠٩) مُعلّقاً، من طريق أبـي البختري وهب بن وهب، عن محمد بن أبـي حميد، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، به بمعناه.

. . . .

= قال ابن الجوزي عقبه: «هذا حديث لا يصح، أما الطريق الأول، فقال أحمد بن حنبل، ويحيى: داود بن عطاء ليس بشيء. وقال ابن حبان: لا يحتج به بحال.

وأما الثاني، ففيه أبو البختري الكذاب، وفيه محمد بن أبي حميد، قال النسائي: ليس بثقة».

وقال البوصيري في زوائد ابن ماجه (١/١٧): «هذا إسناد ضعيف؛ فيه داود بن عطاء المديني، وقد اتفقوا على ضعفه، وباقي الرجال ثقات».

وقال السندي في حاشيته على سنن ابن ماجه (١/٥٢):

«قال السيوطي: قال الحافظ عماد الدين بن كثير في جامع المسانيد: هذا الحديث منكر جداً، وما هو أبعد من أن يكون موضوعاً، والآفة فيه من داود بن عطاء».

وساق الذهبي الحديث في الميزان (٢/١٢) عن ابن أبي عاصم، ثم قال: «هذا منكر جداً».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يتكلم عنه بشيء، وأعله الذهبي بقوله: «موضوع، وفي إسناده كذاب».

ويقصد به: أحمد بن محمد بن عبد الحميد الجعفي؛ يدل عليه تعقبه للحديث الآتي برقم (٥٢٦)، حيث قال: «كذب بحت، وفي الإسناد أحمد بن محمد بن عبد الحميد الجعفي، وهو المتهم به».

وأحمد بن محمد بن عبد الحميد بن شاكر، أبو عبد الله الجعفي هذا قال عنه الدارقطني: صالح الحديث، وذكره الذهبي في الميزان، وذكر حديثاً من طريقه، ثم قال: «هذا باطل، ذكره ابن طاهر»، ولم يذكر هو ولا ابن حجر كلام الدارقطني هذا. / انظر تاريخ بغداد (٥/٥٤)، والميزان (١/١٤٣ رقم ٥٦٠)، واللسان (١/٢٨٣ رقم ٨٣٩). =

. . . .

= أقول: والذي يظهر من حال الجعفي هذا أنه ضعيف فقط، وأما رميه بالكذب، فلم أجد من سبق الذهبي إليه، إلا أن يكون ابن طاهر، مع أن للإسناد عللاً أخرى، فشيخ الجعفي هذا هو الفضل بن جبير الوراق، الواسطي، وهو ضعيف؛ فقد ذكره العقيلي في الضعفاء (٣/٤٤٤) وقال: «لا يتابع على حديثه»، وأورده الذهبي في الميزان (٣/٣٥٠ رقم ٦٧١٦)، ونقل كلام العقيلي هذا.

وفي الإسناد شيخ الحاكم عبد الله بن إسحاق الخراساني، أبو محمد المعدل، قال عنه الدارقطني: فيه لين، وذكر الذهبي قول الدارقطني هذا في الميزان (٢/٣٩٢ رقم ٤٢٠٩)، وقال عن عبد الله هذا: «صدوق مشهور»، وفي سير أعلام النبلاء (١٥/٥٤٣) قال عنه: «الشيخ المحدث المسند... روى الكثير، وله أجزاء مشهورة تروى».

قلت: والدارقطني أدرى من الذهبي بحال الرجل؛ فعبد الله الخراساني هذا من شيوخ الدارقطني ـ كما في تاريخ بغداد (٩/٤١٤ رقم ٥٠٢٦) ـ، وانظر سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (ص ٢٤٥ رقم ٣٤٩).

وأما الطريق الأخرى للحديث ففي سندها داود بن عطاء المزني، مولاهم، أبو سليمان المدني، وهو ضعيف ـ كما في التقريب (١/٢٣٣ رقم ٢٨) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٣/٤٢٠ ـ ٤٢١ رقم ١٩١٩)، والتهذيب (٣/١٩٣ ـ ١٩٤ رقم ٣٧٠).

والطريق الثالثة سبق كلام ابن الجوزي عنها.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق الحاكم سنده ضعيف جداً؛ لضعف أحمد بن عبد الحميد الجعفي، والفضل بن جبير الوراق، وما تقدم عن حال شيخ الحاكم، والطريق الثانية ضعيفة لضعف داود بن عطاء، ومتن الحديث منكر، وتقدم ذكر كلام بعض العلماء عنه، وهذه النكارة هي التي دعت الذهبي إلى الحكم عليه بالوضع.

٥١٢ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«لَمّا أسلم عمر، أتاني جبريل فقال[١]: استبشر أهل السماء بإسلام عمر».

قال: صحيح.

قلت: فيه عبد الله بن خراش ضعفه الدارقطني[٢].

---

(١) قوله: (أتاني جبريل فقال) ليس في (ب).

(٢) الضعفاء والمتروكون (ص ٢٦٧ رقم ٣٢٥).

٥١٢ ـ هذا الحديث أشار محقق المستدرك المطبوع إلى أنه أضافه من التلخيص، بجزء من سنده هكذا: (عبد الله بن خراش...) الحديث، وما أثبته من المستدرك المخطوط.

قال الحاكم: حدثنا أبو محمد أحمد بن عبد الله المزني، ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا عبد الله بن عمر بن أبان، ثنا عبد الله بن خراش، أنا العوام بن حوشب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «لما أسلم عمر، أتاني جبريل عليه السلام، فقال: قد استبشر أهل السماء بإسلام عمر».

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

تخــريجــه:

الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه (١/٣٨ ــ ٣٩ رقم ١٠٣) في فضل عمر من المقدمة.

وابن حبان في صحيحه (ص ٥٣٥ ــ ٥٣٦ رقم ٢١٨٢ / موارد).

وابن عدي في الكامل (٤/١٥٢٥).

ثلاثتهم من طريق عبد الله بن خراش، به نحوه.

=

. . . .

= دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عبد الله ضعفه الدارقطني».

وعبد الله هذا هو ابن خراش بن حوشب الشيباني، أبو جعفر الكوفي، وهو ضعيف جداً، قال عنه البخاري: منكر الحديث، وكذا قال أبو حاتم، وزاد: ذاهب الحديث، ضعيف الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو زرعة: ليس بشيء، ضعيف الحديث. وقال الساجي: ضعيف الحديث جداً، ليس بشيء، كان يضع الحديث. وقال محمد بن عمارة الموصلي: كذاب، وضعّفه الدارقطني، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال: ربما أخطأ. اهـ. من التاريخ الكبير (٥/ ٨٠)، والجرح والتعديل (٥/ ٤٥ ـ ٤٦)، والضعفاء للنسائي (ص ٦٢)، والكامل لابن عدي (٤/ ١٥٢٥ ـ ١٥٢٦)، والثقات لابن حبان (٨/ ٣٤٠ ـ ٣٤١)، والميزان (٢/ ٤١٣)، والتهذيب (٥/ ١٩٧ ـ ١٩٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف عبد الله بن خراش.

٥١٣ـ حديث سالم، عن أبيه:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ضرب صدر عمر حين أسلم ثلاث مرات، وهو يقول: «اللهم أخرج ما في صدره من غِلٍّ وأَبْدِلْهُ إيماناً».

قال: مستقيم الإسناد.

قلت: قال البخاري: خالد بن أبي بكر العُمري له مناكير(١).

---

(١) التهذيب (٣/٨١).

٥١٣ ـ المستدرك (٣/٨٤): حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، وأبو محمد بن سعد الحافظ، قالا: ثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبدي، ثنا النفيلي، ثنا خالد بن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهم ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ضرب صدر عمر بن الخطاب بيده حين أسلم ثلاث مرات، وهو يقول: «اللهم أخرج ما في صدره من غل وأبدله إيماناً» يقول ذلك ثلاثاً.

تخريجه:

الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع البحرين المكّية (ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣) ـ من طريق أبي جعفر النفيلي، عن خالد بن أبي بكر، به مثله.

قال الهيثمي في المجمع (٩/٦٥): «رجاله ثقات».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «قال البخاري: خالد له مناكير».

=

. . . .

= وخالد هذا هو ابن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، المدني، قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه. وقال البخاري: له مناكير. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطىء.

ولخص القول فيه ابن حجر بقوله: فيه لين.

الجرح والتعديل (٣٢٣/٣)، الثقات لابن حبان (٢٥٤/٦)، الميزان (٦٢٨/١)، التهذيب (٨١/٣ ـ ٨٢)، التقريب (٢١١/١ رقم ١٣).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف خالد العمري من قبل حفظه.

٥١٤ـ حديث أبي الدرداء قال:

خطب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ خطبة خفيفة(١)، فلما فرغ قال: «يا أبا بكر، قم، فاخطب». . . الخ.

قال: صحيح.

قلت: منقطع.

---

(١) في (ب): (خطبة بليغة).

٥١٤ ـ المستدرك (٨٦/٣): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا أحمد بن يونس، ثنا أبو شهاب، ثنا محمد بن واسع، عن سعيد بن جبير، عن أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ قال: خطب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ خطبة خفيفة، فلما فرغ من خطبته، قال: «يا أبا بكر، قم، فاخطب»، فقام أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ، فخطب، فقصر دون النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فلما فرغ أبو بكر من خطبته، قال: «يا عمر، قم، فاخطب»، فقام عمر ـ رضي الله عنه ـ، فخطب، فقصر دون النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، ودون أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ.

تخـــريجـــه:

الحديث لفظه أتم من هذا، والحاكم هنا أخرجه مقتصراً على ذكر أبي بكر، وعمر ـ رضي الله عنهما ـ.

وقد أخرجه الطبراني في الكبير ـ كما في مجمع الزوائد (٢٩٠/٩) ـ.

وابن عساكر في تاريخه ـ كما في كنز العمال (٤٦٦/١٣ رقم ٣٧٢١٣) ـ.

كلاهما، به مطولاً، وفيه أن رجلاً خطب بعد عمر، وبعده ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ، وذكر من فضائله، أما ابن عساكر، فإنه أخرجه من طريق سعيد بن جبير، ثم قال: «سعيد بن جبير لم يدرك أبا الدرداء».

وأما الطبراني، فإنه من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن =

. . . .

= أبي الدرداء، قال الهيثمي: «رواه الطبراني، ورجاله ثقات، إلا أن (عبد الله) بن عثمان بن خثيم لم يسمع من أبي الدرداء، والله أعلم».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «منقطع»، ولم يذكر موضع الانقطاع، وأوضحه ابن عساكر كما سبق بقوله: «سعيد بن جبير لم يدرك أبا الدرداء»، وبيان ذلك كما يلي:

أبو الدرداء ـ رضي الله عنه ـ توفي في خلافة عثمان ـ رضي الله عنه ـ.

وعثمان قتل سنة خمس وثلاثين للهجرة.

أما سعيد بن جبير، فإن الحجاج قتله سنة خمس وتسعين، وله من العمر تسع وأربعون سنة، فيكون مولده حوالي سنة ست وأربعين. / انظر التهذيب (١٣/٤) و(١٤١/٧) و(١٧٦/٨).

وأما الطريق التي رواها الطبراني، فالذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنه سقط من الإسناد عنده (سعيد بن جبير)، لأن عبد الله بن عثمان بن خثيم يروي عن سعيد بن جبير ـ كما في التهذيب (٣١٤/٥) ـ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لانقطاعه.

٥١٥ــ حديث ابن عمر:

أن عمر جاء والصلاة قائمة، وثلاثة نفر جلوس. . . الخ.

قال: على شرط البخاري.

قلت: منكر غريب، وما هو على شرط البخاري، وفيه عبد الملك بن قُدامة الجُمَحي ضعيف، تفرّد به[١].

---

(١) في (أ) بعد قوله: (تفرد به) قال: (البيهقي)، واختصرت في (ب) هكذا: (ق)، وما أثبته من التلخيص.

٥١٥ ــ المستدرك (٣/٨٧ ــ ٨٨): حدثنا أبو الحسين عبد الصمد بن علي بن مكرم البزار ببغداد، ثنا جعفر بن أبـي عثمان الطيالسي، ثنا إسحاق بن محمد الفروي، ثنا عبد الملك بن محمد بن قدامة الجمحي، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبيه، عن عبد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ جاء والصلاة قائمة، وثلاثة نفر جلوس أحدهم أبو جحش الليثي، قال: قوموا فصلوا مع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فقام اثنان وأبـى أبو جحش أن يقوم، فقال له عمر: صل يا أبا جحش مع النبـي ــ صلى الله عليه وآله وسلَّم ــ، قال: لا أقوم حتى يأتيني رجل هو أقوى مني ذراعاً، وأشد مني بطشاً فيصرعني، ثم يدس وجهي في التراب. قال عمر: فقمت إليه فكنت أشد منه ذراعاً وأقوى منه بطشاً فصرعته، ثم دسست وجهه في التراب، فأتى عليّ عثمان فحجزني، فخرج عمر بن الخطاب مغضباً حتى انتهى إلى النبـي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فلما رآه النبـي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، ورأى الغضب في وجهه، قال: «ما رابك يا أبا حفص؟» فقال: يا رسول الله، أتيت على نفر جلوس على باب المسجد وقد أقيمت الصلاة وفيهم أبو جحش الليثي، فقام الرجلان، فأعاد الحديث، ثم قال عمر: والله يا رسول الله ما كانت معونة عثمان إياه إلا أنه ضافه ليلة فأحب أن يشكرها له. فسمعه عثمان فقال: يا رسول الله، ألا تسمع ما يقول لنا عمر عندك؟ فقال رسول الله =

. . . .

= ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ : «إن رضى عمر رحمة، والله لوددت أنك كنت جئتني برأس الخبيث»، فقام عمر، فلما بعد ناداه النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ فقال: «هلم يا عمر، أين أردت أن تذهب»؟ فقال: أردت أن آتيك برأس الخبيث. فقال: «اجلس حتى أخبرك بغنى الرب عن صلاة أبي جحش الليثي: إن لله في سماء الدنيا ملائكة خشوعاً لا يرفعون رؤوسهم حتى تقوم الساعة. فإذا قامت الساعة رفعوا رؤوسهم، ثم قالوا: ربنا ما عبدناك حق عبادتك». فقال له عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ : وما يقولون يا رسول الله؟ قال: «أما أهل السماء الدنيا فيقولون: سبحان ذي الملك والملكوت، وأما أهل السماء الثانية فيقولون: سبحان الحي الذي لا يموت، فقلها يا عمر في صلاتك». فقال: يا رسول الله، فكيف بالذي علمتني وأمرتني أن أقوله في صلاتي؟ قال: «قل هذه مرة، وهذه مرة».

وكان الذي أمر به أن قال: «أعوذ بك بعفوك من عقابك، وأعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بك منك جل وجهك».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه أبو الشيخ في كتاب العظمة (ل ٩٧)، من طريق إسحاق الفروي، به نحوه.

ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في المعرفة (٢/ل ٢٥٧) مختصراً.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١/١١٤ ـ ١١٥) من طريق الحاكم، وذكر أنه أخرجه أيضاً في فضائل عمر ـ رضي الله عنه ـ .

وأخرجه ابن عساكر ـ كما في الحبائك للسيوطي (ص ١٤٩ ـ ١٥٠) ـ .

وذكر الحافظ ابن حجر الحديث في الإصابة (٧/٦٤) وذكر تصحيح الحاكم، ورد الذهبي له، ثم قال: «وليس في سنده إلا عبد الملك بن قدامة الجمحي، وهو مختلف فيه، وثقه ابن معين والعجلي، وضعفه أبو حاتم والنسائي، وقال البخاري: يعرف وينكر». اهـ.

=

. . . .

= **دراسة الإسناد:**
الحديث صححه الحاكم على شرط البخاري، وتعقبه الذهبي بقوله: «منكر غريب، وما هو على شرط (البخاري)؛ عبد الملك ضعيف تفرد به».

وعبد الملك هذا هو ابن قدامة بن إبراهيم بن محمد بن حاطب الجمحي، المدني؛ وهو ضعيف؛ قال ابن معين: صالح. وقال أبو داود: كان عبد الرحمن يثني عليه ويقول: كان مالك يحدث عنه وفي حديثه نكارة.

ووثقه العجلي. وقال ابن حبان: كان صدوقاً إلا أنه فحش خطؤه وكثر وهمه حتى يأتي بالشيء على التوهم فيحيله عن معناه، ويقلبه عن سننه، لا يجوز الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات. وقال البخاري: يعرف وينكر. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي ضعيف الحديث، يحدث بالمنكر عن الثقات.

التاريخ الكبير (٥/٤٢٨)، الجرح والتعديل (٥/٣٦٢ ـ ٣٦٣)، الضعفاء للنسائي (ص ٧٠)، المجروحين (٢/١٣٥ ـ ١٣٦)، الميزان (٢/٦٦١ ـ ٦٦٢)، التهذيب (٦/٤١٤ ـ ٤١٥)، التقريب (١/٥٢١ رقم ١٣٣٦).

وأما قول الحافظ ابن حجر: «ليس في سنده إلا عبد الملك»... الخ، فليس بصحيح؛ لأن في سنده أيضاً إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة، الفروي، المدني، الأموي مولى عثمان، وهو صدوق، إلا أنه كف، فساء حفظه ـ كما في التقريب (١/٦٠ رقم ٤٣١) ـ، وهو مما عيب على البخاري إخراج حديثه كما قال الدارقطني والحاكم، قال عنه أبو حاتم: كان صدوقاً، ولكن ذهب بصره، فربما لُقِّن، وكتبه صحيحة، وقال مرة: يضطرب، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال الآجري: سألت أبا داود عنه، فوهّاه جداً، وقال النسائي: متروك، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال الساجي: فيه لين، روى عن مالك أحاديث تفرد بها. اهـ. من الجرح والتعديل (٢/٢٣٣ رقم ٨٢٠)، وسؤالات السهمي للدارقطني (ص ١٧٣ رقم ١٩٠)، والتهذيب (١/٢٤٨ رقم ٤٦٦). =

. . . .

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عبد الملك الجمحي، وإسحاق الفروي من قبل حفظه. وله شاهد مرسل أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢٧٧/٤)، من طريق محمد بن حميد، ثنا يعقوب بن عبد الله أبو الحسن القمي، ثنا جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، فذكره مرسلاً بنحوه، ولم يُسمِّ أبا جحش الليثي، وهو حديث موضوع بهذا الإسناد؛ محمد بن حميد هذا هو ابن حبان الرازي، وقد رماه بالكذب غير واحد، منهم أبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وابن خراش، وصالح بن محمد الأسدي، وقد أثنى عليه الإمام أحمد، ووثقه ابن معين، ولما قال أبو علي النيسابوري لابن خزيمة: إن أحمد قد أحسن الثناء عليه، قال: إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً. وقال أبو حاتم: سألني يحيى بن معين عن ابن حميد من قبل أن يظهر منه ما ظهر، فقال: أي شيء ينقمون منه، قلت: يكون في كتابه شيء فيقول: ليس هذا هكذا، فيأخذ القلم، فيغيره، فقال: بئس هذه الخصلة، قدم علينا بغداد، فأخذنا منه كتاب يعقوب القمي، ففرقنا الأوراق بيننا، ومعنا أحمد، فسمعناه، ولم نر إلا خيراً. اهـ. من الجرح والتعديل (٢٣٢/٧ ـ ٢٣٣ رقم ١٢٧٥)، والتهذيب (١٢٧/٩ ـ ١٣١ رقم ١٨٠).

٥١٦ـ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، قال:

سافرنا مع عمر (إلى)(١) (الشام)(٢). فلما (شارفها)(٣) أخبر أن الطاعون فيها. . . الحديث بطوله.

قال: صحيح.

قلت: بل منكر، فيه إسحاق بن زِبْريق، كذّبه محمد بن عوف الطّائي، وقال (أبو داود)(٢): ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة(٤).

---

(١) في (أ) و (ب): (على)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.
(٢) ما بين القوسين ليس في (أ).
(٣) في (أ): (سار منها).
(٤) الميزان (١/ ١٨ رقم ٧٣٠)، والتهذيب (١/ ٢١٥ ـ ٢١٦).

٥١٦ ـ المستدرك (٣/ ٨٨ ـ ٨٩): أخبرني محمد بن عبد الله الزاهد الأصبهاني، أبو عبد الله، ثنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل السلمي، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الزبيدي، حدثني عمرو بن الحارث الزبيدي، حدثني عبد الله بن سالم الأشعري، حدثني محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي، ثنا راشد بن سعد، أن أبا راشد حدثهم، يردّه إلى معدي كرب بن عبد كلال، أن عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ قال: سافرنا مع عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ آخر سفرة إلى الشام، فلما شارفها، أخبر أن الطاعون فيها، فقيل له: يا أمير المؤمنين لا ينبغي لك أن تهجم عليه، كما أنه لو وقع وأنت بها ما كان لك أن تخرج منها، فرجع متوجهاً إلى المدينة.

قال: فبين نحن نسير بالليل إذ قال لي: أعرض عن الطريق، فعرض، وعرضت، فنزل عن راحلته ثم وضع رأسه على ذراع جمله فنام، ولم أستطع أنام، ثم ذهب يقول لي: ما لي ولهم ردوني عن الشام، ثم ركب فلم أسأله =

. . . .

= عن شيء حتى ظننت أنا مخالطوا الناس قلت له: لم قلت ما قلت حين انتبهت من نومك؟ قال: إني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «ليبعثن من بين حائط حمص والزيتون في الترب الأحمر سبعون ألفاً ليس عليهم حساب»، ولئن أرجعني الله من سفري هـذا لأحتملن عيالي وأهلي ومالي حتى أنزل حمص، فرجع من سفره ذلك وقتل رضوان الله عليه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله:

«بل منكر، وإسحاق هو ابن زبريق، كذبه محمد بن عوف الطائي، وقال أبو داود: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة».

وإسحاق هذا هو ابن إبراهيم بن العلاء الحمصي، بن زبريق، وقد ينسب إلى جده، وهو صدوق يهم كثيراً ـ كما في التقريب (١/٥٤ رقم ٣٧١) ـ، فقد أثنى عليه ابن معين خيراً. وقال أبو حاتم: لا بأس بـه، ولكنهم يحسدونه. ووثقه ابن حبان. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو داود: ليس بشيء. وكذبه محدث حمص محمد بن عوف الطائي.

الجرح والتعديل (٢/٢٠٩)، والثقات (٨/١١٣)، والميزان (١/١٨١)، والتهذيب (١/٢١٥ ـ ٢١٦).

قلت: وتكـذيب محمد بن عـوف الطائي لإسحـاق جرح غـير مفسر، وهو معارض بثناء من سبق عليه، وقد يحمل على أنه من الحسد الذي ذكره أبو حاتم.

وفي سند الحديث عمرو بن الحارث بن الضحاك الزبيدي، الحمصـي، وهو مقبول ـ كما في التقريب (٣/٦٧ رقم ٥٥٢) ـ ، ذكره ابن حبان في ثقاته (٨/٤٨٠)، وقال: مستقيم الحديث، وذكره الذهبي في الميزان (٣/٣٥١ رقم ٦٣٤٧) وقال: «تفرد بالرواية عنه إسحاق بن إبراهيم بن =

= زبريق، ومولاة له اسمها: عَلْوه، فهو غير معروف العدالة، وابن زبريق ضعيف».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة حال عمرو بن الحارث، وضعف إسحاق بن زبريق من قبل حفظه، والله أعلم.

٥١٧ـ حديث عمر:

أنه كتب إلى سعد (أن اتخذ)(١) للمسلمين دار هجرة، ومنزل جهاد... الحديث.

قلت: فيه الهيثم بن عدي ساقط.

---

(١) في (أ) و(ب): (أنا نجد)، وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه.

٥١٧ ـ المستدرك (٣/٨٩): حدثنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة، ثنا عبيد بن حاتم الحافظ، ثنا داود بن رشيد، ثنا الهيثم بن عدي، ثنا يونس بن أبي إسحاق، عن الشعبي: أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ كتب إلى سعد بن أبي وقاص أن اتخذ للمسلمين دار هجرة، ومنزل جهاد، فبعث سعد رجلاً من الأنصار يقال له: الحارث بن سلمة، فارتاد لهم موضع الكوفة اليوم، فنزلها سعد بالناس، فخط مسجدنا، وخط فيه الخطط. قال الشعبي: وكان بالكوفة منبت الخزامي، والشيح، والأقحوان، وشقائق النعمان، فكانت العرب تسميه في الجاهلية: خد العذراء، فارتادوه، فكتبوا إلى عمر بن الخطاب، فكتب أن اتركوه، فتحول الناس إلى الكوفة.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يتكلم عنه بشيء، فتعقبه الذهبي بقوله: «الهيثم ساقط». والهيثم هذا هو ابن عدي الطائي، أبو عبد الرحمن المنبجي، ثم الكوفي، وهو كذاب قال عنه ابن معين: ليس بثقة، كذاب. وقال أبو حاتم: متروك الحديث، محله محل الواقدي. وقال البخاري: سكتوا عنه. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال أبو داود: كذاب. التاريخ الكبير (٨/٢١٨)، الجرح والتعديل (٩/٨٥)، الضعفاء للنسائي (ص ١٠٤)، الميزان (٤/٣٢٤ ـ ٣٢٥).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة الهيثم إلى الكذب.

٥١٨ـ حديث جابر، قال:

قال عمر ذات يوم لأبـي بكر: يا خير الناس بعد رسول الله، قال(١): فقال(٢) أبو بكر: أما إنك (إن)(٣) قلت (ذاك)(٤)، لقد سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ(٥) يقول: «ما طلعت الشمس على رجل خير من عمر».

(قال: صحيح)(٦).

قلت: فيه عبد الله بن داود الواسطي ضعفوه، وعبد الرحمن، (عن)(٧) محمد بن المنكدر، وعبد الرحمن متكلم فيه، والحديث شبه (موضوع)(٨).

---

(١) قوله: (قال) ليس في (ب).

(٢) في (ب): (فقال عمر أبو بكر).

(٣) في (أ): (لو).

(٤) ما بين المعكوفين من المستدرك وتلخيصه.

(٥) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٦) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و (ب) والتلخيص، وفي المستدرك قال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

(٧) في (أ): (ابن).

(٨) في (أ): (مرفوع).

٥١٨ ـ المستدرك (٣/٩٠): أخبرني محمد بن عبد الله الجوهري، ثنا محمد بن إسحاق، ثنا بشر بن معاذ العقدي، ثنا عبد الله بن داود الواسطي، ثنا عبد الرحمن بن أخي محمد بن المنكدر، عن عمه محمد بن المنكدر، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: قال عمر بن الخطاب ذات يوم لأبـي بكر الصديق =

. . . .

= ـ رضي الله عنهما ـ : يا خير الناس بعد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ، فقال أبو بكر: أما إنك إن قلت ذاك، فقد سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «ما طلعت الشمس على رجل خير من عمر».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الترمذي(١٠/١٧١ رقم ٣٧٦٧) في مناقب عمر ـ رضي الله عنه ـ من كتاب المناقب.

وابن عدي في الكامل (٤/١٥٥٦ ـ ١٥٥٧).

والعقيلي في الضعفاء. (٤/٣).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/١٩٠ رقم ٣٠٤).

جميعهم من طريق عبد الله بن داود الواسطي، به مثله، عدا لفظ ابن عدي، ففيه أن عمر قال: «يا سيد المسلمين»، والباقي نحوه.

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده بذاك».

وقال ابن الجوزي: «هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ، ولا يتابع عبد الرحمن عليه، ولا يعرف إلا به، وأما عبد الله بن داود، فقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي المناكير عن المشاهير، لا يجوز الاحتجاج بروايته». اهـ.

وقال الذهبي في الميزان (٢/٤١٥) عقب ذكره للحديث: «هذا كذب».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عبد الله ضعفوه، وعبد الرحمن متكلم فيه، والحديث شبه موضوع».

أما عبد الله فهو ابن داود الواسطي، أبو محمد التمار، وهو ضعيف. =

= قال البخاري: فيه نظر. وقال النسائي: ضعيف، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وفي حديثه مناكير. وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي المناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها، لا يجوز الاحتجاج بروايته.

وقال ابن عدي: هو ممن لا بأس به إن شاء الله. فرد عليه الذهبي ــ رحمه الله ــ بقوله: بل كل البأس به، ورواياته تشهد بصحة ذلك. وقد قال البخاري: فيه نظر، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً.

التاريخ الكبير (٥/٨٢)، الجرح والتعديل (٥/٤٨)، الضعفاء للنسائي (ص ٦٤)، المجروحين (٢/٣٤ ــ ٣٥)، الكامل لابن عدي (٤/١٥٥٦ ــ ١٥٥٧)، الميزان (٢/٤١٥ ــ ٤١٦)، التهذيب (٥/٢٠٠ ــ ٢٠١)، التقريب (١/٤١٣ رقم ٢٨١).

وأما عبد الرحمن القرشي التيمي، ابن أخي محمد بن المنكدر، فإنه مجهول. / الضعفاء للعقيلي (٣/٤)، والميزان (٢/٦٠٢ رقم ٥٠٢٣)، واللسان (٣/٤٤٧ ــ ٤٤٨)، والتهذيب (٦/٣٠٣ رقم ١١٦٦).

الحكم على الحديث:

الحديث سنده ضعيف لما سبق، وأما متنه فاستنكره الأئمة، منهم ابن معين، وابن الجوزي، وأورده في الأحاديث المعلولة عنده، وهو ظاهر كلام الترمذي ــ رحمه الله ــ.

وأما الذهبي ــ رحمه الله ــ، فإنه حكم على الحديث بأنه كذب، وموضوع هنا، وفي الميزان. وذكر الألباني الحديث في ضعيف الجامع (٥/١٠٠ رقم ٥٠٩٩)، وقال عنه: «موضوع»، وعزا تخريجه لسلسلته الضعيفة رقم (١٣٥٧)، ولما يطبع بعد.

عثمان بن عفان ـ رضي الله تعالى عنه ـ

٥١٩ـ حديث عائشة، قالت:

أول حجر حمله النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ؛ لبناء المسجد، ثم حمل أبو بكر، ثم حمل عمر حجراً، ثم حمل عثمان حجراً، فقلت: يا رسول الله، ألا تـرى إلى هؤلاء (كيف)[1] يساعدونك؟ فقال: «يا عائشة، هؤلاء الخلفاء من بعدي».

قـال: على شـرط البخاري ومسلم. قلت: فيـه أحمد بن أخي بن وهب، وهو منكر الحديث، وهو ممن نُقم على مسلم إخراجه في الصحيح، ويحيى بن أيوب، وإن كان ثقة فقد ضُعِّف، ثم لو صح هذا لكان نصاً في خلافـة الثلاثـة، ولا يصح بوجه؛ لأن عائشة لم تكن يومئذ دخل بها النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وهي محجوبة صغيرة، فقولها هذا يدل على بطلان الحديث.

قال الحاكم: وإنما اشتهر (هذا الحديث)[1] من رواية محمد بن الفضل بن عطية، فلذلك هجر. قلت: ابن عطية متروك.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

٥١٩ ــ المستدرك (٣/٩٦ ــ ٩٧): حدثنا أبو علي الحافظ، ثنا أبو بكر محمد بن محمد ابن سليمان، ثنا أبو عبيد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، حدثني عمي، ثنا يحيى بن أيوب، ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ، قالت: أول حجر حمله النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، ثم حمل أبو بكر حجراً آخر، ثم حمل عمر حجراً آخر، ثم حمل عثمان حجراً آخر، فقلت: يا رسول الله، ألا ترى إلى هؤلاء كيف يساعدونك؟! فقال: «يا عائشة، هؤلاء الخلفاء من بعدي».

تخــريجــه:

الحديث أخرجه أبو يعلى في مسنده (٨/٢٩٥ رقم ٤٨٨٤) من طريق هشيم، عن العوام، عمن حدثه، عن عائشة قالت: لما أسس رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ مسجد المدينة جاء بحجر فوضعه، وجاء أبو بكر بحجر فوضعه، وجاء عمر بحجر فوضعه، وجاء عثمان بحجر فوضعه، قالت: فسئل رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ عن ذلك، فقال: «هذا أمر الخلافة من بعدي».

قال الهيثمي في المجمع (٥/١٧٦): «رجاله رجال الصحيح غير التابعي، فإنه لم يسم».

وضعف إسناده الألباني في تخريج السنة لابن أبي عاصم (٢/٥٥٠).

وأما الرواية التي أشار إليها الحاكم من طريق محمد بن الفضل بن عطية، فأخرجها: ابن عدي في الكامل (٦/٢١٧٤).

وابن حبان في المجروحين (٢/٢٧٨ ــ ٢٧٩).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/٢٠٥ رقم ٣٣٠).

كلاهما من طريق محمد بن الفضل بن عطية، عن زياد بن علاقة، عن قطبة ابن مالك، قال: مررت برسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وقد أسس أساس مسجد قباء، ومعه أبو بكر، وعمر، وعثمان، فقلت: يا رسول الله، =

. . . .

= أسست بناء هذا المسجد، وليس معك غير هؤلاء الثلاثة؟! قال: «إنهم ولاة الخلافة من بعدي»، قال: ومررت برسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وهو يبني مسجد قباء، ومعه أبو بكر، وعمر، وعثمان، ورسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يحمل الحجارة، حتى رأيت أثر الحجارة على عكن بطنه.

قلت: وهذا سياق ابن عدي، لكن سقط أكثره من المطبوع، بما فيه موضع الشاهد، فأثبتُّه من المخطوط (ل ٧٨٦)، ولفظ ابن حبان نحوه، إلى قوله: «بعدي»، ولم يذكر البقية.

قال ابن عدي: «وهذا بهذا الإسناد لا أعلم يرويه غير محمد بن الفضل». وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح، قال أحمد بن حنبل: محمد بن الفضل ليس بشيء، وقال يحيى: كذاب، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل الاعتبار». اهـ.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم ثم قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وإنما اشتهر بإسناد واه من رواية محمد بن الفضل بن عطية، فلذلك هجر»، فتعقبه الذهبي بقوله: «أحمد منكر الحديث، وهو ممن نقم على مسلم إخراجه في الصحيح، ويحيى، وإن كان ثقة، فقد ضعف، ثم لو صح هذا، لكان نصاً في خلافة الثلاثة، ولا يصح بوجه؛ فإن عائشة لم تكن يومئذ دخل بها النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، وهي محجوبة صغيرة، فقولها هذا يدل على بطلان الحديث. قال الحاكم: وإنما اشتهر هذا الحديث من رواية محمد بن الفضل بن عطية، فلذلك هجر، قلت: ابن عطية متروك».

قلت: أما أحمد، فهو ابن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم المصري، لقبه بَحْشَل ــ بفتح الموحدة وسكون المهملة، بعدها شين معجمة ــ، يكنى أبا عبيد الله، وثقه محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وعبد الملك بن =

= شعيب بن الليث، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً، وقال ابن عدي: رأيت شيوخ مصر مجمعين على ضعفه، ومن كتب عنه من الغرباء لا يمتنعون من الرواية عنه. وسألت عبدان عنه فقال: كان مستقيم الأمر في أيامنا، ومن لم يلق حرملة اعتمد عليه في نسخ حديث ابن وهب. وقال ابن عدي أيضاً: ومن ضعفه أنكر عليه أحاديث وكثرة روايته عن عمه، وكل ما أنكره عليه محتمل، وإن لم يروه غيره عن عمه، ولعله خصه به.

وقال أبو سعيد بن يونس: لا تقوم بحديثه حجة. وقال ابن الأخرم: نحن لا نشك في اختلاطه بعد الخمسين، وإنما ابتلي بعد خروج مسلم من مصر.

قلت: وهذا يرد نقمة من نقم على مسلم إخراجه في الصحيح.

وقال ابن حبان: كان يحدث بالأشياء المستقيمة قديماً حيث كتب عنه ابن خزيمة وذووه، ثم جعل يأتي عن عمه بما لا أصل له، كأن الأرض أخرجت له أفلاذ كبدها.

وقال الدارقطني: تكلموا فيه. وقد اعتمده ابن خزيمة من المتقدمين، وابن القطان من المتأخرين. ولخص ابن حجر القول فيه بقوله: صدوق تغير بآخرة. اهـ. من المجروحين (١/١٤٩)، الكامل لابن عدي (١/١٨٨ ل ٥٩) والجرح والتعديل (٢/٥٩ ــ ٦٠)، والميزان (١/١١٣ ــ ١١٤)، والتهذيب (١/٥٤ ــ ٥٦)، والتقريب (١/١٩ رقم ٧٨).

وأما يحيى بن أيوب الذي قال عنه الذهبي: «وإن كان ثقة، فقد ضعف»، فهو يحيى بن أيوب الغافقي، أبو العباس المصري، فإنه صدوق ربما أخطأ، من رجال الجماعة ــ كما في التقريب (٢/٣٤٣ رقم ٢٢) ــ ، فقد وثقه ابن معين، والبخاري، وإبراهيم الحربي، ويعقوب بن سفيان، وابن حبان، وقال أبو داود: صالح، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال مرة: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: صدوق لا بأس به، وقال أبو حاتم: محله الصدق، يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال الساجي: صدوق يهم، وقال أحمد: سيء الحفظ، وقال ابن سعد: منكر الحديث، وقال الدارقطني: في =

. . . .

= بعض حديثه اضطراب. اهـ. من الجرح والتعديل (١٢٧/٩ ــ ١٢٨ رقم ٥٤٢)، والتهذيب (١٨٦/١١ ــ ١٨٨ رقم ٣١٥).

وأما الطريق الآخر لحديث عائشة فسبق ذكر إعلال الهيثمي له بإبهام الراوي عن عائشة.

ومع ذلك ففي سنده هشيم بن بشير، وتقدم في الحديث (٤٩٩) أنه ثقة ثبت إلا أنه كثير التدليس والإرسال والخفي، وعده ابن حجر في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين، وقد عنعن هنا.

أما محمد بن الفضل بن عطية صاحب الرواية الأخرى؛ فقال عنه الإمام أحمد: ليس بشيء، حديثه حديث أهل الكذب. وقال الجوزجاني: كان كذاباً، سألت ابن حنبل عنه فقال: ذاك عجب يجيئك بالطامات. وقال ابن معين: كان كذاباً.

وقال عمرو بن علي: متروك الحديث كذاب. وقال البخاري: سكتوا عنه. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث ترك حديثه. وقال النسائي: متروك الحديث، وقال مرة هو وابن خراش: كذاب. وقال صالح بن محمد: كان يضع الحديث. وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار. ولخص ابن حجر القول فيه بقوله: كذبوه.

التاريخ الكبير (٢٠٨/١)، الجرح والتعديل (٥٦/٨ ــ ٥٧)، الضعفاء للبخاري (ص ١٠٥)، وللنسائي (ص ٩٤)، المجروحين (٢٧٨/٢ ــ ٢٧٩)، الميزان (٦/٤ ــ ٧)، التهذيب (٤٠١/٩ ــ ٤٠٢)، التقريب (٢٠٠/٢ رقم ٦٢٦).

وبالإضافة لما تقدم من إعلال رواية عائشة بابن أخي ابن وهب، ويحيى بن أيوب، فقد ذكر الحافظ الذهبي علة أخرى، وهي أن بناء المسجد متقدم على دخول النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ بعائشة ــ رضي الله عنها ــ . =

فعائشة دخل بها النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في السنة الأولى من الهجرة ـ كما في الإصابة (٨/١٦ و١٧) ـ، ويدل عليه ما أخرجه مسلم في صحيحه (١٠٣٩/٢ رقم ٧١) في النكاح، باب تزويج الأب البكر الصغيرة، عنها ـ رضي الله عنها ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ تزوجها، وهي بنت سبع سنين، وزفت إليه وهي بنت تسع سنين، ولعبها معها، ومات عنها، وهي بنت ثمان عشرة.

وأما بناء المسجد، فبدأ به النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ منذ قدم المدينة ـ كما في صحيح البخاري (٢٣٨/٧ ـ ٢٤٠ رقم ٣٩٠٦) ـ في مناقب الأنصار، باب هجرة النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وأصحابه إلى المدينة.

وهذه العلة إنما هي في رواية الحاكم فقط، وأما رواية أبي يعلى فليس فيها ذكر لسؤال عائشة للنبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ولو سلمنا بأن عائشة لم تشهد الحادثة، فقد تكون تلقته من صحابي آخر.

الحكم على الحديث:

أما حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ من طريق الحاكم فضعيف جداً للأمور المتقدم ذكرها في دراسة الإسناد.

وهو ـ أي حديث عائشة ـ من طريق أبي يعلى ضعيف فقط.

وأما حديث قطبة بن مالك فموضوع، لنسبة الفضل بن عطية إلى الكذب.

٥٢٠ـ حديث جابر، قال:

بينما نحن في بيت، مع أبـي بكر، وعمر، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : «لينهض كل رجل منكم إلى كفئه» فنهض النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلى عثمان، فاعتنقه، فقال: «أنت وليـي في الدنيا، والآخرة».

قال: صحيح.

قلت: بـل ضعيف؛ فيه طلحـة بن زيـد، وهـو واه، عن (عبيدة)(١) بن حسان، شيخ(٢) مقل.

(١) في (أ) و (ب): (عبيد الله)، وفي المستدرك، وتلخيصه: (عبيد)، وما أثبته من مصادر التخريج، والترجمة.
(٢) في التلخيص: (شويخ).

٥٢٠ ـ المستدرك (٣/٩٧): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، ثنا محمد بن أيوب، أنبأ شيبان ابن فروخ، ثنا طلحة بن زيد، عن (عبيدة) بن حسان، عن عطاء الكيخاراني، عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ قال: «بينما نحن في بيت ابن حشفة، في نفر من المهاجرين، فيهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبـي وقاص ـ رضي الله عنهم ـ ، فقـال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : «لينهض كل رجل منكم إلى كفئه»، فنهض النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ إلى عثمان، فاعتنقه، وقال: «أنت وليـي في الدنيا، والآخرة».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (١/٥٠٣ و٥٢٤ رقم ٨٢١ و٨٦٨).

وابن عدي في الكامل (٤/١٤٢٨).

وأبو يعلى في مسنده (٤/٤٤ رقم ٢٠٥١).

=

ومن طريقه: ابن حبان في المجروحين (١/٣٨٣ ـ ٣٨٤).

وابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٣٤).

جميعهم من طريق طلحة بن زيد، به نحوه، إلا أن القطيعي، وابن عدي اقتصرا على ذكر المرفوع فقط، ولم يذكرا القصة، وعند ابن عدي: (عمر)، بدلاً من: (عثمان).

وأخرجه أبو نعيم في فضائل الصحابة ـ كما في اللآلىء للسيوطي (١/٣١٧) ـ.

قال ابن الجوزي عقبه: «هذا حديث لا أصل له، ولا صحة، فقال ابن حبان: طلحة لا يحل الاحتجاج بخبره، وعبيدة بن حسان يروي الموضوعات عن الثقات، فبطل الاحتجاج به، وقال أبو الفتح الأزدي: عبيدة متروك». اهـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل ضعيف، فيه طلحة بن زيد، وهو واه، عن (عبيدة) بن حسان، شويخ مقل، عن عطاء الكيخاراني».

أما طلحة بن زيد، فهو القرشي، أبو مسكين، أو: أبو محمد، الرّقي، وهو: يضع الحديث، رماه بذلك الإمام أحمد، وابن المديني، وأبو داود. وقال البخاري، والساجي: منكر الحديث، وكذا قال أبو حاتم، وزاد: ضعيف الحديث، لا يكتب حديثه. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات المقلوبات، لا يحل الاحتجاج بخبره. اهـ. من التاريخ الكبير (٤/٣٥١)، والجرح والتعديل (٤/٤٧٩ ـ ٤٨٠)، والضعفاء للنسائي (ص ٦٠)، والمجروحين (١/٣٨٣)، والكامل (٤/١٤٢٨ ـ ١٤٣١)، والميزان (٢/٣٣٨)، والتهذيب (٥/١٥ ـ ١٦).

. . . .

= وأما عبيدة فهو ابن حسان العنبري، السنجاري، وهو متروك، قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث، وقال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، كتبنا من حديثه نسخة عن هؤلاء، شبيهاً بمائة حديث كلها موضوعة، فلست أدري، أهو كان المتعمد لها، أو أدخلت عليه، فحدث بها؟ وأيّما كان من هذين، فقد بطل الاحتجاج به في الحالين»، وقال الدارقطني: ضعيف. اهـ. من الجرح والتعديل (٩٢/٦)، والمجروحين (١٨٩/٢)، والميزان (٢٦/٣).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لما تقدم عن حال طلحة، وعبيدة، وقد حكم عليه ابن الجوزي بالوضع ــ كما تقدم ــ، وتعقبه السيوطي بالحديث الآتي برقم (٥٢١) وهو حديث شديد الضعف، وبالشاهد الذي أخرجه ابن الجوزي نفسه عقب هذا الحديث، من طريق خارجة بن مصعب، عن عبد الله بن عبيد الحميري، عن أبيه، فذكر الحديث بمعناه.

قال ابن الجوزي عقبه: «هذا حديث لا يصح، قال يحيى: خارجة ليس بشيء. وقال ابن حبان: كان يدلس عن الكذابين، فوقع في حديثه الموضوعات».

قلت: وقد أخرج الحديث البزار في مسنده (٣/ ١٨٠ رقم ٢٥١٤).

وابن أبي عاصم في السنة (٥٨٩/٢ رقم ١٢٩٠).

كلاهما من طريق خارجة، به.

وخارجة هذا هو ابن مصعب بن خارجة الضبعي، وهو متروك، وكان يدلس عن الكذابين، ويقال: إن ابن معين كذبه ــ كما في التقريب (٢١٠/١ ــ ٢١١ رقم ٧) ــ، وانظر الكامل لابن عدي (٩٢٢/٣ ــ ٩٢٧)، والتهذيب (٧٧/٣ ــ ٧٨ رقم ١٤٧).

وعليه فالحديث لا يستقيم ضعفه بهذه الشواهد، والله أعلم.

٥٢١ـ حديث زيد بن أسلم، عن أبيه، قال:

شهدت عثمان (يوم)(١) حصر في موضع الجنائز، فقال: يا طلحة، أنشدك الله، تذكر يوم كنت أنا، وأنت مع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ، فقال لك: «يا طلحة، إنه ليس من نبي إلا وله رفيق من أمته معه في الجنة، وإن عثمان رفيقي، ومعي في الجنة»؟

فقال: اللهم نعم، ثم انصرف.

قال: صحيح.

قلت: فيه قاسم بن الحكم الأنصاري، قال البخاري: لا يصح حديثه(٢)، وقال أبو حاتم: مجهول(٣).

---

(١) في (أ): (يو) سقطت الميم.

(٢) الضعفاء للعقيلي (٣/٤٧٩)، والكامل لابن عدي (٦/٢٠٦٠)، وفيهما قال البخاري: «القاسم بن الحكم الأنصاري سمع أبا عبادة الزرقي، ولم يصح حديث أبي عبادة». اهـ. وسيأتي في دراسة الإسناد ذكر كلام الشيخ أحمد شاكر ــ رحمه الله ــ عن الاختلاف بين قول البخاري هذا، وما نقله عنه الذهبي.

(٣) الجرح والتعديل (٧/١٠٩ رقم ٦٢٨).

٥٢١ ــ المستدرك (٣/٩٧ ــ ٩٨): حدثنا أبو النضر الفقيه بالطابران، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا عبيد الله بن عمرو بن ميسرة، ثنا القاسم بن الحكم بن أوس الأنصاري، حدثني أبو عبادة الزرقي، حدثني زيد بن أسلم، عن أبيه، قال: شهدت عثمان يوم حصر في موضع الجنائز، فقال: أنشدك الله يا طلحة، أتذكر يوم كنت أنا، وأنت مع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ في مكان كذا وكذا، وليس معه من أصحابه غيري وغيرك، فقال =

. . . .

= لك: «يا طلحة، إنه ليس من نبي إلا وله رفيق من أمته معه في الجنة، وإن عثمان رفيقي، ومعي في الجنة»؟ فقال طلحة: اللهم نعم، ثم انصرف طلحة.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٧٤/١)، وزوائد الفضائل (٤٨٢/١ ـ ٤٨٣ رقم ٧٨٣).

وابن أبي عاصم في السنة (٥٨٩/٢ رقم ١٢٨٨).

والبزار في مسنده (١٧٩/٣ رقم ٢٥١٣).

والعقيلي في الضعفاء (٤٧٩/٣).

وابن الجوزي في العلل (١٩٩/١، ٢٠٠ رقم ٣٢٣)، من طريق عبد الله بن أحمد.

جميعهم من طريق القاسم بن الحكم، به نحوه، ولفظ العقيلي مختصر.

وأخرجه أبو يعلى في الكبير ـ كما في المجمع (٢٢٧/٧ ـ ٢٢٨ و(٩١/٩) ـ، ثم قال الهيثمي بعد أن عزاه له ولعبد الله والبزار: «وفي إسناد عبد الله، والبزار أبو عبادة الزرقي، وهو متروك، وأسقطه أبو يعلى من السند، والله أعلم».

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح؛ أما أبو عبادة، فاسمه عيسى بن عبد الرحمن بن فروة، قال أبو حاتم الرازي: هو ضعيف شبيه بالمتروك، وقال النسائي: متروك. وأما القاسم بن الحكم، فقال أبو حاتم الرازي: مجهول».

قلت: لم ينفرد به القاسم، ولا أبو عبادة.

أما القاسم، فإنه تابعه عليه سلمة بن رجاء، ثنا عيسى بن فروة الأنصاري، فذكره بنحوه. =

. . . .

= أخرجه القطيعي في زياداته على فضائل الصحابة لأحمد (١/٥١٩ رقم ٨٥٥).

وأما أبو عبادة عيسى بن فروة، فإن الحديث روي من غير طريقه.

فقد أخرجه الترمذي في سننه (١٠/١٨٨ رقم ٣٧٨٢)، في مناقب عثمان ـ من كتاب المناقب.

وأبو يعلى في مسنده (٢/٢٨ رقم ٦٦٥).

وعبد الله بن أحمد في زياداته على الفضائل (١/٥٠٢ رقم ٨٢٠).

والقطيعي في زياداته على الفضائل أيضاً (١/٤٠١ و٥١٤ و٥٢١ رقم ٦١٦ و٨٤١ و٨٦٠ و٨٦١).

جميعهم من طريق يحيى بن اليمان، عن شيخ من بني زهرة، عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب، عن طلحة بن عبيد الله، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «لكل نبي رفيق، ورفيقي ــ يعني في الجنة ــ: عثمان».

قال الترمذي: «هذا حديث غريب، وليس إسناده بالقوي، وهو منقطع».

وللحديث طريق أخرى أيضاً يرويها يعقوب بن سفيان الفسوي في تاريخه (٣/٣١٠): حدثنا محمد بن عمر بن عبد الله الرومي، حدثنا الحسن بن عبد الله الكوفي، حدثنا أبوعمر المديني، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، قال: أشرف عثمان. . . ، فذكر الحديث بنحو سياق الحاكم.

ومن طريق الفسوي أخرجه الخطيب في الموضح (٢/٢٧١).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «قاسم هذا قال البخاري: لا يصح حديثه، وقال أبو حاتم: مجهول». =

. . . .

= والقاسم هذا هو ابن الحكم بن أوس، الأنصاري، أبو محمد البصري، قال عنه أبو حاتم: مجهول، وذكره ابن عدي والعقيلي في الضعفاء، ولخص القول فيه ابن حجر بقوله: ليِّن.

الجرح والتعديل (١٠٩/٧)، والكامل لابن عدي (٢٠٦٠/٦)، والضعفاء للعقيلي (٤٧٩/٣)، والميزان (٣٧٠/٣)، والتهذيب (٣١٢/٨)، والتقريب (١١٦/٢ رقم ١٢).

وأما ما ذكره الذهبي عن البخاري من أنه قال عن القاسم هذا: «لم يصح حديثه، فقد تعقبه عليه الشيخ أحمد شاكر في حاشيته على المسند (١٢/٢ ــ ١٣)، فقال عن الحديث:

رواه الحاكم في المستدرك (٩٧/٣ ــ ٩٨)، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي بأن قاسم بن الحكم قال البخاري: «لا يصح حديثه»، وأن أبا حاتم جهله، وهو عجب منه! نسي أنه قال في الميزان: «محله الصدق»، واختصر كلمة البخاري، فإنه قال: كما في التهذيب: «سمع أبا عبادة، ولم يصح حديث أبي عبادة»، فالبخاري ضعف بهذا أبا عبادة، ولم يضعف القاسم، ثم نسي الذهبي أن علة الحديث ضعف أبي عبادة الزرقي». اهـ.

قلت: وقد فرق الذهبي في الميزان بين الذي ذكر أن البخاري تكلم عنه، وبين الذي قال عنه أبو حاتم: مجهول، فذكر الأول برقم (٦٨٠٢)، وقال: «قال البخاري: لم يصح حديثه»، وذكر الآخر برقم (٦٨٠٣)، ونقل كلام أبي حاتم عنه، ثم تعقبه بقوله: «قلت: محله الصدق». اهـ.

ولم ينفرد القاسم بالحديث كما تقدم، بل تابعه عليه سلمة بن رجاء، والذهبي ــ رحمه الله ــ أعل الحديث بقاسم هذا فقط، مع أنه معلول بمن هو أشد منه، وهو الذي عليه مدار هذه الطريق، وهو:

عيسى بن عبد الرحمن بن فروة الأنصاري، أبو عبادة الزرقي، قال البخاري: منكر الحديث. =

= وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، شبيه بالمتروك لا أعلم روى عن الزهري حديثاً صحيحاً. وقال أبو زرعة: ليس بالقوي. وقال النسائي: منكر الحديث. وقال ابن حبان: كان ممن يروي المناكير عن المشاهير، روى عن الزهري ما ليس من حديثه من غير أن يدلّس عنه، فاستحق الترك. وقال ابن عدي: يروي عن الزهري مناكير، وقال العقيلي: مضطرب الحديث. وقال الأزدي: منكر الحديث مجهول.

ولخص ابن حجر القول فيه بقوله: متروك.

التاريخ الكبير (٦/٣٩١)، والجرح والتعديل (٦/٢٨١ ـ ٢٨٢)، المجروحين (٢/١١٩ ـ ١٢٠)، الميزان (٣/٣١٧)، التهذيب (٨/٢١٨ ـ ٢١٩)، التقريب (٢/٩٩ رقم ٨٩٢).

وأما الطريق الأخرى، فتقدم أن الترمذي قال: «ليس إسناده بالقوي، وهو منقطع».

أما الانقطاع، فإنه بين الحارث بن عبد الرحمن بن أبـي ذياب، وطلحة، فإن روايته عن طلحة مرسلة ـ كما في التهذيب (٢/١٤٨) ـ.

وأما قول الترمذي: «ليس إسناده بالقوي»، فإن للحديث علتين أخريين:

١ ـ إبهام الراوي عن الحارث هذا، ووصف بأنه: «شيخ من بني زهرة».

٢ ـ يحيى بن اليمان العجلي، الكوفي صدوق عابد، إلا أنه يخطىء كثيراً، فإنه فلج بآخره، فتغير حفظه، قاله ابن المديني والعجلي، وقد ضعفه أحمد، وقال: ليس بحجة، وقال ابن معين: ليس بثبت، وقال مرة: ليس به بأس، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ، وهو في نفسه لا يتعمد الكذب، إلا أنه يخطىء ويشتبه عليه. وقال وكيع: ما كان أحد من أصحابنا أحفظ منه، ثم نسي. وقال يعقوب بن شيبة: يحيى بن يمان ثقة، أحد أصحاب سفيان، وهو يخطىء كثيراً في حديثه. اهـ. من الكامل لابن عدي (٧/٢٦٩١ ـ ٢٦٩٢)، والتهذيب (١١/٣٠٦ ـ ٣٠٧ رقم ٥٨٩)، والتقريب (٢/٣٦١ رقم ٢١٠). =

. . . .

= وأما الطريق التي يرويها ابن المسيب، ففي سندها محمد بن عمر بن عبد الله بن الرومي، وهو: ضعيف الحديث، قال أبو زرعة: شيخ ليّن، وضعفه أبو حاتم وأبو داود، وذكره ابن حبان في الثقات. اهـ. من الجرح والتعديل (٨/ ٢١ ـ ٢٢ رقم ٩٤)، والتهذيب (٩/ ٣٦٠ رقم ٥٩٨).

وفي سندها أيضاً أبو عمر المديني واسمه عثمان بن عبد الرحمن بن عمر بن سعد بن أبي وقاص الزهري، الوقاص، وهو متروك، وقد كذبه ابن معين ـ كما في التقريب (٢/ ١١ رقم ٨٧)، وانظر الكامل لابن عدي (٥/ ١٨٠٨)، والتهذيب (٧/ ١٣٣ ـ ١٣٤ رقم ٢٧٩).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً لشدة ضعف عيسى، وأما القاسم، فإنه لم ينفرد به كما سبق.

والطريق الأخرى ضعيفة جداً للانقطاع بين الحارث وطلحة، وإبهام الشيخ الذي من بني زهرة، واختلاط يحيى بن اليمان.

والطريق التي يرويها ابن المسيب ضعيفة جداً أيضاً؛ لشدة ضعف عثمان الوقاصي، وضعف محمد بن الرومي.

وله شاهد من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «لكل نبي رفيق في الجنة، ورفيقي فيها: عثمان بن عفان».

أخرجه ابن ماجه (١/ ٤٠ رقم ١٠٩) في فضل عثمان من المقدمة.

وعبد الله بن أحمد، والقطيعي في زياداتها على الفضائل (١/ ٤٦٦ و٥١٤ ـ ٥١٥ رقم ٧٥٧ و٨٤٣).

وابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٥٨٩ رقم ١٢٨٩).

وابن عدي في الكامل (٥/ ١٨٢٢). =

. . . .

= ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/٢٠١ رقم ٣٢٤).

جميعهم من طريق أبـي مروان محمد بن عثمان العثماني، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن أبـي الزناد، عن أبيه، عن الأعرج، عن أبـي هريرة، به.

وسنده ضعيف جداً أيضاً؛ فوالد أبـي مروان اسمه: عثمان بن خالد بن عمر بن عبد الله بن الوليد بن عثمان بن عفان، وهو متروك الحديث ـ كما في التقريب (٢/٨ رقم ٥١) ـ، وانظر الكامل (٥/١٨٢٢)، والتهـذيب (٧/١١٤ رقم ٢٤٣).

وعليه فالحديث باق على شدة ضعفه.

٥٢٢ـ حديث حبيب بن أبي مليكة، قال:

جاء رجل إلى ابن عمر فقال: أشهد (عثمان)[١] بيعة الرضوان؟ قال: لا... الحديث.

قلت: صحيح[٢].

---

(١) في (أ): (عمر)، وفي هامشها ما نصه: (لعله عثمان).

(٢) في المستدرك: (صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي في تلخيصه، فقوله: (قلت) من ابن الملقن.

٥٢٢ ـ المستدرك (٣/٩٨): أخبرنا أبو عبد الله بن يعقوب، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى: ثنا مسدد، ثنا المعتمر بن سليمان، قال: سمعت كليب بن وائل، قال: حدثني ابن أبي مليكة، قال: جاء رجل إلى ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ فقال: أشهد عثمان بيعة الرضوان؟ قال: لا، قال: فشهد بدراً؟ قال: لا، قال: فكان ممن استزلّه الشيطان؟ قال: نعم، فقام الرجل، فقال له بعض القوم: إن هذا يزعم الآن انك وقعت في عثمان، قال: كذلك يقول؟ قال: ردوا عليّ الرجل، فقال: عقلت ما قلت لك؟ قال: نعم، سألتك هل شهد عثمان بيعة الرضوان؟ قلت: لا، وسألتك هل شهد بدراً؟ فقلت: لا، وسألتك هل كان ممن استزله الشيطان؟ فقلت: نعم. فقال: أما بيعة الرضوان فإن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قام فقال: «إن عثمان انطلق في حاجة الله وحاجة رسوله»، فضرب له بسهم، ولم يضرب لأحد غاب غيره. وأما الذين تولوا يوم التقى الجمعان إنما استزلّهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد عفى الله عنهم ان الله غفور حليم.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه أبو داود في سننه (٣/١٦٨ ـ ١٦٩ رقم ٢٧٢٦)، في الجهاد، باب فيمن جاء بعد الغنيمة لاسهم له، من طريق أبي إسحاق الفزاري، عن كليب بن وائل، عن هانىء بن قيس، عن حبيب بن أبي مليكة، به مختصراً، هكذا بزيادة هانىء بن قيس في سنده. =

= وأخرجه المزي في تهذيب الكمال (١/٢٣٠) هكذا بهذه الزيادة، ثم قال: «قد روي عن كليب بن وائل، عن حبيب بن أبي مليكة، من غير ذكر لهانىء بن قيس في إسناده»، ثم أخرجه من طريق الطبراني، عن زائدة بن قدامة، عن كليب، عن حبيب، به. وأصل الحديث في صحيح البخاري، أخرجه (٦/٢٣٥ رقم ٣١٣٠) في فرض الخمس، باب إذا بعث الإمام رسولاً في حاجة، أو أمره بالمقام، هل يسهم له؟.

و (٧/٥٤ و ٣٦٣ رقم ٣٦٩٨ و ٤٠٦٦) في فضائل الصحابة، باب مناقب عثمان، وفي المغازي، باب قول الله تعالى:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوۡاْ مِنكُمۡ . . .﴾ (الآية ١٥٥ من آل عمران).

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/١٠١ و ١٢٠).

وفي الفضائل (١/٤٥٦ ــ ٤٥٧ رقم ٧٣٧).

والترمذي (١٠/٢٠٤ ــ ٢٠٦ رقم ٣٧٩٢) في مناقب عثمان من كتاب المناقب.

جميعهم من طريق عثمان بن عبد الله بن موهب، فذكر الحديث بسياق أتم من سياق الحاكم.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وفي نسخة ابن الملقن: (قلت: صحيح)، وهي محتملة لموافقة ابن الملقن للحاكم، والذهبي، لكن على خلاف عادته، ومحتملة لوجود تصحيف في نسخة ابن الملقن من التلخيص، أو للبس حصل له.

ورجال إسناد الحديث هم كالتالي:

حبيب بن أبي مليكة النهدي، أبو ثور الكوفي ثقة، وثقه أبو زرعة، وابن حبان ــ كما في الجرح والتعديل (٣/١٠٩ رقم ٥٠١)، والتهذيب (٢/١٩١ =

. . . .

= رقم ٣٥٠) وكليب بن وائل بن هبار التيمي اليشكري المدني، ثم الكوفي: ثقة، وثقه ابن معين، وابن حبان، والدارقطني، وقال أبو داود: ليس به بأس، وقال العجلي: يكتب حديثه، وضعفه أبو زرعة. اهـ. من الجرح والتعديل (١٦٧/٧ رقم ٩٤٧)، وسؤالات الحاكم للدارقطني (ص ٢٦٦ رقم ٤٦١)، والتهذيب (٤٤٦/٨ ـ ٤٤٧ رقم ٨٠٩).

قلت: جرح أبـي زرعة لكليب جرح غير مفسر، وهو معارض بتوثيق من سبق له.

والمعتمر بن سليمان التيمي، أبو محمد البصري، الملقب بـ: الطفيل: ثقة، من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (٢٦٣/٢ رقم ١٢٦٠) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٤٠٢/٨ ـ ٤٠٣ رقم ١٨٤٥)، والتهذيب (٢٢٧/١٠ ـ ٢٢٨ رقم ٤١٥).

ومسدد بن مسرهد بن مسربل بن مستورد، الأسدي، البصري: ثقة حافظ ـ كما في التقريب (٢٤٢/٢ رقم ١٠٥٢) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٤٣٨/٨ رقم ١٩٩٨)، والتهذيب (١٠٧/١٠ ـ ١٠٩ رقم ٢٠٢).

ويحيى بن محمد بن يحيى الذهلي، أبو زكريا، الملقب بـ: حيكان، ثقة حافظ ـ كما في التقريب (٣٥٧/٢ رقم ١٧٠) ـ، وانظر الجرح والتعديل (١٨٦/٩ رقم ٧٧٤)، وتاريخ بغداد (٢١٧/١٤ ـ ٢١٩)، والسير (٢٨٥/١٢ رقم ١٠٥)، والتهذيب (٢٧٦/١١ ـ ٢٧٨ رقم ٥٥٠).

وأما شيخ الحاكم، فهو الإمام الحافظ المتقن الحجة، أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني، النيسابوري، المعروف بـ: ابن الأخرم، ويعرف قديماً بـ: ابن الكرماني. / انظر تذكرة الحفاظ (٨٦٤/٣ ـ ٨٦٥ رقم ٨٣٦)، والسير (٤٦٦/١٥ رقم ٢٦٣).

وأما رواية أبـي إسحاق الفزاري للحديث عن كليب، وزيادته: (هانىء بن قيس) في سند الحديث، فهي من قبيل المزيد في متصل الأسانيد، ولا يقدح هذا في سند الحديث الذي معنا، فالراوي للحديث عن كليب عند الحاكم =

= هو المعتمر بن سليمان، وتقدم أنه ثقة، وقد تابعه زائدة بن قدامة عند الطبراني ــ كما تقدم نقله عن تهذيب الكمال ــ .

الحكم على الحديث:

من خلال ما تقدم في دراسة الإسناد يتضح أن الحديث صحيح الإسناد كما قال الحاكم، ووافقه الذهبي عليه، وتقدم أن أصله في صحيح البخاري، والله أعلم.

٥٢٣ـ حديث سهل:

سأل رجل النبي[١] ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : (أفي)[٢] الجنة برق؟ قال: «نعم، والذي نفسي بيده إن عثمان ليتحول من منزل إلى منزل، فتبرق له الجنة».

قال: إن كان الحسين بن عبيد الله حفظه، فعلى شرط البخاري ومسلم.

قلت: ذا موضوع، وهذا هو الحسين بن عبيد الله العجلي الذي يروي عن مالك وغيره الموضوعات. أفيحتج عاقل بمثله، فضلاً عن أن يورد له في الصحاح؟

---

(١) في (ب)، والتلخيص: (رسول الله)، وما أثبته من (أ)، والمستدرك.

(٢) في (أ) و (ب): (في)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٥٢٣ ـ المستدرك (٣/٩٨): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن هشام بن أبي الدميك، ثنا الحسين بن عبيدالله، ثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل بن سعد ـ رضي الله عنه ـ ، قال، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/٧٧٤ ـ ٧٧٥).

ومن طريقه، وطريق أخرى أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٣٣ ـ ٣٣٤).

وأخرجه أبو نعيم في فضائل الصحابة ـ كما في اللآلىء (١/٣١٦) ـ .

ثلاثتهم من طريق الحسين بن عبيد الله، به، وفي أول لفظ ابن عدي، وكذا لفظ ابن الجوزي قال: وصف لنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ذات يوم الجنة، فقام إليه رجل، فقال: يا رسول الله، أفي الجنة برق؟ الحديث بلفظه.

قال ابن عدي: «هذا باطل بهذا الإسناد».

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع، والمتهم به حسين بن عبيد الله، قال الدارقطني: كان يضع الحديث».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، بشرط: أن يكون الحسين بن عبيد الله حفظه عن عبد العزيز بن أبي حازم، وتعقبه الذهبي بقوله: «ذا موضوع، وهذا هو الحسين بن عبيد الله العجلي الذي يروي عن مالك وغيره الموضوعات، أفيحتج عاقل بمثله، فضلاً عن أن يورد له في الصحاح؟».

والحسين هذا هو ابن عبيد الله العجلي، أبو علي، قال عنه ابن عدي: «يشبه أن يكون ممن يضع الحديث. وقال الدارقطني: يضع الأحاديث على الثقات. وقال الخطيب: كان غير ثقة. اهـ. من الكامل (٢/٧٧٤ ـ ٧٧٥)، وتاريخ بغداد (٨/٥٥ ـ ٥٦)، والميزان (١/٥٤١ رقم ٢٠٢١).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة الحسين إلى وضع الحديث، وقد عدّه ابن الجوزي في الموضوعات كما سبق، وأقرّه السيوطي في اللآلىء (١/٣١٦ ـ ٣١٧).

٥٢٤ـ حديث عائشة:

قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ لعثمان:

«إن الله مقمّصك قميصاً، فإن أرادك المنافقون على خلعه، فلا تخلعه».

قال: صحيح.

قلت: أنّى له الصحة، ومداره على فرج بن فضالة؟

---

٥٢٤ ــ المستدرك (٣/٩٩ ــ ١٠٠): أخبرني عبد الله بن الحسين القاضي بمرو، ثنا الحارث بن أبي أسامة، ثنا موسى بن داود الضبي، ثنا الفرج بن فضالة، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ قالت: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ لعثمان، الحديث بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث له عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ خمس طرق:

● **الطريق الأولى**: يرويها عروة، عنها، ولها عن عروة طريقان:

١ ــ يرويها الزهري، وهي طريق الحاكم هذه التي أخرجها من طريق فرج بن فضالة، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، به.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/٧٥).

وفي الفضائل (١/٥٠٠ رقم ٨١٥).

أخرجه من طريق موسى بن داود، به، وفي أوله قصة، قالت عائشة: كنت عند النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقال: «يا عائشة، لو كان عندنا من يحدّثنا»، قالت: قلت: ألا أبعث إلى أبي بكر؟ فسكت، ثم قال: «لو كان عندنا من يحدثنا»، فقلت: ألا أبعث إلى عمر؟ فسكت، قالت: ثم دعا =

. . . .

= وصيفاً بين يديه، فسارّه، فذهب، قالت: فإذا عثمان يستأذن، فأذن له، فدخل، فناجاه النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ طويلاً، ثم قال: «يا عثمان، إن الله مقمصك قميصاً، فإن أرادك المنافقون على أن تخلعه، فلا تخلعه لهم ولا كرامة» ـ يقولها مرتين، أو ثلاثاً ـ .

٢ ـ يرويها هشام بن عروة، عن أبيه، به نحو لفظ الحاكم.

أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/٢٣٨) من طريق المنهال بن بحر، عن حماد بن سلمة، عن هشام، به.

● **الطريق الثانية**: يرويها ربيعة بن يزيد الدمشقي، عن عبد الله بن عامر، عن النعمان بن بشير، عنها ـ رضي الله عنها ـ، به نحو رواية أحمد السابقة، وفي آخره قال النعمان: فقلت لها: يا أم المؤمنين، فأين كنت عن هذا الحديث؟ فقالت: يا بني: والله لقد أنسيته، حتى ما ظننت أني سمعته.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/٨٦ ـ ٨٧ و١٤٩).

وفي الفضائل (١/٥٠٠ ـ ٥٠١ رقم ٨١٦).

والترمذي (١٠/١٩٩ ـ ٢٠٠ رقم ٣٧٨٩) في مناقب عثمان من كتاب المناقب.

وابن ماجه (١/٤١ رقم ١١٢) في فضائل عثمان من المقدمة.

وابن حبان في صحيحه (ص ٥٣٩ رقم ٢١٩٦).

جميعهم من طريق ربيعة، به، إلا أن ابن ماجه رواه من طريق فرج بن فضالة، فأسقط عبد الله بن عامر من الإسناد، وابن حبان سماه عبد الله بن قيس، ولفظ الترمذي مختصر، ولذا قال عقبه: «وفي الحديث قصة طويلة، وهذا حديث حسن غريب».

● **الطريق الثالثة**: أخرجها أحمد في المسند (٦/١١٤): ثنا محمد بن كناسة الأسدي. أبو يحيى، قال: ثنا إسحاق بن سعيد، عن أبيه، قال: بلغني أن =

. . . .

= عائشة قالت: ما استمعت على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلا مرة، فإن عثمان جاءه في نحر الظهيرة، فظننت أنه جاءه في أمر النساء، فحملتني الغيرة على أن أصغيت إليه، فسمعته يقول: «إن الله عز وجل ملبسك قميصاً تريدك أمتي على خلعه، فلا تخلعه»، فلما رأيت عثمان يبذل لهم ما سألوه، إلا خلعه، علمت أنه من عهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ الذي عهد إليه.

● **الطريق الرابعة**: يرويها إبراهيم بن عمر بن عثمان العثماني، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن أبي بكر، عنها ـ رضي الله عنها ـ، به نحو سياق الإمام أحمد للطريق الأولى.

أخرجه أبو يعلى ـ كما في مجمع الزوائد (٩/٩٠) ـ، وأعله الهيثمي بأن إبراهيم العثمان هذا ضعيف.

● **الطريق الخامسة**: يرويها إسماعيل بن أبي خالد، واختلف عليه في الحديث.

فرواه سفيان بن عيينة، عنه، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي سهلة، عن عائشة.

أخرجه الحميدي في مسنده (١/١٣٠ رقم ٢٦٨).

ورواه وكيع، عنه، عن قيس، عن عائشة، ولم يذكر أبا سهلة.

أخرجه ابن ماجه في الموضع السابق (ص ٤٢ رقم ١١٣).

هذا وقد أخرج ابن شبة الحديث في «تاريخ المدينة» (٣/١٠٦٦ و١٠٦٧ و١٠٦٨ و١٠٦٩ و١٠٧٠) من طرق، منها بعض الطرق السابقة، ومنها طرق أخرى، ولم أذكرها؛ لأن في أسانيدها تحريفاً، لا أدري من النسخة المخطوطة، أو من غيرها؟

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «أنى له الصحة ومداره =

= على فرج بن فضالة؟». وهو فرج بن فضالة بن النعمان التنوخي الشامي، وهو ضعيف، ضعفه ابن معين في رواية، والنسائي، والدارقطني، والساجي، وقال البخاري ومسلم: منكر الحديث. وقال ابن معين في رواية: ليس به بأس، وفي أخرى: صالح، وقال أحمد: يحدث عن ثقات أحاديث مناكير. وقال ابن المديني: هو وسط، وليس بالقوي. وقال أبو حاتم: صدوق، يكتب حديثه ولا يحتج به، حديثه عن يحيى بن سعيد فيه نكارة، وهو في غيره أحسن حالاً، وروايته عن ثابت لا تصح. وقال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه. وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد، ويلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة، لا يحل الاحتجاج به. اهـ. من التاريخ الكبير (٧/١٣٤)، والجرح والتعديل (٧/٨٥ ــ ٨٦)، والضعفاء للنسائي (ص ٨٧)، والكامل لابن عدي (٦/٢٠٥٤ ــ ٢٠٥٥)، والمجروحين (٢/٢٠٦ ــ ٢٠٧)، والميزان (٣/٣٤٣ ــ ٣٤٥ رقم ٦٦٩٦)، والتهذيب (٨/٢٦٠ ــ ٢٦٢)، والتقريب (٢/١٠٨ رقم ١٥).

ولم ينفرد فرج بالحديث ــ كما سبق، بل تابعه المنهال بن بحر متابعة قاصرة.

والمنهال بن بحر هذا وثقه أبو حاتم، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال العقيلي: «في حديثه نظر»، وذكره ابن عدي في كامله. / انظر الضعفاء للعقيلي (٤/٢٣٨)، والكامل (٦/٢٣٣٢)، والجرح والتعديل (٨/٣٥٧)، والميزان (٤/١٩١ رقم ٨٨٠٤)، واللسان (٦/١٠٣ رقم ٣٥٣).

قلت: أما ابن عدي فلم يجرحه بشيء، وأورد في ترجمته حديثاً ذكر أنه توبع عليه، وأورد العقيلي في ترجمته حديثين أحدهما هذا الحديث، وهو لم ينفرد به، والآخر حديث سيأتي برقم (٨٤٠)، ولم ينفرد به أيضاً، فالأليق بمثل هذا الراوي أن يقال عنه: صدوق.

وأما الطريق الثانية، فسندها رجاله كالتالي:

النعمان بن بشير صحابي. / انظر التهذيب (١٠/٤٤٧ رقم ٨١٦).

وعبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم اليحصبي الدمشقي، المقرىء ثقة ــ كما =

. . . .

= في التقريب (١/٤٢٥ رقم ٤٠٠) ـ، وثقه العجلي، والنسائي، وابن حبان، وروى له مسلم. / انظر الثقات للعجلي (ص ٢٦٢ رقم ٨٣١)، ولابن حبان (٥/٣١)، والتهذيب (٥/٢٧٤ ـ ٢٧٥ رقم ٤٧٠).

وربيعة بن يزيد الدمشقي، أبو شعيب الإيادي، القصير: ثقة عابد من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (١/٢٤٨ رقم ٦٨) ـ، وانظر ثقات العجلي (ص ١٥٩ رقم ٤٣٧)، والتهذيب (٣/٢٦٤ رقم ٤٩٩).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف فرج بن فضالة، وهو حسن لغيره بمتابعة المنهال بن بحر له متابعة قاصرة، وصحيح لغيره بمجموع الطرق الأخرى، ومنها الطريق الثانية، فإن سندها صحيح كما تقدم، والله أعلم.

٥٢٥ـ حديث الوليد بن عقبة، قال:

لما فتح رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ مكة، جعل أهل مكة يأتون بصبيانهم، فيمسح رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ على رؤوسهم، ويدعو لهم، فخرج بي أبي، إليه... الخ.

قلت: وأين أبوه؟ كان قد قتل كافراً، فلعله: أمه.

---

٥٢٥ ـ المستدرك (٣/١٠٠)، قال الحاكم: أما الوليد بن عقبة بن أبي معيط، فإنه ولد في حياة رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ، وحمل إليه، فحرم بركته ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ . حدثنا بصحة ما ذكرته علي بن حمشاذ العدل، ثنا عبد الله بن أحمد، حدثني أبي، ثنا فياض بن زهير الرقي، عن جعفر بن برقان، عن ثابت بن الحجاج الكلابي، عن عبد الله الهمداني، عن الوليد بن عقبة، قال: لما فتح رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ مكة، جعل أهل مكة يأتون بصبيانهم، فيمسح رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ على رؤوسهم، ويدعو لهم، فخرج بي أبي إليه، وإني مطيب بالخلوق، فلم يمسح على رأسي، ولم يمسّني، ولم يمنعه من ذلك إلا أن أمي خلقتني بالخلوق، فلم يمسني من أجل الخلوق.

قال الحاكم عقبه: «قال أحمد بن حنبل ـ رضي الله عنه ـ : وقد روي أنه أسلم يومئذ، فتقذره رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ، فلم يمسه، ولم يدع له، والخلوق لا يمنع من الدعاء، لا جرم أيضاً لطفل في فعل غيره، لكنه منع بركة رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ؛ لسابق علم الله تعالى فيه، والله أعلم».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق الإمام أحمد.

والإمام أحمد أخرجه في المسند (٤/٣٢). =

. . . .

= ومن طريقه الطبراني في الكبير (٢٢/١٥٠ ـ ١٥١ رقم ٤٠٦).

والعقيلي في الضعفاء (٢/٣١٩).

وأخرجه أبو داود في سننه (٤/٤٠٤ ـ ٤٠٥ رقم ٤١٨١) في الترجل، باب في الخلوق للرجال، من طريق عمر بن أيوب، عن جعفر بن برقان، به نحوه.

وأخرجه الطبراني في الموضع السابق برقم (٤٠٧) من طريق خالد بن حيان عن جعفر بن برقان، به نحوه.

ثم أخرجه الطبراني برقم (٤٠٨) من طريق زيد بن أبي الزرقاء، عن جعفر بن برقان، عن ثابت بن الحجاج، عن عبد الله الهمداني، عن أبي موسى، عن الوليد، به نحوه، هكذا بزيادة أبي موسى في سنده، لكن قال الطبراني عقبه: «هكذا رواه زيد بن أبي الزرقاء، عن جعفر، عن ثابت بن الحجاج، عن عبد الله الهمداني، عن أبي موسى، عن الوليد بن عقبة ـ والصواب: عن عبد الله الهمداني أبي موسى، عن الوليد بن عقبة». اهـ.

قلت: وقد رواه العقيلي في الموضع السابق من طريق عمر بن أيوب، مثل رواية زيد بن أبي الزرقاء، بزيادة أبي موسى، وأشار العقيلي إلى أن عدم ذكر أبي موسى أصلح.

ورواه الرافعي في «التدوين في ذكر أخبار قزوين» (١/٨٤ ـ ٨٥)، من طريق زيد بن أبي الزرقاء، ولم يذكر أبا موسى.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وتقدم كلامه عنه، وأعل الذهبي الحديث بقوله: «أبوه كان قد قتل كافراً، فلعله: أمي».

قلت: الذهبي ـ رحمه الله ـ أعل متن الحديث، ولم يتكلم عن سنده =

= بشيء، ومدار الحديث على جعفر بن برقان، يرويه عن ثابت بن الحجاج، عن عبد الله الهمداني، عن الوليد.

وعبد الله الهمداني هذا هو أبو موسى، وهو مجهول كما قال ابن عبد البر في الاستيعاب (٢٢/١١)، ووافقه عليه ابن حجر في التقريب (٤٦٣/١ رقم ٧٧١)، وذكره البخاري في تاريخه الكبير (٢٢٤/٥ رقم ٧٣١) وقال: «لا يصح حديثه»، ومثله في الضعفاء الصغير له (ص ٦٨)، وذكره العقيلي في الضعفاء (٣١٩/٢)، ونقل عبارة البخاري السابقة.

هذا بالنسبة للإسناد وأما متن الحديث، فقد أعله الذهبي بأن والد عقبة كان قد قتل قبل فتح مكة كافراً، وهو كذلك، فإنه قتل صبراً في غزوة بدر، قتله عاصم بن ثابت، ويقال: علي بن أبي طالب. / انظر سيرة ابن هشام (٣٦٦/٢).

وقد أعل ابن عبد البر، والمنذري، وابن حجر ـ رحمهم الله ـ الحديث بعلل أخرى، فقال ابن عبد البر في الاستيعاب (٢٢/١١): «الحديث منكر مضطرب لا يصح، ولا يمكن أن يكون من بعث مصدقاً في زمن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ صبياً يوم الفتح، ويدل أيضاً على فساد ما رواه أبو موسى المجهول أن الزبير وغيره من أهل العلم بالسير والخبر ذكروا أن الوليد وعمارة ابني عقبة خرجا ليردا اختهما أم كلثوم عن الهجرة، فكانت هجرتها في الهدنة بين النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وبين أهل مكة، وقد ذكرنا الخبر بذلك في باب أم كلثوم؛ ومن كان غلاماً مخلقاً يوم الفتح ليس يجيء منه مثل هذا، وذلك واضح والحمد لله رب العالمين». اهـ.

وقال المنذري في مختصر سنن أبي داود (٩٤/٦): «وهذا حديث مضطرب الإسناد، ولا يستقيم عن أصحاب التواريخ أن الوليد كان يوم فتح مكة صغيراً. وقد روي أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بعثه ساعياً إلى بني المصطلق وشكته زوجته إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وروي أنه قدم في فداء من أسر يوم بدر». اهـ. =

. . . .

= ونقل الحافظ ابن حجر في الإصابة (٦/٦١٦) كلام ابن عبد البر السابق، وأيده بقوله: «ومما يـؤيد أنه كان في الفتح رجلاً: أنه كان قدم في فداء ابن عم أبيه: الحارث بن أبـي وَجْزة بن أبـي عمرو بن أمية، وكان أسر يوم بدر، فافتداه بأربعة آلاف؛ حكاه أصحاب المغازي». اهـ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف الإسناد، لجهالة عبد الله الهمداني، ومتنه منكر، تفرد به عبد الله هذا، وفيه مخالفة لما علم من التاريخ، من أن الوليد لم يكن صغيراً يوم الفتح، ووالده كان قد قتل قبل ذلك ببدر، والله أعلم.

٥٢٦ـ حديث ابن عباس:

كنت قاعداً، إذ أقبل عثمان، فقال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «يا عثمان، تقتل وأنت تقرأ سورة البقرة، فتقع قطرة من دمك على:

﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾(١).

وتبعث أميراً على كل (مخذول)(٢)، وتشفع في عدد ربيعة، ومضرّ.

قلت: هذا كذب بحت(٣)، وفي الإسناد أحمد بن محمد بن عبد الحميد (الجعفي)(٤) وهو المتهم به.

---

(١) الآية رقم (١٣٧)، من سورة البقرة.

(٢) في (أ): (محدرك).

(٣) قوله: (بحت) ليس في (ب).

(٤) في (أ) و (ب): (الحنفي)، وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

تخــريجــه:

المستدرك (١٠٣/٣): حدثنا أحمد بن كامل القاضي، ثنا أحمد بن محمد بن عبد الحميد الجعفي، ثنا الفضل بن جبير الوراق، ثنا خالد بن عبد الله الطحان المزني، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: كنت قاعداً عند النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، إذ أقبل عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ، فلما دنا منه، قال: «يا عثمان، تقتل وأنت تقرأ سورة البقرة، فتقع قطرة من دمك على:

﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

. . . .

= وتبعث يوم القيامة أميراً على كل مخذول، يغبطك أهل المشرق والمغرب، وتشفع في عدد ربيعة، ومضر».

دراسة الإسناد:
الحديث أخرجه الحاكم، ولم يتكلم عنه بشيء، وأعله الذهبي بقوله: «كذب بحت، وفي الإسناد أحمد بن محمد بن عبد الحميد الجعفي، وهو المتهم به».

وأحمد هذا تقدم في الحديث (٥١١) أنه: ضعيف.

وشيخ أحمد هذا هو الفضل بن جبير الوراق، وتقدم في الحديث (٥١١) أيضاً أنه: ضعيف.

وفي الإسناد أيضاً عطاء بن السائب أبو محمد، ويقال: أبو السائب، الثقفي، الكوفي، وهو صدوق، إلا أنه اختلط، والراوي عنه هنا هو خالد بن عبد الله الطحان، ولم أجدهم نصوا على أنه ممن روى عنه قبل الاختلاط. وقال الإمام أحمد عن عطاء هذا: من سمع منه قديماً، كان صحيحاً، ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء، وقال ابن معين: عطاء بن السائب اختلط، فمن سمع منه قديماً، فهو صحيح، وما سمع منه جرير، وذووه ليس من صحيح حديث عطاء. وقال أبو حاتم: كان عطاء بن السائب محله الصدق قديماً قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث، ثم بأخرة تغير حفظه، في حديثه تخاليط كثيرة. اهـ. من الجرح والتعديل (٦/٣٣٢ ـ ٣٣٤ رقم ١٨٤٨)، والتهذيب (٧/٢٠٣ رقم ٣٨٥)، والتقريب (٢/٢٢ رقم ١٩١)، والكواكب النيرات (ص ٣١٩ ـ ٣٣٤ رقم ٣٩).

وشيخ الحاكم أحمد بن كامل القاضي ليّنه الدارقطني وقال: «كان متساهلاً، ومشاه غيره، وكان من أوعية العلم، كان يعتمد على حفظه فيهم. / انظر تاريخ بغداد (٤/٣٥٧ ـ ٣٥٩ رقم ٢٢٠٩)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٥٤٤ رقم ٣٢٣)، والميزان (١/١٢٩ رقم ٥٢١)، واللسان (١/٢٤٩ رقم ٧٧٦). =

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لما تقدم.

وأخرج الإمام أحمد في الفضائل (١/ ٤٧٠ ـ ٤٧٣ رقم ٧٦٥ و٧٦٦) من طريق معتمر، عن أبيه، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد مولى أبي أسيد الأنصاري، في جزء من حديث طويل، وفيه أن عثمان ـ رضي الله عنه ـ حين قتل: انْتَضَح الدم على هذه الآية:

﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

فإنها في المصحف ما حُكّت.

وفي سنده أبو سعيد مولى أبي أسيد الأنصاري، ذكره ابن منده في الصحابة، ولم يذكر ما يدل على صحبته، لكن ثبت أنه أدرك أبا بكر الصديق ـ رضي الله تعالى عنه ـ، كذا قال الحافظ ابن حجر في الإصابة (٧/ ١٩٩)، وذكره ابن حبان في ثقاته (٥/ ٥٨٨)، واعتمد عليه الهيثمي في المجمع (٧/ ٢٢٩)، فقال عنه: «ثقة»، وقد توبع على ذكر هذه الجملة، أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على الفضائل (١/ ٥٠١ رقم ٨١٧) من طريق عمرة بنت أرطأة العدوية، وصحح المحقق إسناده، وأخرجه خليفة بن خياط في تاريخه (ص ١٧٥) من طريق عمران بن حدير، وصحح محقق الفضائل لأحمد أيضاً سنده، وله طرق كثيرة أوردها الحافظ ابن عساكر في تاريخه (ص ٤١٦ ـ ٤٢٠ في ترجمة عثمان)، جميعها تدل على وقوع دمه على هذه الآية حين قتل ـ رضي الله تعالى عنه ـ.

ولشطره الأخير شاهد أخرجه القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (١/ ٥٢٣ رقم ٨٦٦) عن الحسن مرسلاً ولفظه: «يشفع عثمان بن عفان يوم القيامة في مثل ربيعة ومضر».

وأخرجه الآجري في الشريعة بنحوه (ص ٣٥١).

والترمذي بمثله (٧/ ١٣٢ رقم ٢٥٥٧) في صفة القيامة، باب ما جاء في الشفاعة.

. . . .

= وهذا الحديث بالإضافة لإرساله، ففي سنده جسر بن فرقد، أبو جعفر القصاب، وهو ضعيف، قال عنه البخاري: ليس بذاك، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ضعيف. اهـ. من الضعفاء الصغير للبخاري (ص ٢٦ رقم ٥٤)، والضعفاء للنسائي (ص ٢٩ رقم ١٠٧)، والميزان (١/٣٩٨ رقم ١٤٨٠).

٥٢٧ـ حديث عبد الرحمن بن محمد، عن أبيه، عن جده، قال: لما كان يوم الجمل، وقتل محمد بن طلحة... الخ.

قلت: فيه (بشّار)(١) بن موسى الخفّاف، وهو واه.

(١) في (أ): (يسار) بالتحتانية المثناة، بعدها سين مهملة، ولم تنقط في (ب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

٥٢٧ ـ المستدرك (٣/١٠٣ ـ ١٠٤): حدثنا عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم العدل، ثنا يحيى بن أبي طالب، ثنا بشار بن موسى الخفاف، ثنا الحاطبي عبد الرحمن بن محمد، عن أبيه، عن جده قال: لما كان يوم الجمل خرجت أنظر في القتلى، قال: فقام علي، والحسن بن علي، وعمار بن ياسر، ومحمد بن أبي بكر، وزيد بن صوحان يدورون في القتلى، قال: فأبصر الحسن بن علي قتيلاً مكبوباً على وجهه فقلبه على قفاه، ثم صرخ، ثم قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، فرخ قريش والله! فقال له أبوه: من هو يا بني؟ قال: محمد بن طلحة بن عبيد الله، فقال: إنا لله وإنا إليه راجعون! أما والله لقد كان شاباً صالحاً، ثم قعد كئيباً حزيناً، فقال له الحسن: يا أبت قد كنت أنهاك عن هذا المسير فغلبك على رأيك فلان وفلان، قال: قد كان ذاك يا بني، ولوددت أني مت قبل هذا بعشرين سنة. قال محمد بن حاطب: فقمت فقلت: يا أمير المؤمنين، إنا قادمون المدينة، والناس سائلونا عن عثمان، فماذا نقول فيه؟ قال: فتكلم عمار بن ياسر ومحمد بن أبي بكر فقالا، وقالا، فقال لهما علي: يا عمار ويا محمد تقولان: إن عثمان استأثر، وأساء الإمرة، وعاقبتم والله، فأسأتم العقوبة، وستقدمون على حكم عدل يحكم بينكم، ثم قال: يا محمد بن حاطب إذا قدمت المدينة، وسئلت عن عثمان، فقل: كان والله من الذين آمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا والله يحب المحسنين، وعلى الله فليتوكل المؤمنون.

تخـريجـه:

الحديث أعاده الحاكم (٣/٣٧٥): أخبرني الحسن بن يعقوب العدل، ثنا =

= يحيى بن أبي طالب، فذكر بنحوه إلى قوله: «ثم قعد كئيباً حزيناً»، ولم يتكلم الحاكم، ولا الذهبي عنه بشيء.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخه (ص ٤٧٤ ترجمة عثمان) من طريق عبد الرحمن ابن عثمان بن حاطب، حدثني أبي، عن محمد بن حاطب، قال: كنت مع علي بالبصرة، فلما هدأت الحرب، قلت: يا أمير المؤمنين، ما أرد على قومي إذا سألوني عن قتل هذا الرجل؟ قال: أنا وعثمان مثلما وصف الله في كتابه:

﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ . . .﴾ الآية.

إذا قدمت فأبلغهم أن عثمان من الذين آمنوا، ثم اتقوا، ثم آمنوا، ثم اتقوا، ثم آمنوا، ثم اتقوا، وعلى ربهم يتوكلون.

وأخرجه بحشل في تاريخ واسط (ص ٤٧ ـ ٤٨): ثنا وهب، قال: أنا محمد بن يزيد، عن العوّام بن حَوْشب، عن محمد بن حاطب، أنه قال لعلي ـ رضوان الله عنه ـ حين أراد أن يرجع من قتال الجمل: إن هؤلاء سيسألون غداً عن عثمان ـ رضوان الله عليه ـ، فما نقول لهم؟ قال علي ـ عليه السلام ـ: كان عثمان ـ رضي الله عنه ـ من الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ثم اتقوا وآمنوا، ثم اتقوا وأحسنوا، والله يحب المحسنين.

وأخرجه ابن عساكر (ص ٤٧٥ و٤٧٦ و٤٧٧) من طريق محمد بن يزيد هذه، عن العوام، به نحو سياق بحشل، ومن طريق مسعر، وشعبة، كلاهما عن أبي عون محمد بن عبيد الله الثقفي، عن محمد بن حاطب، به نحو سياق بحشل أيضاً، ومختصراً، ومن طريق الحسن بن عمارة، عن ثابت، قال: جاء رجل من آل حاطب إلى علي، فقال: يا أمير المؤمنين، إني آتي المدينة غداً. . . الحديث بنحوه، وبنحو هذا السياق أخرجه أيضاً من طريق عاصم بن كليب، عن عبد الملك بن سفيان، عن محمد بن حاطب، ومن طريق عاصم بن كليب أيضاً، حدثني أبي، قال: كنا مع علي، فالتفت إلى محمد بن حاطب، فدعاه، فتحول إليه، فقال: إن قومي إذا أتيتهم يقولون: ما قول صاحبك في عثمان؟! فسبّه الذين حوله، فرأيت =

جبين علي يرشح، كراهية لما يجيئون به، فقال محمد بن حاطب: كفوا، فوالله ما إياكم أسأل، فقال علي: أخبرهم أن قولي في عثمان أحسن القول؛ أن عثمان كان من الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ثم اتقوا وآمنوا، ثم اتقوا وأحسنوا، والله يحب المحسنين.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يتكلم عنه بشيء، وساقه الذهبي في تلخيصه هكذا: (بشار بن موسى الخفاف، قلت: واه، ثنا الحاطبي...) الحديث.

وبشار هذا هو ابن موسى الخفّاف، أبو عثمان، شيباني عجلي، بصري، نزل بغداد. قال عنه الإمام أحمد: كان معروفاً، كان صاحب سنة، وقال عثمان الدارمي: بلغني أن أحمد حسن القول فيه. وقال ابن المديني: ما كان ببغداد أصلب في السنة منه، وقال أيضاً: كان بشار صاحب سنة وقد دافعت عنه، ولكنه، وضعفه. وقال ابن عدي: بشار بن موسى الخفاف رجل مشهور بالحديث ويروي عن قوم ثقات وأرجو أنه لا بأس به؛ فإنه قد كتب الحديث الكثير وقد حدث عنه الناس، ولم أر في حديثه شيئاً منكراً، وقول من وثقه أقرب إلى الصواب ممن ضعفه. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان صاحب حديث يغرب. وقال أبو داود: ضعيف، كان أحمد يكتب عنه وكان فيه حسن الرأي، وأنا لا أحدث عنه. وقال أبو حاتم: يتكلمون فيه وينكر عن الثقات وهو شيخ. وضعفه أبو زرعة وعمرو بن علي. وقال البخاري: منكر الحديث، قد رأيته وكتبت عنه، وتركت حديثه. وقال النسائي وابن معين: ليس بثقة. وقال عنه ابن معين: من الدجالين. وكان بشار يقول: نعم الموعد يوم القيامة، نلتقي أنا ويحيى بن معين.

وقال الحاكم: أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم. وقال الخليلي: فيه لين.

وعده الذهبي في الضعفاء. ولخص ابن حجر القول فيه بقوله: ضعيف كثير الغلط. الكامل لابن عدي (٢/٤٥٧)، والميزان (١/٣١٠ ـ ٣١١)، والتهذيب (١/٤٤١ ـ ٤٤٢)، والتقريب (١/٩٧ رقم ٤٣).

= وفي سنده أيضاً الحاطبي عبد الرحمن بن محمد الذي يروي الحديث عن أبيه عن جده، لم أجد من ترجمه، ولم أجد له ذكراً في شيوخ بشار الخفاف، وأغلب ظني أنه الذي أخرج ابن عساكر الحديث من طريقه، واسمه عبد الرحمن بن عثمان بن إبراهيم بن محمد بن حاطب، الحاطبي، فإن كان هو، فإنه: ضعيف، قال عنه أبو حاتم: «ضعيف الحديث، يهولني كثرة ما يسند»، وذكره ابن حبان في ثقاته. / انظر الجرح والتعديل (٥/٢٦٤ رقم ١٢٤٩)، واللسان (٣/٤٢٢ رقم ١٦٦٠).

وأبوه، إن كان عثمان بن إبراهيم بن محمد بن حاطب الحاطبي، فقد قال عنه أبو حاتم: «يكتب حديثه، وهو شيخ»، وذكره ابن حبان في ثقاته. / انظر الجرح والتعديل (٦/١٤٤ رقم ٧٨٢)، واللسان (٤/١٣٠ ــ ١٣١ رقم ٢٩٨).

أما جده محمد بن حاطب بن الحارث بن معمر الجمحي، الكوفي، فإنه صحابي، من صغار الصحابة. / انظر التهذيب (٩/١٠٦ رقم ١٤٣).

وللحديث طرق أخرى، منها التي أخرجها بحشل في تاريخ واسط، وابن عساكر في تاريخه، من طريق العوام بن حوشب، عن محمد بن حاطب، والعوام بن حوشب لم يسمع من محمد، فإني لم أجد المزي في تهذيب الكمال (٢/١٠٦٤)، و (٣/١١٨٥) نص على أنه ممن روى عنه، بل لم يذكر للعوام رواية عن أحد من الصحابة، وذكره ابن حبان في طبقة أتباع التابعين من ثقاته (٧/٢٩٨)، والفرق بين وفاتيهما يقرب من أربع وسبعين سنة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لما تقدم في دراسة الإسناد.

والطريق الأخرى التي أخرجها صاحب تاريخ واسط وابن عساكر ضعيفة للانقطاع بين العوام، ومحمد بن حاطب.

والحديث بهذين الطريقين يكون حسناً لغيره، لكن بلفظه الأخير، المتضمن سؤال محمد بن حاطب لعلي، وجوابه له.

٥٢٨ـ حديث عثمان بن عفان :

أنه خطب إلى عمر ابنته، فردّه . . . الحديث .

قال : صحيح .

قلت : ما في الصحيحين بخلاف هذا؛ من أن عمر هو الذي عرضها على عثمان، فامتنع .

---

٥٢٨ ـ المستدرك (٣/١٠٦ ـ ١٠٧) : أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصغار، ثنا أحمد بن مهران الأصبهاني، ثنا عبيدالله بن موسى، حدثني أبو سيدان (عبيد) بن الطفيل، قال : حدثني ربعي بن حراش، عن عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ ، أنه خطب إلى عمر ابنته، فرده، فبلغ ذلك النبي ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ ، فلما أن راح إليه عمر قال : «يا عمر، ألا أدلك على ختن خير لك من عثمان، وأدل عثمان على خير له منك؟» قال : نعم يا رسول الله، قال : «زوجني ابنتك، وأزوج عثمان ابنتي» .

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه البيهقي في الدلائل (٣/١٥٩) من طريق الحاكم، به مثله .

ومن طريق البيهقي أخرجه ابن عساكر في تاريخه (ص ٣١ ـ ٣٢ ترجمة عثمان) .

والحديث ذكره الحافظ في فتح الباري (٩/١٧٦ ـ ١٧٧)، وعزاه للطبري، وذكر أنه صححه، ونقل عن الضياء المقدسي أنه قال : «إسناده لا بأس به، لكن في الصحيح أن عمر عرض على عثمان حفصة، فرد عليه : قد بدا لي أن لا أتزوج» . اهـ .

وأخرجه ابن عساكر في الموضع السابق أيضاً من طريق يوسف بن موسى، وأحمد بن منصور؛ والحسن بن سلام، وغيرهم، عن عبيد الله بن موسى، به نحوه .

=

. . . .

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «ما في الصحيحين بخلاف هذا، من أن عمر هو الذي عرضها على عثمان، فامتنع»، ولم يتكلم عن الإسناد بشيء.

والحديث في سنده أحمد بن مهران بن خالد، أبو جعفر الأصبهاني، من أهل يزد، وهو مجهول الحال ذكره ابن حبان في موضعين من ثقاته (٨/ ٤٨ و٥٢ ـ ٥٣)، وقال في الموضع الأول: «يروي عن عبيد الله بن موسى، روى عنه المنكدري، مات سنة ست وثمانين ومائتين»، وقال في الموضع الثاني: «يروي عن عبيد الله بن موسى، ثنا عنه محمد بن عبد الرحمن الأصبهاني، مات سنة ثمان وثمانين ومائتين، أبو جعفر». اهـ.

وذكره أبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ٩٥)، وقال: «كان لا يخرج من بيته إلا إلى الصلاة»، ولم يذكر عنه جرحاً أو تعديلاً. وذكره الحافظ ابن حجر في اللسان (١/ ٣١٦)، لا لضعف فيه، ولكن للتمييز بينه وبين آخر يشتبه معه في الاسم، والكنية، ونقل كلام ابن حبان السابق عنه.

لكن لم ينفرد أحمد هذا بالحديث، بل تابعه عليه آخرون عند ابن عساكر ـ كما سبق ـ، فمدار الحديث على عبيد الله بن موسى، يرويه عن أبي سيدان، عن ربعي بن حراش ـ رضي الله عنه ـ.

وأبو سيدان هذا اسمه عبيد بن الطفيل، أبو سيدان الغطفاني، وهو صدوق ـ كما في التقريب (١/ ٥٤٤ رقم ١٥٥٥)، قال عنه ابن معين: صويلح، وقال أبو حاتم: صالح، لا بأس به، وقال أبو زرعة: لا بأس به... اهـ. من الجرح والتعديل (٥/ ٤٠٩ رقم ١٨٩٤).

وعبيد الله بن موسى بن أبي المختار، باذام العبسي، الكوفي، أبو محمد، ثقة من رجال الجماعة، وكان يتشيع ـ كما في التقريب (١/ ٥٣٩ رقم ١٥١٢) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٥/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥ رقم ١٥٨٢)، والتهذيب (٦/ ٥٠ ـ ٥٣ رقم ٩٧).

. . . .

= أقول: وقد وثق عبيد الله هذا عدد من الأئمة، منهم ابن معين، وابن سعد، وأبو حاتم، والعجلي، وابن عدي، وابن حبان، وغيرهم، وقدح فيه آخرون، منهم الإمام أحمد، ويعقوب بن سفيان، والجوزجاني، وأبو مسلم البغدادي الحافظ، وغيرهم، وإنما قدحوا فيه لأجل تشيعه، وروايته لأحاديث منكرة في التشيع، قال أبو مسلم البغدادي: عبيد الله بن موسى من المتروكين، تركه أحمد لتشيعه، وقال ابن سعد: كان يتشيع، ويروي أحاديث في التشيع منكرة، وضعف بذلك عند كثير من الناس، وكان صاحب قرآن.

وقال الإمام أحمد: كان صاحب تخاليط، وحدث بأحاديث سوء.

وقال يعقوب بن سفيان: شيعي، وإن قال قائل: رافضي لم أنكر عليه، وهو منكر الحديث.

وقال الجوزجاني: عبيد الله بن موسى أغلى، وأسوأ مذهباً، وأروى للعجائب. اهـ.

فمثل هذا الحديث الذي معنا، ظاهره فيه الحطّ من شأن عثمان ـ رضي الله عنه ـ، وهو مما انفرد به عبيد الله بن موسى، حيث لم أجد من تابعه عليه، وعليه مدار الحديث، فما كان من الأحاديث هذا سبيله من رواية ابن موسى هذا، ففي قبول روايته له نظر، ولا يبعد أن يكون مما أنكر عليه.

وأما ما ذكره الذهبي عن مخالفة هذا الحديث لما في الصحيحين، فيعني به ما أخرجه: البخاري في صحيحه (٩/١٧٥ ـ ١٧٦ رقم ٥١٢٢) في النكاح، باب عرض الإنسان ابنته، أو أخته على أهل الخير، من طريق عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، أن عمر بن الخطاب حين تأيمت حفصة بنت عمر، من خنيس بن حذافة السهمي، وكان من أصحاب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فتوفي بالمدينة، فقال عمر بن الخطاب: أتيت عثمان بن عفان، فعرضت عليه حفصة، فقال: سأنظر في أمري، فلبث ليالي، ثم لقيني، فقال: قد بدا لي أن لا أتزوج يومي هذا. قال عمر: فلقيت أبا بكر الصديق، فقلت: إن شئت زوّجتك حفصة بنت =

. . . .

= عمر، فصمت أبو بكر، فلم يرجع إليَّ شيئاً، وكنت أوجد عليه مني على عثمان، فلبثت ليالي، ثم خطبها رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ ، فأنكحتها إياه، فلقيني أبو بكر، فقال: لعلك وجدت علي حين عرضت علي حفصة، فلم أرجع إليك شيئاً؟ قال عمر: قلت: نعم، قال أبو بكر: فإنه لم يمنعني أن أرجع إليك فيما عرضت علي، إلا أني كنت علمت أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قد ذكرها، فلم أكن لأفشي سر رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ، ولو تركها رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ، قبلتها.

وقد عزا الذهبي الحديث إلى الصحيحين، وإنما هو عند البخاري فقط، ولم يخرجه مسلم، وانظر جامع الأصول (١١/٤٠٨)، وتحفة الأشراف (٨/٥٦).

وهذا الحديث فيه مخالفة ظاهراً لرواية الحاكم هذه، فعند الحاكم عثمان هو الذي خطب، وعمر هو الذي امتنع، وعند البخاري عمر هو الذي عرضها، وعثمان هو الذي امتنع.

وقد جمع البيهقي بين هذين الحديثين بقوله عقب إخراجه للحديث في الدلائل: «يحتمل أن يكون خطبها عثمان على ما في هذه الرواية، فرده عمر، ثم بدا له، فعرضها عليه، فقال: سأنظر في أمري، ثم حين أحس بما يريد رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أن يفعل، قال ما قال، والله أعلم». اهـ.

ولما ذكر الحافظ ابن حجر في الموضع السابق من الفتح قول عثمان: «بدا لي أن لا أتزوج» قال: «هذا هو الصحيح، ووقع في رواية ربعي بن حراش...»، ثم ذكر هذا الحديث، وقال: «ويحتمل في الجمع بينهما أن يكون عثمان خطب أوّلاً إلى عمر، فرده كما في رواية ربعي، وسبب رده: يحتمل أن يكون من جهتها، وهي أنها لم ترغب في التزوج عن قرب وفاة زوجها، ويحتمل غير ذلك من الأسباب التي لا غضاضة فيها على عثمان في =

= رد عمر له، ثم لما ارتفع السبب بادر عمر، فعرضها على عثمان رعاية لخاطره ــ كما في حديث الباب ــ ، ولعل عثمان بلغه ما بلغ أبا بكر، من ذكر النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ لها، فصنع كما صنع، من ترك إفشاء ذلك، وردّ على عمر بجميل». اهـ.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم فيه أحمد بن مهران، وتقدم أنه مجهول الحال، ولم ينفرد به كما تقدم، فليس هو علة الحديث، وإنما يُعَلُّ الحديث بما تقدم ذكره عن حال عبيد الله بن موسى، فهو ضعيف لأجله.

وأما إعلال الذهبي للحديث بمخالفة متنه لما في الصحيحين، فحيث أمكن الجمع كما سبق، فلا يعل الحديث بهذا، والله أعلم.

٥٢٩ـ حديث أبـي هريرة، قال:

اشترى عثمان من النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ الجنة مرتين، حيث(١) حفر بئر (رومة)(٢)، وحيث جهز جيش العُسْرة.

قال: صحيح.

قلت: فيه (عيسى)(٣) بن (المُسَيّب)(٤) ضعفه أبو داود(٥)، وغيره.

---

(١) قوله: (حيث) في (ب): (حين).

(٢) في (أ)، و (ب)، والمستدرك، وتلخيصه المخطوطين، والمطبوعين: (معونة)، وما أثبته من مصادر التخريج.

(٣) في (أ) و (ب): (عفصى)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

(٤) في (أ): (الليث).

(٥) الميزان (٣/٣٢٣).

٥٢٩ ـ المستدرك (٣/١٠٧): حدثنا علي بن حمشاذ، ثنا محمد بن مندة الأصبهاني، ثنا بكر بن بكار، ثنا عيسى بن المسيب البجلي، ثنا أبو زرعة، عن أبـي هريرة، قال: اشترى عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ الجنة من النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ مرتين: بيع الخَلَق حيث حفر بئر (رومة)، وحيث جهز جيش العسرة.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/٤٦٤).

ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه (ص ٦٨ ـ ٦٩ ترجمة عثمان). =

. . . .

= وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١/٥٨).

وابن عساكر أيضاً (ص ٦٩) من طريق آخر.

جميعهم من طريق بكر بن بكار، عن عيسى بن المسيب، به نحوه.

قال ابن عدي: «هذا الحديث لا يرويه عن عيسى بن المسيب غير بكر بن بكار».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «عيسى ضعفه أبو داود، وغيره».

وعيسى هذا هو ابن المسيب، البجلي، الكوفي، وهو ضعيف، ضعفه ابن معين، وأبو داود، والنسائي، والدارقطني. وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: ليس بالقوي. وتكلم فيه ابن حبان، وغيره. اهـ. من الجرح والتعديل (٦/٢٨٨ رقم ١٦٠٠)، والكامل (٥/١٨٩٢)، والميزان (٣/٣٢٣ رقم ٦٦٠٧).

وفي سند الحديث أيضاً بكر بن بكار، أبو عمرو القَيْسي، وهو ضعيف، وثقه أبو عاصم النبيل، وأشهل بن حاتم، وقال ابن القطان: ليست أحاديثه بالمنكرة، وقال ابن حبان: ثقة ربما يخطىء. وقال ابن معين، وابن الجاورد: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال النسائي: ليس بثقة، وذكر ابن أبي حاتم في ترجمة الحارث بن بدل حديثاً من طريق بكر هذا، ثم قال: «وهذا من تخطيط بكر بن بكار، فإنه سيء الحفظ، ضعيف الحديث». اهـ. من الجرح والتعديل (٢/٣٨٢ ـ ٣٨٣ رقم ١٤٩٢)، و(٣/٦٩ ـ ٧٠ رقم ٣١٨)، والكامل (٢/٤٦٤ ـ ٤٦٥)، والميزان (١/٣٤٣ رقم ١٢٧٤)، واللسان (٢/٤٨ رقم ١٧٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عيسى بن المسيب، وبكر بن بكار. =

. . . .

= وله شاهد يرويه أبو سلمة بن عبد الرحمن قال: أشرف عثمان من القصر وهو محصور، فقال: أنشد بالله من شهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوم حراء، إذ اهتز الجبل، فركله بقدمه، ثم قال: «اسكن حراء، ليس عليك إلا نبـي، أو صديق، أو شهيد»، وأنا معه؟ فانتشد له رجال، قال: أنشد بالله من شهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوم بيعة الرضوان، إذ بعثني إلى المشركين إلى أهل مكة قال: «هذه يدي، وهذه يد عثمان»، فبايع لي؟ فانتشد له رجال، قال: أنشد بالله من شهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «من يوسع لنا بهذا البيت في المسجد ببيت في الجنة؟» فابتعته من مالي، فوسعت به المسجد؟ فانتشد له رجال، قال: وأنشد بالله من شهد رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوم جيش العسرة قال: «من ينفق اليوم نفقة متقبلة؟» فجهزت نصف الجيش من مالي؟ قال: فانتشد له رجال، وأنشد بالله من شهد رومة يباع ماؤها ابن السبيل، فابتعتها من مالي، فأبحتها لابن السبيل؟ فانتشد له رجال.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/٥٩).

وفي الفضائل (١/٤٦٣ ـ ٤٦٤ رقم ٧٥١).

والنسائي في سننه (٦/٢٣٦) في الأحباس، باب وقف المساجد.

كلاهما من طريق أبـي إسحاق السبيعي، عن أبـي سلمة، به، واللفظ لأحمد، ولفظ النسائي نحوه.

وصحح الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ سنده في حاشيته على المسند (١/٣٤٠).

وله طرق أخرى بنحو هذا السياق.

فقد أخرجه الترمذي (١٠/١٨٩ ـ ١٩١ رقم ٣٧٨٣) في مناقب عثمان من كتاب المناقب، وكذا النسائي في الموضع السابق.

كلاهما من طريق أبـي عبد الرحمن السلمي، به نحوه. =

= قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، من حديث أبـي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان».

وأخرجه الترمذي في الموضع السابق (ص ١٩٥ ـ ١٩٨ رقم ٣٧٨٧).

والنسائي في الموضع السابق أيضاً (ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦).

كلاهما من طريق ثمامة بن حَزن القشيري، به نحوه.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن، وقد روي من غير وجه عن عثمان».

وأخرجه النسائي أيضاً (ص ٢٣٣ ـ ٢٣٥) من طريق الأحنف بن قيس، به نحوه.

وعليه فالحديث بمجموع هذه الشواهد صحيح لغيره، والله أعلم.

٥٣٠ـ حديث عمير بن (سعيد)(١)، قال:

أراد (علي)(٢) أن (يسير)(٣) إلى صِفِّين. . . الخ.

قلت: على شرط مسلم.

---

(١) في (أ)، و(ب): (سعد)، وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه، والتهذيب (١٤٦/٨).

(٢) ما بين المعكوفين من المستدرك وتلخيصه.

(٣) في (أ)، و(ب): (يشتري)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٥٣٠ ـ المستدرك (١٠٧/٣): حدثنا أبو العباس، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا عبد الله ابن إدريس، عن الحسن بن فرات القزاز، عن أبيه، عن عمير بن سعيد، قال: أراد علي أن يسير إلى الشام إلى صفين، واجتمعت النخع حتى دخلوا على الأشتر بيته، فقال: هل في البيت إلاّ نخعي؟ قالوا: لا، قال: إن هذه الأمة عمدت إلى خير أهلها، فقتلوه ـ يعني عثمان ـ، وأنا قاتلنا أهل البصرة ببيعة تأولنا عنه، وإنكم تسيرون إلى قوم ليس لنا عليهم بيعة، فلينظر كل امرىء أين يضع سيفه.

قال الحاكم: «هذا حديث، وإن لم يكن له سند، فإنه معقد صحيح الإسناد في هذا الموضع».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن أبـي شيبة في المصنف (١١٢/١١ رقم ١٠٦٦٤)، و(٢٦٥/١٥ رقم ١٩٦٣٠)، فقال: حدثنا ابن إدريس، عن حسن بن فرات. . .، فذكره بنحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث تقدم كلام الحاكم عنه، وتعقبه الذهبـي بقولـه: «على شـرط مسلم»، وبيان حال رجال إسناده كالتالي: =

= عميربن سعيد النخعي الصُّهباني، أبو يحيى الكوفي ثقة من رجال الشيخين ـ كما في التقريب (٢/٨٦ رقم ٧٥٨) ـ ، وانظر الجرح والتعديل (٦/٣٧٦ رقم ٢٠٨)، والتهذيب (٨/١٤٦ رقم ٢٥٩).

فرات بن أبي عبد الرحمن القزّاز، الكوفي ثقة من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (٢/١٠٧ رقم ١١) ـ ، وانظر الجرح والتعديل (٧/٧٩ رقم ٤٥١)، والتهذيب (٨/٢٥٨ ـ ٢٥٩ رقم ٤٨١).

وابنه الحسن ثقة من رجال مسلم ـ كما في الكاشف (١/٢٢٦ رقم ١٠٦٦) ـ ، وثقه ابن معين، وابن حبان، وقد قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث، لكنه جرح غير مفسر، وهو معارض بتوثيق ابن معين وابن حبان له، وإخراج مسلم له في الصحيح، ولم يلتفت له الذهبي، فوثقه كما تقدم، ولم يذكره في ميزانه، ولم يذكره أحد من أصحاب كتب الضعفاء كابن عدي في كامله، والعقيلي في ضعفائه، وابن حبان في المجروحين. / انظر الجرح والتعديل (٣/٣٢ ـ ٣٣ رقم ١٣٣)، والتهذيب (٢/٣١٥ ـ ٣١٦ رقم ٥٣)، وهذا ما رجحه الشيخ عبد العزيز التخيفي في رسالته عن المتكلم فيهم من رجال التقريب (١/٣٠٣ ـ ٣٠٤).

وعبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي، أبو محمد الكوفي ثقة فقيه عابد من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (١/٤٠١ رقم ١٨١) ـ ، وانظر الجرح والتعديل (٥/٨ ـ ٩ رقم ٤٤)، والتهذيب (٥/١٤٤ ـ ١٤٦ رقم ٢٤٨).

وأحمد بن عبد الجبار بن محمد العطاردي، أبو عمر الكوفي ضعيف ـ كما في التقريب (١/١٩ رقم ٧٥) ـ ، وانظر الجرح والتعديل (٢/٦٢ رقم ٩٩)، والكامل (١/١٩٤)، والتهذيب (١/٥١ ـ ٥٢ رقم ٨٨).

ومع ضعف أحمد هذا، فإنه لم يرو له مسلم، وعبد الله بن إدريس ليس من شيوخ مسلم، وإنما يروي عنه مسلم بواسطة، وعليه فالحديث ليس على شرط مسلم. =

....

= **الحكم على الحديث:**

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لضعف أحمد بن عبد الجبار، ولكنه لم ينفرد به فقد تابعه الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة صاحب المصنف، فرواه عن عبد الله بن إدريس، وابن أبي شيبة من رجال الشيخين كما في التهذيب (٦/٢ رقم ١).

وعليه فالحديث صحيح لغيره على شرط مسلم من غير طريق الحاكم، وأما من طريقه فليس على شرط مسلم كما يتضح من دراسة الإسناد، والله أعلم.

علي ــ رضي الله عنه ــ[1]

٥٣١ـ حديث عامر بن سعد:

قال معاوية لأبـي: ما منعـك أن تَسُبَّ ابن أبـي طالب؟ فقال: لا أَسُبُّه. . . الخ.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: (مسلم فقط)[2].

(١) العنوان (أ) و (ب) قبل الحديث السابق، وهذا موضعه في المستدرك وتلخيصه.

(٢) في (أ): (فيه محمد بن سلمة بن كهيل، ولم يخرجا لـه، وقد وهـاه السعدي)، وما أثبته من (ب)، والتلخيص، وهو الصواب؛ لأن ما في (أ) هو التعقب على الحديث الآتي، وإنما هو تصحيف من الناسخ، حيث أسقط الحديث الآتي، وجعل التعقب عليه على هذا الحديث.

٥٣١ ـ المستدرك (٣/١٠٨ ـ ١٠٩): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمـد بن سنان القـزاز، ثنا عبيـد الله بن عبد المجيـد الحنفي. وأخبرني أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبـي، ثنا أبو بكر الحنفي، ثنا بكير بن مسمار، قال: سمعت عامر بن سعد يقول: قال معاوية لسعد بن أبـي وقاص ــ رضي الله عنهما ــ: مـا يمنعك أن تسب ابن أبـي طالب؟ قال: فقـال: لا أسبه مـا ذكرت ثـلاثاً قـالهن له =

. . . .

= رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم. قال له معاوية: ما هن يا أبا إسحاق؟ قال: لا أسبه ما ذكرت حين نزل عليه الوحي فأخذ علياً وابنيه وفاطمة فأدخلهم تحت ثوبه ثم قال: «رب إن هؤلاء أهل بيتي»، ولا أسبه ما ذكرت حين خلفه في غزوة تبوك غزاها رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ فقال له علي: خلفتني مع الصبيان والنساء؟ قال: «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، ألا إنه لا نبوة بعدي؟»، ولا أسبه ما ذكرت يوم خيبر؛ قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ : «لأعطين هذه الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويفتح الله على يديه»، فتطاولنا لرسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ ، فقال: «أين علي؟» قالوا: هو أرمد فقال: «ادعوه»، فبصق في وجهه، ثم أعطاه الراية، ففتح الله عليه. قال: فلا والله، ما ذكره معاوية بحرف حتى خرج من المدينة.

تخريجه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد، به، ثم قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة، وقد اتفقا جميعاً على إخراج حديث المؤاخاة، وحديث الراية»، وتعقبه الذهبي بأنه على شرط مسلم فقط، وفاتهما أن الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (١٨٧١/٤ رقم ٣٢) في فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ ، وهو عنده من طريق بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً، فقال: ما منعك أن تسب أبا التراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ، فلن أسبه، لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم. سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول له، خلفه في بعض مغازيه، فقال له علي: يا رسول الله، خلفتني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة =

= هارون من موسى، إلا أنه لا نبوة بعدي؟». وسمعته يقول يوم خيبر: «لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله»، قال: فتطاولنا لها، فقال: «ادعوا لي علياً»، فأتي به أرمد، فبصق في عينه، ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه. ولما نزلت هذه الآية:
﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ (الآية ٦١ من آل عمران).
دعا رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ علياً، وفاطمة، وحسناً، وحسيناً، فقال: «اللهم هؤلاء أهلي».

وأخرجه النسائي في الخصائص (ص ٧٣ ــ ٧٤ رقم ٥٤) من طريق أبي بكر الحنفي، به نحو سياق الحاكم.

وأخرجه أحمد في المسند (١/١٨٥).

والترمذي في سننه (١٠/٢٢٨ ــ ٢٢٩ رقم ٣٨٠٨) في مناقب علي من كتاب المناقب.

والنسائي في الخصائص (ص ٣٠ ــ ٣٧ رقم ١١).

والحسن بن عرفة في جزئه (ص ٦٩ ــ ٧٠ رقم ٤٩).

جميعهم من طريق بكير بن مسمار، به نحوه، إلا أن أحمد، والحسن بن عرفة لم يذكرا محاورة معاوية لسعد.

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٢/٦٠١ رقم ١٣٣٦ و١٣٣٨) من طريق أبي بكر الحنفي، وحاتم بن إسماعيل، كلاهما عن بكير، به مختصراً بلفظ: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى».

وأخرجه البخاري في صحيحه (٧/٧١ رقم ٣٧٠٦) في فضائل الصحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب، و(٨/١١٢ رقم ٤٤١٦) في المغازي، باب غزوة تبوك، من طريق إبراهيم، ومصعب ابني سعد، عن أبيهما أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ خرج إلى تبوك، واستخلف علياً، فقال: أتخلفني في الصبيان والنساء؟ قال: «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة =

. . . .

= هارون من موسى، إلا أنه ليس نبي بعدي»، وهذا لفظ مصعب، وهو أتم.

وأخرجه مسلم في الموضع السابق برقم (٣٠ و ٣١) من طريق مصعب، وعامر ابني سعد، كلاهما عن أبيهما نحو رواية البخاري السابقة.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم ومسلم كلاهما من طريق بكير بن مسمار، وقال الحاكم: «على شرط الشيخين»، وتعقبه الذهبي بأنه على شرط مسلم فقط، ورجال إسناد الحاكم إلى بكير بن مسمار هم كالتالي:

أبو بكر الحنفي اسمه عبد الكبير بن عبد المجيد بن عبيد الله البصري، وهو ثقة من رجال الجماعة ــ كما في التقريب (١/٥١٥ رقم ١٢٧٦) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٦/٦٢ ــ ٦٣ رقم ٣٣١)، والتهذيب (٦/٣٧٠ ــ ٣٧١ رقم ٧٠٧).

وأخوه عبيد الله صدوق، من رجال الجماعة أيضاً، ولم يثبت أن ابن معين ضعفه ــ كما في التقريب (١/٥٣٦ رقم ١٤٨٠) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٥/٣٢٤ رقم ١٥٤١)، والتهذيب (٧/٣٤ رقم ٦٣).

والراوي عن أبي بكر الحنفي هو الإمام أحمد بن حنبل، أحد الأئمة، ثقة حافظ، فقيه حجة، من رجال الجماعة ــ كما في التقريب (١/٢٤ رقم ١١٠) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٢/٦٨ ــ ٧٠ رقم ١٢٦)، والتهذيب (١/٧٢ ــ ٧٦ رقم ١٢٦).

والراوي عن عبيد الله الحنفي هو محمد بن سنان بن يزيد بن الذيّال القزاز، أبو بكر البصري، نزيل بغداد، وهو ضعيف ــ كما في التقريب (٢/١٦٧ رقم ٢٨٣) ــ، فقد وثقه مسلمة في الصلة، وقال الدارقطني: لا بأس به، ورماه أبو داود، وابن خراش بالكذب، وأوضح السبب ابن خراش، فقال: «روى حديث والان، عن روح، فذهب حديثه»، وقال ابن عقدة: في أثره =

. . . .

= نظر، وقال عبد الرحمن بن يوسف: ليس عندي بثقة. / انظر تاريخ بغداد (٣٤٣/٥ ـ ٣٤٦ رقم ٢٨٦٠)، والتهذيب (٢٠٦/٩ ـ ٢٠٧ رقم ٣٢٣).

أقول: هذا الراوي اختلف فيه، فمنهم من وثقه، ومنهم من رماه بالكذب، ومنهم من ضعفه، والذي يترجح لي من حاله أنه ضعيف كما قال الحافظ في التقريب، لأن الجرح مقدم على التعديل، إذا كان الجرح مفسراً، وهو كذلك هنا، لكنه لا يصل بهذا الراوي إلى درجة التهمة بالكذب، فقد اعتذر الحافظ ابن حجر عن هذا الراوي في التهذيب، فقال عن اتهام ابن خراش له: «إن كان عمده (قصده) من كذبه: كونه ادعى سماع هذا الحديث من ابن عبادة، فهوجرح ليّن، لعله استجاز روايته عنه بالوجادة». اهـ.

وأما الراوي عن الإمام أحمد، فهو ابنه عبد الله، وهو ثقة ـ كما في التقريب (٤٠١/١ رقم ١٧٩) ـ، وانظر تاريخ بغداد (٣٧٥/٩ ـ ٣٧٦ رقم ٤٩٥١)، والتهذيب (١٤١/٥ ـ ١٤٣ رقم ٢٤٦).

وعنه شيخ الحاكم، وراوي المسند، والزهد، والفضائل للإمام أحمد: الشيخ العالم المحدث، مسند الوقت، أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي. / تاريخ بغداد (٧٣/٤ ـ ٧٤ رقم ١٦٩٧)، والسير (٢١٠/١٦ ـ ٢١٣ رقم ١٤٣).

وأما الراوي عن محمد بن سنان فهو شيخ الحاكم أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم، وهو ثقة، ووصفه الذهبي بقوله: الإمام المحدث، مسند العصر، رحلة الوقت. / المنتظم لابن الجوزي (٣٨٦/٦ ـ ٣٨٧)، وسير أعلام النبلاء (٤٥٢/١٥ ـ ٤٦٠).

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه الحاكم من طريقين، أحدهما صحيح على شرط مسلم إلى طبقة شيوخ مسلم ـ كما تقدم ـ، والطريق الأخرى في سندها محمد بن سنان، وتقدم أنه ضعيف، والحديث أخرجه مسلم من نفس الطريق كما سبق، وبنحو سياق الحاكم، وأخرج البخاري جزءاً منه، والله أعلم.

٥٣٢ــ حديث زيد بن أرقم مرفوعاً:

«من كنت مولاه، فعلي مولاه».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه محمد بن سلمة بن كُهَيْل، ولم يخرجا له، ووهّاه، السعدي(١).

---

(١) هذا الحديث بكامله ليس في (أ)، وانظر التعليق رقم (٢) على الحديث السابق.

وأما عبارة السعدي فهي: «محمد، ويحيى ابنا مسلمة بن كهيل واهيا الحديث». / الكامل لابن عدي (٢٢٢١/٦).

٥٣٢ ـ المستدرك (١٠٩/٣ ـ ١١٠)، أخرج الحاكم الحديث من طريق الإمام أحمد، وخلف بن سالم المخرمي، كلاهما قالا: ثنا يحيى بن حماد، ثنا أبو عوانة، عن سليمان الأعمش، قال: ثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم، فذكره، ثم قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بطوله»، ثم قال: «شاهده حديث سلمة بن كهيل، عن أبي الطفيل أيضاً صحيح على شرطهما»، ثم قال:

حدثناه أبو بكر بن إسحاق، ودعلج بن أحمد السجزي، قالا: أنبأ محمد بن أيوب، ثنا الأزرق بن علي، ثنا حسان بن إبراهيم الكرماني، ثنا محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي الطفيل (بن واثلة)، أنه سمع زيد بن أرقم ــ رضي الله عنه ــ يقول: نزل رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ بين مكة والمدينة، عند شجرات خمس، دوحات عظام، فكنس الناس ما تحت الشجرات، ثم راح رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ عشيّة، فصلى، ثم قام خطيباً، فحمد الله، وأثنى عليه، وذكّر، ووعظ، فقال ما شاء الله أن يقول، ثم قال: «يا أيها الناس، إنّي تارك فيكم أمرين لن تضلوا إن اتبعتموهما: كتاب الله، وأهل بيتي، عترتي»، ثم قال: =

= «أتعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» ـ ثلاث مرات ـ ، قالوا: نعم، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ : «من كنت مولاه، فعلي مولاه».

تخـريجـه:

الحديث له عن زيد ـ رضي الله عنه ـ اثنا عشر طريقاً:

● **الطريق الأولى:** يرويها أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي، عنه ـ رضي الله عنهما ـ وله عن أبي الطفيل ـ رضي الله عنه ـ أربع طرق:

١ ـ يرويها سلمة بن كهيل، عنه، عن زيد.

وله عن سلمة ـ رحمه الله ـ طريقان:

(أ) يرويها محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي الطفيل، عن زيد، به، وهي طريق الحاكم هذه، لكن في سند المستدرك المخطوط، والمطبوع، والتلخيص المطبوع خطأ في الإسناد هكذا: (... محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي الطفيل، عن ابن واثلة، أنه سمع زيد بن أرقم...) الحديث.

والصواب ما أثبته هكذا: (... محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي الطفيل بن واثلة، أنه سمع زيد بن أرقم...) الحديث، لأن أبا الطفيل هو ابن واثلة ـ كما في التقريب (١/٣٨٩ رقم ٦٩)، وغيره، وأيضاً جاء على الصواب في التلخيص المخطوط، وأظن ابن عساكر أخرجه في تاريخه على الصواب أيضاً ـ كما يظهر من تصرف محقق الخصائص للنسائي (ص ٩٧)، وقد ألقى اللوم في هذا التصحيف الشيخ الألباني على محمد بن سلمة بن كهيل، فقال عنه في سلسلته الصحيحة (٤/٣٣٢): «وقد خالف الثقتين السابقين (يعني حبيب بن أبي ثابت، وفطر بن خليفة)، فزاد في السند ابن واثلة، وهو من أوهامه».

(ب) يرويها شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الطفيل، عن زيد بن =

. . . .

= أرقم، أو حذيفة بن أسيد ــ شكّ شعبة ــ، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «من كنت مولاه، فعلي مولاه»، هكذا دون ذكر القصة.

أخرجه الترمذي في سننه (١٠/٢١٤ ــ ٢١٥ رقم ٣٧٩٧) في مناقب علي ــ رضي الله عنه ــ من كتاب المناقب، ثم قال: «هذا حديث حسن غريب».

وأخرجه الإمام أحمد في الفضائل (٢/٥٦٩ رقم ٩٥٩).

والطبراني في الكبير (٣/١٩٩ رقم ٣٠٤٩).

٢ ــ يرويها حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد، به نحوه، وذكر القصة.

أخرجه الحاكم نفسه قبل هذا الحديث، من طريق الإمام أحمد، وطريق أخرى، وتقدمت الإشارة إليهما، وصححه على شرط الشيخين، وسكت عنه الذهبي.

وأخرجه النسائي في الخصائص (ص ٩٦ رقم ٧٩).

والبزار في مسنده (٣/١٨٩ ــ ١٩٠ رقم ٢٥٣٨ و ٢٥٣٩).

وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند (١/١١٨).

وابن أبي عاصم في السنة (٢/٦٠٦ رقم ١٣٦٥).

والطبراني في الكبير (٥/١٨٥ ــ ١٨٦ رقم ٤٩٦٩ و ٤٩٧٠).

جميعهم من طريق حبيب، به، نحوه، إلّا أن عبد الله بن أحمد، وابن أبي عاصم اقتصرا على المرفوع، ولم يذكرا القصة.

٣ ــ يرويها فطر بن خليفة، عن أبي الطفيل، قال: جمع علي ــ رضي الله تعالى عنه ــ الناس في الرحبة، ثم قال لهم: أنشد الله كل امرىء مسلم سمع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول يوم غدير خم ما سمع، لما قام، فقام ثلاثون من الناس، وقال أبو نعيم: فقام ناس كثير، فشهدوا =

. . . .

= حين أخذ بيده، فقال للناس: «أتعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» قالوا: نعم يا رسول الله، قال: «من كنت مولاه، فهذا مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»، قال: فخرجت، وكأن في نفسي شيئاً، فلقيت زيد بن أرقم، فقلت له: إني سمعت علياً ـ رضي الله تعالى عنه ـ يقول: كذا، وكذا! قال: فما تنكر؟ قد سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول ذلك له.

أخرجه أحمد في المسند (٤/٣٧٠)، واللفظ له.

والنسائي في الخصائص (ص ١١٣ رقم ٩٣).

والبزار في مسنده (٣/١٩١ ـ ١٩٢ رقم ٢٥٤٤).

وابن حبان في صحيحه (ص ٥٤٤ رقم ٢٢٠٥).

جميعهم من طريق فطر، به نحوه، إلا أن البزار لم يذكر بقية الحديث: «فلقيت زيد بن أرقم...» الحديث.

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٢/٦٠٦ رقم ١٣٦٨).

والطبراني في الكبير (٥/١٨٥ رقم ٤٩٦٨).

كلاهما من طريق فطر أيضاً، لكن لم يذكرا القصة، وإنما ذكرا المرفوع عن زيد بلفظ: «من كنت مولاه، فعلي مولاه»، هذا لفظ ابن أبي عاصم، ولفظ الطبراني نحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٩/١٠٤): «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، غير فطر بن خليفة، وهو ثقة».

وقال الألباني في سلسلته الصحيحة (٤/٣٣١): «إسناده صحيح على شرط البخاري».

٤ ـ يرويها حكيم بن جبير، عن أبي الطفيل، عن زيد، به نحو لفظ الحاكم، وفيه زيادة عليه. =

. . . .

= أخرجه الطبراني في الكبير (٥/١٨٦ ـ ١٨٧ رقم ٤٩٧١).

قال الهيثمي في الموضع السابق من المجمع: «فيه حكيم بن جبير، وهو ضعيف».

● **الطريق الثانية**: يرويها ميمون أبو عبد الله، عن زيد، به نحوه.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/٣٧٢)، وفي الفضائل (٢/٥٩٧ رقم ١٠١٧).

والبزار في مسنده (٣/١٨٩ رقم ٢٥٣٧).

والطبراني في الكبير (٥/٢٢٩ ـ ٢٣٠ رقم ٥٠٩٢).

ثلاثتهم من طريق أبي عبيدة، عن ميمون، به.

وأخرجه أحمد أيضاً (٤/٣٧٢ ـ ٣٧٣).

وابن عدي في الكامل (٦/٢٤٠٨).

كلاهما من طريق شعبة، عن ميمون، به مختصراً، ولفظ ابن عدي أكثر اختصاراً.

وأخرجه النسائي في الخصائص (ص ١٠٠ رقم ٨٤).

وابن أبي عاصم في السنة (٢/٦٠٥ رقم ١٣٦٢).

كلاهما من طريق عوف، عن ميمون، به مختصراً، ولفظ ابن أبي عاصم أكثر اختصاراً.

قال الهيثمي في الموضع السابق من المجمع: «رواه أحمد، والبزار، وفيه ميمون أبو عبد الله البصري، وثقه ابن حبان، وضعفه جماعة».

● **الطريق الثالثة**: يرويها يحيى بن جعدة، عن زيد، به نحوه.

أخرجه الطبراني في الكبير (٥/١٩٢ رقم ٤٩٨٦)، من طريق حبيب بن أبي ثابت، عنه، به. =

....

● **الطريق الرابعة**: يرويها عطية العوفي، عن زيد، به نحوه.

أخرجه أحمد في المسند (٤/٣٦٨).

وفي الفضائل (٢/٥٨٦ رقم ٩٩٢).

والطبراني في الكبير (٥/٢٢١ رقم ٥٠٦٩ و ٥٠٧٠).

كلاهما من طريق عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطية، به.

وأخرجه الطبراني في الموضع نفسه (برقم ٥٠٧١)، من طريق فضيل بن مرزوق، عن عطية، به مختصراً.

● **الطريق الخامسة**: يرويها أبو الضحى، عن زيد، به مختصراً.

أخرجه الطبراني في الكبير (٥/١٩١ رقم ٤٩٨٣).

وابن أبي عاصم في السنة (٢/٦٠٦ ـ ٦٠٧ رقم ١٣٧١).

● **الطريق السادسة**: يرويها أبو إسحاق السبيعي، عن زيد، به مختصراً.

أخرجه الطبراني في الكبير (٥/٢١٧ رقم ٥٠٥٩).

● **الطريق السابعة**: يرويها أبو عبد الله الشيباني، قال: كنت جالساً في مجلس بني الأرقم، فأقبل رجل من مراد، يسير على دابته، حتى وقف على المجلس، فسلم، فقال: أفي القوم زيد؟ قالوا: نعم، هذا زيد، فقال: أنشدك بالله الذي لا إله إلا هو يا زيد، أسمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول لعلي: «من كنت مولاه، فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه» قال: نعم، فانصرف عنه الرجل.

أخرجه الطبراني في الكبير (٥/٢١٩ ـ ٢٢٠ رقم ٥٠٦٥) من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي عبد الله هذا.

● **الطريق الثامنة**: يرويها ثوير بن أبي فاختة، عن زيد، قال: خطبنا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوم الغدير، فقال: «ألست أولى . . .» الحديث بنحوه.

. . . .

= أخرجه الطبراني أيضاً (٥/٢٢٠ رقم ٥٠٦٦).

● **الطريق التاسعة، والعاشرة، والحادية عشر:** يرويها حبيب بن زيد، وأبو ليلى الحضرمي مولى بني فلان بن سعيد، وحبيب بن ياسر، فذكره بنحو سابقه.

أخرجه البزار في مسنده (٣/١٩٠ رقم ٢٥٤٠) من طريق عمارة الأحمر، أخبرني حبيب بن زيد، وأبو ليلى مولى بني فلان بن سعيد، وحبيب بن ياسر، قالوا: كنا مع زيد بن أرقم جلوس. . . الحديث وفي أوله قصة.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٥/٢٢١ رقم ٥٠٦٨) من طريق الأعمش، عن أبي ليلى وحده، ولم يذكر القصة.

● **الطريق الثانية عشر:** يرويها يزيد بن شريك، عن زيد، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ «من كنت وليه، فعلي وليه».

أخرجه بحشل في تاريخ واسط (ص ١٥٤) من طريق يونس بن خباب، عن يزيد، به.

دراسة الإسناد:
الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «لم يخرجا لمحمد، وقد وهاه السعدي».

ومحمد هذا هو ابن سلمة بن كهيل، الكوفي، وهو ضعيف، ضعفه ابن سعد: وابن معين، وابن شاهين، وقال الجوزجاني: ذاهب، واهي الحديث، وتقدم أن السعدي وهاه، وذكره ابن عدي في كامله، وقال: كان ممن يعد من متشيعي الكوفة، وذكره ابن حبان في ثقاته. . . اهـ.

من الكامل (٦/٢٢٢١ ـ ٢٢٢٢)، والميزان (٣/٥٦٨ رقم ٧٦١٤)، واللسان (٥/١٨٣ رقم ٦٣٣). =

. . . .

=ولم ينفرد محمد هذا بالحديث عن أبيه، بل تابعه شعبة كما تقدم، ويرويه عن شعبة محمد بن جعفر.

وشعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري، ثقة، حافظ، متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذبّ عن السنة، وكان عابداً، روى له الجماعة ـ كما في التقريب (١/٣٥١ رقم ٦٧) ـ ، وانظر الجرح والتعديل (٤/٣٦٩ ـ ٣٧١ رقم ١٦٠٩)، والتهذيب (٤/٣٣٨ ـ ٣٤٦ رقم ٥٨٠).

ومحمد بن جعفر الهذلي، مولاهم، أبو عبد الله، البصري، المعرف بـ: غندر، ثقة روى له الجماعة، صحيح الكتاب، وهو من أوثق الناس في شعبة، وثقه ابن معين، وابن سعد، والمستملي، والعجلي، وقال: كان من أثبت الناس في حديث شعبة، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً، وكان مؤدباً، وفي حديث شعبة ثقة، وقال ابن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة، فكتاب غندر حكم بينهم، وقال عبد الرحمن بن مهدي: غندر أثبت في شعبة مني، وقال أيضاً: كنا نستفيد من كتب غندر في حياة شعبة، وكان وكيع يسميه: الصحيح الكتاب. وقال ابن المديني: هو أحب إلي من عبد الرحمن في شعبة، وقال أيضاً: كنت إذا ذكرت غندراً ليحيى بن سعيد عوج فمه، كأنه يضعفه، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: كان من خيار عباد الله، ومن أصحهم كتاباً، على غفلة فيه. اهـ. من الجرح والتعديل (٧/٢٢١ ـ ٢٢٢ رقم ١٢٢٣)، والتهذيب (٩/٩٦ ـ ٩٨ رقم ١٢٩).

قلت: أما جرح يحيى بن سعيد، وابن حبان لغندر، فهو إما جرح غير مفسر، فلا يعتدّ به، مقابل توثيق من سبق له، وإما أنهم بنوه على حكاية ذكرها الحافظ في التهذيب، وهي أن غندراً اشترى سمكاً، وقال لأهله: أصلحوه، ونام، فأكلوا السمك، ولطخوا يده، فلما انتبه، قال: هاتوا السمك، فقالوا: قد أكلت، قال: لا، قالوا: فشمّ يدك، ففعل: فقال: صدقتم، ولكني ما شبعت. =

. . . .

= وقد أنكر غندر هذه الحكاية، وقال: أما كان يدلّني بطني؟! / انظر الميزان (٥٠٢/٣)، ولذا قال يحيى بن معين: كان من أصح الناس كتاباً، وأراد بعضهم أن يخطئه، فلم يقدر.

وأما سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي، فإنه ثقة من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (٣١٨/١ رقم ٣٨١)، وانظر الجرح والتعديل (١٧٠/٤ ـ ١٧١ رقم ٧٤٢)، والتهذيب (١٥٥/٤ ـ ١٥٧ رقم ٢٦٩).

وأما الطريق السابقة التي يرويها أبو عبد الله الشيباني، ففي سندها يحيى بن سلمة بن كهيل، وتقدم في الحديث (٥٠٣) أنه متروك.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم هذا لضعف محمد بن سلمة بن كهيل، لكنه بمجموع الطرق الأخرى يرتقي لدرجة الصحيح لغيره، فمن الطرق السابقة ما هو صحيح لذاته، كالطريق التي رواها شعبة عن سلمة بن كهيل، والباقي أقل أحوالها أنها تصلح للاستشهاد، عدا الطريق السابعة، فإنها شديدة الضعف لأجل يحيى بن سلمة بن كهيل، فلا تصلح للاستشهاد.

وللحديث شواهد كثيرة جداً، عن عدة من الصحابة جمع كثيراً منها الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٣/٩ ـ ١٠٩)، والشيخ الألباني في سلسلته الصحيحة (٣٣٠/٤ ـ ٣٤٤ رقم ١٧٥٠)، وقد أورده الألباني بلفظ: «من كنت مولاه، فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»، ثم قال: «وجملة القول أن حديث الترجمة صحيح بشطريه، بل الأول منه متواتر، عنه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كما يظهر لمن تتبع أسانيده وطرقه، وما ذكرت منها كفايةٌ». . . اهـ.

٥٣٣ـ حديث ابن عباس، قال:

لعلي أربع خصال[١]: هو أول من صلى... الحديث.

قال الحاكم: وقد تواترت الأخبار بأن علياً ولد في جوف الكعبة[٢].

قلت: فيه زكريا (بن يحيى الوقار، وهو متهم)[٣].

(١) إلى هنا انتهى متن الحديث (ب)، وبعد قال: (الخ) بدلاً من قوله: (الحديث).

(٢) قول الحاكم هذا في (أ) فقط، وليس في (ب)، ولا في المستدرك وتلخيصه المطبوعين، ولا المخطوطين.

(٣) ما بين المعكوفين من التلخيص، وليس في (أ) و (ب).

٥٣٣ ـ المستدرك (٣/١١١): حدثني أبو عمرو محمد بن عبد الواحد الزاهد، صاحب ثعلب، املاءً ببغداد، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا زكريا بن يحيى المصري، حدثني المفضل بن فضالة، حدثني سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: لعلي أربع خصال ليست لأحد: هو أول عربي وأعجمي صلى مع رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، وهو الذي كان لواؤه معه في كل زحف، والذي صبر معه يوم المهراس، وهو الذي غسله، وأدخله قبره... اهـ.

وقوله: (يوم المهراس)، أي يوم أحد، حيث خرج علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ بالدرقة حتى ملأها ماء من المهراس، ثم جاء به إلى رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلَّم ـ، فوجد له ريحاً، فعافه، فلم يشرب منه، وغسل عن وجهه الدم، وصب على رأسه، وهو يقول: اشتد غضب الله على من دمّى وجه رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلَّم ـ. / انظر مغازي ابن إسحاق (ص ٣٣١).

والمهراس فيما ذكره المبرد: ماء بجبل أحد. / معجم البلدان (٥/٢٣٢). =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، ولم يتكلم عنه بشيء، وأعله الذهبي بقوله: «فيه زكريا بن يحيى الوقار، وهو متهم».

وزكريا بن يحيى الوقار، أبو يحيى المصري هذا يضع الحديث، قاله ابن عدي، ونقل عن صالح جزرة قوله: ثنا أبو يحيى الوقار، وكان من الكذابين الكبار. اهـ. من الكامل (٣/١٠٧١)، والميزان (٢/٧٧ ـ ٧٨ رقم ٢٨٩٢).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة الوقار لوضع الحديث.

٥٣٤ـ حديث ابن عباس:

أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ دفع الرّاية إلى علي يوم بدر، وهو ابن عشرين سنة.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: هذا نص في أنه أسلم وله أقل من عشر سنين، بل نص في أنه أسلم ابن سبع سنين، أو ثمان سنين، وهو قول عروة[1].

---

(١) كما في المعرفة لأبي نعيم (١/ ل ٢١ أ).

٥٣٤ ـ المستدرك (٣/١١١): حدثنا علي بن حمشاذ، ثنا محمد بن المغيرة السكري، ثنا القاسم بن الحكم العرني، ثنا مسعر، عن الحكم بن عتيبة، عن مقسم، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ دفع الراية إلى علي ـ رضي الله عنه ـ يوم بدر، وهو ابن عشرين سنة.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (ل ١٣ ب ـ ١٤ أ).

والطبراني في الكبير (١/ ٦٤ رقم ١٧٤) كلاهما من طريق قيس بن الربيع، عن الحجاج، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، به مثله، إلا أن الطبراني لم يذكر قوله: «يوم بدر».

قال الهيثمي في المجمع (٩/١٢٥): «إسناده حسن».

وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد الفضائل (٢/ ٦٥٠ رقم ١١٠٦) من طريق أبي شيبة، عن الحكم، به، بلفظ: كان علي يأخذ راية رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوم بدر.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، ولم يتعقبه الذهبي بشيء، =

. . . .

= وإنما استشهد بهذه الرواية على أن علياً ــ رضي الله عنه ــ أسلم وله أقل من عشر سنين، وأن سنه يوم أسلم كانت سبع، أو ثمان سنين.

وبيان حال رجال إسناد الحديث كالتالي:

مقسم ــ بكسر أوله ــ ابن بجرة ــ بضم الموحدة، وسكون الجيم ــ، أبو القاسم، مولى عبد الله بن الحارث، ويقال له: مولى ابن عباس؛ للزومه له، وهو: صدوق روى له البخاري، وذكره ابن شاهين في ثقاته، ونقل عن أحمد بن صالح المصري أنه قال عنه: ثقة ثبت لا شك فيه، ووثقه العجلي، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، لا بأس به. وضعفه ابن سعد، وقال الساجي تكلم الناس في بعض روايته، وذكره البخاري في الضعفاء، ولم يذكر فيه قدحاً، بل ساق حديثاً له من رواية الحكم عنه في الحجامة، وقال: إن الحكم لم يسمعه منه، وهذا ليس بقادح في مقسم. / الجرح والتعديل (٨/٤١٤ رقم ١٨٨٩)، والثقات لابن شاهين (ص ٢٣٢ رقم ١٤١٨)، وللعجلي (ص ٤٣٨ رقم ١٦٢٧)، والتهذيب (١٠/٢٨٨ ــ ٢٨٩ رقم ٥٠٧)، والتقريب (٢/٢٣٧ رقم ١٣٥٢).

والحكم بن عتيبة، أبو محمد الكندي، الكوفي: ثقة ثبت فقيه روى له الجماعة، إلا أنه ربما دلّس، لكن عدّه الحافظ ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين، وهم الذين احتمل الأئمة تدليسهم، وأخرجوا لهم في الصحيح؛ لإمامتهم، وقلة تدليسهم في جنب ما رووا، أو كانوا لا يدلسون إلا عن ثقة. / الجرح والتعديل (٣/١٢٣ ــ ١٢٥ رقم ٥٦٧)، والتهذيب (٢/٤٣٢ ــ ٤٣٤ رقم ٧٥٦)، والتقريب (١/١٩٢ رقم ٤٩٤)، وطبقات المدلسين (ص ٥٨ رقم ٤٣).

ومسعر بن كدام بن ظهير الهلالي: ثقة ثبت فاضل، روى له الجماعة. / الجرح والتعديل (٨/٣٦٨ ــ ٣٦٩ رقم ١٦٨٥)، والتهذيب (١٠/١١٣ ــ ١١٥ رقم ٢٠٩)، والتقريب (٢/٢٤٣ رقم ١٠٥٩). =

=

والقاسم بن الحكم بن كثير العرني: صدوق، فيه لين ـ كما في التقريب (١١٦/٢ رقم ١١) ـ، وثقه أحمد، ويحيى بن معين، وأبو خيثمة، وخلف بن سالم، ومحمد بن عبد الله بن نمير، والنسائي، وقال أبو زرعة: صدوق، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: مستقيم الحديث، وقال أبو نعيم: كانت فيه غفلة، وقال أبو حاتم: محله الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال العقيلي: في حديثه مناكير، لا يتابع على كثير من حديثه. / الجرح والتعديل (١٠٩/٧ رقم ٦٢٩)، والتهذيب (٣١١/٨ ـ ٣١٢ رقم ٥٦٣).

ومحمد بن المغيرة السكري، الفقيه، شيخ المحدثين بهمذان، وأهل الرأي: صدوق قاله صالح بن أحمد، وجرحه السليماني بقوله: فيه نظر، وأوضحه الذهبي بقوله: «قلت: يشير إلى أنه صاحب رأي».

قلت: وهذا جرح ليس بمقبول في حق هذا الراوي، وهو معارض بثناء صالح بن أحمد عليه كما سبق. / السير (٣٨٣/١٣ ـ ٣٨٤)، والميزان (٤٦/٤ رقم ٨١٩٦).

وشيخ الحاكم هو علي بن حمشاذ العدل، وتقدم في الحديث (٥٠٩) أنه: ثقة حافظ.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لما تقدم عن حال القاسم بن الحكم العرني، ولكنه لم ينفرد بالحديث، فقد تابعه متابعة قاصرة قيس بن الربيع، عن الحجاج، عن الحكم بن عتيبة، به عند ابن أبي عاصم والطبراني، وتقدم أن الهيثمي حسن سنده، فيكون الحديث حسناً لغيره بهذه المتابعة، والله أعلم.

٥٣٥ـ حديث علي (قال)[١]: أنا عبد الله، وأخو رسوله، وأنا الصِّدّيق الأكبر، لا يقولها بعدي إلا كاذب؛ صليت قبل الناس (بسبع)[٢] سنين.

قال الحاكم[٣]: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: كذا قال! وما هو على شرط واحد منهما، بل ولا هو صحيح، بل هو حديث باطل، فَتَدَبَّرْه، وفيه عبّاد بن عبد الله الأسدي، قال ابن المديني: ضعيف[٤].

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٢) في (أ): (لسبع).

(٣) قوله: (الحاكم) ليس في (ب).

(٤) في (ب): (قلت: بل هو حديث باطل، وفيه عباد الأسدي ضعيف)، وقول ابن المديني هذا في الموضوعات لابن الجوزي (١/٣٤١)، والتهذيب (٥/٩٨).

٥٣٥ ـ المستدرك (٣/١١١ ـ ١١٢): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري.

وحدثنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ، ثنا إبراهيم بن عبد الله العبسي، قالا: ثنا عبيد الله بن موسى، ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي ـ رضي الله عنه ـ قال: أنا عبد الله، وأخو رسوله، وأنا الصديق الأكبر، لا يقولها بعدي إلا كاذب؛ صليت قبل الناس بسبع سنين، قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة.

قال الحاكم عقبه: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وقول الحاكم هذا ليس في المستدرك المطبوع، فأثبته من المخطوط، وفي المطبوع: «إني عبد الله... »الخ، وما أثبته من المخطوط أيضاً.

=

. . . .

= **تخــريجــه:**

الحديث أخرجه ابن أبـي شيبة في المصنف (١٢/٦٥).

والإمام أحمد في الفضائل (٢/٥٨٦ ــ ٥٨٧ رقم ٩٩٣).

والنسائي في الخصائص (ص ٢٤ ــ ٢٥ رقم ٧).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٤١).

وأخرجه ابن ماجه في سننه (١/٤٤ رقم ١٢٠) في فضائل علي ــ رضي الله عنه ــ من المقدمة.

وابن أبـي عاصم في السنة (٢/٥٩٨ رقم ١٣٢٤).

وفي الآحاد والمثاني (ل ١٥ أ).

وابن جرير في التاريخ (٢/٣١٠).

والعقيلي في الضعفاء (٣/١٣٧).

وأبو هلال العسكري في الأوائل (١/٢٠٣).

وأبو نعيم في المعرفة (١/ ل ٢٢ ب).

والذهبـي في الميزان (٣/١٠١ ــ ١٠٢).

جميعهم من طريق العلاء بن صالح، عن المنهال بن عمرو، به نحوه، عدا لفظ النسائي فمثله، ولم يذكر أحد منهم قوله: «قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة»، وهذه الزيادة ليست في المستدرك المخطوط، ولا في التلخيص.

وقد روي الحديث عن علي ــ رضي الله عنه ــ مرفوعاً، قال علي: إن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ آخى بين الناس، وتركني، فقلت: يا رسول الله، آخيت بين أصحابك، وتركتني؟ قال: «ولم تراني تركتك؟ إنما تركتك لنفسي، أنت أخي، وأنا أخوك»، قال: «فإن حاجك أحد، فقل: إني عبد الله، وأخو رسوله، لا يدعيها أحد بعدك إلا كذاب». =

. . . .

= أخرجه أبو يعلى في مسنده ـ كما في المطالب المسندة (ل ١٥٣ ب)، والمطبوعة (٥٨/٤ رقم ٣٩٥٤) ـ.

ومن طريقه ابن حبان في المجروحين (٩٤/٢).

وأخرجه ابن عدي في الكامل (١٦٩٣/٥).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (٢١٢/١ ـ ٢١٣ رقم ٣٤٣).

كلاهما من طريق سهل بن زَنْجلة، عن الصبّاح بن محارب، عن عمر بن عبد الله بن يعلى بن مُرّة، عن أبيه، عن جده، به، واللفظ لأبي يعلى، ولفظ ابن عدي نحوه.

دراسة الإسناد:
الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، فتعقبه الذهبي بقوله: «كذا قال! وما هو على شرط واحد منهما، بل ولا هو بصحيح، بل هو حديث باطل فتدبره. وعباد قال ابن المديني: ضعيف».

وعباد هذا هو ابن عبد الله الأسدي الكوفي، وهو ضعيف، ضعفه ابن المديني، وقال البخاري: فيه نظر، وقال الأزدي: روى أحاديث لا يتابع عليها.

وذكره ابن حبان في ثقاته. / الضعفاء للعقيلي (١٣٧/٣)، والكامل لابن عدي (١٦٤٩/٤)، والموضوعات لابن الجوزي (٣٤١/١)، والتهذيب (٩٨/٥ رقم ١٦٥)، والتقريب (٣٩٢/١ رقم ٩٩).

وقد أعل الحديث عدد من الأئمة، منهم أبو عبد الله أحمد بن حنبل.

قال أبو بكر الأثرم: سألت أبا عبد الله عن حديث علي: «أنا عبد الله، وأخو رسوله، وأنا الصديق الأكبر»، فقال: اضرب عليه، فإنه حديث منكر. اهـ. من الموضوعات لابن الجوزي (٣٤١/١).

وقال العقيلي عقب روايته للحديث: «الرواية في هذا فيها لين». =

. . . .

= وقال ابن الجوزي عقبه: «هذا موضوع، والمتهم به عباد بن عبد الله، قال علي بن المديني: ضعيف الحديث، وقال الأزدي: روى أحاديث لا يتابع عليها».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «واعلم أنه ثم أحاديث أُخر لم يذكرها هذا الرافضي، لو كانت صحيحة لدلّت على مقصوده، وفيها ما هو أدل من بعض ما ذكره، لكنها كلها كذب. . . ، فمن أماثل الموضوعات ما رواه ابن الجوزي من طريق النسائي في كتابه الذي وضعه في خصائص علي، من حديث عبيد الله بن موسى، حدثنا العلاء بن صالح، عن المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدي، قال: قال علي ـ رضي الله عنه ـ: أنا عبد الله، وأخو رسول الله، وأنا الصديق الأكبر، لا يقولها بعدي إلا كاذب؛ صليت قبل الناس سبع سنين. . . ، قلت: وعباد يروي من طريقه عن علي ما يعلم أنه كذب عليه قطعاً، مثل هذا الحديث، فإنا نعلم أنه كان أبَرَّ، وأصدق، وأتقى لله من أن يكذب ويقول مثل هذا الكلام الذي هو كذب ظاهر، معلوم بالضرورة أنه كذب. . .» ثم ذكر قول ابن الجوزي الذي سيأتي ذكره في الحديث الآتي: «ومما يبطل هذه الأحاديث: أنه لا خلاف في تقدم إسلام خديجة، وأبي بكر، وزيد، وأن عمر أسلم في سنة ست من النبوة، بعد أربعين رجلاً، فكيف يصح هذا؟!». اهـ. من منهاج السنة (٤/١١٩ ـ ١٢٠).

وذكر الحافظ الذهبي هذا الحديث في الميزان (٢/٣٦٨)، ثم قال: «هذا كذب على علي». وسيأتي ذكر تعقبه على الحديث الآتي؛ وهو بمعنى هذا الحديث.

وقال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٣/٢٦): «وهذا الحديث منكر بكل حال، ولا يقوله علي ـ رضي الله عنه ـ، وكيف يمكن أن يصلي قبل الناس بسبع سنين؟! هذا لا يتصور أصلاً، والله أعلم».

قلت: والدليل على صحة ما ذهب إليه هؤلاء الأئمة من استنكارهم لمتن =

. . . .

= هذا الحديث أن خديجة بنت خويلد ـ رضي الله عنها ـ هي أول من آمن به ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ، وذلك بعد أن نزل عليه الوحي أول مرة في غار حراء، فجاء إليها، وقال: زمّلوني، زمّلوني، فزمّلوه حتى ذهب عنه الروع، فقال لخديجة ـ وأخبرها الخبر ـ : «لقد خشيت على نفسي»، فقالت: كلا والله ما يخزيك الله أبداً؛ إنك لتصل الرحم. . . الخ الحديث ـ كما في صحيح البخاري (١/٢٣ رقم ٣) في بدء الوحي، باب منه ـ .

وفي صحيح البخاري أيضاً (٧/١٨ رقم ٣٦٦١) في مناقب أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ من كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : «لو كنت متخذاً خليلاً»، من حديث أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ ، وفيه أنه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «إن الله بعثني إليكم، فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدق».

وذكر هذا الحديث ابن كثير في البداية (٣/٢٧)، وقال: «هذا كالنص على أنه أول من أسلم ـ رضي الله عنه ـ ».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٤/٢٥٤) بعد أن ذكر حديث أبي الدرداء هذا: «هذا ظاهر في أنه صدقه قبل أن يصدقه أحد من الناس الذين بلّغهم الرسالة، وهذا حق، فإنه أول ما بلّغ الرسالة آمن، وهذا موافق لما رواه مسلم عن عمرو بن عبسة، قلت: يا رسول الله، من معك على هذا الأمر؟ قال: حر وعبد، ومعه يومئذ أبو بكر، وبلال، وأما خديجة، وعلي، وزيد، فهؤلاء كانوا من عيال النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ، وفي بيته، وخديجة عرض عليها أمره لما فجأه الوحي، وصدقته ابتداء، قبل أن يؤمر بالتبليغ، وذلك قبل أن يجب الإيمان به، فإنه إنما يجب إذا بلغ الرسالة، فأول من صدق به بعد وجوب الإيمان به أبو بكر من الرجال، فإنه لم يجب عليه أن يدعو علياً إلى الإيمان؛ لأن علياً كان صبياً والقلم عنه مرفوع، ولم ينقل أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أمره بالإيمان، وبلغه الرسالة قبل أن يأمر أبا بكر ويبلغه، ولكنه كان في بيت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ، فيمكن أنه آمن به لما سمعه يخبر خديجة، وإن كان لم يبلغه». اهـ. =

= وفي البداية والنهاية (٣/٢٨): «قال أبو القاسم البغوي: حدثني سريج بن يونس، حدثنا يوسف بن الماجشون، قال: أدركت مشيختنا منهم محمد بن المنكدر، وربيعة بن أبي عبد الرحمن، وصالح بن كيسان، وعثمان بن محمد، لا يشكون أن أول القوم إسلاماً أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ.

قال ابن كثير: قلت: وهكذا قال إبراهيم النخعي، ومحمد بن كعب، ومحمد بن سيرين، وسعد بن إبراهيم، وهو المشهور عن جمهور أهل السنة. اهـ. وانظر معه حاشية الخصائص للنسائي (ص ٢٥ ـ ٢٧)، والحديث الآتي.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لما تقدم في دراسة الإسناد.

وله شاهد من طريق حبّة بن جُوين، عن علي ـ رضي الله عنه ـ، وهو الآتي، لكنه ضعيف جداً أيضاً.

٥٣٦ـ حديث شعيب بن صفوان، عن الأَجْلح، عن (سلمة)[١] بن كُهَيْل، عن حَبّة بن جُوَيْن، عن علي، قال:

عبدت الله مع رسول الله (سبع)[٢] سنين قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة.

قلت: هذا باطل؛ لأن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من أول ما أوحي إليه آمن به خديجة، وأبو بكر، وبلال، وزيد مع علي، قبله بساعات، أو بعده بساعات، وعبدوا الله مع نبيه، فأين السبع سنين؟ ولعل السامع أخطأ، فيكون أمير المؤمنين قال: عبدت الله مع رسول الله ولي سبع سنين، ولم يضبط الراوي ما سمع، ثم حبّة شيعي جبل، قد قال ما يعلم بطلانه من أن عليًّا شهد معه صِفِّين ثمانون بدريّاً، وذكره أبو إسحاق الجوزجاني فقال: هو غير ثقة[٣]، وقال الدارقطني وغيره: ضعيف[٤]، (وشعيب والأجلح متكلم فيهما)[٥].

---

(١) في (أ): (مسلمة)، ومعلق بهامشها ما نصه: (صوابه سلمة).

(٢) في (أ) و (ب): (ابن سبع)، وهو خلاف ما يقتضيه تعقب الذهبي ـ رحمه الله ـ، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٣) الكامل لابن عدي (٢/٨٣٥).

(٤) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ١٨٨ رقم ١٧٨).

(٥) في (أ): (وشعيب الأجلح، وسلمة متكلم فيهما).

٥٣٦ ـ هذا الحديث ليس في أصل المستدرك المطبوع، وإنما أورده المصحح في (١١٢/٣) بسياق التلخيص بجزء من سنده، وفي المستدرك المخطوط، =

= أورده الحاكم شاهداً للحديث السابق، فقال: وشاهده حدثناه أبو عمر الزاهد، ثنا محمد بن هشام المروذي، ثنا أبو إبراهيم الترجماني، ثنا شعيب بن صفوان، عن الأجلح، عن سلمة بن كهيل، عن حبة بن جوين، عن علي قال: عبدت الله مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ سبع سنين، قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٤١ ـ ٣٤٢) من طريق شعيب بن صفوان، به بلفظ: «عبدت الله مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة خمس سنين، أو سبع سنين»، هكذا على الشك.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (١/٣٤٨ رقم ٤٤٧) من طريق محمد بن فضيل، عن الأجلح، به نحو لفظ ابن الجوزي على الشك.

ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن الأثير في أسد الغابة (٣/٥٩٠).

وأخرجه الطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع البحرين المكّية (ص ٣٣٧)، واللآلىء المصنوعة (١/٣٢٢) ـ، من طريق عمرو بن هشام الجنبي، عن الأجلح، به نحوه، إلا أنه قال: «قبل أن يعبدك أحد من هذه الأمة ست سنين».

وأخرجه الطيالسي في مسنده (ص ٢٦ رقم ١٨٨).

وأحمد في المسند (١/٩٩).

كلاهما من طريق يحيى بن سلمة، عن أبيه، به، ولفظ أحمد نحوه، وفي أوله قصة، وكذا عند الطيالسي، إلا أن لفظه: «لقد رأيتني صليت قبل الناس حججاً».

وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد الفضائل (٢/٦٨١ رقم ١١٦٤) من طريق محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، به نحو سياق أحمد السابق. =

. . . .

= وأخرجه الإمام أحمد في المسند أيضاً (١/١٤١).

وفي الفضائل (٢/٥٩٠ و ٥٩١ رقم ٩٩٩ و١٠٠٣).

وابن سعد في الطبقات (٣/٢١).

وابن أبي شيبة في المصنف (١٢/٦٥ رقم ١٢١٣٤).

والنسائي في الخصائص (ص ٢١ رقم ١).

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (ل ١٥ أ).

وفي الأوائل (ص ٧٩ رقم ٦٨).

والخطيب في تاريخه (٤/٢٣٣).

جميعهم من طريق شعبة، عن سلمة بن كهيل، به، ولفظ الإمام أحمد: «أنا أول رجل صلى مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ولفظ ابن أبي شيبة، وابن أبي عاصم، والنسائي نحو لفظ الإمام أحمد هذا.

وأما لفظ الخطيب فهو: «أنا أول من أسلم مع النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ».

ولفظ ابن سعد، وأحد روايتي الإمام أحمد في الفضائل على الشك في: «أسلم»، أو: «صلى».

دراسة الإسناد:

الحديث أورده الحاكم شاهداً للحديث السابق، وأعلّه الذهبي سنداً، ومتناً، فقال: «هذا باطل؛ لأن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من أول ما أوحي إليه آمن به خديجة، وأبو بكر، وبلال، وزيد مع علي، قبله بساعات، أو بعده بساعات، وعبدوا الله مع نبيه، فأين السبع؟! ولعل السمع أخطأ، فيكون أمير المؤمنين قال: عبدت الله ولي سبع سنين، ولم يضبط الراوي ما سمع، ثم حبة شيعي جبل، قد قال ما يعلم بطلانه من =

. . . .

= أن علياً شهد معه صفين ثمانون بدرياً، وذكره أبو إسحاق الجوزجاني، فقال: هو غير ثقة، وقال الدارقطني وغيره: ضعيف، وشعيب، والأجلح متكلم فيهما».

قلت: أما حَبَّة ــ بفتح أوله، ثم موحدة ثقيلة ــ، فهو ابن جُوَيْن ــ بجيم مصغراً ــ، العُرَني، أبو قدامة الكوفي، وهو صدوق له أغلاط، وكان غالياً في التشيع ــ كما في التقريب (١/١٤٨ رقم ١٠٣) ــ، فقد وثقه أحمد، والعجلي، وقال ابن عدي: ما رأيت له منكراً جاوز الحد، وقال صالح جزرة: شيخ، وكان يتشيع، ليس هو بمتروك، ولا ثبت، وسط.

وقال ابن معين وابن خراش: ليس بشيء. وقال ابن معين في رواية، والنسائي: ليس بالقوي. وقال الجوزجاني: كان غير ثقة. وقال ابن سعد: روى أحاديث، وهو يضعف. وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن حبان: كان غالياً في التشيع، واهياً في الحديث. / الكامل لابن عدي (٢/٨٣٥ ــ ٨٣٦)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ١٨٨ رقم ١٧٨)، والتهذيب (٢/١٧٦ ــ ١٧٧ رقم ٣١٩).

وأما قول الذهبي هنا عن حبة هذا: «قد قال ما يعلم بطلانه من أن علياً شهد معه صفين ثمانون بدرياً»، فقد ذكره أيضاً في الميزان (١/٤٥٠ رقم ١٦٨٨)، فقال: «من غلاة الشيعة، وهو الذي حدّث أن علياً كان معه بصفين ثمانون بدرياً، وهذا مُحال». اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في الموضع السابق من التهذيب: «قال ابن الجوزي: روى أن علياً شهد معه صفين ثمانون بدرياً، وهذا كذب.

شهد معه صفين ثمانون بدرياً، وهذا كذب.

ــ قال ابن حجر ــ: قلت: إيْ والله، إن صح السند إلى حبّة». اهـ.

وأما شعيب بن صفوان بن الربيع الثقفي، أبو يحيى الكوفي، الكاتب، فإنه مقبول، من رجال مسلم ــ كما في التقريب (١/٣٥٢ رقم ٨١) ــ، وانظر =

. . . .

= الجرح والتعديل (٣٤٨/٤ رقم ١٥٢٢)، والكامل (١٣١٩/٤ ـ ١٣٢٠)، والتهذيب (٣٥٣/٤ ـ ٣٥٤ رقم ٥٩٤).

والأجلح بن عبد الله بن حُجَيَّة، ويقال: معاوية، الكندي، يقال اسمه: يحيى، والأجلح لقب، وهو صدوق شيعي ـ كما في التقريب (٤٩/١ رقم ٣٢٣) ـ، فقد وثقه ابن معين، والعجلي، وقال عمرو بن علي الفلاس: مستقيم الحديث، صدوق. وقال ابن عدي: لم أجد له شيئاً منكراً مجاوزاً الحد، لا إسناداً، ولا متناً، وهو أرجو أن لا بأس به، إلا أنه يعد في شيعة الكوفة، وهو عندي مستقيم الحديث، صدوق.

وقال يحيى القطان: في نفسي منه شيء، وقال أيضاً: ما كان يفصل بين الحسين بن علي، وعلي بن الحسين ـ يعني أنه ما كان بالحافظ ـ. وقال الإمام أحمد: أجلح، ومجالد متقاربان في الحديث. وقد روى الأجلح غير حديث منكر. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به.

وقال النسائي: ضعيف، ليس بذاك، وكان له رأي سوء. / الجرح والتعديل (١٦٣/٩ ـ ١٦٤ رقم ٦٧٧)، والكامل لابن عدي (٤١٧/١ ـ ٤١٩)، والتهذيب (١٨٩/١ ـ ١٩٠ رقم ٣٥٣).

قلت: الحديث بهذا اللفظ مداره على الأجلح، يرويه عن سلمة بن كهيل، وقد رواه شعبة كما سبق، عن سلمة على أن علياً أول من صلى، أو أول من أسلم.

أما شعيب بن صفوان فلا يُعَلُّ لأجله الحديث، فإنه لم ينفرد به، فقد تابعه عليه محمد بن فضيل، وعمرو بن هشام، وإن كان عمرو قد خالف شعيباً، فقال: «ست سنين» بدلاً من قوله: «سبع سنين».

وقال ابن الجوزي عقب روايته للحديث: «هذا حديث موضوع على علي عليه السلام؛ أما حبة فلا يساوي حبّة؛ فإنه كذاب، قال يحيى: ليس حديثه بشيء، وقال السعدي غير ثقة، وقال ابن حبان: كان غالياً في التشيع، واهياً في الحديث»، وقال أيضاً: «ومما يبطل هذه الأحاديث: أنه =

= لا خلاف في تقدم إسلام خديجة، وزيد، وأبـي بكر، وأن عمر أسلم في سنة ست من النبوة، بعد أربعين، فكيف يصح هذا؟!.

قلت: وتقدم إعلال الإمام أحمد، والعقيلي، وابن تيمية، والذهبـي، وابن كثير ـ رحمهم الله ـ للحديث السابق، وهو بمعنى هذا الحديث، فالعلة واحدة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد، لما تقدم في دراسة إسناد هذا الحديث والحديث السابق، ولما أعله به الـذهبـي، وابن الجوزي، وغيـرهما من العلماء، والله أعلم.

٥٣٧ـ حديث بريدة، قال:

أوحى الله (تعالى)(١) إلى رسوله(٢) ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يوم الاثنين، وصلى عليٌّ(٣) يوم الثلاثاء(٤).

قلت: صحيح(٥).

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ)، وما أثبته من (ب).

(٢) في (ب): (رسول الله)، وما أثبته من (أ).

(٣) في (ب): (علياً).

(٤) في (ب) بعد قوله: (الثلاثاء) قال: (الحديث) على أن للحديث بقية، وليس كذلك.

(٥) في المستدرك قال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي في التلخيص، فقوله: (قلت) زيادة من ابن الملقن.

٥٣٧ ـ المستدرك (٣/١١٢): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، عن يوسف بن صهيب، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال: انطلق أبو ذر، ونعيم ابن عم أبي ذر، وأنا معهم نطلب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ وهو بالجبل مكتتم، فقال أبو ذر: يا محمد، أتيناك نسمع ما تقول، وإلى ما تدعو، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ : «أقول لا إله إلا الله، وأني رسول الله». فآمن به أبو ذر وصاحبه، وآمنت به، وكان علي في حاجة لرسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أرسله فيها، وأوحي إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يوم الاثنين، وصلى علي يوم الثلاثاء.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (ل ١٥ أ).

وفي الأوائل (ص ٨٠ رقم ٧٤). =

= والطبراني في الأوائل (ص ٨٠ رقم ٥٤).

ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة (٥٩١/٣).

كلاهما من طريق عبد العزيز بن الخطاب، عن علي بن غراب، عن يوسف بن صهيب، به بلفظ: «خديجة أول من أسلم مع رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، وعلي بن أبي طالب»، هذا لفظ ابن أبي عاصم، ومثله لفظ الطبراني، إلا أنه قال: «ثم علي».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وفي سنده يونس بن بكير بن واصل الشيباني، وأحمد بن عبد الجبار العطاردي، وكان الذهبي قد أعل أحد الأحاديث بهما وآخر معهما.

فقد أخرج الحاكم في المستدرك (٣٤٤/١) من طريق أحمد بن عبد الجبار، حدثنا يونس بن بكير، حدثنا يحيى بن أيوب البجلي أنبأنا أبو زرعة عمرو بن جرير، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ رفعه: «إن الرجل لتكون له المنزلة عند الله، فما يبلغها بعمل، فلا يزال يبتليه بما يكره حتى يبلغه ذلك»، وصحح الحاكم إسناده، فتعقبه الذهبي بقوله: «يحيى وأحمد ضعيفان، وليس يونس بحجة».

قلت: أما يحيى فليس في سند هذا الحديث.

وأما أحمد بن عبد الجبار العطاردي، فتقدم في الحديث (٥٣٠) أنه: ضعيف.

وأما يونس بن بكير بن واصل الشيباني، أبو بكر ويقال: أبو بكير، الجَمّال، فإنه صدوق يخطيء ـ كما في التقريب (ص ٣٩٠ الطبعة الهندية) ـ، فقد وثقه ابن معين، وابن نمير، وعبيد بن يعيش، وابن عمار، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وقال الساجي: كان صدوقاً، ونقل عن ابن المديني أنه كان لا يحدث عنه، وقال أبو داود: ليس هو عندي بحجة، وكان يأخذ كلام ابن =

. . . .

= إسحاق، فيوصله بالأحاديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال مرة: ضعيف، وقال الجوزجاني: ينبغي أن يتثبت في أمره؛ لميله عن الطريق. وقال ابن أبي شيبة: فيه لين. وقال الإمام أحمد: ما كان أزهد الناس فيه، وأنفرهم عنه، وقد كتبت عنه. وذكر له ابن عدي عدة أحاديث، ثم قال: وليونس بن بكير غير ما ذكرت من الغرائب، وغيره، وقد وثقه الأئمة مثل ابن معين، وابن نمير، وغيرهما. / الجرح والتعديل (٩/٢٣٦ رقم ٩٩٥)، والكامل (٧/٢٦٣٣ ـ ٢٦٣٥)، والتهذيب (١١/٤٣٤ ـ ٤٣٦ رقم ٨٤٤).

وللحديث طريق أخرى وهي التي أخرجها ابن أبي عاصم والطبراني، كلاهما من طريق، عبد العزيز بن الخطاب، عن علي بن غراب، عن يوسف بن صهيب، به اللفظ المتقدم ذكره، وبيان حال رجال سندها كالتالي:

أما علي بن غراب الفزاري، مولاهم، الكوفي، القاضي فإنه صدوق، ويتشيع، ومدلس من الثالثة ـ كما في التقريب (٢/٤٢ رقم ٣٩٤)، وطبقات المدلسين (ص ٩٩ رقم ٨٩) ـ، فقد وثقه، ابن معين، ووصفه بالتشيع، وقال: ظلمه الناس حين تكلموا فيه، ووثقه ابن قانع، وذكره ابن شاهين في ثقاته، ونقل توثيقه عن ابن معين، وعثمان بن أبي شيبة، وقال الإمام أحمد: كان يدلس، وما أراه إلا كان صدوقاً. وقال النسائي وأبو حاتم: لا بأس به، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال الدارقطني مرة: يعتبر به، وذكر في العلل جماعة منهم علي بن غراب، ووصفهم بأنهم ثقات حفاظ. وضعفه أبو داود، وقال ابن نمير: له أحاديث منكرة، وأفرط ابن حبان في تضعيفه، وقال الجوزجاني: ساقط، فأجاب عنه الخطيب بقوله: أظنه طعن عليه لأجل مذهبه، فإنه كان يتشيع. وقال ابن عدي: له غرائب وأفراد، وهو ممن يكتب حديثه. / الجرح والتعديل (٦/٢٠٠ رقم ١٠٩٩)، والثقات لابن شاهين (ص ١٤٢ رقم ٧٥٩)، والكامل لابن عدي (٥/١٨٤٨ ـ ١٨٤٩)، والتهذيب (٧/٣٧١ ـ ٣٧٣ رقم ٦٠١). =

= أقول: وقد صرح علي بالتحديث في رواية أبـي عاصم.

وعبد العزيز بن الخطاب الكوفي، أبو الحسن، نزيل البصرة صدوق ــ كما في التقريب (١/٥٠٨ رقم ١٢١٤) ــ، وثقه النسـائي، وقال أبـو حاتم: صدوق. / الجرح والتعديل (٥/٣٨١ رقم ١٧٨٠)، والتهذيب (٦/٣٣٥ رقم ٦٤٣).

وأما بقية رجال الإسناد، فبيان حالهم كالتالي:

عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، أبو سهل المروزي، قاضيها: ثقة روى له الجماعة ــ كما في التقريب (١/٤٠٣ ــ ٤٠٤ رقم ٢٠٢) ــ، وانظر الجـرح والتعـديـل (٥/١٣ رقم ٦١)، والتهـذيب (٥/١٥٧ ــ ١٥٨ رقم ٢٧٠).

ويوسف بن صهيب الكندي، الكوفي: ثقة ــ كما في التقريب (٢/٣٨١ رقم ٤٣٧) ــ، وانـظر الجرح والتعـديل (٩/٢٢٤ رقم ٩٤٠)، والتهـذيب (١١/٤١٥ رقم ٨٠٩).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لضعف أحمد بن عبد الجبار، وما تقدم عن حال يونس بن بكير.

وأما الطريق الأخرى التي رواها الطبراني، وابن أبـي عاصم فسندها حسن كما يتضح من دراسة الإسناد.

وللحديث شاهد من حديث أنس، وأبـي رافع ــ رضي الله عنهما ــ.

أما حديث أنس ــ رضي الله عنه ــ، فأخرجه الترمذي في سننه (١٠/٢٣٤ رقم ٣٨١٢) في مناقب علي ــ رضي الله عنه ــ، من كتاب المناقب.

والحاكم في المستدرك (٣/١١٢).

كلاهما من طريق علي بن عابس، عن مسلم الملائي، عن أنس ــ رضي الله =

. . . .

= عنه ــ قال: بعث النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يوم الاثنين، وصلى علي يوم الثلاثاء.

هذا لفظ الترمذي، ولفظ الحاكم نحوه، إلا أنه قال: «أسلم» بدل قوله: «صلى».

قال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث مسلم الأعور، ومسلم الأعور ليس عندهم بذاك القوي».

وسكت عنه الحاكم، والذهبي.

وأما حديث أبي رافع ــ رضي الله عنه ــ، فأخرجه البزار (١٨٢/٣ رقم ٢٥١٩)، بمثل لفظ حديث أنس عند الحاكم.

قال الهيثمي في المجمع (١٠٣/٩): «فيه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وثقه ابن حبان، وضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات».

وعليه فالحديث يكون صحيحاً لغيره بمجموع هذه الطرق.

فان قيل: كيف الجمع بين هذا الحديث، وبين ما تقدم في الحديثين السابقين من أن أبا بكر ــ رضي الله عنه ــ هو أول من أسلم؟

فالجواب ما حكاه ابن كثير في البداية (٢٩/٣) عن أبي حنيفة أنه أجاب بالجمع بين هذه الأقوال: بأن أول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر، ومن النساء خديجة، ومن الموالي زيد بن حارثة، ومن الغلمان علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنهم أجمعين ــ، والله أعلم.

٥٣٨ـ حديث ابن شهاب، عن[١] عبد الملك:

أنه لم يرفع حجر في بيت المقدس يوم قتل علي إلا وجد تحته دم.

قلت: فيه حفص (بن عمران بن أبـي الرسّام)[٢] لا أعرفه، والخبر مرسل.

---

(١) كذا في نسختي ابن الملقن، مع أن الخبر من رواية الزهري كما سيأتي، لا من رواية عبد الملك.

(٢) في (أ) و (ب): (ابن عمر بن أبـي الدنيـا)، وما أثبتـه من المستدرك وتلخيصه، واللسان (٢/٣٣٠).

٥٣٨ ـ المستدرك (١١٣/٣): أخبرنا أبو جعفر محمد بن عبد الله البغدادي، ثنا يحيى بن عثمان بن صالح السهمي، ثنا سعيد بن عفير، حدثني حفص بن عمران بن أبـي الرسام، عن السّريّ بن يحيـى، عن ابن شهاب، قال: قدمت دمشق، وأنا أريد الغزو، فأتيت عبد الملك لأسلم عليه، فوجدته في قبة، على فرش (تفوت) القائم، وتحته سماطان، فسلمت، ثم جلست، فقال لي: يا ابن شهاب، أتعلم ما كان في بيت المقدس صباح قتل علي بن أبـي طالب؟ فقلت: نعم، فقال: هَلُمّ، فقمت من وراء الناس حتى أتيت خلف القبة، فحول إليّ وجهه، فأحنى علي، فقال: ما كان؟ فقلت: لم يرفع حجر من بيت المقدس إلا وجـد تحته دم، فقال: لم يبق أحد يعلم هذا غيري، وغيرك، لا يسمعنّ منك أحد، فما حدثت به حتى توفي.

وقوله: (تفوت) في المستدرك: (بقرب)، وما أثبته من مصدر التخريج.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الفسوي في تاريخه (١/٦٢٩ ـ ٦٣٠): حدثني سعيد بن عفير، فذكره بنحوه. =

. . . .

= ومن طريق يعقوب أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (ل ١٥ ب).
وابن عساكر في ترجمة الزهري من تاريخه (ص ٣٤ ـ ٣٥).

وقد روي الحديث من طرق أخرى عن الزهري، لكن قال: (الحسين) بدلاً من: (علي).

فقد أخرجه ابن سعد في الطبقات (ص ١٦٣ من المتمم لطبقاته)، من طريق معمر، قال: أول ما عرف الزهري أنه كان في مجلس عبد الملك بن مروان، فسألهم عبد الملك، فقال: من منكم يعلم ما صنعت أحجار بيت المقدس يوم قتل الحسين؟ قال: فلم يكن عند أحد منهم من ذلك علم، فقال الزهري: بلغني أنه لم يقلب منها يومئذ حجر، إلا وجد تحته دم عبيط، قال فعرف من يومئذ.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٣/١٢٠ و ١٢٧ رقم ٢٨٣٤ و ٢٨٣٥ و ٢٨٥٦)، من طريق أبي بكر الهذلي، وابن جريج، ومحمد بن عبد الله بن سعيد بن العاص، ثلاثتهم عن الزهري، به نحو سياق ابن سعد، إلا أن الهذلي، وابن جريج لم يذكرا قصة الزهري، مع عبد الملك، وإنما من لفظ الزهري.

قال الهيثمي في المجمع (٩/١٩٦) عن طريق محمد بن عبد الله بن سعيد بن العاص: «رجاله ثقات».

وقال عن طريق ابن جريج: «رجاله رجال الصحيح».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وأعله الذهبي بقوله: «حفص لا أعرفه، والخبر مرسل». أما حفص: فهو ابن عمران بن أبي الرسام، كذا في المستدرك، وتلخيصه، ولسان الميزان (٢/٣٣٠ رقم ١٣٤٨) نقلاً عن المستدرك، حيث قال: (حفص بن عمران بن أبي الرسام، عن السري بن يحيى. وقع حديثه في ترجمة الحسين من مستدرك الحاكم، وتعقبه الذهبي في تلخيصه بأن حفصاً لا نعرفه). =

. . . .

= قلت: كذا قال الحافظ: «في ترجمة الحسين»، والصواب أنه في ترجمة علي ـ رضي الله عنهما ـ .

وفي تاريخ الفسوي: «حفص بن عمران بن الوسام».

وعند ابن عساكر: «حفص بن عمر بن الرسام».

ولم أجد من ترجم له سوى ابن حجر في اللسان اعتماداً على ما في المستدرك، وتلخيصه.

وأما سعيد بن عفير، فاسمه سعيد بن كثير بن عفير.

أما الإرسال الذي أعل الذهبي به الحديث، فلأن الزهري لم يدرك علي بن أبي طالب حتى يخبر عما وقع يوم قتله، فإن علياً ـ رضي الله عنه ـ قتل سنة أربعين للهجرة، أما ابن شهاب الزهري فأقل ما قيل في تاريخ ولادته انها كانت سنة خمسين للهجرة، وقيل: إحدى، وقيل: ست، وقيل: ثمان وخمسين ـ كما في التهذيب (٩/ ٤٥٠) ـ .

فإن قيل: إن حفصاً أخطأ في الرواية بذكره علياً ـ رضي الله عنه ـ، والصواب: (الحسين بن علي ـ رضي الله عنهما ـ) كما في باقي الروايات، فالجواب: أن يقال: هذا صحيح، لكن مع ذلك فعلّة الإرسال باقية، ورواية ابن سعد توضح المقصود، حيث قال الزهري فيها لعبد الملك: بلغني أنه لم يقلب. . . الخ، ولم يذكر الزهري من الذي أخبر بالخبر، وقد يكون أحد الرواة المقدوح فيهم بتشيع، أو غيره، ورواية ابن سعد هذه سندها صحيح على شرط الشيخين إلى الزهري.

فالراوي عن الزهري هو معمر بن راشد الأزدي، مولاهم، أبو عروة، وهو: ثقة ثبت فاضل، بل قال ابن معين: معمر أثبت في الزهري من ابن عيينة، وقال في أخرى: أثبت الناس في الزهري: مالك ومعمر، ثم عدّ جماعة، وفي رواية معمر عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة شيء، وكذا فيما حدث به في البصرة، وقد روى له الجماعة، وقال الذهبي: أحد الأعلام الثقات، له أوهام معروفة احتملت له في سعة ما أتقن. / الجرح والتعديل =

=(٨/٢٥٥ ـ ٢٥٧ رقم ١١٦٥)، والتهذيب (١٠/٢٤٣ ـ ٢٤٦ رقم ٤٣٩)، والتقريب (٢/٢٦٦ رقم ١٢٨٤)، والميزان (٤/١٥٤ رقم ٨٦٨٢).

وعن معمر رواه حماد بن زيد بن دِرْهم الأَزْدي، الجَهْضمي، أبو إسماعيل البصري، وهو ثقة ثبت فقيه، روى له الجماعة ـ كما في التقريب (١/١٩٧ رقم ٥٤١) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٣/١٣٧ ـ ١٣٩ رقم ٦١٧)، والتهذيب (٣/٩ ـ ١١ رقم ١٣).

وعن حماد رواه شيخ ابن سعد، وهو سليمان بن حرب الأزدي، الواشجي ـ بمعجمة، ثم مهملة ـ، البصري، القاضي بمكة، وهو ثقة إمام حافظ، روى له الجماعة ـ كما في التقريب (١/٣٢٢ رقم ٤٢٣) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٤/١٠٨ ـ ١٠٩ رقم ٤٨١)، والتهذيب (٤/١٧٨ ـ ١٨٠ رقم ٣١١).

أقول: ومما يؤيد أن الزهري أرسل هذا الحديث: أن الحسين بن علي ـ رضي الله عنهما ـ قتل سنة إحدى وستين، في أولها ـ كما في التهذيب (٢/٣٥٦) ـ، فعلى القول بأن الزهري ولد سنة ثمان وخمسين لا يكون له من العمر إلا ما يقرب من ثلاث سنين، فالإرسال واضح، ولو ترجح أن ولادته كانت سنة خمسين، فإن رواية ابن سعد فيها دلالة على أنه أرسل هذا الحديث خاصة، وغيره ينظر فيه.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد، لإرساله، وجهالة حفص بن عمران، ومخالفة متنه لما هو أصح منه ثبوتاً عن الزهري؛ من أن الخبر عن مقتل الحسين، لا علي ـ رضي الله عنهما ـ، وكون الخبر عن مقتل الحسين هو ضعيف أيضاً؛ لأن الزهري لم يذكر اسم من تلقّى الخبر عنه، والله أعلم.

٥٣٩ـ ورواه الحاكم في آخر ترجمته[١]، من[٢] حديث الزهري:

أن أسماء الأنصارية قالت: ما رفع حجر بايلياء[٣] ليلة قتل علي، ألا وجد تحته دم عبيط[٤].

قلت: فيه نوح، وهو كذاب.

---

(١) أي ترجمة علي ـ رضي الله عنه ـ.

(٢) في (أ): (قال: من حديث الزهري)، وما أثبته من (ب).أ

(٣) إيلياء ـ بكسر أوله، واللام ـ: اسم مدينة بيت المقدس. / معجم البلدان (١/٢٩٣).

(٤) العبيط: الطري غير النضيج. / النهاية (٣/١٧٢).

٥٣٩ ـ المستدرك (٣/١٤٤): أخبرني أحمد بن بالويه العقصي، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا عباد بن يعقوب، ثنا نوح بن دراج، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، أن أسماء الأنصارية قالت: ما رفع حجر بإيلياء ليلة قتل علي، إلا وجد تحته دم عبيط.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «نوح كذاب».

ونوح هذا هو ابن درّاج النخعي، مولاهم، أبو محمد الكوفي، القاضي، وهو متروك ـ كما في التقريب (٢/٣٠٨ رقم ١٦٤) ـ، فقد كذبه ابن معين، وأبو داود، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، حتى ربما يسبق إلى القلب أنه يتعمد ذلك من كثرة ما يأتي به، وقال النسائي: ضعيف متروك الحديث، وضعفه ابن المديني، وقال: لم يكن في الحديث بذاك، وقال الجوزجاني: زائغ، وقال البخاري: ليس بذاك.

وقال ابن نمير: ثقة، وقال أبو زرعة: أرجو أن لا يكون به بأس، وقال ابن =

. . . .

= عدي: ليس هو بالمكثر، يكتب حديثه. / الكامل لابن عدي (٧/٢٥٠٩ - ٢٥١٠)، والتهذيب (١٠/٤٨٢ - ٤٨٤ رقم ٨٧١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف نوح بن درّاج، والصواب في متنه أن الزهري قال: «ليلة قتل الحسين»، وهو ضعيف أيضاً كما في الحديث السابق.

٥٤٠ـ حديث خَيْثَمَة بن عبد الرحمن:

سمعت سعداً وقال له رجل: إن علياً يقع فيك؛ أنك تخلّفت عنه. فقال سعد: والله[1] إنه لرأي رأيته، وأخطأ رأيي؛ إن علياً أعطي[2] ثلاثاً... الحديث.

قلت: سكت الحاكم عن تصحيحه، وفيه مسلم الأعور[1] الملائي، وهو متروك.

---

(١) قوله: (والله)، و: (الأعور) ليسا في (ب).

(٢) في (ب): (أعطا).

المستدرك (٣/١١٦): حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا علي بن المنذر، ثنا ابن فضيل، ثنا مسلم الملائي، عن خيثمة بن عبد الرحمن، قال: سمعت سعد بن مالك وقال له رجل: أن علياً يقع فيك؛ أنك تخلفت عنه. فقال سعد: والله إنه لرأي رأيته، وأخطأ رأيي، أن علي بن أبي طالب أعطي ثلاثاً، لأن أكون أعطيت إحداهن أحب إلي من الدنيا وما فيها. لقد قال له رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يوم غدير خم بعد حمد الله والثناء عليه: «هل تعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» قلنا: نعم. قال: «اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه، وال من والاه، وعاد من عاداه». وجيء به يوم خيبر وهو أرمد ما يبصر، فقال: يا رسول الله، إني أرمد، فتفل في عينيه ودعا له، فلم يرمد حتى قتل، وفتح عليه خيبر، وأخرج رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ عمه العباس وغيره من المسجد، فقال له العباس: تخرجنا ونحن عصبتك وعمومتك، وتسكن علياً؟ فقال: «ما أنا أخرجتكم وأسكنته، ولكن الله أخرجكم وأسكنه».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق محمد بن فضيل، عن مسلم الملائي الأعور، عن خيثمة، به بهذا السياق.

=

. . . .

= وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٢/ ٦١ ـ ٦٢ رقم ٧٠٣) من طريق محمد بن إسماعيل بن جعفر الطحان، عن غسان بن بشر الكاهلي، عن مسلم، عن خيثمة، عن سعد، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ سد أبواب الناس في المسجد، وفتح باب علي، فقال الناس في ذلك، فقال: «ما أنا فتحته، ولكن الله فتحه».

وأخرجه النسائي في الخصائص (ص ٦٢ رقم ٤٠) من طريق علي بن قادم، أخبرنا إسرائيل، عن عبد الله بن شريك، عن الحارث بن مالك قال: أتيت مكة، فلقيت سعد بن أبي وقاص، فقلت: هل سمعت لعلي منقبة؟ قال: كنا مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في المسجد، فنودي فينا ليلاً: ليخرج من في المسجد، إلا آل رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وآل علي. قال: فخرجنا، فلما أصبح أتاه عمه، فقال: يا رسول الله، أخرجت أصحابك، وأعمامك، وأسكنت هذا الغلام؟! فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «ما أنا أمرت بإخراجكم، ولا بإسكان هذا الغلام، إن الله هو أمر به».

ومن طريق النسائي أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٣٦٣).

قال النسائي عقب الحديث: «عبد الله بن شريك ليس بذاك، والحارث بن مالك لا أعرفه».

وأعل ابن الجوزي الحديث بعبد الله بن شريك، والحارث بن مالك، ونقل عن النسائي قوله السابق عن الحارث، وقال عن ابن شريك: «قال السعدي: كان كذاباً، وقال ابن حبان: كان غالياً في التشيع، روى عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات». اهـ.

وأخرج النسائي الحديث أيضاً (ص ٦١ رقم ٣٩). من طريق محمد بن سليمان لوين، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، فذكره بنحو اللفظ السابق. =

= وأخرجه أيضاً البزار في مسنده (٣/١٩٨ رقم ٢٥٥٦).

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/١٧٧).

والخطيب في تاريخه (٥/٢٩٣).

جميعهم من طريق محمد بن سليمان لوين، به نحوه.

وأخرجه الفسوي في تاريخه (٢/٢١١)، من طريق الحميدي، عن سفيان، عن عمرو، عن أبي جعفر، عن إبراهيم بن سعد، به مرسلاً.

ومن طريق الفسوي أخرجه الخطيب في تاريخه (٥/٢٩٤).

وأخرجه الخطيب أيضاً في الموضع نفسه من طريق عبد الله بن وهب، عن سفيان، به مرسلاً أيضاً.

قال البزار عقب روايته للحديث: «هكذا رواه محمد بن سليمان، عن سفيان، وغيره إنما يرويه عن سفيان، عن عمرو، عن محمد بن علي (عن إبراهيم بن سعد)، مرسلاً.

وأخرج الخطيب، عن التمروذي، قال: (وذكر ــ يعني أحمد بن حنبل ــ لوينا، فقال: قد حدث حديثاً منكراً عن ابن عيينة، ما له أصل، قلت: أيش هو؟ قال: عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر، عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه قصة علي: «ما أنا بالذي أخرجتكم، ولكن الله أخرجكم»، فأنكره إنكاراً شديداً، وقال: ما له أصل). اهـ.

وقال الخطيب عقبه: «أظن أبا عبد الله أنكر على لوين روايته متصلاً، فإن الحديث محفوظ عن سفيان بن عيينة، غير أنه مرسل، عن إبراهيم بن سعد، عن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، كذلك»، ثم أخرجه من طريق الحميدي، وابن وهب، كلاهما عن سفيان، به مرسلاً.

وذكر الحافظ أبو نعيم في الموضع السابق عن لوين قال: «حدثنا به ابن عيينة مرة أخرى، عن إبراهيم بن سعد، لم يجاوز به». اهـ. وهذا يبرىء ساحة =

. . . .

= لوين من روايته للحديث عن سفيان متصلاً، إلا أن يكون وهم في سماعه الأول، ثم سمعه مرة أخرى وسفيان يحدث به على الصواب، فذكره.

هذا بالنسبة لقوله: «ما أنا أخرجتكم...»الخ.

وأما رواية حديث غدير خم، وقوله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه...» الخ، فتقدم هذا اللفظ من حديث زيد بن أرقم ــ رضي الله عنه ــ برقم (٥٣٢) وسبق بيان أنه حديث صحيح.

وأما هذا اللفظ من رواية سعد بن أبي وقاص ــ رضي الله عنه ــ، فله عنه أربع طرق:

● **الأولى**: وهي طريق الحاكم هذه التي يرويها مسلم الأعور، عن خيثمة بن عبد الرحمن.

● **الثانية**: يرويها عبد الرحمن بن سابط، عن سعد، وفيه قصة، والشاهد قول سعد: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «من كنت مولاه، فعلي مولاه».

أخرجه ابن ماجه (١/٤٥ رقم ٢٢١) في فضائل علي ــ رضي الله عنه ــ من المقدمة.

● **الثالثة**: يرويها عبد الواحد بن أيمن، عن أبيه، أن سعداً قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «من كنت مولاه، فعلي مولاه».

أخرجه النسائي في الخصائص (ص ٩٩ رقم ٨٣).

● **الرابعة**: يرويها مهاجر بن مسمار، عن عائشة بنت سعد، عن أبيها، أن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أخذ بيد (علي)، فقال: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ من كنت وليه، فإن علياً وليه».

أخرجه البزار (٣/١٨٧ رقم ٢٥٢٩)، وقال: «لا نعلمه يروي عن عائشة =

= بنت سعد، عن أبيها إلا من هذا الوجه، ولا نعلم روى المهاجر عن عائشة بنت سعد، عن أبيها إلا هذا».

وقال الهيثمي في المجمع (٩/١٠٧): «رجاله ثقات».

وأما قوله: وجيء به يوم خيبر وهو أرمد... الخ، فتقدم هذا اللفظ من رواية سعد ـ رضي الله عنه ـ برقم (٥٣١)، وسبق بيان أنه حديث صحيح رواه مسلم، وغيره.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وأعله الذهبي بقوله: «سكت الحاكم عن تصحيحه، ومسلم متروك».

ومسلم هذا هو ابن كيسان الضبي، الملائي، الأعور، أبو عبد الله الكوفي، وهو ضعيف ـ كما في التقريب (٢/٢٤٦ رقم ١٠٩٧) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٦/٢٣٠٨ ـ ٢٣١٠)، والتهذيب (١٠/١٣٥ ـ ١٣٦ رقم ٢٤٧).

وأما الطريق التي رواها النسائي في الخصائص عن علي بن قادم، عن إسرائيل، عن عبد الله بن شريك، عن الحارث بن مالك، عن سعد، ففي سندها الحارث بن مالك هذا، وهو مجهول ـ كما في التقريب (١/١٤٤ رقم ٦٣) ـ، وتقدم أن النسائي قال عنه: لا أعرفه، وانظر الميزان (١/٤٤١ رقم ١٦٤٢)، والتهذيب (٢/١٥٦ رقم ٢٧٠).

والراوي عن الحارث هذا هو عبد الله بن شريك، وقد اختلف عليه في الحديث، فرواه علي بن قادم، عن إسرائيل، عن عبد الله بن شريك، عن الحارث بن مالك، بالسياق المتقدم.

وأخرجه النسائي عقبه من طريق فطر بن خليفة، عن عبد الله بن شريك، عن عبد الله بن الرقيم، عن سعد، أن العباس أتى النبي ـ صلَّى الله عليه =

. . . .

= وسلَّم ــ ، فقال: سددت أبوابنا، إلا باب علي، فقال: «ما أنا فتحتها، ولا سددتها».

وهذا السياق جاء من طرق أخرى ليست موضع بحثنا هذا، وقد أفاض في الكلام عليها الحافظ ابن حجر في الفتح (١٤/٧ ــ ١٦)، وفي القول المسدد (ص ١٧ ــ ٢٣).

ورواه جابر بن الحر، عن عبد الله بن شريك، عن الحارث بن ثعلبة، عن سعد، ذكره الحافظ في التهذيب (١٥٦/٢)، وذكر الاختلاف السابق، وقال: «والمحفوظ حديث فطر».

قلت: وحديث فطر يختلف متنه عن متن هذا الحديث الذي معنا كما يتضح من سياقه السابق، وعليه فالحديث لا يصلح للاستشهاد من هذه الطريق.

وأما الطريق التي رواها سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر، عن إبراهيم بن سعد، فالراجح أنها مرسلة ليس لسعد فيها ذكر.

الحكم على الحديث:
الحديث بسياق الحاكم لضعف مسلم الأعور.

وأما متنه فاشتمل على ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث غدير خُمّ، وقوله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»، وهذا المتن صحيح ورد عن عدة من الصحابة، وتقدم الكلام عليه في الحديث رقم (٥٣٢).

الثاني: حديث استدعاء النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ لعلي يوم خيبر، وهو أرمد، وهذا الحديث صحيح أخرجه مسلم من حديث سعد نفسه ــ رضي الله عنه ــ ، وتقدم الكلام عنه في الحديث رقم (٥٣١). =

= **الثالث**: حديث إخراج النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ لمن في المسجد، وإبقاء علي ـ رضي الله عنه ـ، وأمثل طرق هذا الحديث طريق الحاكم هذه، والطريق التي ترجح أنها مرسلة، ويرويها إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص.

والحديث بمجموع هذين الطريقين قد يرتقي لدرجة الحسن لغيره، لولا أن متنه أعله بعض العلماء منهم الإمام أحمد، وتقدم ذكر استنكاره لهذا الحديث وقوله: «ما له أصل».

وعليه فالحديث بهذا اللفظ منكر المتن، والله أعلم.

٥٤١ـ حديث الشَّعبي:

لما قتل عثمان، وبويع علي؛ خطب أبو موسى بالكوفة، فنهى الناس عن القتال، والدخول في الفتنة... الخ.

قلت: فيه الهَيْثم بن عَدي، وهو متروك.

---

٥٤١ ـ المستدرك (١١٧/٣): حدثنا أبو الفضل محمد بن إبراهيم المزكي، ثنا الحسين بن محمد بن زياد، ثنا داود بن رشيد، ثنا الهيثم بن عدي، عن مجالد، وابن عياش، وإسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي قال: لما قتل عثمان، وبويع علي ـ رضي الله عنهما ـ، خطب أبو موسى وهو على الكوفة، فنهى الناس عن القتال، والدخول في الفتنة، فعزله علي عن الكوفة من ذي قار، وبعث إليه عمار بن ياسر والحسن بن علي، فعزلاه، واستعمل قرظة بن كعب، فلم يزل عاملاً حتى قدم علي من البصرة بعد أشهر، فعزله حيث قدم، فلما سار إلى صفين، استخلف عقبة بن عمرو أبا مسعود الأنصاري حيث قدم من صفين.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وأعله الذهبي بقوله: «الهيثم متروك».

والهيثم هذا هو ابن عدي الطائي، أبو عبد الرحمن المنبجي، وهو كذاب، رماه بالكذب ابن معين، والبخاري، وأبو داود، والعجلي، والساجي، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال مرة: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: متروك الحديث، محله محل الواقدي، وقال عباس الدوري: حدثنا بعض أصحابنا قال: قالت جارية الهيثم بن عدي: كان مولاي يقوم عامة الليل يصلي، فإذا أصبح جلس يكذب. / الضعفاء للنسائي (ص ١٠٤ رقم ٦٠٨)، والجرح والتعديل (٨٥/٩ رقم ٣٥٠)، والكامل لابن عدي (٢٥٦٢/٧ ـ ٢٥٦٣)، والميزان (٣٢٤/٤ رقم ٩٣١١)، واللسان (٢٠٩/٦ ـ ٢١١ رقم ٧٤٠).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة الهيثم بن عدي إلى الكذب.

٥٤٢ـ حديث أم سلمة، قالت:

ذكر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ خروج بعض أمهات المؤمنين، فضحكت عائشة، فقال: «انظري يا حميراء أن لا تكوني أنت»، ثم التفت إلى علي، وقال: «إن وَلِيتَ من أمرها شيئاً، فارفق بها».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه عبد الجبار بن الورد، ولم يخرجا له.

---

٥٤٢ ـ المستدرك (١١٩/٣): حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله الحفيد، ثنا أحمد بن نصر، ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين، ثنا عبد الجبار بن الورد، عن عمار الدهني، عن سالم بن أبي الجعد، عن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ قالت، فذكره بلفظه.

تخـــريجـــه:

الحديث ذكره صاحب كنز العمال (١٣٦/١٢ رقم ٣٤٣٧١)، وعزاه للحاكم فقط.

وقد أخرجه البيهقي في الدلائل (٤١١/٦) من طريق الحاكم.

وأورده الحافظ ابن كثير في البداية (٢١٢/٦) عن البيهقي، ثم قال: «هذا حديث غريب جداً.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «عبد الجبار لم يخرجا له». وعبد الجبار هذا هو ابن الورد المخزومي، مولاهم، المكي، أبو هشام، وهو صدوق يهم ـ كما في التقريب (٤٦٦/١ رقم ٧٩٦) ـ، فقد وثقه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، والعجلي.

=

. . . .

= وقال الإمام أحمد ثقة لا بأس به، وقال ابن المديني لا بأس به، وكذا قال ابن عدي، وزاد: يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: يخطيء ويهم، وقال البخاري: يخالف في بعض حديثه. / الكامل لابن عدي (١٩٦٢/٥)، والتهذيب (١٠٥/٦ ــ ١٠٦ رقم ٢١٢).

ولم يرو لعبد الجبار هذا أحد من الشيخين، وإنما روى له أبو داود والنسائي ــ كما يتضح من الموضع السابق من التقريب، والتهذيب ــ .

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن حال عبد الجبار بن الورد.

وتقدم أن ابن كثير قال عن الحديث: «غريب جداً»، مع أنه مال إلى تصحيحه في موضع آخر.

فإن ابن القيم ــ رحمه الله ــ قال في المنار المنيف (ص ٦٠): كل حديث فيه: «يا حميراء»، أو ذكر: «الحميراء»، فهو كذب مختلق. اهـ.

واستثنى بعضهم بعض الأحاديث التي فيها ذكر: «الحميراء»، ومنها هذا الحديث، استثناه ابن كثير ــ كما نقله عنه تلميذه الإمام بدر الدين الزركشي في كتابه «الإجابة لا يراد ما استدركته عائشة على الصحابة» (ص ٥١) ــ حيث ذكر من خصائص عائشة ــ رضي الله عنها ــ قوله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «خذوا شطر دينكم عن الحميراء»، ثم قال الزركشي: (وسألت شيخنا الحافظ عماد الدين بن كثير ــ رحمه الله ــ عن ذلك، فقال: كان شيخنا حافظ الدنيا أبو الحجاج المزي ــ رحمه الله ــ يقول: كل حديث فيه ذكر الحميراء باطل، إلا حديثاً في الصوم في سنن النسائي.

قلت ــ أي ابن كثير ــ : وحديث آخر في النسائي أيضاً عن أبي سلمة، قال: قالت عائشة: دخل الحبشة المسجد يلعبون، فقال لي: «يا حميراء، أتحبين أن تنظري إليهم؟». . . الحديث، وإسناده صحيح.

وروى الحاكم في مستدركه حديث: ذكر النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ =

= خروج بعض أمهات المؤمنين، فضحكت عائشة، فقال: «انظري يا حميراء أن لا تكوني أنت»، ثم التفت إلى علي، فقال: «إن وليت من أمرها شيئاً، فارفق بها»، وقال ـ أي الحاكم ـ: صحيح الإسناد). اهـ. وانظر أيضاً حاشية الموضع السابق من المنار للشيخ عبد الفتاح أبـي غدة.

٥٤٣ـ حديث أنس:

أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال لعلي: «أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه بعدي».

قال: على (شرط)(١) البخاري ومسلم.

قلت: بل هو (فيما)(٢) أعتقد من وضع ضِرار بن صُرَد المذكور في إسناده؛ قال ابن معين: كذاب(٣).

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٢) في (أ): (مما)، وليس في (ب)، وما أثبته من التلخيص.

(٣) في (ب) لم يذكر التعقيب بكامله، وإنما قال: (قلت: بل موضوع).

وقول ابن معين هذا انظره في الجرح والتعديل (٤/٤٦٥).

٥٤٣ ـ المستدرك (٣/١٢٢): حدثنا عَبْدان بن يزيد بن يعقوب الدقّاق من أصل كتابه، ثنا إبراهيم بن الحسين بن ديزيل، ثنا أبو نعيم ضرار بن صرد، ثنا معتمر بن سليمان، قال: سمعت أبي يذكر عن الحسن، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال لعلي: «أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه بعدي».

تخـريجه:

الحديث أخرجه ابن حبان في المجروحين (١/٣٨٠) من طريق ضرار، به مثله.

وللحديث طريق أخرى يرويها إبراهيم بن محمد به ميمون، حدثنا علي بن عابس، عن الحارث بن حصيرة، عن القاسم بن جندب، عن أنس قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «يا أنس، اسكب لي وضوءاً، ثم قام، فصلى ركعتين، ثم قال: «يا أنس، أول من يدخل عليك من هذا =

= الباب أمير المؤمنين، وسيد المرسلين، وقائد الغر المحجلين، وخاتم الوصيين»، قال أنس: فقلت: اللهم اجعله رجلاً من الأنصار، إذ جاء علي عليه السلام، قال: «من هذا يا أنس؟ «فقلت: علي، فقام مستبشراً، فاعتنقه، ثم جعل يمسح عرق وجهه، ويمسح عرق علي بوجهه، فقال علي: يا رسول الله، لقد رأيتك صنعت شيئاً ما صنعته بي قبل؟! قال: وما يمنعني، وأنت تؤدي عني، وتسمعهم صوتي، وتبين لهم ما اختلفوا فيه بعدي؟».

أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/٦٣ ـ ٦٤).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٧٦ ـ ٣٧٧)، وقد سقط عنده بعض متنه، ومنه موضع الشاهد، وساقه السيوطي في اللآلىء (١/٣٥٩) بتمامه.

قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح. قال يحيى بن معين: علي بن عابس ليس بشيء.

وحكم الذهبي في الميزان (١/٦٤) على هذا الحديث بالوضع، ونقله عنه السيوطي في اللآلىء، إقراراً منه لابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع.

دراسة الإسناد:
الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل هو فيما أعتقده من وضع ضرار، قال ابن معين: كذاب».

وضرار هذا هو ابن صُرَد ـ بضم المهملة، وفتح الراء ـ، التيمي، أبو نعيم الطحان، الكوفي وهو متروك، كذبه ابن معين، وقال البخاري، والنسائي: متروك الحديث، وقال حسين بن محمد القبابي: تركوه، وقال الساجي: عنده مناكير، وقال ابن قانع: ضعيف يتشيع، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال ابن حبان: كان فقيهاً، =

. . . .

= عالماً بالفرائض، إلا أنه يروي المقلوبات عن الثقات، حتى إذا سمعها من كان داخلاً في العلم شهد عليه بالجرح والوهن، وقال أبو حاتم: صدوق صاحب قرآن وفرائض، يكتب حديثه، ولا يحتج به، روى حديثاً عن معتمر، عن أبيه، عن الحسن، عن أنس، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في فضيلة لبعض الصحابة ينكرها أهل المعرفة بالحديث. / الجرح والتعديل (٤/٤٦٥ ـ ٤٦٦ رقم ٢٠٤٦)، والمجروحين (١/٣٨٠)، والميزان (٢/٣٢٧ ـ ٣٢٨ رقم ٣٩٥١)، والتهذيب (٤/٤٥٦ رقم ٧٨٨).

قلت: والحديث الذي ذكره أبو حاتم واستنكره، هو هذا الحديث الذي معنا.

وأما الطريق الأخرى، فتقدم أن ابن الجوزي أعلها بضعف علي بن عابس، وزاد السيوطي إعلالها بـ: إبراهيم بن محمد بن ميمون، وإبراهيم هذا قال عنه الذهبي: من أجلاد الشيعة، وحكم على حديثه بالوضع، وذكره الطوسي في رجال الشيعة. / الميزان ١/٦٣ و٦٤ رقم ٢٠٣ و٢١١)، واللسان (١/١٠٧ رقم ٣١٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف ضرار بن الأصرد.

وأما الطريق الأخرى فموضوعه كما سبق، والله أعلم.

٥٤٤ـ حديث ربيعة بن ناجذ[١]، عن علي مرفوعاً:

«يا علي، إن فيك من عيسى مثلاً، أبغضته اليهود حتى بهتوا أمه، وأحبته النصارى حتى أنزلوه المنزلة التي ليس بها...» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه الحكم بن عبد الملك وهّاه ابن معين[٢].

---

(١) قوله: (ابن ناجذ) ليس في (ب).

(٢) تاريخ ابن معين (٢/١٢٥ رقم ١٣٣٢): «الحكم بن عبد الملك ليس بشيء».

٥٤٤ ـ المستدرك (٣/١٢٣): حدثني أبو قتيبة سالم بن الفضل الآدمي بمكة، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا عمي أبو بكر، ثنا علي بن ثابت الدهان، ثنا الحكم بن عبد الملك، عن الحارث بن حصيرة، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجذ، عن علي ـ رضي الله عنه ـ قال: دعاني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقال: «يا علي، إن فيك من عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ مثلاً، أبغضته اليهود حتى بهتوا أمه، وأحبته النصارى حتى أنزلوه المنزلة التي ليس بها». قال: وقال علي: ألا وإنه يهلك فيّ مُحبٌ مُطْرٍ يُفرط بي بما ليس فيّ، ومبغض مفترٍ يحمله شنآني على أن يبهتني، ألا وإني لست بنبي، ولا يوحى إلي، ولكني أعمل بكتاب الله، وسنة نبيه ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ما استطعت، فما أمرتكم به من طاعة الله تعالى، فحق عليكم طاعتي فيما أحببتم، أو كرهتم، وما أمرتكم بمعصية، أنا، وغيري، فلا طاعة لأحد في معصية الله عز وجل، إنما الطاعة في المعروف.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه البخاري في تاريخه (٣/٢٨١ ـ ٢٨٢). =

. . . .

= والنسائي في الخصائص (ص ١٢١ رقم ١٠٣).

وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند (١/ ١٦٠).

وفي السنة (ص ١٩٠).

وفي زياداته على الفضائل (٢/ ٦٣٩ ـ ٦٤٠ و ٧١٣ ـ ٧١٤ رقم ١٠٨٧ و ١٢٢١ و ١٢٢٢).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤ رقم ٣٥٧).

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (١/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧ رقم ٥٣٤).

وابن أبـي عاصم في السنة (٢/ ٤٨٤ رقم ١٠٠٤).

وابن الجوزي في العلل (١/ ١٦١ ـ ١٦٢ رقم ٢٥٩).

جميعهم من طريق الحكم بن عبد الملك، به نحوه، إلا أن البخاري، والنسائي، وابن أبـي عاصم اقتصروا على المرفوع منه، ولم يذكروا قول علي، وبعض الروايات عند عبد الله بن أحمد، ورواية أبـي يعلى ليس فيها بقية قول علي: «ألا وإني لست بنبـي. . .» الخ.

قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح، قال: يحيـى بن معين: الحكم بن عبد الملك ليس بثقة، وليس بشيء. وقال أبو داود: منكر الحديث».

وقال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٣٣): «في إسناد عبد الله وأبـي يعلى، الحكم بن عبد الملك، وهو ضعيف».

وأخرجه البزار في مسنده (٣/ ٢٠٢ رقم ٢٥٦٦) من طريق محمد بن كثير الملائي، ثنا، الحارث بن حصيرة، به نحوه، ولم يذكر قول علي ـ رضي الله عنه ـ.

قال الهيثمي في الموضع السابق: «وفي إسناد البزار محمد بن كثير القرشي، الكوفي، وهو ضعيف».

وللحديث طريق أخرى عن علي ـ رضي الله عنه ـ، يرويها عيسى بن =

= عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، حدثنا أبي، عن أبيه، عن جده علي بن أبي طالب، قال: جئت إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يوماً، فوجدته في ملأ من قريش، فنظر إلي، وقال: «يا علي، إنما مثلك في هذه الأمة كمثل عيسى ابن مريم، أحبه قوم، فأفرطوا فيه، وأبغضه قوم، فأفرطوا فيه»، قال: فضحك الملأ الذي عنده، وقالوا: انظروا كيف شبه ابن عمه بعيسى، قال: ونزل القرآن:
﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾
(الآية ٥٧ من سورة الزخرف).

أخرجه ابن حبان في المجروحين (٢/١٢٢).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/٢٢٤ رقم ٣٥٨).

قال ابن حبان عن عيسى هذا: «يروي عن أبيه، عن آبائه أشياء موضوعة، لا يحل الاحتجاج به، كأنه كان يهم، ويخطيء حتى كان يجيء بالأشياء الموضوعة، عن أسلافه، فبطل الاحتجاج بما يرويه، لما وصفت». اهـ. ثم ذكر هذا الحديث ضمن ما انتقده عليه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «الحكم وهاه ابن معين».

والحكم هذا هو ابن عبد الملك القرشي البصري، وهو ضعيف ــ كما في التقريب (١/١٩١ رقم ٤٩٢) ــ، وانظر الجرح والتعديل (٣/١٢٢ ــ ١٢٣ رقم ٥٦٤)، والتهذيب (٢/٤٣١ ــ ٤٣٢ رقم ٧٥٤).

وقد تابعه عند البزار محمد بن كثير القرشي، الكوفي، أبو إسحاق، وهو ضعيف أيضاً ــ كما في التقريب (٢/٢٠٣ رقم ٦٥٥) ــ، وانظر الكامل لابن عدي (٦/٢٢٥٧ ــ ٢٢٥٨)، والتهذيب (٩/٤١٨ ــ ٤١٩ رقم ٦٨٥).

لكن مدار كلا الطريقين على الحارث بن حَصيرة ــ بفتح المهملة، وكسر =

. . . .

= المهملة بعدها ـ ، الأزدي ، أبو النعمان الكوفي، وهو ضعيف شيعي غال، قال جرير عنه: شيخ طويل السكوت، يصر على أمر عظيم، وقال أبو أحمد الزبيري، كان يؤمن بالرجعة، وقال الدارقطني: شيخ للشيعة يغلو في التشيع ، وقال الأزدي : زائغ، سألت أبا العباس بن سعيد عنه، فقال: كان مذموم المذهب، أفسدوه. وقال العقيلي: له غير حديث منكر لا يتابع عليه. وقال ابن عدي: هو أحد من المحترقين بالكوفة في التشيع، وعلى ضعفه يكتب حديثه. وقال أبو حاتم: لولا أن الثوري روى عنه لترك حديثه. ووثقه النسائي، والعجلي، وابن نمير، وابن حبان، وقال أبو داود: شيعي صدوق، وقال ابن معين: خشبي ثقة، ينسبونه إلى خشبة زيد التي صلب عليها. / الكامل لابن عدي (٢/٦٠٦ ـ ٦٠٧)، والتهذيب (٢/١٤٠ رقم ٢٣٦).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف الحارث بن حصيرة، وأما الحكم بن عبد الملك فإنه قد توبع عليه كما سبق.

وأما الطريق الأخرى التي رواها عيسى بن عبد الله، فتقدم أن ابن حبان حكم عليها بالوضع، والله أعلم.

٥٤٥ـ حديث أبـي ذرّ مرفوعاً:

«يا علي، من فارقني، فقد فارق الله، ومن فارقك، فقد فارقني».

قال: صحيح.

قلت: بل منكر.

---

٥٤٥ ـ المستدرك (٣/١٢٣ ـ ١٢٤): حدثنا أبو العباس محمد بن أحمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، ثنا عبد الله بن نمير، ثنا عامر بن السمط، عن أبـي الجحاف داود بن أبـي عوف، عن معاوية بن ثعلبة، عن أبـي ذر ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «يا علي، من فارقني، فقد فارق الله، ومن فارقك يا علي، فقد فارقني».

تخـــريجـــه:

الحديث أشار إليه البخاري في تاريخه (٧/٣٣٣)، فقال: قال: أبو عامر، نا ابن نمير، عن عامر الشيباني، عن أبـي الجحاف، عن معاوية بن ثعلبة، عن أبـي ذر، عن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في علي.

وأخرجه الإمام أحمد في الفضائل (٢/٥٧٠ رقم ٩٦٢).

والبزار في مسنده (٣/٢٠١ رقم ٢٥٦).

وابن عدي في الكامل (٣/٩٥٠).

ثلاثتهم من طريق ابن نمير، به نحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٩/١٣٥): «رجاله ثقات».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «بل منكر».

=

. . . .

= وفي سنده معاوية بن ثعلبة الراوي للحديث عن أبي ذر، وهو مجهول، لم يرو عنه سوى أبي الجحاف داود بن أبي عوف، وقد ذكره البخاري في تاريخه (٧/٣٣٣ رقم ١٤٣١)، وسكت عنه، وبيض له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/٣٧٨ رقم ١٧٣٣)، وذكره ابن حبان في ثقاته (٥/٤١٦).

وفي سنده داود بن أبي عوف سويد التميمي، البُرْجُمي، مولاهم، أبو الجحاف، وهو صدوق شيعي، ربما أخطأ ـ كما في التقريب (١/٢٣٣ رقم ٣٢)، فقد وثقه سفيان، وأحمد، وابن معين، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن عيينة: كان من الشيعة، وقال ابن عدي: «هو في جملة متشيعي أهل الكوفة، وعامة ما يرويه في فضائل أهل البيت. . .، وهو من غالية أهل التشيع. . .، وهو عندي ليس بالقوي، ولا ممن يحتج به في الحديث»، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: يخطيء، وقال الأزدي: زائغ ضعيف، وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: كان من غلاة الشيعة. / الجرح والتعديل (٣/٤٢١ ـ ٤٢٢ رقم ١٩٢٢)، والكامل (٣/٩٥٠ ـ ٩٥١)، والتهذيب (٣/١٩٦ ـ ١٩٧ رقم ٣٧٥).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة معاوية بن ثعلبة، وما تقدم عن حال أبي الجحاف، ومتنه منكر كما قال الذهبي: لتفرد أبي الجحاف به، عن معاوية هذا، حيث لم أجد للحديث غير هذه الطريق.

٥٤٦ــ حديث عائشة مرفوعاً:

«أنا سيد ولد آدم، وعلي سيد العرب».

قال: صحيح، رواه عمر بن حسن الرّاسِبي، وأرجو أنه صدوق.

قلت: أظن أنه الذي وضع هذا.

---

٥٤٦ ــ المستدرك (٣/١٢٤): حدثنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، ثنا محمد بن معاذ، ثنا أبو حفص عمر بن الحسن الراسبي، ثنا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ، أن النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: «أنا سيد ولد آدم، وعلي سيد العرب».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وفي إسناده عمر بن الحسن، وأرجو أنه صدوق، ولولا ذلك لحكمت بصحته على شرط الشيخين».

تخــريجــه:

الحديث له عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ أربع طرق:

● **الطريق الأولى:** وهي طريق الحاكم هذه التي يرويها سعيد بن جبير.

وذكره في كنز العمال (١١/٦١٨ رقم ٣٣٠٠٦)، وعزاه للحاكم فقط.

وذكره أيضاً (١٣/١٤٥ ــ رقم ٣٦٤٥٦)، وعزاه لابن النجار، فلست أدري، أمن هذه الطريق أخرجه، أم من غيرها؟

● **الطريق الثانية:** يرويها سلمة بن كهيل.

أخرجه الخطيب في تاريخه (١١/٨٩ ــ ٩٠) من طريق محمد بن حميد، عن يعقوب بن عبد الله الأشعري، عن جعفر، عن سلمة بن كهيل، قال: مر علي بن أبي طالب على النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ وعنده عائشة، فقال لها: «إذا سرك أن تنظري إلى سيد العرب، فانظري إلى علي بن أبي طالب»، فقالت: يا نبي الله، ألست سيد العرب؟ فقال: «أنا إمام =

. . . .

= المسلمين، وسيد المتقين، إذا سرك أن تنظري إلى سيد العرب، فانظري إلى علي بن أبـي طالب».

ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٢١١ ـ ٢١٢ رقم ٣٤١)، ثم قال: «هذا حديث لا أصل له، وإسناده منقطع، ومحمد بن حميد قد كذبه أبو زرعة، وابن وارة، وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالمقلوبات».

● **الطريق الثالثة**: يرويها إسماعيل بن أبـي خالد، قال: نظرت عائشة إلى النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ، فقالت: يا سيد العرب، فقال لها رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : «أنا سيد ولد آدم، ولا فخر، وأبوك سيد كهول العرب، وعلي سيد شباب العرب».

أخرجه القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (١/ ٣٩٤ رقم ٥٩٩) من طريق عبد الملك بن عبد ربه أبـي إسحاق الطائي، عن خلف بن خليفة، عن إسماعيل، به.

● **الطريق الرابعة**: هي الآتية برقم (٥٤٧)، وهي طريق موضوعة كما سيأتي.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وقال: «في إسناده عمر بن الحسن، وأرجو أنه صدوق»، فتعقبه الذهبـي بقوله: «أظن أنه هو الذي وضع هذا».

وعمر بن الحسن هذا هو الراسبـي، ومتنه منكر، تفرد به الراسبـي هذا من هذه الطريق، وقد حكم عليه الذهبـي بالوضع هنا، وفي الميزان قال: «خبر باطل»، وانظر الحديثين الآتيين.

وعمر بن الحسن هذا هو الراسبـي، أبو حفص، ذكره الذهبـي في الميزان ٣/ ١٨٥ رقم ٦٠٦٩ وقال لا يكاد يعرف، وأتي بخبر باطل متنه: «علي سيد العرب».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة الراسبـي، ومتنه منكر، تفرد به الراسبـي هذا من هذه الطريق، وقد حكم عليه الذهبـي بالوضع هنا، وفي الميزان قال: «خبر باطل»، وانظر الحديثين الآتيين.

٥٤٧ـ حديث عائشة مرفوعاً:

«ادعوا لي سيد العرب».

قلت: من؟

قال: «علي سيد العرب».

قلت: فيه الحسين بن علوان، وهو الذي وضعه.

---

٥٤٧ ـ هذا الحديث أورده الحاكم شاهداً للحديث السابق، حيث قال في المستدرك (١٢٤/٣): وله شاهد من حديث عروة، عن عائشة.

أخبرنا أبو بكر محمد بن جعفر القاري ببغداد، ثنا أحمد بن عبيد بن ناصح، ثنا الحسين بن علوان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ، قالت: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «ادعوا لي سيد العرب»، فقلت: يا رسول الله، ألست سيد العرب؟ قال: «أنا سيد ولد آدم، وعلي سيد العرب».

تخـــريجـــه:
الحديث لم أجد من أخرجه من هذه الطريق، وله طرق أخرى تقدم تخريجها في الحديث السابق.

دراسة الإسناد:
الحديث أورده الحاكم شاهداً للحديث السابق، وأعله الذهبي بقوله: «وضعه ابن علوان».

وابن علوان هذا هو الحسين بن علوان الكلبي، وهو كذاب يضع الحديث.

قال ابن معين، والنسائي: كذاب، قال ابن المديني: ضعيف جداً، وقال أبو حاتم، والدارقطني: متروك الحديث، وقال صالح جزرة: كان يضع =

. . . .

= الحديث، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على هشام، وغيره وضعاً، لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب. وقال ابن عدي: يضع الحديث. / الكامل (٢/٧٦٩ ـ ٧٧١)، والميزان (١/٥٤٢ رقم ٢٠٢٧)، واللسان (٢/٢٩٩ ـ ٣٠٠ رقم ١٢٤٤).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة الحسين بن علوان إلى الكذب، ووضع الحديث.

٥٤٨ـ قال الحاكم: وروي من رواية جابر مرفوعاً.

قلت: فيه عمر بن موسى الوجيهي(١)، وهو وضاع.

---

(١) في أصل (أ): (الرحمي)، ومعلق بهامشها: (صوابه: الوجيهي)، وليست في أصل (ب)، وإنما بهامشها.

٥٤٨ ـ هذا الحديث أورده الحاكم أيضاً شاهداً للحديث قبل السابق، لكنه جاء في المستدرك المطبوع معلقاً بلا إسناد، وهو بتمامه في المخطوط كما يلي: قال الحاكم: وله شاهد آخر من حديث جابر.

حدثناه أبو عبد الله محمد بن موسى القاضي الخازن من أصل كتابه، ثنا إبراهيم بن مالك الزعفراني، ثنا سهل بن عثمان العسكري، ثنا المسيب بن شريك، ثنا عمر بن موسى الوجيهي، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أدعوا لي سيد العرب»، فقالت عائشة: ألست سيد العرب يا رسول الله؟ فقال: «أنا سيد ولد آدم، وعلي سيد العرب».

تخـريجـه:
الحديث ذكره في كنز العمال (٦١٨/١١ رقم ٣٣٠٠٦)، وعزاه للحاكم فقط.

دراسة الإسناد:
الحديث أورده الحاكم شاهداً للحديث قبل السابق، وأعله الذهبي بقوله: «عمر وضاع».

وعمر هذا هو ابن موسى بن وجيه الميتمي، الوجيهي، الحمصي، وهو كذاب يضع الحديث. قال ابن معين عنه: كذاب ليس بشيء. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث، كان يضع الحديث. وقال ابن عدي: هو في عداد من يضع الحديث متناً، وإسناداً. / الكامل (١٦٦٩/٥ ـ ١٦٧٣)، =

. . . .

= والميزان (٣/٢٢٤ ـ ٢٢٥ رقم ٦٢٢٢)، واللسان (٤/٣٣٢ ـ ٣٣٤ رقم ٩٤٤).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة عمر الوجيهي للكذب ووضع الحديث.

٥٤٩ـ حديث علي:

قالَ رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : «رحم الله علياً، اللهم أدِرِ الحق معه حيث دار».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: كذا قال! وفيه مختار بن نافع، وهو ساقط؛ قال النسائي(١)، وغيره: ليس بثقة.

---

(١) الميزان (٤/٨٠).

٥٤٩ ـ المستدرك (٣/١٢٤ ـ ١٢٥): أخبرنا أحمد بن كامل القاضي، ثنا أبو قلابة، ثنا أبو عتاب سهل بن حماد، ثنا المختار بن نافع التميمي، ثنا أبو حيان التيمي، عن أبيه، عن علي ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فذكره بلفظه.

تخـــريجـــه:

هذا الحديث جزء من حديث اقتصر الحاكم على موضع الشاهد منه، وأخرجه بتمامه الترمذي (١٠/٢١٦ ـ ٢١٧ رقم ٣٧٩٨) في مناقب علي ـ رضي الله عنه ـ، من كتاب المناقب، ولفظه: «رحم الله أبا بكر؛ زوجني ابنته، وحملني إلى دار الهجرة، وأعتق بلالاً من ماله. رحم الله عمر؛ يقول الحق وإن كان مراً، تركه الحق، وماله صديق. رحم الله عثمان، تستحييه الملائكة. رحم الله علياً، اللهم أدر الحق معه حيث دار».

أخرجه أبو يعلى في مسنده (١/٤١٨ ـ ٤١٩ رقم ٥٥٠).

وابن حبان في المجروحين (٣/١٠).

وابن عدي في الكامل (٦/٢٤٣٧).

وعلقه ابن الجوزي في العلل (١/٢٥٣ ـ ٢٥٤ رقم ٤١٠). =

. . . .

= جميعهم من طريق المختار بن نافع، به، مثل لفظ الترمذي، عدا ابن حبان فنحوه.

قال الترمذي: «هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

وقال ابن الجوزي: «هذا الحديث يعرف بمختار، قال البخاري: هو منكر الحديث. وقال ابن حبان: كان يأتي بالمناكير عن المشاهير، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لذلك». اهـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «كذا قال! ومختار ساقط: قال النسائي، وغيره: ليس بثقة».

ومختار هذا هو ابن نافع التميمي، العكلي، أبو إسحاق التمار، الكوفي، وهو منكر الحديث، قاله البخاري، والنسائي، وأبو حاتم، والساجي، وقال النسائي في موضع آخر: ليس بثقة، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، ووثقه العجلي، وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، كان يأتي بالمناكير عن المشاهير، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لذلك». / الضعفاء للبخاري (ص ١١ رقم ٣٥٧)، والمجروحين (٣/٩ ـ ١٠)، والكامل (٦/٢٤٣٧)، والتهذيب (١٠/٦٩ ـ ٧٠ رقم ١١٩).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد، ومتنه منكر، تفرد به المختار هذا، وقد عدّه ابن حبان، وابن عدي، والذهبي في ما أنكر عليه، والله أعلم.

٥٥٠ـ حديث عمر، قال:

لقدْ أعطي علي[١] ثلاث خصال[٢]: تزوّج فاطمة، وسُكناه في المسجد مع رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ، والرايةَ يوم خيبر.

قال: صحيح.

قلت: بل فيه المديني[٣] عبد الله بن جعفر، ضعيف.

---

(١) في (ب): (عليا).

(٢) في (ب): (خطال).

(٣) قوله: (المديني) ليس في (ب).

٥٥٠ ـ المستدرك (٣/١٢٥): أخبرني الحسن بن محمد بن إسحاق الاسفرائيني، ثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن البراء، ثنا علي بن عبد الله بن جعفر المديني، ثنا أبي، أخبرني سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ : لقد أعطي علي بن أبي طالب ثلاث خصال، لأن تكون لي خصلة منها أحب إلي من أن أعطى حمر النعم، قيل: وما هن يا أمير المؤمنين؟ قال: تزوجه فاطمة بنت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ، وسكناه المسجد مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يحل له فيه ما يحل له، والراية يوم خيبر.

تخريجه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٤/١٤٩٦) من طريق أبي يعلى، عن القواريري، عن عبد الله بن جعفر المديني، به مثله.

وذكر الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/١٢٠ ـ ١٢١)، وقال: «رواه أبو يعلى في الكبير، وفيه عبد الله بن جعفر بن نجيح، وهو متروك». =

. . . .

= وذكره المحب الطبري في الرياض النضرة (٣/١٥٨)، وعزاه لابن السمّان في الموافقة.

وأخرجه القطيعي في زياداته على الفضائل (٢/٦٥٩ رقم ١١٢٣)، من طريق يعقوب بن عبد الرحمن الإسكندراني، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب قال: لقد أوتي علي بن أبي طالب ثلاثاً، لأن أكون أوتيتها أحب إلي من إعطاء حمر النعم: جوار رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ في المسجد، والراية يوم خيبر، والثالثة نسيها سهيل.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل المديني عبد الله بن جعفر ضعيف».

وعبد الله هذا هو ابن جعفر بن نجيح السعدي، مولاهم، أبو جعفر المديني، والد علي ابن المديني، وهو ضعيف، يقال: تغير حفظه بآخره ــ كما في التقريب (١/٤٠٦ ــ ٤٠٧ رقم ٢٣٢)، وانظر الكامل لابن عدي (٤/١٤٩٣ ــ ١٤٩٧)، والتهذيب (٥/١٧٤ ــ ١٧٦ رقم ٢٩٨).

وقد خالفه يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد الإسكندراني، وهو ثقة من رجال الشيخين كما في الحديث (٥٠٩)، فرواه عن سهيل، عن أبيه، أن عمر، فذكره، ولم يذكر أبا هريرة.

قال محقق الفضائل لأحمد: «إسناده صحيح».

قلت: هو كذلك لو أن والد سهيل أدرك عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ، ووالد سهيل هذا اسمه ذكوان السمان، أبو صالح، وقد نص أبو زرعة على أنه لم يسمع من عمر ــ رضي الله عنه ــ كما في المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٥٧ رقم ٨٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف عبد الله المديني، ومخالفته لمن هو أوثق منه، بزيادة أبي هريرة في سند الحديث.

=

والذي خالفه المديني هو يعقوب بن عبد الرحمن الإسكندراني، والحديث من طريقه ضعيف أيضاً لانقطاعه.

لكن قوله في الحديث: «تزوجه فاطمة بنت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ» صحيح لا أعلم بين أهل القبلة مخالف فيه.

وأما قوله: «سكناه المسجد مع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ» فتقدم في الحديث (٥٤٠) ما يشهد له من قول سعد بن أبـي وقاص ــ رضي الله عنه ــ (وأخرج رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ عمه العباس، وغيره من المسجد، فقال له العباس: تخرجنا ونحن عصبتك، وعمومتك، وتسكن علياً؟ فقال: «ما أنا أخرجتكم، ولكن الله أخرجكم، وأسكنه»)، لكن تقدم هناك أن متنه أعله بعض العلماء، منهم الإمام أحمد حين قال: «ما له أصل».

وأما قوله: «والرايـة يوم خيبر» فإنه صحيح تقدم في الحديث (٥٣١) أن مسلماً أخرجه من رواية سعد بن أبـي وقاص، وقد أخرجه غيره من غير طريق سعد.

٥٥١ـ حديث ابن عباس:

إن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال في خطبته في حجة الوداع: «لأقتلنّ العمالقة[١] في (كتيبة)»[٢]، فقال له جبريل: أَوْ علي؟ فقال: «أَوْ علي».

قلت: فيه إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كُهَيْل، عن أبيه، وهما متروكان.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبعد قال: (الحديث) إشارة لاختصار متنه.

(٢) في (أ): (كتفه)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

٥٥١ ـ المستدرك (١٢٦/٣): حدثنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا محمد بن عبد الله بن سليمان، ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، حدثني أبي، عن أبيه، عن سلمة، عن مجاهد، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قال في خطبة خطبها في حجة الوداع: «لأقتلن العمالقة في كتيبة»، فقال له جبريل عليه الصلاة والسلام: أو علي؟ قال: «أو علي بن أبي طالب».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٦٥٥/٧) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحِمّاني، ثنا يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: سمعت النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «لئن بقيت لأقتلن العمالقة»، قال: فقال جبريل: أو علي؟.

كذا جاء سياقه في الكامل لابن عدي.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، حدثني أبي، عن أبيه، وسكت عنه، فتعقبه الذهبي بقوله: «إسماعيل، وأبوه متروكان». =

قلت: تقدم في الحديث (٥٠٣) أنهما متروكان، وأن ابنهما إبراهيم ضعيف.

وأما رواية ابن عدي للحديث، فمع ما فيها من النقص المخل في المتن، فإنها من رواية يحيى الحمائي، عن يحيى بن سلمة بن كهيل.

ويحيى بن سلمة بن كهيل تقدم آنفاً أنه: متروك.

ويحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمّاني ــ بكسر المهملة، وتشديد الميم ــ ، الكوفي، مع كونه حافظاً، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث ــ كما في التقريب (٢/٣٥٢ رقم ١١٦) ــ ، فقد كذبه أحمد بن حنبل، قال عبد الله: قلت لأبي: ابن الحماني حدث عنك بحديث إسحاق الأزرق، قال: كذب، ما حدثته به، قلت: حكوا عنه أنه سمعه منك في المذاكرة على باب إسماعيل؟ فقال: «كذب، إنما سمعه من إسحاق بعد ذلك، أنا لا أعلم في تلك الأيام أن هذا الحديث غريب ــ أي وقت التقينا على باب إسماعيل ــ ، إنما كنا نتذاكر الفقه والأبواب.

وقال أيضاً: ما زلنا نعرفه أنه يسرق الأحاديث، أو يلتقطها، أو ينقلها.

وقال جعفر بن سهل الدقاق: قلت لعبد الله بن أحمد: أبو عبد الله ترك حديث الحماني من أجل الحديث الذي ادعى أنه سمعه منه، عن إسحاق الأزرق؟ فقال عبد الله: ليس هذا العلة في تركه حديثه، ولكن حدث عن قريش بن حيان، عن بكر بن وائل بحديث، وقريش مات قبل أن يدخل الحماني البصرة. / انظر الكامل لابن عدي (٧/٢٦٩٣ ــ ٢٦٩٥)، والتهذيب (١١/٢٤٣ ــ ٢٤٩ رقم ٣٩٨).

قلت: وقد وثق الحماني هذا يحيى بن معين، لكنه معارض بجرح من جرحه، وهو جرح مفسر، منه ما سبق ذكره عن الإمام أحمد، وأمور أخرى ذكرها الحافظ ابن حجر في التهذيب، مفادها أن الحماني هذا يسرق الحديث كما قال الإمام أحمد، والجرح إذا كان مفسراً مقدم على التعديل.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً لما تقدم في دراسة الإسناد، وهو من رواية ابن عدي أشد ضعفاً لنسبة الحماني إلى سرقة الحديث.

٥٥٢ـ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«أنا مدينة العلم، وعلي بابها، فمن أراد المدينة، فليأت الباب».

قال: صحيح.

قلت: بل موضوع.

قال: وأبو الصلت المذكور في إسناده ثقة مأمون.

قلت: لا والله، لا ثقة، ولا مأمون.

---

٥٥٢ ـ المستدرك (١٢٦/٣ ـ ١٢٧): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الرحيم الهروي بالرملة، ثنا أبو الصلت عبد السلام بن صالح، ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فذكره بلفظه.

قال الحاكم عقبه: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وأبو الصلت ثقة مأمون، فإني سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب في التاريخ يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي، فقال: ثقة، قلت: أليس قد حدّث عن أبي معاوية، عن الأعمش: «أنا مدينة العلم»؟ فقال: قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي، وهو ثقة مأمون.

سمعت أبا نصر أحمد بن سهل الفقيه القباني إمام عصره ببخارى يقول: سمعت صالح بن محمد بن حبيب الحافظ يقول، وسئل عن أبي الصلت الهروي، فقال: دخل يحيى بن معين، ونحن معه على أبي الصلت، فسلم عليه، فلما خرج، تبعته، فقلت له: ما تقول ـ رحمك الله ـ في أبي الصلت؟ فقال: هو صدوق، فقلت له: إنه يروي حديث الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أنا =

. . . .

= مدينة العلم، وعلي بابها، فمن أراد العلم، فليأتها من بابها»؟! فقال: قد روى هذا ذاك الفيدي، عن أبي معاوية، عن الأعمش كما رواه أبو الصلت).

تخـريجـه:

الحديث يرويه الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، به. وله عن الأعمش أربع طرق:

● **الأولى**: يرويها أبو معاوية:

وله عن أبي معاوية أحد عشر طريقاً:

١ ـ يرويها أبو الصلت الهروي عبد السلام بن صالح، عن أبي معاوية، وهي طريق الحاكم هذه التي يرويها عن محمد بن عبد الرحيم، عن أبي الصلت، به.

وأخرجه الحاكم أيضاً من طريق الحسن بن فهم، عن أبي الصلت ـ به.

وأخرجه الطبري في «تهذيب الآثار (ص ١٠٥ رقم ١٧٣ من مسند علي) من طريق محمد بن إسماعيل الضراري.

والطبراني في الكبير (١١/٦٥ ـ ٦٦ رقم ١١٠٦١) من طريق المعمري، ومحمد بن علي الصائغ.

وابن عدي في الكامل (٥/١٧٢٢) من طريق علي بن سعيد بن بشير الرازي.

والخطيب في تاريخه (١١/٤٨ و ٤٩) من طريق إسحاق بن الحسن بن ميمون الحربي، والقاسم بن عبد الرحمن الأنباري.

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥١).

جميع هؤلاء، عن أبي الصلت عبد السلام بن صالح، به نحوه. =

. . . .

= ٢ ـ يرويها محمد بن جعفر الفيدي.

أخرجه الحاكم (١٢٧/٣) عقب روايته لطريق أبي الصلت السابقة.

وهذه الطريق هي التي ذكرها ابن معين، بعد أن سئل عن رواية أبي الصلت، فقال: «قد روى هذا ذاك الفيدي، عن أبي معاوية، عن الأعمش، كما رواه أبو الصلت».

وقد أخرج الحاكم طريق الفيدي هذه من طريق الحسين بن فهم، ثنا محمد بن يحيى بن الضريس، ثنا محمد بن جعفر الفيدي، فذكره بمثله.

قال الحاكم: «ليعلم المستفيد لهذا العلم أن الحسين بن فهم بن عبد الرحمن ثقة مأمون حافظ».

٣ ـ يرويها عمر بن إسماعيل بن مجالد.

أخرجه العقيلي في الضعفاء (١٥٠/٣).

وابن عدي في الكامل (١٧٢٢/٥).

والخطيب في تاريخه (٢٠٤/١١).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٣٥١/١).

ثلاثتهم من طريق عمر بن إسماعيل هذا، عن أبي معاوية، به نحوه، إلا أن ابن عدي اقتصر على قوله: «أنا مدينة العلم وعلي بابها».

٤ ـ يرويها أبو هارون إسماعيل بن محمد بن يوسف، عن أبي عبيد القاسم بن سلّام، عن أبي معاوية، به نحوه.

أخرجه ابن حبان في المجروحين (١٣٠/١).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٣٥٢/١).

٥ ـ يرويها الحسن بن علي بن راشد، عن أبي معاوية، به نحوه.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٧٥٢/٢).

=

. . . .

= ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥٢).

٦ ــ يرويها إبراهيم بن موسى الرازي، عن أبـي معاوية، به نحوه.

أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (ص ١٠٥ رقم ١٧٤ من مسند علي).

٧ ــ يرويها موسى بن محمد الأنصاري الكوفي، عن أبـي معاوية، به بلفظ: «أنا مدينة الحكمة، وعلي بابها».

أخرجه خيثمة بن سليمان الطّرابلسي في حديثه (ص ٢٠٠): حدثنا ابن عوف، حدثنا محفوظ بن بحر الأنطاكي، حدثنا موسى بن محمد الأنصاري الكوفي، فذكره.

٨ ــ يرويها أحمد بن سلمة أبوعمرو الكوفي، عن أبـي معاوية، به نحوه.

أخرجه ابن عدي في الكامل (١/١٩٣)، وتحرف فيه أبومعاوية إلى أبـي ميمون.

وأخرجه من طريقه على الصواب ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥٢).

٩ ــ يرويها جعفر بن محمد البغدادي، عن أبـي معاوية، به نحوه.

أخرجه الخطيب في تاريخه (٧/١٧٢ ــ ١٧٣).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥٠).

١٠ ــ يرويها رجاء بن سلمة، عن أبـي معاوية، به نحوه.

أخرجه الخطيب أيضاً (٤/٣٤٨).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات أيضاً (١/٣٥٠ ــ ٣٥١).

١١ ــ يرويها الحسن بن عثمان، عن محمود بن خداش، عن أبـي معاوية.

ذكره ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥٢)، وعزاه لابن مردويه. =

....

= ● **الطريق الثانية**: يرويها سعيد بن عقبة، عن الأعمش، به نحوه.

أخرجه ابن عدي في الكامل (١٢٤٨/٢).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٣٥٢/١).

● **الطريق الثالثة**: يرويها عيسى بن يونس، عن الأعمش، به بلفظ: أنا مدينة الحكمة وعلي بابها».

أخرجه ابن عدي في الكامل (١٨٢٣/٥) و(١٢٤٨/٣).

● **الطريق الرابعة**: يرويها سفيان بن وكيع، عن أبيه، عن الأعمش، به.

أخرجه ابن عدي أيضاً (١٢٤٨/٣)، بعد أن ذكر الحديث من طريق سعيد بن عقبة، فقال: «رواه شيخ ضعيف يقال له عثمان بن عبد الله الأموي، عن عيسى بن يونس، عن الأعمش.

وثناه عن بعض الكذابين، عن سفيان بن وكيع، عن أبيه، عن الأعمش». اهـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «موضوع»، ونقل قول الحاكم عن أبي الصلت: «ثقة مأمون»، فتعقبه بقوله: «لا والله، لا ثقة، ولا مأمون».

وأبو الصلت هذا اسمه عبد السلام بن صالح بن سليمان بن أيوب بن ميسرة القرشي، مولاهم، أبو الصلت الهروي.

وثقه ابن معين والحاكم، ووصفه ابن معين بالتشيع، وفي رواية عنه: لم يكن أبو الصلت عندنا من أهل الكذب، وفي رواية: ما أعرفه بالكذب، وفي أخرى: هو صدوق. وقال أبو داود: كان حافظاً.

وسئل الإمام أحمد عن أبي الصلت هذا، فقال: روى أحاديث مناكير، قيل له: روى حديث مجاهد، عن علي (كذا!): «أنا مدينة العلم، وعلي بابها»؛ =

قال: ما سمعنا بهذا، قيل له: هذا الذي تنكر عليه؟ قال: غير هذا، أما هذا فما سمعنا بـه، وروى عن عبد الـرزاق أحاديث لا نعـرفها، ولم نسمعها. قيل لأبـي عبـد الله: قد كـان عند عبـد الرزاق من هـذه الأحاديث الرديّة؟ قال: لم أسمع منها شيئاً.

ولما ذكر للإمام أحمد هذا الحديث: «أنا مدينة العلم» قـال: قبّح الله أبا الصلت.

وقال أحمد بن سيار عن أبـي الصلت هذا: ناظرته لاستخراج ما عنده، فلم أره يفرق، ورأيته يقدم أبا بكر وعمر، ويترحم على علي وعثمان، ولا يذكر أصحاب النبـي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ إلا بالجميل، وسمعته يقول: هذا مذهبـي الذي أدين الله به، إلا أن ثم أحاديث يرويها في المثالب، وسألت إسحاق بن إبراهيم عن تلك الأحاديث، وهي أحاديث مروية نحو ما جاء في أبـي موسى، وما روي في معاوية، فقال: هـذه أحاديث قد رويت، قلت: فتكره كتابتها، وروايتها، والرواية عمن يرويها؟ فقال: أما من يرويها على طريق المعرفة، فلا أكره ذلك، وأما من يرويها ديانة، ويريد عيب القوم، فإني لا أرى الرواية عنه.

وقال النسائي عنه: ليس بثقة. وقال الساجي: يحدث بمناكير، وهو عندهم ضعيف.

وقـال ابن أبـي حـاتم: سـألت أبـي عنـه، فقـال: لم يكن بصـدوق، وهو ضعيف، ولم يحدثني عنه.

وضرب أبو زرعة على حديثه، وقال: لا أحدث عنه، ولا أرضاه.

وقيل لأبـي سعد الهروي الزاهد: ما تقول في عبد السلام بن صالح؟ فقال: نعيم بن الهيصم ثقة، فقيل: إنما سألناك عن عبد السلام، فقال: نعيم ثقة، لم يزد على هذا.

وقال ابن حبان عنه: «يروي عن حماد بن زيد، وأهل العراق العجائب في فضل علي، وأهل بيته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وهو الذي روى عن أبـي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال رسول الله =

. . . .

= ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : «أنا مدينة العلم، وعلي بابها، فمن أراد المدينة، فليأت من قبل الباب»، وهذا شيء لا أصل له، ليس من حديث ابن عباس، ولا مجاهد، ولا الأعمش، ولا أبو معاوية حدث به، وكل من حدث بهذا المتن، فإنما سرقه من أبـي الصلت هذا، وإن قلب إسناده».

وقال الحاكم، والنقاش، وأبو نعيم: روى مناكير. وذكره العقيلي في ضعفائه، وقال: كان رافضياً، خبيثاً، غير مستقيم الأمر. وروى مسلمة عن العقيلي أنه قال عن أبـي الصلت أيضاً: كذاب. وقال الدارقطني: كان رافضياً خبيثاً، روى حديث: «الإيمان إقرار بالقول، وعمل بالجوارح» الحديث، وهو متهم بوضعه، لم يحدث به إلا من سرقه منه، فهو الابتداء في هذا الحديث. وقال ابن عدي «ولعبد السلام هذا عن عبد الرزاق أحاديث مناكير في فضائل علي وفاطمة والحسن والحسين، وهو متهم في هذه الأحاديث. وقال محمد بن طاهر المقدسي: كذاب. وقال ابن الجوزي: كذاب، وهو الذي وضع هذا الحديث على أبـي معاوية، وسرقه منه جماعة. اهـ. من الجرح والتعديل (٦/٤٨ رقم ٢٥٧)، والضعفاء للعقيلي (٣/٧٠ ــ ٧١)، والمجروحين لابن حبان (٢/١٥١ ــ ١٥٢)، والكامل لابن عدي (٥/١٩٦٨)، وتاريخ بغداد (١١/٤٦ ــ ٥١)، ومعرفة التذكرة لابن طاهر المقدسي (ص ٢٦٠ رقم ١٠٤١)، والموضوعات لابن الجوزي (١/٣٥٤)، والتهذيب (٦/٣١٩ ــ ٣٢٢ رقم ٦١٦).

قلت: أما الذهبـي ــ رحمه الله ــ فقال عن أبـي الصلت هنا: «لا ثقة، ولا مأمون»، وفي الميزان (٢/٦١٦) قال: «الرجل الصالح، إلا أنه شيعي جلد»، وذكر أقوال من اتهمه، وتوثيق ابن معين، وسكت، وفي الميزان أيضاً (١/٢٦) قال عنه: «أحد الهلكي». وفي ديوان الضعفاء (ص ١٩٣ رقم ٢٥٢٨) اختار قول من اتهمه، فقال:

«عبد السلام بن صالح، أبو الصلت الهروي، اتهمه بالكذب غير واحد، قال أبو زرعة: لم يكن بثقة، وقال ابن عدي: متهم، وقال غيره: رافضي». اهـ. =

= وفي(الكاشف(٢/١٩٥) رقم ٣٤١٣) قال: «واه شيعي، متهم مع صلاحه».

وأعدل الأقوال في حق أبـي الصلت هذا ما اختاره الذهبـي ـ رحمه الله ـ في كتابه المغني في الضعفاء (٢/٣٩٤ رقم ٣٦٩٤) حيث قال: «عبد السلام بن صالح، أبو الصلت الهروي، الشيعي، الرجل العابد: متروك الحديث، قال ابن عدي: متهم». اهـ.

وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي ـ رحمه الله ـ في حاشيته على الفوائد المجموعة للشوكاني (ص ٢٩٣): (وأبو الصلت ـ فيما يظهر لي ـ كان داهية، من جهة خدم علي الرضا بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبـي طالب، وتظاهر بالتشيع، ورواية الأخبار التي تدخل في التشيع، ومن جهة كان وجيهاً عند بني العباس، ومن جهة تقرب إلى أهل السنة برده على الجهمية، واستطاع أن يتجمل لابن معين حتى أحسن الظن به، ووثقه، وأحسبه كان مخلصاً لبني العباس، وتظاهر بالتشيع لأهل البيت مكراً منه؛ لكي يصدق فيما يرويه عنهم، فروى عن علي بن موسى، عن آبائه الموضوعات الفاحشة ـ كما نرى بعضها في ترجمة علي بن موسى من التهذيب ـ، وغرضه من ذلك حطُّ درجة علي بن موسى، وأهل بيته عند الناس، وأتعجب من الحافظ، ابن حجر، يذكر في ترجمة علي بن موسى من التهذيب تلك البلايا، وانه تفرد بها عنه أبو الصلت، ثم يقول في ترجمة علي من التقريب: «صدوق، الخلل ممن روى عنه»، والذي روى عنه هو أبو الصلت، ومع ذلك يقول في ترجمة أبـي الصلت من التقريب: «صدوق له مناكير، وكان يتشيع، وأفرط العقيلي، فقال: كذاب»، ولم ينفرد العقيلي، فقد قال أبو حاتم: لم يكن بصدوق. . .)، ثم ذكر أقوال من سبق ذكره من الأئمة عن أبـي الصلت.

وقد تابع أبا الصلت على الحديث عشرة من الرواة كما سبق، جميعهم عن أبـي معاوية، به، وبيان حال تلك الطرق إلى أبـي معاوية كما يلي:

● أما **الطريق الأولى** فهي التي رواها أبو الصلت، وتقدم الكلام عنه. =

. . . .

= ● وأما **الثانية** فيرويها محمد بن جعفر الفيدي، وهو الذي اعتبره ابن معين متابعاً لأبـي الصلت ــ كما تقدم ــ، فقال: «قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي، وهو ثقة مأمون».

والفيدي هذا قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب (٢/١٥١ رقم ١٠٧): «مقبول»، ورجح في التهذيب (٩/٩٥ ــ ٩٦) أنه ليس الذي روى عنه البخاري في كتاب الهبة من صحيحه، فقال: «وقع في الهبة: حدثنا محمد بن جعفر، أبو جعفر، ولم يذكر نسبه، والذي أظن أنه القومسي، فإنه لم يختلف في أن كنيته أبو جعفر، بخلاف هذا (يعني الفيدي)، والقومسي ثقة حافظ، بخلاف هذا، فإن له أحاديث خولف فيها». اهـ.

قلت: ورجح بعض الأئمة أن جميع من روى الحديث من هذه الطريق فإنما سرقه من أبـي الصلت الهروي، ومن هؤلاء ابن عدي، والدارقطني، وابن حبّان، وابن الجوزي، كما سيأتي، بل نص الدارقطني على أن محمد بن جعفر الفيدي ممن سرقه كما نقله عنه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥٥).

وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي ــ رحمه الله ــ في حاشيته، على الفوائد المجموعة (ص ٣٥٠): «وتبعه (يعني أبا الصلت) محمد بن جعفر الفيدي، فعده ابن معين متابعاً، وعدّه غيره سارقاً، ولم يتبين من حال الفيدي ما يشفي، ومن زعم أن الشيخين أخرجا له، أو أحدهما، فقد وهم». اهـ.

● أما **الطريق الثالثة**: فهي التي رواها عمر بن إسماعيل بن مجالد بن سعيد الكوفي، الهمذاني، نزيل بغداد، وهو متروك ــ كما في التقريب (٢/٥٢ رقم ٣٨٨) ــ، وقد كذبه ابن معين، فقال: كذاب رجل سوء خبيث. / الضعفاء للعقيلي (٣/١٤٩ ــ ١٥٠)، والكامل لابن عدي (٥/١٧٢٢)، والتهذيب (٧/٤٢٧ ــ ٤٢٨ رقم ٦٩٧).

● وأما **الطريق الرابعة**: فهي التي يرويها أبو عبيد القاسم بن سلّام، وعنه إسماعيل بن محمد بن يوسف، أبو هارون الجبريني، الفلسطيني، وهو يسرق =

الحديث، قال عنه ابن حبان: «ممن يقلب الأسانيد، ويسرق الحديث، لا يجوز الاحتجاج به»، وكذبه ابن طاهر، وتبعه ابن الجوزي، وقال ابن أبـي حاتم: لم أجد حديثه حديث أهل الصدق، وقال الحاكم: روى عن سنيد، وأبـي عبيد، وعمرو بن أبـي سلمة أحاديث موضوعة. / المجروحين (١/١٣٠)، واللسان (١/٤٣٢ ـ ٤٣٣ رقم ١٣٤٢).

● وأما **الطريق الخامسة**: فهي التي يرويها الحسن بن علي بن راشد، وعنه الحسن بن علي بـن صالح بن زكريا، أبو سعيد العدوي، وهو كذاب، يضع الحديث. قال ابن عدي: «يضع الحديث، ويسرق الحديث، ويلزقه على قوم آخرين، ويحدث عن قوم لا يعرفون، وهو متهم فيهم، ان الله لم يخلقهم»، ثم ذكر ابن عدي الحديث من طريق العدوي هذا، عن الحسن بن علي بن راشد، عن أبـي معاوية، وقال: «وهذا حديث أبـي الصلت الهروي، عن أبـي معاوية، على أنه قد حدث به غيره، وسرقه منه من الضعفاء (كذا)، وليس أحد ممن رواه عن أبـي معاوية خيراً وأصدق من الحسن بن علي بن راشد الذي ألزقه العدوي، عليه».

وقال الدارقطني عن العدوي هذا: متروك. وقال حمزة السهمي: سمعت أبا محمد الحسن بن علي البصري يقول: أبو سعيد العدوي كذاب على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، يقول عليه ما لم يقل. / الكامل لابن عدي (٢/٧٥٠ ـ ٧٥٤)، واللسان (٢/٢٢٨ ـ ٢٣١ رقم ٩٨٧).

● وأما **الطريق السادسة**: فهي التي يرويها إبراهيم بن موسى الرازي، وعنه ابن جرير الطبري، ثم قال: «وليس بالفرّاء...، وهذا الشيخ لا أعرفه، ولا سمعت منه غير هذا الحديث».

وفي طبقة إبراهيم بن موسى هذا راو يقال له إبراهيم بن موسى الأنصاري، ذكره النجاشي في شيوخ الشيعة ـ كما في اللسان (١/١١٦ رقم ٣٥٤) ـ، فإن كان هو، وإلا فلم أجده، ويكفي في سقوط روايته أن تلميذه ابن جرير لم يعرفه، وإذْ كان كذلك، فمن يعرفه إذن؟!!.

● وأما الطريق السابعة: فهي التي يرويها موسى بن محمد الأنصاري الكوفي، ولم أجد له ذكراً فيما لدي من كتب التراجم.

لكن الراوي عنه محفوظ بن بحر الأنطاكي، وقد كذبه أبو عروبة، وقال ابن عدي: «له أحاديث يوصلها، وغيره يرسلها، وأحاديث يرفعها، وغيره يوقفها على الثقات».

وذكر الذهبي هذا الحديث في ترجمته في الميزان (٣/٤٤٤ رقم ٧٠٩٢)، وعدّه من بلاياه.

● وأما الطريق الثامنة: فهي التي يرويها أحمد بن سلمة أبو عمرو الكوفي، وهو يسرق الحديث كما في ترجمته في الكامل (١/١٩٢ ـ ١٩٣)، ونص ابن عدي على أنه سرق هذا الحديث من أبي الصلت، فرواه عن أبي معاوية.

● وأما الطريق التاسعة: فهي التي يرويها جعفر بن محمد البغدادي، أبو محمد الفقيه، ورواه عنه مطيّن، ثم قال: لم يرو هذا الحديث من الثقات أحد، رواه أبو الصلت فكذبوه، ذكره الخطيب في تاريخه (٧/١٧٢ ـ ١٧٣).

وذكره الذهبي في الميزان (١/٤١٥ رقم ١٥٢٥)، وقال: «فيه جهالة»، ثم ذكر هذا الحديث في ترجمته، وقال: «هذا موضوع».

وقال ابن الجوزي عنه: «هو متهم بسرقة هذا الحديث». / الموضوعات (١/٣٥٤).

● أما الطريق العاشرة: فهي التي رواها رجاء بن سلمة، وقد نص ابن الجوزي على أنه ممن سرقه أيضاً» الموضوعات (١/٣٥٤)، ولم أجد له ترجمة.

والحديث ذكره الخطيب في ترجمة أحمد بن قاذويه بن عزرة، أبو بكر الطحان، وساقه من طريقه في تاريخ بغداد (٤/٣٤٨)، ولم يذكر عنه جرحاً أو تعديلاً، فهذه علة أخرى للحديث أيضاً.

● وأما الطريق الحادية عشرة: فهي التي رواها الحسن بن عثمان، عن محمود بن خداش، عن أبي معاوية.

= والحسن بن عثمان بن زياد بن حكيم هذا كذاب يضع الحديث، كذبه عبدان الأهوازي، وأبو علي النيسابوري، وقال ابن عدي: «كان عندي يضع ويسرق حديث الناس». / الكامل (٢/٧٥٦ ـ ٧٥٧)، واللسان (٢/٢١٩ ـ ٢٢٠ رقم ٩٦٨).

هذا بالنسبة لطرف الحديث التي عن أبي معاوية.

وأما طرقه التي عن الأعمش، فتقدم أربع طرق:

● **إحداها**: طريق أبي معاوية السابقة.

● **والثانية**: هي التي رواها سعيد بن عقبة، أبو الفتح الكوفي، قال عنه ابن عدي: «مجهول غير ثقة». / الكامل (٣/١٢٤٧ ـ ١٢٤٨).

والراوي عنه شيخ ابن عدي أحمد بن حفص بن عمر بن حاتم بن نجم بن ماهان السعدي، أبو محمد الجرجاني، وهو واه ليس بشيء ـ كما في ديوان الضعفاء (ص ٣ رقم ٢٨) ـ، قال عنه ابن عدي: «حدث بأحاديث منكرة لم يتابع عليها...، وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، وهو ممن يُشبّه عليه، فيغلط، فيحدث منه حفظه».

وقال حمزة السهمي: لم يتعمد الكذب. / الكامل (١/٢٠٢ ـ ٢٠٣)، والميزان (١/٩٤ رقم ٣٥٣).

● **أما الطريق الثالثة**: فهي التي رواها عيسى بن يونس، ويرويها عنها عثمان بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي، وعثمان هذا كذاب يضع الحديث ويسرقه، قال ابن حبان: يضع الحديث. وقال ابن عدي: حدث في كل موضع بالمناكير عن الثقات، وذكر جملة من حديثه، ثم قال: ولعثمان غير ما ذكرت من الأحاديث، أحاديث موضوعات. وقال الجوزجاني: كذاب يسرق الحديث، وكذا قال الحاكم. وقال الدارقطني: متروك. / اهـ. من المجروحين (٢/١٠٢)، والكامل (٥/١٨٢٣ ـ ١٨٢٤)، واللسان (٤/١٤٣ ـ ١٤٧ رقم ٣٣٢). =

. . . .

= ● وأما **الطريق الرابعة**: فهي التي رواها سفيان بن وكيع، عن أبيه، عن الأعمش، وهذه كفانا مؤنة الكلام عنها ابن عدي ــ رحمه الله ــ حيث قال: «وحُدِّثناه عن بعض الكذابين، عن سفيـان بن وكيع، عن أبيـه، عن الأعمش». / الكامل ٣/١٢٤٨).

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبـي الصلت الهروي التي أخرجها الحاكم وغيره ضعيف جداً لشدة ضعف أبـي الصلت.

وقد روي الحديث من عشر طرق أخرى عن أبـي معاوية، غير طريق أبـي الصلت هذه، ومن ثلاث طرق أخرى عن الأعمش، غير طريق أبـي معاوية.

أما بالنسبة للطرق الثلاث عن الأعمش، فالثالثة، والرابعة الحديث موضوع من جهتها، في الثالثة عثمان الأموي وهو كذاب يضع الحديث، ويسرقه، وفي الرابعة الراوي للحديث عن سفيان بن وكيع لم يفصـح ابن عدي باسمه، وإنما وصفه بأنه كذاب.

وأما الطريق الثانية عن الأعمش فضعيفة جداً لشدة ضعف شيخ ابن عدي أحمد بن حفص، وجهالة سعيد بن عقبة.

وأما طرق الحديث عن أبـي معاوية، فإحدى عشر طريقاً:

● **الأولى**: طريق أبـي الصلت المتقدمة.

● **والثانية**: طريق محمد بن جعفر الفيدي، وتقدم أن ابن معين عدّه متابعاً، واعتبره الدارقطني وغيره سارقاً، والفيدي هذا لم يتبين من حاله ما يشفي كما قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي، وقد قال عنه ابن حجر: مقبول، وهو من =

. . . .

ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، فهو مقبول حيث يتابع، وإلا فلينّ الحديث. / مقدمة التقريب (١/٥).

فمثل هذا الراوي حديثه ضعيف.

● **والطريق الثالثة**: ضعيفة جداً: فيها ابن مجالد، وهو متروك، بل كذبه ابن معين.

● **والرابعة**: موضوعة؛ فيها إسماعيل بن محمد بن يوسف، وهو يسرق الحديث.

● **والخامسة**: موضوعة أيضاً، فيها أبو سعيد العدوي، وهو كذاب يضع الحديث.

● **والسادسة**: ضعيفة جداً؛ فيها شيخ ابن جرير الطبري، وهو نكرة لا يعرف، واسمه إبراهيم بن موسى الرازي، ولم يعرفه ابن جرير نفسه الذي روى عنه الحديث، وذكر أنه لم يسمع منه غير هذا الحديث، ويحتمل أن يكون الأنصاري الذي هو من شيوخ الشيعة.

● **والسابعة**: موضوعة؛ فيها محفوظ بن بحر الأنطاكي كذبه أبو عروبة، وشيخه موسى بن محمد الأنصاري نكرة لا يعرف.

● **والثامنة**: موضوعة أيضاً، فيها أحمد بن سلمة يسرق الحديث.

● **والتاسعة**: موضوعة؛ فيها جعفر بن محمد البغدادي، نص ابن الجوزي على انه ممن سرق هذا الحديث، ويؤيده ما نص عليه ابن حبان، وابن عدي، من أن كل من روى الحديث عن أبي معاوية فإنما سرقه من أبي الصلت، والذي روى هذا الحديث عن البغدادي هذا هو محمد بن عبد الله الحضرمي المعروف بـ: «مُطّين»، وهو أعلم بشيخه من غيره، وقد =

= قال بعد أن روى الحديث: «لم يرو هذا الحديث من الثقات أحد، رواه أبو الصلت، فكذبوه»، ومقتضى كلامه أن يكون شيخه البغدادي هذا: غير ثقة.

● **والطريق العاشرة**: موضوعة أيضاً: فيها رجاء بن سلمة، نص ابن الجوزي على أنه ممن سرق هذا الحديث، ويؤيده أيضاً ما تقدم ذكره عن ابن حبان، وابن عدي.

● **والطريق الحادية عشرة**: موضوعة أيضاً؛ فيها الحسن بن عثمان، وهو كذاب يضع الحديث.

وللحديث شاهدان، الأول من حديث جابر، والثاني من حديث علي ـ رضي الله عنهما ـ.

أما حديث جابر فموضوع، وهو الآتي برقم (٥٥٣).

وأما حديث علي ـ رضي الله عنه ـ، فله عنه سبع طرق:

● **الطريق الأولى**: يرويها سلمة بن كهيل.

وهي التي سئل عنها الدارقطني في العلل (٣/٢٤٧)، فقال: (هو حديث يرويه سلمة بن كهيل. واختلف عنه. فرواه شريك، عن سلمة، عن الصنابحي، عن علي. واختلف عن شريك، فقيل عنه، عن سلمة، عن رجل، عن الصنابحي.

ورواه يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي. ولم يسنده.

والحديث مضطرب، غير ثابت، وسلمة لم يسمع من الصنابحي). اهـ.

قلت: أما رواية يحيى بن سلمة، عن أبيه، فلم أجد من أخرجها، لكن لا عبرة بمخالفته، فإنه متروك كما في الحديث المتقدم برقم (٥٠٣).

ورواية شريك، عن سلمة، عن رجل، عن الصنابحي، لم أجد من أخرجها أيضاً. =

. . . .

= وأما رواية شريك للحديث عن سلمة، عن الصنابحي، عن علي، فرواها عن شريك اثنان:

أحدهما: محمد بن عمر بن الرومي.

والآخر: عبد الحميد بن بحر البصري.

واختلف على كل منهما.

أما رواية ابن الرومي، فأخرجها:

الترمذي في سننه (١٠/٢٢٥ ـ ٢٢٦ رقم ٣٨٠٧) في مناقب علي من كتاب المناقب.

وابن جرير الطبري في تهذيب الآثار (ص ١٠٤ رقم ٨ من مسند علي).

كلاهما من طريق إسماعيل بن موسى الفزاري، عن محمد بن عمر بن الرومي، عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «أنا دار الحكمة، وعلي بابها».

وأخرجه القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (٢/٦٣٤ ـ ٦٣٥ رقم ١٠٨١).

وأبو نعيم في المعرفة (١/ ل ٢٣ أ).

وابن الجوزي في الموضوعات (١/٢٤٩) من طريق ابن بطة.

ثلاثتهم من طريق إبراهيم بن عبد الله البصري، أبي مسلم الكشي، عن ابن الرومي، عن شريك، عن سلمة، عن الصنابحي، عن علي، ولم يَذكر سويد بن غفلة، ولفظ القطيعي، وابن الجوزي مثل لفظ الترمذي السابق.

ولفظ أبي نعيم: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها».

قال الترمذي: «هذا حديث غريب منكر، روى بعضهم هذا الحديث عن شريك، ولم يذكروا فيه: عن الصنابحي». =

....

= قلت: وهذا اختلاف آخر، ولم أجد من أخرج هذه الرواية، وتتمة كلام الترمذي قال: «ولا نعرف هذا الحديث عن أحد من الثقات غير شريك، وفي الباب عن ابن عباس».

وقال ابن جرير: «وهذا خبر صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح؛ لعلتين:

إحداهما: أنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلا من هذا الوجه.

والأخرى: أن سلمة بن كهيل عندهم ممن لا يثبت حجة، وقد وافق علياً في رواية هذا الخبر عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ غيره»، ثم ذكره من طريق ابن عباس السابقة.

قلت: الحديث ضعيف جداً لأمور:

١ ـ الاضطراب فيه، خاصة على ابن الرومي، وتقدم إعلال الترمذي والدارقطني له بالاضطراب.

٢ ـ الانقطاع بين سلمة بن كهيل، والصنابحي، فإنه لم يسمع منه كما قال الدارقطني آنفاً، وهذا في حال الترجيح لرواية أبي مسلم الكشي للحديث عن ابن الرومي، وهي التي ليس فيها واسطة بين سلمة والصنابحي.

٣ ـ ضعف شريك من قبل حفظه، وتقدم في الحديث (٤٩٧) أنه: صدوق يخطيء كثيراً.

٤ ـ ضعف محمد بن عمر بن عبد الله، أبو عبد الله بن الرومي، البصري، قال فيه أبو زرعة: شيخ ليِّن، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: هو قديم، روى عن شريك حديثاً منكراً. قلت: ما حاله؟ فقال: فيه ضعف، وقال أبو داود: ضعيف، وذكره ابن حبان في ثقاته، ونقل عنه ابن الجوزي أنه قال عنه: كان يأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال. / الجرح والتعديل (٨/٢١ ـ ٢٢ =

. . . .

= رقم ٩٤)، والموضوعات لابن الجوزي (١/٣٥٣)، والتهذيب (٩/٣٦٠ رقم ٥٩٨).

فائدة: وقع في التهذيب أن أبا حاتم قال: «صدوق قديم روى عن شريك حديثاً منكراً، ولم يذكر تضعيف أبـي حاتم له، وما أثبته من كتاب الجرح والتعديل لابنه، فلعله وقع في التهذيب تصحيف، أو أن ابن حجر اعتمد على نسخة سقيمة، كاعتماده على النسخة السقيمة لثقات ابن حبان باعترافه هو بنفسه. / انظر التهذيب (٨/٤٠٣).

هذا بالنسبة لرواية ابن الرومي.

أما رواية عبد الحميد بن بحر فأخرجها:
أبو نعيم في الحلية (١/٦٤) من طريق عبد الحميد هذا، عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن الصنابحي، عن علي، بمثل لفظ الترمذي السابق.

ومن طريق أبـي نعيم أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٤٩ ـ ٣٥٠).

وأخرجه ابن الجوزي أيضاً من طريق ابن بطة، عن عبد الحميد بن بحر هذا، عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن أبـي عبد الرحمن، عن علي، مرفوعاً بلفظ: «أنا مدينة الفقه، وعلي، بابها». قلت: كذا في موضوعات ابن الجوزي (١/٣٥٠): عن سلمة بن كهيل، عن أبـي عبد الرحمن، عن علي.

وفي اللآلىء (١/٣٢٩): عن سلمة بن كهيل، عن الصنابحي، عن علي، فلست أدري أهو اختلاف على عبد الحميد بن بحر، أم هو خطأ من النسخ أو الطباعة؟ وبكل حال فعبد الحميد بن بحر البصري هذا يسرق الحديث كما قال ابن حبان، وابن عدي. / المجروحين (٢/١٤٢)، والكامل (٥/١٩٥٩).

وعليه فالحديث موضوع من هذه الطريق لأجل عبد الحميد هذا. =

. . . .

= ● الطريق الثانية، والثالثة: ذكرهما ابن الجوزي في موضوعاته (١/٣٥٠)، وعزاهما لأبـي بكر بن مردويه، إحداهما من طريق الشعبـي، والأخرى من طريق الحسن بن علي، كلاهما عن علي رفعه، ولفظ الشعبـي مثل لفظ الترمذي، ولفظ الحسن بن علي نحو لفظ الحاكم لحديث ابن عباس.

قال ابن الجوزي عن طريق الشعبـي: «في الطريق الرابع محمد بن قيس، وهو مجهول».

وقال عن طريق الحسن: «وفي الخامس مجاهيل». / الموضوعات (١/٣٥٣).

قلت: لم يذكر ابن الجوزي سندي هاتين الروايتين حتى يتأتى النظر فيهما، ولم يذكرهما السيوطي في اللآلىء.

● الطريق الرابعة: يرويها داود بن سليمان الغازي، عن علي بن موسى الرضا، عن آبائه، عن علي ــ رضي الله عنه ــ، به نحو لفظ الحاكم لحديث ابن عباس.

أخرجه ابن النجار في تاريخه ــ كما في اللآلي (١/٣٣٤ ــ ٣٣٥) ــ.

قلت: وهذه الطريق موضوعة.

داود بن سليمان الجرجاني، الغازي كذاب، كذبه يحيـى بن معين، ولم يعرفه أبو حاتم، فقال: مجهول. وقال الذهبـي: «وبكل حال فهو شيخ كذاب له نسخة موضوعة عن علي بن موسى الرضا». / الجرح والتعديل (٣/٤١٣ رقم ١٨٩١)، وتاريخ بغداد (٨/٣٦٦ رقم ٤٤٦٥)، والميزان (٢/٨ رقم ٢٦٠٨)، واللسان (٢/٤١٧ ــ ٤١٨ رقم ١٧٢٥).

● الطريق الخامسة: أخرجها أبو الحسن علي بن عمر الحربـي في أماليه ــ كما في اللآلىء (١/٣٣٥): حدثنا إسحاق بن مروان، حدثنا أبـي، حدثنا عامر بن كثير السراج، عن أبـي خالد، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة، عن علي ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى =

= الله عليه وسلَّم ــ : «أنا مدينة العلم، وأنت بابها يا علي، كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها».

قلت: وهذه الطريق أيضاً موضوعة.

الأصبغ بن نباتة التميمي الحنظلي، أبو القاسم الكوفي متروك، ورمي بالوضع ــ كما في التقريب (١/٨١ رقم ٦١٣) ــ، وانظر الضعفاء للعقيلي (١/١٢٩ ــ ١٣٠)، والمجروحين لابن حبان (١/١٧٣ ــ ١٧٤)، والكامل لابن عدي (١/٣٩٨)، والتهذيب (١/٣٦٢ ــ ٣٦٣ رقم ٦٥٨).

وسعد بن طريف الإسكاف، الحذاء، الحنظلي، الكوفي رافضي متروك، ورماه ابن حبان بالوضع ــ كما في التقريب (١/٢٨٧ رقم ٨٨) ــ، وانظر المجروحين (١/٣٥٧)، والكامل (٣/١١٨٦ ــ ١١٨٨)، والتهذيب (٣/٤٧٣ ــ ٤٧٤ رقم ٨٨١).

وشيخ الحربي هو إسحاق بن محمد بن مروان، الكوفي، القطان، أخو جعفر، قال الدارقطني عنه، وعن أخيه: «ليسا ممن يحتج بحديثهما». / سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ١٠٨ رقم ٧٠)، واللسان (١/٣٧٥ رقم ١١٦٤).

وأبوهما محمد بن مروان القطان قال عنه الدارقطني: «شيخ من الشيعة، حاطب ليل، لا يكاد يحدث عن ثقة، متروك». / سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٦٢ رقم ٤٥٨)، واللسان (٥/٣٧٦ رقم ١٢٢٣).

● **الطريق السادسة، والسابعة**: أخرجها الخطيب في تلخيص المتشابه ــ كما في اللآليء (١/٣٣٤) ــ، من طريق عباد بن يعقوب الرواجني، عن يحيى بن بشار الكندي، عن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، وعن عاصم بن ضمرة، عن علي قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «أنا مدينة العلم، وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب».

قال الخطيب: «يحيى بن بشار، وشيخه إسماعيل مجهولان». =

. . . .

= قلت: اللفظ السابق جزء من الحديث، ويحسن إيراده بتمامه ليطلع القارىء على نكارة متنه وهو في الميزان للذهبي (٣٦٦/٤)، ولفظه: «شجرة أنا أصلها، وعلي فرعها، والحسن والحسين ثمرها، والشيعة ورقها، فهل يخرج من الطيب إلا الطيب، وأنا مدينة العلم، وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب».

قال الذهبي: «يحيى بن بشار الكندي شيخ لعباد بن يعقوب الرواجني، لا يعرف عن مثله، وأتى بخبر باطل».

قلت: وهذا ما أمكن إيراده من طرق هذا الحديث؛ وذلك على سبيل إيضاح العموم؛ ليتبين المقصود من كلام المحقق العلامة الشيخ عبد الرحمن المعلمي ــ رحمه الله، فإنه اختصر الطريق على الباحثين بعبارة موجزة، حيث قال في حاشيته على الفوائد المجموعة للشوكاني (ص ٣٤٩ ــ ٣٥٣).

(كنت من قبل أميل إلى اعتقاد قوة هذا الخبر حتى تدبرته، وله لفظان: الأول «أنا مدينة العلم وعلي بابها» والثاني: «أنا دار الحكمة وعلي بابها» ولا داعي للنظر في الطرق التي لا نزاع في سقوطها، وانظر فيما عدا ذلك على ثلاثة مقامات.

المقام الأول: سند الخبر الأول إلى أبي معاوية، والثاني: إلى شريك. روى الأول عن أبي معاوية: أبو الصلت عبد السلام بن صالح، وقد تقدم حال أبي الصلت في التعليق ص ٢٩٢ وتبين مما هناك أن من يأبى أن يكذبه يلزمه أن يكذب علي بن موسى الرضا وحاشاه. وتبعه محمد بن جعفر الفيدي، فعده ابن معين متابعاً، وعده غيره سارقاً، ولم يتبين من حال الفيدي ما يشفي، ومن زعم أن الشيخين أخرجا له، أو أحدهما فقد وهم.

وروى جعفر بن درستويه عن أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز عن ابن معين في هذا الخبر قال: «أخبرني ابن نمير قال: حدث به أبو معاوية قديماً ثم تركه»، وهذه شهادة قوية، لكن قد يقال: يحتمل أن يكون ابن نمير ظن ظناً، وذلك أنه رأى ذينك الرجلين زعما أنهما سمعاه من أبي معاوية، وهما =

ممن سمع منه قديماً، وأكثر أصحاب أبي معاوية لا يعرفونه فوقع في ظنه ما وقع. هذا مع أن ابن محرز له ترجمة في تاريخ بغداد لم يذكر فيها من حاله إلا أنه روى عن ابن معين وعنه جعفر بن درستويه. نعم: ثم ما يشهد لحكايته، وهو ما في ترجمة عمر بن إسماعيل ابن مجالد من كتاب ابن أبي حاتم أنه حدث بهذا عن أبي معاوية، فذكر ذلك لابن معين فقال: «قل له: يا عدو الله... إنما كتبت عن أبي معاوية ببغداد ولم يحدث أبو معاوية هذا الحديث ببغداد».

وروى اللفظ الثاني، محمد بن عمر بن الرومي، عن شريك، وابن الرومي، ضعفه أبو زرعة، وأبو داود، وقال أبو حاتم «صدوق قديم روى عن شريك حديثاً منكراً» يعني هذا، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر في التقريب: «ليّن الحديث» ووهم من زعم أن الشيخين أخرجا له أو أحدهما، وأخرجه الترمذي من طريقه، ثم قال «غريب منكر» ثم قال: وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك، ولم يذكروا فيه «الصنابحي» فزعم العلائي أن هذا ينفي تفرد ابن الرومي، ولا يخفى أن كلمة «بعضهم» تصدق بمن لا يعتد بمتابعته، ولم يذكر في اللآلىء أحداً رواه عن شريك غير ابن الرومي إلا عبد الحميد بن بحر، وهو هالك يسرق الحديث، فالحق أن الخبر غير ثابت عن شريك.

المقام الثاني: على فرض أن أبا معاوية حدث بذاك. وشريكاً حدث بهذا، فإنما جاء ذاك «عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد» وجاء هذا عن «شريك عن سلمة بن كهيل» وأبو معاوية، والأعمش، وشريك، كلهم مدلسون متشيعون، ويزيد شريك بأنه يكثر منه الخطأ، فإن قيل: إنما ذكروا في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين، وهي طبقة من «احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح»، قلت: ليس معنى هذا أن المذكورين في الطبقة الثانية تقبل عنعنتهم مطلقاً، كمن ليس بمدلس البتة، إنما المعنى أن الشيخين انتقيا في المتابعات ونحوها من معنعناتهم، ما غلب على ظنهما أنه سماع، أو أن الساقط منه ثقة، أو كان ثابتاً من طريق أخرى، ونحو ذلك

. . . .

= كشأنهما فيمن أخرجا له، ممن فيه ضعف، وقد قرر ابن حجر في نخبته ومقدمة اللسان، وغيرهما، أن من نوثقه، ونقبل خبره من المبتدعة، يختص ذلك بما لا يؤيد بدعته، فأما ما يؤيد بدعته، فلا يقبل منه البتة، وفي هذا بحث، لكنه حق فيما إذا كان مع بدعته مدلساً، ولم يصرح بالسماع، وقد أعل البخاري في تاريخه الصغير ص ٦٨، خبراً رواه الأعمش، عن سالم، يتعلق بالتشيع بقوله: «والأعمش لا يدري، سمع هذا من سالم أم لا؟ قال أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، أنه قال: نستغفر الله من أشياء كنا نرويها على وجه التعجب، اتخذوها ديناً»، ويشتد اعتبار تدليس الأعمش في هذا الخبر خاصة، لأنه عن مجاهد، وفي ترجمة الأعمش، من تهذيب التهذيب «قال يعقوب بن شيبة في مسنده: ليس يصح للأعمش، عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة، قلت: لعلي بن المديني، كم سمع الأعمش من مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلا ما قال سمعت، هي نحو من عشرة، وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه، في أحاديث الأعمش عن مجاهد، قال أبو بكر بن عياش، عنه حدثنيه ليث (بن أبي سليم) عن مجاهد» أقول: والقتات وليث، ضعيفان، ولعل الواسطة في بعض تلك الأحاديث من هو شر منهما، فقد سمع الأعمش من الكلبي أشياء، يرويها عن أبي صالح باذام، ثم رواها الأعمش عن باذام تدليساً، وسكت عن الكلبي، والكلبي كذاب، ولا سيما فيما يرويه عن أبي صالح، كما مر في التعليق ص ٣١٥، ويتأكد وهن الخبر بأن من يثبته عن أبي معاوية، يقول إنه حدث به قديماً، ثم كف عنه، فلولا أنه علم وهنه لما كف عنه، والخبر عن شريك اضطربوا فيه، رواه الترمذي، من طريق ابن الرومي «عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي»، وذكر الترمذي أن بعضهم رواه عن شريك، فأسقط الصنابحي، والخبر في اللآلىء من وجه آخر، عن ابن الرومي نفسه. وعن عبد الحميد بن بحر، بإسقاط سويد بن غفلة. وفيها ١ / ١٧١ «قال الدارقطني: حديث علي رواه سويد بن غفلة عن الصنابحي، فلم يسنده، وهو مضطرب، وسلمة لم يسمع من الصنابحي» فالحاصل أن الخبر ان ثبت =

. . . .

عن أبـي معاوية، لم يثبت عن الأعمش، ولو ثبت عن الأعمش، فلا يثبت عن مجاهد، وأن المروى عن شريك، لا يثبت عنه، ولو ثبت لم يتحصل منه على شيء، لتدليس شريك وخطئه، والاضطراب الذي لا يوثق منه على شيء.

وفي اللآلىء طرق أخرى، قد بين سقوطها، وأخرى سكت عنها، وهي:

(أ) للحاكم بسند إلى جابر، فيه أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني، المؤدب، المترجم في اللسان ١/١٩٧ رقم ٦٢٠، قال ابن عدي «كان بسامرا يضع الحديث».

(ب) لعلي بن عمر الحربـي السكري، بسند إلى علي، فيه «إسحاق (بن محمد) بن مروان «عن أبيه» وهما تالفان، مترجمان في اللسان، وفيه بعد ذلك من لم أعرفه، وفي آخره «سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة» شيعيان متروكان.

(ج) للفضلي، بسند إلى جابر، فيه من لم أعرفه عن «الحسين بن عبد الله التميمي» أراه الحسين بن عبيد الله التميمي، المترجم في اللسان ٢/٢٩٦ وهو مجهول، واه «ثنا خبيب» صوابه: «حبيب بن النعمان» شيعي مجهول، ذكر في اللسان أن الطوسي ذكره في رجال الشيعة.

(د) للديلمي بسند إلى سهل بن سعد، عن أبـي ذر، فيه من لم أعرفه، عن «محمد بن علي بن خلف العطار» متهم ترجمته في اللسان ٥/٢٨٩ رقم ٩٨٨، ثنا موسى بن جعفر بن إبراهيم...» تألف، ترجمته في اللسان ٦/١١٤ «ثنا عبد المهيمن بن العباس» متروك.

المقام الثالث: النظر في متن الخبر. كل من تأمل منطوق الخبر، ثم عرضه على الواقع، عرف حقيقة الحال، والله المستعان). اهـ. كلامه ـ رحمه الله ـ.

أقوال العلماء في الحديث:

. . . .

= انقسم العلماء في نظرتهم إلى الحديث إلى قسمين:

فقسم استنكره، وقدح في صحته.

وقسم قبله.

أولاً: الذين استنكروا الحديث، وقدحوا في صحته، وهم كثير، ويحضرني منهم: يحيى بن سعيد، والإمام أحمد، وابن معين، والبخاري، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والترمذي، ومُطيّن، والعقيلي، وابن حبان، والدارقطني، وابن عقدة، وابن عدي، وابن الجوزي، والبغوي، والقزويني، وابن طاهر المقدسي، والنووي، وابن دقيق العيد، وابن تيمية، والذهبي، والعجلوني، والمعلمي، والألباني.

١ ــ يحيى بن سعيد:

ذكر العجلوني في كشف الخفاء (١/٢٣٥) أن يحيى بن سعيد قال عن هذا الحديث: «لا أصل له».

٢ ــ أبو عبد الله أحمد بن حنبل:

قال أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروزي: سئل أبو عبد الله عن أبي الصلت، فقال: «روى أحاديث مناكير»، قيل له: روى حديث مجاهد، عن علي: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها»، قال: «ما سمعنا بهذا»، قيل له: هذا الذي تنكر عليه؟ قال: «غير هذا، أما هذا فما سمعنا به، وروى عن عبد الرزاق أحاديث لا نعرفها، ولم نسمعها».

وحينما سئل مرة أخرى عن هذا الحديث أنكره، وقال: «قبّح الله أبا الصلت» ــ يعني على روايته لهذا الحديث ــ . / تاريخ بغداد (١١/٤٨ و ٤٩)، والموضوعات لابن الجوزي (١/٣٥٤).

٣ ــ يحيى بن معين:

أما يحيى بن معين فله قولان ظاهرهما التعارض.

(أ) سأله القاسم بن عبد الرحمن الأنباري عن هذا الحديث، فقال: «هو صحيح». =

. . . .

(ب) سأله إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد عن أبـي الصلت الهروي، فقال: قد سمع، وما أعرفه بالكذب. قال إبراهيم: قلت: فحديث الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس؟ قال: ما سمعت به قط، وما بلغني إلا عنه.

وقال إبراهيم مرة أخرى: سمعت يحيى، وذكر أبا الصلت الهروي، فقال: لم يكن أبو الصلت عندنا من أهل الكذب، وهذه الأحاديث التي يرويها ما نعرفها.

وقال يحيى بن أحمد بن زياد: سألته ــ يعني يحيى بن معين ــ عن حديث أبـي معاوية الذي رواه عبد السلام الهروي، عنه، عن الأعمش، حديث ابن عباس، فأنكره جداً.

وسأله أيضاً عبد الخالق بن منصور، فقال: ما هذا الحديث بشيء.

وقال إبراهيم بن الجنيد أيضاً: سمعت يحيى بن معين، وسئل عن عمر بن إسماعيل بن مجالد بن سعيد، فقال: كذاب، يحدث أيضاً بحديث أبـي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: أنا مدينة العلم، وعلي بابها»، وهذا كذب ليس له أصل. اهـ. من تاريخ بغداد (١١/٤٨ ــ ٤٩ و٢٠٤ ــ ٢٠٥).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت يحيى بن معين يقول: رأيت عمر بن إسماعيل بن مجالد ليس بشيء، كذاب، رجل سوء، خبيث؛ حدث عن أبـي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها»، وهذا حديث ليس له أصل. / الجرح والتعديل (٦/٩٩)، والضعفاء للعقيلي (٣/١٤٩ ــ ١٥٠)، والكامل لابن عدي (٥/١٧٢٢).

وقد جمع الخطيب بين هذين القولين عن ابن معين، فذكر سؤال القاسم لابن معين عن هذا الحديث، وجوابه له بقوله: «هو صحيح»، ثم قال الخطيب: «أراد أنه صحيح من حديث أبـي معاوية، وليس بباطل، إذ قد رواه غير واحد عنه»، ثم أورد الخطيب الشاهد على صحة ما ذهب إليه، فساق ثلاث روايات:

. . . .

= (أ) أخرج عن العباس بن محمد الدوري قال: سمعت يحيى بن معين يوثق أبا الصلت عبد السلام بن صالح، فقلت، أو قيل له: إنه حدث عن أبي معاوية، عن الأعمش: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها»، فقال: ما تريدون من هذا المسكين؟ أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي، عن أبي معاوية؟!.

(ب) أخرج عن أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز قال: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي، فقال: ليس ممن يكذب، فقيل له في حديث أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها»، فقال: هو من حديث أبي معاوية: أخبرني ابن نمير، قال: حدث به أبو معاوية قديماً، ثم كف عنه، وكان أبو الصلت رجلاً موسراً يطلب هذه الأحاديث، ويكرم المشايخ، وكانوا يحدثونه بها.

(ج) أخرج عن أبي علي صالح بن محمد، أنه سئل عن أبي الصلت الهروي، فقال: رأيت يحيى بن معين يحسن القول فيه، ورأيت يحيى بن معين عنده، وسئل عن هذا الحديث الذي روى عنه أبي معاوية، حديث علي (كذا): «أنا مدينة العلم، وعلي بابها»، فقال: رواه أيضاً الفيدي، قلت: ما اسمه؟ قال: محمد بن جعفر. اهـ.

قلت: ومن خلال ما ذكره الخطيب يتضح أن استنكار ابن معين للحديث، وقدحه فيه هو رأيه في أصل الحديث، وإنما صحح مجيئه من طريق أبي معاوية، ودافع عن أبي الصلت في روايته له، فكأنه يقول: إن علة الحديث ممن هو فوق أبي الصلت.

٤ ــ محمد بن إسماعيل البخاري:
ذكر السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٩٧) أن البخاري قال عن الحديث «منكر، ليس له وجه صحيح»، وفي فيض القدير (٤٧/٣) حكى عن البخاري قوله: «منكر». =

. . . .

=

٥ ــ أبو حاتم محمد بن إدريس:

في ترجمة محمد بن عمر بن الرومي في الجرح والتعديل (٨/٢١ ــ ٢٢) نقل ابن أبـي حاتم، عن أبيه أنه قال عن ابن الرومي: «روى عن شريك حديثاً منكراً».

قلت: يعني به حديث: «أنا مدينة العلم» هذا الذي رواه ابن الرومي، عن شريك، عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي.

وذكر العجلوني في كشف الخفاء (١/٢٣٥) أن أبا حاتم قال أيضاً عن الحديث: «لا أصل له».

٦ ــ أبو زرعة الرازي:

أخرج الخطيب في تاريخه (١١/٢٠٥) عن سعيد بن عمرو قال: قال أبو زرعة: حديث أبـي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس: «أنا مدينة الحكمة، وعلي بابها»، كم من خلق قد افتضحوا فيه.

ثم قال لي أبو زرعة: أتينا شيخاً ببغداد يقال له: عمر بن إسماعيل بن مجالد، فأخرج إلينا كراسة لأبيه، فيها أحاديث جياد، عن مجالد، وبيان، والناس، فكنا نكتب إلى العصر، فيقرأ علينا، فلما أردنا أن نقوم، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، بهذا الحديث، فقلت له: ولا كل هذا بمرّة، فأتيت يحيـى بن معين، فذكرت ذلك له، فقال: قل له: يا عدو الله، إنما كتبت أنت عن أبـي معاوية ببغداد، فمتى روى هذا الحديث ببغداد. اهـ. والقصة بنحوه في الجرح والتعديل (٦/٩٩).

٧ ــ أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي:

أخرج الحديث في سننه (١٠/٢٢٥ ــ ٢٢٧)، وقال عقبة: «هذا حديث غريب منكر».

٨ ــ أبو جعفر محمد بن عبد الله الحضرمي. مُطين:

أخرج الخطيب في تاريخه (٧/١٧٢ ــ ١٧٣) الحديث من طريق أبـي جعفر =

. . . .

= محمد بن عبد الله الحضرمي: مُطّين، عن جعفر بن محمد البغدادي، عن أبـي معاوية، به، ثم قال:

قال أبو جعفر: «لم يرو هذا الحديث عن أبـي معاوية من الثقات أحد، رواه أبو الصلت فكذبوه».

أبو جعفر العقيلي:
أخرج الحديث في الضعفاء له (٣/١٥٠) من طريق ابن مجالـد، عن أبـي معاوية، به، ثم قال: «ولا يصح في هذا المتن حديث».

١٠ ــ ابن حبان:
ذكر الحديث في كتابه المجروحين (٢/١٥١ ــ ١٥٢) من طريق أبـي الصلت الهروي، عن أبـي معاوية، ثم قال: «وهذا شيء لا أصل له من حديث ابن عباس، ولا مجاهد، ولا الأعمش، ولا أبو معاوية حدث به، وكل من حدث بهذا المتن فإنما سرقه من أبـي الصلت هذا، وإن قلب إسناده».

١١ ــ الدارقطني:
قال في العلل (٣/٢٤٧ ــ ٢٤٨) عن حديث علي: «الحديث مضطرب، غير ثابت».

واعتبر الدارقطني كل من رواه عن أبـي معاوية سارقاً له من أبـي الصلت، وذكر جماعة ممن سرقه، أحدهم: عمر بن إسماعيل بن مجالد، والثاني: محمد بن جعفر الفيدي، والثالث: محمد بن يوسف شيخ لأهل الري حدث به عن شيخ مجهول، عن أبـي عبيد، والرابع: شيخ شامي حدث به عن هشام بن عمار، عن أبـي معاوية. / الموضوعات لابن الجوزي (١/٣٥٥).

١٢ ــ أحمد بن حنبل بن سعيد (ابن عقدة):
ذكر الذهبـي هذا الحديث في الميزان (٢/١٥٣) في ترجمة سعيد بن عقبة، ثم قال عقبة: «قال ابن عقدة: لا أعرف هذا».

١٣ ــ ابن عدي: =

. . . .

= أخرج الحديث في كامله (١٩٣/١) من طريق أحمد بن سلمة، عن أبي معاوية، ثم قال: «وهذا الحديث يعرف بأبي الصلت الهروي، عن أبي معاوية، سرقه منه أحمد بن سلمة هذا، ومعه جماعة ضعفاء».

وأخرجه (٧٥٢/٢ ـ ٧٥٣) من طريق أبي سعيد العدوي، عن الحسن بن علي بن راشد، عن أبي معاوية، ثم قال:

«وهذا حديث أبي الصلت الهروي، عن أبي معاوية، على أنه قد حدث به غيره، وسرقه منه من الضعفاء، وليس أحد ممن رواه عن أبي معاوية خير وأصدق من الحسن بن علي بن راشد، والذي ألزقه العدوي عليه».

وأخرجه (١٢٤٧/٣ ـ ١٢٤٨) من طريق سعيد بن عقبة، عن الأعمش، ثم قال: «وهذا يروي عن أبي معاوية، عن الأعمش، وعن أبي معاوية يعرف بأبي الصلت الهروي، عنه، وقد سرقه عن أبي الصلت جماعة ضعفاء، فرووه عن أبي معاوية، وألزق هذا الحديث على غير أبي معاوية، فرواه شيخ ضعيف يقال له: عثمان بن عبد الله الأموي، عن عيسى بن يونس، عن الأعمش، وحدثناه عن بعض الكذابين، عن سفيان بن وكيع، عن أبيه، عن الأعمش».

وفي (١٧٢٢/٥) ذكر تكذيب ابن معين لابن مجالد لروايته هذا الحديث، ثم قال: «وهذا الذي ذكره يحيى بن معين، أن عمر بن إسماعيل حدث عن أبي معاوية، فذكر هذا الحديث، وهذا يعرف أيضاً بأبي الصلت الهروي عبد السلام بن صالح، عن أبي معاوية، ثناه علي بن سعيد بن بشير الرازي، عن أبي الصلت. وحدث به أحمد بن سلمة الكوفي، من ساكني جرجان ـ وكان متهماً ـ، عن أبي معاوية كذلك. وثناه الحسن بن علي العدوي ـ وهو ضعيف ـ، عن الحسن بن علي بن راشد، عن أبي معاوية، فقد شاركوا عمر بن إسماعيل بن مجالد، والحديث لأبي الصلت، عن أبي معاوية، وبه يعرف، وعندي أن هؤلاء كلهم سرقوا منه». =

. . . .

= وأخرجه (١٨٢٣/٥ ـ ١٨٢٤) من طريق عثمان بن عبد الله الأموي، عن عيسى بن يونس، عن الأعمش، ثم قال:

وهذا الحديث لا أعلم رواه أحد عن عيسى بن يونس غير عثمان بن عبد الله، وهذا الحديث في الجملة معضل عن الأعمش، ويروي عن أبي معاوية، ويرويه عن أبي معاوية أبو الصلت الهروي، وقد سرقه من أبي الصلت جماعة ضعفاء».

وأخرجه (١٩٥/١) في ترجمة أحمد المؤدب من حديث جابر الآتي برقم (٥٥٣)، ثم قال: «هذا حديث منكر موضوع، لا أعلم رواه عن عبد الرزاق إلا أحمد بن عبد الله المؤدب هذا».

١٤ ـ ابن الجوزي:
أما ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ فإنه حكم على الحديث بالوضع، وذكره في الموضوعات (٣٤٩/١ ـ ٣٥٥)، وقال: «هذا حديث لا يصح من جميع الوجوه. . . ، والحديث لا أصل له».

١٥ ـ الحسين بن مسعود البغوي:
جاء في السؤال الذي وجه لابن حجر عن أحاديث المصابيح للبغوي، وهو ملحق بالجزء، الثالث من مشكاة المصابيح (ص ١٧٧٧) ما نصه:

«قال محيي السنة (هو البغوي): هذا حديث غريب لا يعرف عن أحد من الثقات غير شريك، وإسناده مضطرب».

١٦ ـ أبو حفص عمر بن علي القزويني:
في السؤال الماضي (ص ١٧٧٤) ذكر أن القزويني حكم على هذا الحديث بالوضع، وحكاه عنه المناوي في فيض القدير (٤٦/٣).

١٧ و ١٨ ـ ابن طاهر المقدسي، والنووي:
ذكر الغماري في «فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي» (ص ٥١) أن ابن طاهر المقدسي، والنووي حكما على الحديث بالوضع. =

١٩ ــ ابن دقيق العيد:

ذكر السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٩٧) أن ابن دقيق العيد قال عن هذا الحديث: «هذا الحديث لم يثبتوه، وقيل: إنه باطل»، وعلق السخاوي على هذا القول بقوله: «وهو مشعر بتوقفه فيما ذهبوا إليه من الحكم بكذبه».

٢٠ ــ أبو العباس أحمد بن تيمية:

أما شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ ، فقال في الفتاوى (٣٧٧/١٨): «هذا حديث ضعيف، بل موضوع عند أهل المعرفة بالحديث، لكن قد رواه الترمذي وغيره، ومع هذا فهو كذب».

وقال في منهاج السنة (١٣٨/٤ ــ ١٣٩)، وفي الفتاوى (٤١٠/٤ ــ ٤١٣)، وهذا سياق ما في الفتاوى، ونحوه في منهاج السنة، قال رحمه الله:

(وأما حديث «أنا مدينة العلم» فأضعف وأوهى، ولهذا إنما يعد في الموضوعات المكذوبات، وإن كان الترمذي قد رواه. ولهذا ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وبين أنه موضوع من سائر طرقه.

والكذب يعرف من نفس متنه؛ لا يحتاج إلى النظر في إسناده: فإن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ إذا كان «مدينة العلم» لم يكن لهذه المدينة إلا باب واحد، ولا يجوز أن يكون المبلغ عنه واحداً؛ بل يجب أن يكون المبلغ عنه أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب، ورواية الواحد لا تفيد العلم إلا مع قرائن، وتلك القرائن إما أن تكون متنفية؛ وإما أن تكون خفية عن كثير من الناس، أو أكثرهم فلا يحصل لهم العلم بالقرآن والسنة المتواترة؛ بخلاف النقل المتواتر: الذي يحصل به العلم للخاص والعام.

وهذا الحديث إنما افتراه زنديق، أو جاهل: ظنه مدحاً؛ وهو مطرق الزنادقة إلى القدح في علم الدين ــ إذا لم يبلغه إلا واحد من الصحابة ــ .

ثم إن هذا خلاف المعلوم بالتواتر: فإن جميع مدائن المسلمين بلغهم العلم عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ من غير طريق علي ــ رضي الله عنه ــ . أما أهل المدينة ومكة فالأمر فيهم ظاهر، وكذلك أهل الشام =

= والبصرة ــ فإن هؤلاء لم يكونوا يروون عن علي إلا شيئاً قليلاً، وإنما غالب علمه كان في أهل الكوفة، ومع هذا فقد كانوا تعلموا القرآن والسنة قبل أن يتولى عثمان، فضلاً عن خلافة علي.

وكان أفقه أهل المدينة، وأعلمهم تعلموا الدين في خلافة عمر، وقبل ذلك لم يتعلم أحد منهم من علي شيئاً إلا من تعلم منه لما كان باليمن، كما تعلموا حينئذ من معاذ بن جبل. وكان مقام معاذ بن جبل في أهل اليمن وتعليمه لهم أكثر من مقام علي وتعليمه، ولهذا روى أهل اليمن عن معاذ أكثر مما رووه عن علي، وشريحٌ، وغيرُه من أكابر التابعين إنما تفقهوا على معاذ.

ولما قدم علي الكوفة كان شريح فيها قبل ذلك. وعلي وجد على القضاء في خلافته شريحاً وعبيدة السلماني، وكلاهما تفقه على غيره.

فإذا كان علم الإسلام انتشر في «مدائن الإسلام»: بالحجاز، والشام، واليمن، والعراق، وخراسان، ومصر، والمغرب قبل أن يقدم إلى الكوفة، ولما صار إلى الكوفة ما بلغه من العلم بلغه غيره من الصحابة، ولم يختص علي بتبليغ شيء من العلم إلا وقد اختص غيره بما هو أكثر منه.

«فالتبليغ العام» الحاصل بالولاية حصل لأبي بكر وعمر وعثمان منه أكثر مما حصل لعلي. «وأما الخاص»: فابن عباس كان أكثر فتياً منه، وأبو هريرة أكثر رواية منه، وعلي أعلم منهما؛ كما أن أبا بكر وعمر وعثمان أعلم منهما أيضاً. فإن الخلفاء الراشدين قاموا من تبليغ العلم العام بما كان الناس أحوج إليه مما بلغه من بلغ بعض العلم الخاص.

وأما ما يرويه أهل الكذب والجهل من اختصاص علي بعلم انفرد به عن الصحابة فكله باطل، وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قيل له: «هل عندكم من رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ شيء فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهماً يؤتيه الله عبداً في كتابه وما في هذه الصحيفة وكان فيها عقول الديات ــ أي: أسنان الإبل التي تجب فيه الدية ــ، وفيها فكاك الأسير، وفيها لا يقتل مسلم بكافر». =

وفي لفظ: «هل عهد إليكم رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ شيئاً لم يعهده إلى الناس فنفى ذلك»، إلى غير ذلك من الأحاديث عنه، التي تدل على أن كل من ادعى أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ خصه بعلم فقد كذب عليه.

وما يقوله بعض الجهال أنه شرب من غسل النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فأورثه علم الأولين والآخرين: من أقبح الكذب البارد، فإن شرب غسل الميت ليس بمشروع، ولا شرب علي شيئاً، ولو كان هذا يوجب العلم لشركه في ذلك كل من حضر. ولم يرو هذا أحد من أهل العلم.

وكذلك ما يذكر: أنه كان عنده علم باطن امتاز به عن أبي بكر، وعمر، وغيرهما فهذا من مقالات الملاحدة الباطنية، ونحوهم: الذين هم أكفر منهم، بل فيهم من الكفر ما ليس في اليهود، والنصارى، كالذين يعتقدون إلهيته، ونبوته، وأنه كان أعلم من النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ وأنه كان معلماً للنبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في الباطن، ونحو هذه المقالات: التي إنما يقولها الغلاة في الكفر، والإلحاد والله سبحانه وتعالى أعلم). اهـ. كلامه ـ رحمه الله ـ.

٢١ ـ أبو عبد الله الذهبي:

قال في تلخيص المستدرك (١٢٦/٣) عن هذا الحديث كما سبق: «موضوع».

وقال فيه أيضاً (١٢٧/٣): «العجب من الحاكم وجرأته في تصحيحه هذا وأمثاله من البواطيل»، وسيأتي هذا التعقب في الحديث الآتي:

وقال في الميزان (٤١٥/١) بعد أن ذكر الحديث من طريق جعفر بن محمد الفقيه: «هذا موضوع».

وفي الميزان أيضاً (١٥٣/٢) ذكر الحديث من طريق أحمد بن حفص السعدي، عن أبي الفتح سعيد بن عقبة، عن الأعمش، ونقل قول ابن عقدة: «لا أعرف هذا»، فأتبعه بقوله: «قلت: لعله اختلقه السعدي».

. . . .

= وفيه أيضاً (٦٦٨/٣) ذكر الحديث من طريق ابن الرومي، عن شريك، ثم قال: «فما أدري من وضعه؟».

٢٢ ــ إسماعيل بن محمد العجلوني:
ذكر الحديث في كتابه «كشف الخفاء» (٢٣٥/١)، وقال: «وهذا حديث مضطرب، غير ثابت كما قاله الدارقطني في العلل... الخ».

٢٣ ــ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي:
تقدم ذكر كلامه بطوله، حيث قال في أوله: «كنت من قبل أميل إلى اعتقاد قوة هذا الخبر، حتى تدبرته...»الخ، كلامه المتقدم.

٢٤ ــ ناصر الدين الألباني:
ذكر الحديث في ضعيف الجامع الصغير (١٣/٢ رقم ١٤١٦) وحكم عليه بالوضع، وعزا تخريجه لسلسلته الضعيفة، الحديث رقم (٢٩٥٥)، ولمّا يطبع بعد.

ثانياً: العلماء الذين أدخلوا هذا الحديث في قسم المقبول، ومنهم: ابن جرير الطبري، والحاكم، والزركشي، والعلائي، وابن حجر العسقلاني، وابن حجر الهيتمي المكي، والسخاوي، والسيوطي، والشيخ محمود الميرة.

١ ــ محمد بن جرير الطبري:
قال في «تهذيب الآثار» (ص ١٠٤ ــ ١٠٥ من مسند علي رقم ٨) بعد أن أخرج الحديث: «وهذا خبر صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح. لعلتين...» وذكرهما كما تقدم.

٢ ــ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري:
أخرج الحديث في مستدركه (١٢٦/٢) وقال: «صحيح الإسناد».

٣ ــ الــزركشي:
قال الزركشي ــ رحمه الله ــ: «الحديث ينتهي إلى درجة الحسن المحتج به، ولا يكون ضعيفاً، فضلاً عن كونه موضوعاً». / فيض القدير (٤٧/٣). =

. . . .

٤ ــ العلائي : =

قال السيوطي في اللآليء (١/٣٣٢ ـ ٣٣٤) : «قال الحافظ صلاح الدين العلائي ومن خطه نقلت في أجوبته عن الأحاديث التي تعقبها السراج القزويني على مصابيح البغوي وادعى أنها موضوعة حديث «أنا مدينة العلم، وعلي بابها» قد ذكره أبو الفرج في الموضوعات من طرق عدة وجزم ببطلان الكل وكذلك قال بعده جماعة منهم الذهبي في الميزان وغيره والمشهور به رواية أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً.

وعبد السلام هذا تكلموا فيه كثيراً. قال النسائي ليس بثقة. وقال الدارقطني وابن عدي متهم زاد الدارقطني رافضي. وقال أبو حاتم لم يكن عنده بصدوق وضرب أبو زرعة على حديثه ومع ذلك فقد قال الحاكم حدثنا الأصم، حدثنا عباس ــ يعني الدوري ــ قال: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت، فقال: ثقة، فقلت: أليس قد حدث عن أبي معاوية حديث أنا مدينة العلم؟ فقال: قد حدث محمد بن جعفر الفيدي، وهو ثقة، عن أبي معاوية. وكذلك روى صالح جزرة أيضاً عن ابن معين، ثم ساقه الحاكم من طريق محمد بن يحيى بن الضريس، وهو ثقة حافظ، عن محمد بن جعفر الفيدي، عن أبي معاوية، قال العلائي: فقد بريء أبو الصلت عبد السلام من عهدته، وأبو معاوية ثقة مأمون من كبار الشيوخ وحفاظهم المتفق عليهم، وقد تفرد به عن الأعمش فقال ماذا؟ وأي استحالة في أن يقول النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ مثل هذا في حق علي ــ رضي الله عنه ــ؟ ولم يأت كل من تكلم في هذا الحديث وجزم وضعه بجواب عن هذه الروايات الصحيحة، عن ابن معين، ومع ذلك فله شاهد رواه الترمذي في جامعه عن إسماعيل بن موسى الفزاري، عن محمد بن عمر بن الرومي، عن شريك بن عبد الله، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن أبي عبد الله الصنابحي، عن علي مرفوعاً أنا دار الحكمة، وعلي بابها. رواه أبو مسلم الكجي =

. . . .

= وغيره، عن محمد بن عمر بن الرومي، وهو ممن روى عنه البخاري في غير الصحيح. وقد وثقه ابن حبان، وضعفه أبو داود. وقال أبو زرعة فيه لين. وقال الترمذي بعد إخراج الحديث: هذا حديث غريب، وقد روى بعضهم هذا عن شريك، ولم يذكر فيه الصنابحي ولا نعرف هذا عن أحد من الثقات، غير شريك، النخعي القاضي، فبرىء محمد بن الرومي من التفرد به، وشريك هو ابن عبد الله النخعي القاضي، احتج به مسلم، وعلق له البخاري، ووثقه يحيى بن معين، وقال العجلي ثقة، حسن الحديث. وقال عيسى بن يونس ما رأيت أحداً قط أورع في علمه من شريك.

فعلى هذا يكون تفرده حسناً، فكيف إذا انضم إلى حديث أبي معاوية، ولا يرد عليه رواية من أسقط منه الصنابحي، لأن سويد بن غفلة تابعي مخضرم أدرك الخلفاء الأربعة وسمع منهم، وذكر الصنابحي فيه من المزيد في متصل الأسانيد، ولم يأت أبو الفرج ولا غيره بعلة قادحة في حديث شريك سوى دعوى الوضع دفعاً بالصدر». اهـ.

٥ ـ ابن حجر العسقلاني:

قال في لسان الميزان (٢/١٢٣): «هذا الحديث له طرق كثيرة في مستدرك الحاكم، أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل، فلا ينبغي أن يطلق القول عليه بالوضع».

وذكر السيوطي في اللآلىء (١/٣٣٤) أن ابن حجر قال في فتيا له عن هذا الحديث: «هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك، وقال: إنه صحيح، وخالفه أبو الفرج بن الجوزي، فذكره في الموضوعات، وقال: إنه كذب، والصواب خلاف قولهما معاً، وإن الحديث من قسم الحسن، لا يرتقي إلى الصحة، ولا ينحط إلى الكذب، وبيان ذلك يستدعي طولاً، ولكن هذا هو المعتمد في ذلك».

٦ ـ السخـاوي:

=

. . . .

= ذكر في المقاصد الحسنة (٩٨) أن للحديث طرقاً، ثم قال:
«وبالجملة فكلها ضعيفة، وألفاظ أكثرها ركيكة، وأحسنها حديث ابن عباس، بل هو حسن».

٧ ــ السيوطــي:
ذهب في اللآليء (١/٣٢٩ ــ ٣٣٦) إلى أن الحديث حسن؛ حيث ذكر تحسين العلائي، وابن حجر له، وأقرهما عليه، بل تجاوز ذلك، فذكر في الجامع الكبير ــ كما في الكنز (١٣/١٤٨ ــ ١٤٩) ــ قول ابن حجر السابق: «الحديث من قسم الحسن»، ثم أردفه بقوله:

«وقد كنت أجيب بهذا الجواب دهراً، إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث علي في تهذيب الآثار، مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس، فاستخرت الله، وجزمت بارتقاء الحديث من مرتبة الحسن إلى مرتبة الصحة، والله أعلم».

٨ ــ محمود الميرة:
ذكر هذا الحديث، وحديث الطير في رسالته عن الحاكم وكتابه المستدرك، ثم قال (ص ٤٦٣): «فالحديثان بمرتبة الحسن...»الخ.

هذا وبعد استعراض ما أمكن من أقوال من تكلم عن هذا الحديث من الأئمة فمن بعدهم من العلماء، أشير إلى أني على علم بما كتبه أحمد بن محمد بن الصديق الغماري في مؤلفه الذي أسماه: «فتح الملك العلي، بصحة حديث باب مدينة العلم علي»، وما منعني من إدراجه فيمن تكلم عن الحديث من العلماء، إلا أني وجدته شيعياً جلداً، نصب العداوة لسلف الأمة من الصحابة فمن بعدهم، ومن كان هكذا فليس من أهل السنة، ولا كرامة، ومن تتبع مصنفاته تيقن ذلك، والدليل على صحة ما أقول يتضح من إلقاء الضوء على مصنفين اثنين:

١ ــ كتابه آنف الذكر: «فتح الملك العلي».

٢ ــ رسالة بعنوان: «المحور في عين من رد حديث الحارث الأعور»، =

. . . .

= أو: «الباحث عن علل الطعن في الحارث»، وهي لأخيه عبد العزيز، وعلاقة أحمد بها من جهتين:

(أ) تعليقه عليها.

(ب) إقراره لهذه الرسالة، وامتداحه لها، ولمؤلفها، وثناؤه عليه في تقريظه المطبوع بآخر هذه الرسالة، وفيه يقول:

(من قرأ هذا الجزء المسمى بالمحور في عين من أنكر ثقة الحارث الأعور، لشقيقنا العلامة المحدث الواعية الناقد البصير بالعلوم الأثرية، والروائية، جمال الدين أبي اليسر عبد العزيز بن محمد بن الصديق أبقاه الله، وأدام توفيقه ــ وكان من أهل الفضل والإنصاف، والتذوق لطعم التحقيق في العلوم بلا تعصب، ولا اعتساف ــ علم أنه من العدول الذين قال فيهم النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ : «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله». . . ولولا وجود تعب ملمٍّ بنا في هذه اللحظة، لأملينا في مدح هذا الجزء وتأييده ما يفوق حجمه أو يماثله، على أن في كتابنا «فتح الملك العليّ»، وكتابنا «البرهان الجلي» ما فيه كفاية لتأييد هذا الجزء الشريف، والبحث المنيف). اهـ.

وبذا تتضح علاقة أحمد بهذه الرسالة التي ملئت بالسب والشتم، والعبارات التي يترفع عن ذكرها عامة الناس، فضلاً عمن ينتسب إلى العلم وأهله، ثم في حق من تصدر هذه العبارات؟ وإلى من توجه؟

كم كان بودّي ذكر شيء مما ورد في هذه الرسالة، وفي كتابه «فتح الملك العلي»، ليكون القاريء على علم باعتقاد هذا الرجل ومنهجه الأصولي، ولكن المقام لا يسمح ببسط المقال، فأشير إشارة لبعض ذلك:

١ ــ طعنة في معاوية وعمرو بن العاص ــ رضي الله عنهما ــ / ص ٤ من المحور، وص ١٦٠ من فتح الملك.

٢ ــ دعوى كون العدد الجم من الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ ذهبوا إلى =

. . . .

= تفضيل علي على الشيخين ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ . / ص ١٤ ـ ١٥ و ٢٨ من المحور.

٣ ـ انتصاره للشيعة، وطعنه في أئمة الجرح والتعديل بحجة ردهم لرواية الشيعي، وقبولهم لرواية الناصبي . / ص ٤ ـ ٥ و ١٢، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٢ من المحور.

٤ ـ طعنه في الصحيحين. / ص ٥ ـ ٦، ١٢، ٢١، ٣٣ فما بعد من المحور، و ص ٢٥ من فتح الملك.

٥ ـ وفي تعليقه على المحور (ص ١٣ ـ ١٨) طعن في ديانة عامر الشعبي ـ رحمه الله ـ .

٦ ـ وكذّب عكرمة مولى ابن عباس. / ص ٤٠، والجوزجاني. / ص ١١ و ٢٥.

٧ ـ كذبه على أبي زرعة وأبي حاتم. / ص ١١٣ من فتح الملك.

٨ ـ نيله من ابن حبان، وابن طاهر، وابن الجوزي، والنووي، وابن تيمية، والذهبي، وابن حجر. / ص ٩٠ و ١١٣ و ١١٤ و ٧٣ و ٢٤ و ٤٠ و ٤١ و ١٠٧ و ٩٣ من فتح الملك العلي.

وبالجملة فهو لم يأت في كتابه «فتح الملك العلي» بطرق لهذا الحديث: «أنا مدينة العلم»، سوى ما تقدم الكلام عليه منها، وفيما سبق من نقد الروايات كفاية عن الخوض معه في أمور يختلف فيها من أهل هذا الشأن اختلافاً جذرياً، مثل إهداره لأقوال أئمة الجرح والتعديل في رجل يريد تقويته، واعتباره بالطرق المكذوبة التي لا تزيد الحديث إلا وهناً، وتحريفه لقول الجارح، فيصبح تعديلاً، إلى غير ذلك من الأغاليط، ورحم الله الأئمة الذين أراحوا الأمة من هذه الأحاديث التي يسعى أصحابها في جعلها سُلّماً لزحزحة العقيدة، والله الموفق.

٥٥٣ ــ ثم رواه الحاكم من رواية جابر، وقال: إسناده صحيح.

قلت: العجب من الحاكم في جرأته (في)[١] تصحيح هذا وأمثاله من (البواطيل)[٢]، وفيه أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني، وهو دجال كذاب.

---

(١) ما بين المعكوفين من التخليص.

(٢) في (أ): (البواطل)، وفي (ب): (الأباطيل)، وما أثبته من التلخيص.

٥٥٣ ــ المستدرك (١٢٧/٣)، قال الحاكم عقب روايته لحديث ابن عباس السابق: ولهذا الحديث شاهد من حديث سفيان الثوري بإسناد صحيح.

حدَّثني أبو بكر محمد بن علي الفقيه الإمام الشاشي، القفال ببخارى، وأنا سألته، حدثني النعمان بن الهارون البلدي ببلد من أصل كتابه، ثنا أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني، ثنا عبد الرزاق، ثنا سفيان الثوري، عن عبد الله بن بن عثمان بن خثيم، عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي، قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «أنا مدينة العلم، وعلي بابها، فمن أراد العلم، فليأت الباب».

تخـــريجـــه:

هذا الحديث متنه يتمامه هكذا: قال جابر: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وهو آخذ بضبع علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ، وهو يقول: «هذا إمام البررة، قاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله ــ ثم مدَّ بها صوته ــ، أنا مدينة العلم، وعلي بابها، فمن أراد العلم، فليأت الباب».

والحاكم هنا أخرج منه موضع الشاهد، وهو شطره الأخير، وشطره الأول ساقه بهذا الإسناد سواء في (١٢٩/٣)، وسيأتي برقم (٥٥٧).

والحديث أخرجه ابن حبان في المجروحين (١٥٢/١ ــ ١٥٣).

وابن عدي في الكامل (١٩٥/١).

= ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥٣).

وأخرجه الخطيب في تاريخه (٢/٣٧٧).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضع السابق.

جميعهم من طريق أحمد بن عبد الله الحراني، عن عبد الرزاق، به نحوه بتمامه.

وأخرجه الخطيب (٤/٢١٩) من طريق الحراني أيضاً، ولم يذكر آخره: «أنا مدينة العلم...» الحديث.

قال ابن حبان: «هذا شيء مقبول إسناده ومتنه معاً».

وقال ابن عدي: «هذا حديث منكر موضوع، لا أعلم رواه عن عبد الرزاق إلا أحمد بن عبد الله المؤدب هذا».

وقال الخطيب: «لم يرْوه عن عبد الرزاق إلا أحمد بن عبد الله هذا، وهو أنكر ما حفظ عليه، والله أعلم».

قلت: ذكر ابن الجوزي أنه رواه أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى المصري، عن عبد الرزاق، مثله سواء، إلا أنه قال: «فمن أراد الحكم فليأت الباب».

وللحديث طريق أخرى.

فقد أخرجه أبو الحسن بن شاذان في خصائص علي، والخطيب في تلخيص المتشابه ـ كما في اللآلي (١/٣٣٥) ـ، كلاهما من طريق أبي بكر محمد بن إبراهيم بن فيروز الأنماطي، حدثنا الحسين بن عبد الله التميمي، حدثنا (حبيب) بن النعمان، حدثنا جعفر بن محمد، حدثني أبي، عن جدي، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «أنا مدينة الحكمة، وعلي بابها، فمن أراد المدينة، فليأت إلى بابها».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «العجب من الحاكم، وجرأته في تصحيحه هذا وأمثاله من البواطيل، وأحمد هذا دجال كذاب». =

. . . .

= وأحمد هذا هو ابن عبد الله بن يزيد الهُشَيّمي، المؤدب، أبو جعفر الحراني، وهو يضع الحديث ــ كما في ديوان الضعفاء للذهبي (ص ٤ رقم ٦٣) ــ، قال ابن عدي: كان بسُر من رأى يضع الحديث. وقال ابن حبان: يروي عن عبد الرزاق والثقات الأوابد والطامات. وقال الدارقطني: يحدث عن عبد الرزاق، وغيره بالمناكير، يترك حديثه. وقال الخطيب: في بعض أحاديثه نكرة / المجروحين (١/١٥٢ ــ ١٥٣)، والكامل (١/١٩٥)، وتاريخ بغداد (٤/٢١٨ ــ ٢٢٠)، والميزان (١/١٠٩ رقم ٤٢٩)، واللسان (١/١٩٧ ــ ١٩٨ رقم ٦٢٠).

وذكر ابن الجوزي أن أحمد هذا تابعه أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى التجيبي المصري، ولا يفرح بمتابعته؛ فإنه كذاب، كذبه الدارقطني، وابن عدي، وأحمد بن الحسن المدائني، وقال ابن حبان: «لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه، إلا على سبيل الاعتبار». / المجروحين (١/١٥١ ــ ١٥٢)، والكامل (١/١٩٩ ــ ٢٠٠)، والميزان (١/١٠٥ رقم ٤١٤)، واللسان (١/١٨٩ رقم ٥٩٩).

وأما الطريق الأخرى التي رواها ابن شاذان، والخطيب، ففي سندها حبيب بن النعمان الهمداني، ذكره الحافظ في اللسان (٢/١٧٣ رقم ٧٧٥)، وذكر أن الطوسي ذكره في رجال الشيعة.

وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي في حاشيته على الفوائد المجموعة (ص ٣٥٣): «شيعي مجهول».

وفي الإسناد أيضاً الحسين بن عبد الله التميمي، وهو مجهول ــ كما في ديوان الضعفاء (ص ٦٣ رقم ٩٩٢) ــ، وقال العقيلي في الضعفاء (١/٢٥٢): «مجهول بالنقل».

وفيه أيضاً أبو بكر محمد بن إبراهيم بن فيروز الأنماطي، ولم أجد من ذكره، ولم يذكره السمعاني في نسبة «الأنماطي» (١/٣٧٨ ــ ٣٧٩)، وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي في الموضع السابق (ص ٣٥٢): «لم أعرفه». =

. . . .

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد من كلا الطريقين عن عبد الرزاق، ففي الأولى أحمد المؤدب، وهو يضع الحديث، وفي الأخرى أحمد بن طاهر، وهو كذاب.

وأما الطريق الأخرى فبعض رواتها تبين من حاله أنه من رجال الشيعة، وبعضهم لم تعرف حاله، ولا يبعد أن يكون من رجال الشيعة أيضاً، فطريق كهذه لا يخرج الحديث بها عن حكم الموضوع، وتقدم أن ابن عدي حكم على الحديث بالوضع، وكذا ابن الجوزي.

والحديث بالجملة تقدم الكلام عنه مفصلاً في الحديث السابق، والله أعلم.

٥٥٤ ــ حديث ابن عباس، قال:

نظر النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ إلى علي فقال: «أنت سيد في الدنيا والآخرة»... الخ(١).

قال: على شرط البخاري، ومسلم.

قلت: هذا وإن كان رواته ثقات، فهو منكر ليس ببعيد من الوضع، وإلا لأي شيء حدَّث (به)(٢)عبد الرزاق سـرًّا، ولم يجسر أن يتفوَّه (به)(٢)لأحمد، وابن معين، والخلق الذين رحلوا إليه؟!.

(١) ما بين القوسين من (ب)، وليس في (أ).

(٢) ما بين المعكوفين من التلخيص، وليس في (أ) و(ب).

٥٥٤ ــ المستدرك (١٢٧/٣ ــ ١٢٨): حدثنا أبو الفضل محمد بن إبراهيم المزكي، ثنا أحمد بن سلمة، والحسين بن محمد القباني.

وحدثني أبو الحسن أحمد بن الخضر الشافعي، ثنا إبراهيم بن أبـي طالب، ومحمد بن إسحاق.

وحدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أمية القرشي بالساقة، ثنا أحمد بن يحيـى بن إسحاق الحلواني، قالوا: ثنا أبو الأزهر.

وقد حدثنا أبو علي المذكر، عن أبـي الأزهر، قال: ثنا عبد الرزاق، أنبأ معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ قال: نظر النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ إلى علي فقال: «يا علي، أنت سيد في الدنيا، سيد في الآخرة، حبيبك حبيبـي، وحبيبـي حبيب الله، وعدوك عدوي، وعدوي عدو الله، والويل لمن أبغضك بعدي».

قال الحاكم عقبه: «صحيح على شرط الشيخين، وأبو الأزهر بإجماعهم ثقة، وإذا انفرد الثقة بحديث فهو على أصلهم صحيح. سمعت أبا عبد الله =

= القرشي يقول: سمعت أحمد بن يحيى الحلواني يقول: لما ورد أبو الأزهر من صنعاء، وذاكر أهل بغداد بهذا الحديث، أنكره يحيى بن معين، فلما كان يوم مجلسه قال في آخر المجلس: أين هذا الكذاب النيسابوري الذي يذكر عن عبد الرزاق هذا الحديث؟ فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا أنا، فضحك يحيى بن معين من قوله وقيامه في المجلس، فقربه وأدناه، ثم قال له كيف حدثك عبد الرزاق بهذا، ولم يحدث به غيرك؟ فقال: اعلم يا أبا زكريا أني قدمت صنعاء، وعبد الرزاق غائب في قرية له بعيدة، فخرجت إليه وأنا عليل، فلما وصلت إليه، سألني عن أمر خراسان، فحدثته بها، وكتبت عنه، وانصرفت معه إلى صنعاء، فلما ودَّعته، قال لي: قد وجب عليَّ حقك، فأنا أحدثك بحديث لم يسمعه مني غيرك، فحدثني والله بهذا الحديث لفظاً، فصدقه يحيى بن معين، واعتذر إليه».

تخريجه:

الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط ــ كما في مجمع البحرين المكِّيَّة (ص ٣٤٠) ــ.

وابن عدي في الكامل (١/١٩٥ ــ ١٩٦) و(٥/١٩٤٨ ــ ١٩٤٩).

والخطيب في تاريخه (٤/٤١).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/٢١٨ رقم ٣٤٨).

والحافظ المزي في تهذيب الكمال (١/١٥).

ثلاثتهم من طريق أبي الأزهر النيسابوري، به نحوه، ولفظ ابن عدي مختصر.

ولم ينفرد به أبو الأزهر، فقال الخطيب في الموضع السابق: «وقد رواه محمد بن حمدون النيسابوري، عن محمد بن علي بن سفيان النجار، عن عبد الرزاق، فبريء أبو الأزهر من عهدته؛ إذ قد توبع على روايته، والله أعلم»، وأقره المزي في الموضع السابق، والذهبي في الميزان (١/٨٢)، وابن حجر في التهذيب (١/١٢). =

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «هذا وإن كان رواته ثقات، فهو منكر، ليس ببعيد من الوضع، وإلا لأي شيء حدث به عبد الرزاق سراً، ولم يجسر أن يتفوَّه به لأحمد، وابن معين، والخلق الذي رحلوا إليه؟!».

وقال الهيثمي في المجمع (٩/١٣٣) بعد أن ذكر الحديث: «رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله ثقات، إلا أن في ترجمة أبـي الأزهر أحمد بن الأزهر النيسابوري أن معمراً كان له ابن أخ رافضي، فأدخل هذا الحديث في كتبه، وكان معمر مهيباً، لا يراجع، وسمعه عبد الرزاق».

قلت: وإعلال الحديث بهذه العلة هو من أبـي حامد الشرقي ـ رحمه الله ـ فإنه سئل عن حديث أبـي الأزهر، عن عبد الرزاق، عن معمر، في فضائل علي، فقال أبو حامد: «هذا حديث باطل، والسبب فيه أن معمراً كان له ابن أخ رافضي، وكان معمر يمكِّنه من كتبه، فأدخل عليه هذا الحديث، وكان معمر رجلاً مهيباً، لا يقدر عليه أحد في السؤال، والمراجعة، فسمعه عبد الرزاق في كتاب ابن أخي معمر». / تاريخ بغداد (٤/٤٢).

وقال ابن الجوزي في العلل (١/٢١٩): «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ومعناه صحيح، فالويل لمن تكلف في وضعه، إذ لا فائدة في ذلك...» وذكر كلام أبـي حامد السابق.

وقال الذهبي في ترجمة أبـي الأزهر في الميزان (١/٨٢): «لم يتكلموا فيه إلا لروايته عن عبد الرزاق، عن معمر حديثاً في فضائل علي، يشهد القلب أنه باطل»، وذكر قول أبـي حامد، ثم قال: «وكان عبد الرزاق يعرف الأمور، فما جسر يحدِّث بهذا إلا سراً لأحمد بن الأزهر، ولغيره، فقد رواه محمد بن حمدون النيسابوري، عن محمد بن علي بن سفيان النجار، عن عبد الرزاق، فبرىء أبو الأزهر من عهدته».

=

. . . .

= وقال ابن عدي (١٩٦/١): «وأما هذا الحديث عن عبد الرزاق، (فعبد الرزاق) من أهل الصدق، وهو ينسب إلى التشيع، فلعله شُبِّه عليه؛ لأنه شيعي». / وانظر التهذيب (١٣/١).

الحكم على الحديث:

الحديث رجاله ثقات كما تقدم عن الذهبي، والهيثمي، فلا مطعن في أحد منهم، لكن استنكره الأئمة، كابن معين، وغيره ممن تقدم ذكرهم، واستنبط أبو حامد الشرقي علته، فأظهرها كما سبق، فالحديث معلول بما ذكر أبو حامد، والله أعلم.

٥٥٥ ـ حديث زيد بن أرقم مرفوعاً:

«من أراد أن يحي حياتي، ويموت موتي، ويسكن جنة الخلد: (فليتوّل)[١]علي بن أبـي طالب. . .» الحديث.

قال: صحيح.

قلت: أنَّى له الصحة[٢]؛ فيه القاسم بن أبـي شيْبة متروك، وشيخه يحيى بن يعلى[٣]الأسلمي، وهو ضعيف، واللفظ ركيك؟ فهو إلى الوضع أقرب.

---

(١) في (أ): (فليتولي).

(٢) في (ب): (بالصحه).

(٣) في أصل (أ): (العلي)، وبالهامش ما نصه: (صوابه: يعلى. ص).

٥٥٥ ـ المستدرك (١٢٨/٣): حدثنا بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا إسحاق، ثنا القاسم بن أبـي شيبة، ثنا يحيى بن يعلى الأسلمي، ثنا عمار بن رزيق، عن أبـي إسحاق، عن زياد بن مطرف، عن زيد بن أرقم ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ من يريد أن يحي حياتي، ويموت موتي، ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربـي، فليتول علي بن أبـي طالب، فإنه لن يخرجكم من هدي، ولن يدخلكم في ضلالة».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٢٢٠/٥ رقم ٥٠٦٧) من طريق إبراهيم بن عيسى التنوخي.

ومن طريق الطبراني أخرجه الشيعي يحيى الشجري في «الأمالي الخميسية» (١٤٤/١).

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٣٤٩/٤ ـ ٣٥٠ و ٣٥٠) من طريق إبراهيم بن الحسن التغلبي، ويحيى الحماني.

=

ثلاثتهم، عن يحيى بن يعلى الأسلمي، به نحوه، وفيه عندهم: «ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربي عز وجل، غرس قصباتها بيده»، وعند أبي نعيم: «قضبانها بيديه».

وأخرجه ابن شاهين في شرح السنة ـ كما في السلسلة الضعيفة للألباني (٢/٢٩٤) ـ، من طريق يحيى بن يعلى، به.

قال الهيثمي في المجمع (٩/١٠٨): «فيه يحيى بن يعلى الأسلمي، وهو ضعيف».

وأخرجه أيضاً مُطَيّن، والباوَرْدي، وابن جرير، وابن شاهين في الصحابة، وابن منده ـ كما في الإصابة (٢/٥٨٧) ـ، جميعهم من طريق يحيى بن يعلى، به، وليس فيه ذكر لزيد بن أرقم، وظهر منه أن زياد بن مطرف صحابي، وعلى هذه الرواية اعتمد من أدخله في الصحابة كمُطَيِّن، ومن تبعه، ورد ذلك الذهبي بقوله: «ولم يصح». «/ تجريد أسماء الصحابة (١/١٩٦).

ونقل ابن حجر في الموضع السابق من الإصابة عن ابن منده أنه قال عن الحديث: «لا يصح»، وأبان العلة ابن حجر بقوله: «قلت: في إسناده يحيى بن يعلى المحاربي (كذا، والصواب: الأسلمي)، وهو واه».

وللحديث طريقان آخران عن زيد بن أرقم:

● الأولى: أخرجها القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (٢/٦٦٤ رقم ١١٣٢).

وابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٨٧) من طريق الدارقطني.

كلاهما عن الحسن بن علي بن زكريا، عن الحسن بن علي بن راشد، عن شريك، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من أحب أن يستمسك بالقضيب الأحمر الذي غرسه الله بيده في جنة عدن، فليستمسك بحب علي بن أبي طالب عليه السلام».

. . . .

= قال الدارقطني: «ما كتبته إلا عنه» ـ يعني الحسن بن علي بن زكريا ـ.

قال ابن الجوزي: «وهو العدوي الكذاب الوضاع».

● **الطريق الثانية**: أخرجها الشيرازي في الألقاب ـ كما في اللآلىء (١/٣٦٩) ـ، من طريق عبد الملك بن دليل، حدثني أبي دليل، عن السدي، عن زيد بن أرقم مرفوعاً: «من أحب أن يتمسك بالقضيب الياقوت الأحمر الذي غرسه الله تعالى بيمينه في الجنة، فليستمسك بحب علي بن أبي طالب».

قال السيوطي عقبه: «قال ابن حبان: دليل، عن السدي، عن زيد بن أرقم، روى عنه ابنه عبد الملك نسخة موضوعة، لا يحل ذكرها في الكتب.

قال الذهبي في الميزان: منها هذا الحديث». أهـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «أنى له الصحة، والقاسم متروك، وشيخه ضعيف، واللفظ ركيك؟ فهو إلى الوضع أقرب».

والقاسم هذا هو ابن محمد بن أبي شيبة العبسي، أخو الحافظين أبي بكر، وعثمان، وهو: متروك، قال الدارقطني: يكذب، وقال الساجي: متروك الحديث، يحدث بمناكير، وقال أبو حاتم: كتبت عنه، وتركت حديثه، وقال أبو زرعة: كتبت عن القاسم بن محمد بن أبي شيبة، ولم أحدث عنه بشيء.

وقال الخليلي: ضعفوه، وتركوا حديثه، وضعفه ابن معين، والنسائي، والعجلي، وابن عدي، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: يخطىء ويخالف. / الجرح والتعديل (٧/١٢٠ رقم ٦٨٢)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ٣٢٩ رقم ٤٤٠)، والضعفاء للنسائي (ص ٨٨ (رقم ٤٩٦)، والميزان (٣/٣٧٩ رقم ٦٨٣٩)، واللسان ٤/٤٦٥ ـ ٤٦٦ رقم ١٤٦٦).

وشيخ القاسم هو يحيى بن يعلى الأسلمي، الكوفي، وهو شيعي ضعيف =

= كما في التقريب (٢/٣٦١ رقم ٢٠٨)، وانظر الكامل لابن عدي (٧/٢٦٨٨)، والتهذيب (١١/٣٠٤ رقم ٥٨٧).

قلت: ولم ينفرد القاسم بالحديث، فإنه قد توبع عليه ـ كما تقدم ـ، عند الطبراني، وأبي نعيم، وغيرهما وللحديث علل أخرى.

١ ـ الاختلاف فيه على يحيى بن يعلى، فروي مرة عنه، عن عمار بن رزيق، عن أبي إسحاق، عن زياد بن مطرف، عن زيد بن أرقم.

وروي مرة عنه، عن عمار، عن أبي إسحاق، عن زياد، ولم يذكر زيد بن أرقم.

٢ ـ زياد بن مطرف مجهول، ذكره الحافظ في الإصابة، (٢/٥٨٧) بناء على هذا الحديث، وضعفه، وقال الذهبي في التجريد (١/١٩٦): «زياد بن مطرف، ذكره مُطَيَّن في الصحابة، ولم يصح».

وقال الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة (٢/٢٩٧): أورد الحافظ ابن حجر الحديث في ترجمة زياد بن مطرف، في القسم الأول من الصحابة، وهذا القسم خاص كما قال في مقدمته (١/٣ ـ ٤): «فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه، أو عن غيره، سواء كانت الطريق صحيحة، أو حسنة، أو ضعيفة، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان، وقد كنت أولاً رتبت هذا القسم الواحد على ثلاثة أقسام، ثم بدا لي أن أجعله قسماً واحداً، وأميز ذلك في كل ترجمة» ـ قال الألباني ـ: قلت: فلا يستفاد إذن من إيراد الحافظ للصحابي في هذا القسم أن صحبته ثابتة، ما دام أنه قد نص على ضعف إسناد الحديث الذي صرح فيه بسماعه من النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وهو هذا الحديث، ثم لم يتبعه بما يدل على ثبوت صحبته من طريق أخرى، وهذا ما أفصح بنفيه الذهبي في التجريد. . .» ثم ذكر قول الذهبي السابق، ثم قال: «وإذا عرفت هذا، فهو بأن يذكر في المجهولين من التابعين أولى من أن يذكر في الصحابة المكرمين».

=

. . . .

= ٣و٤ ــ أبو إسحاق السبيعي مدلس من الثالثة، واختلط بآخره ــ كما في الحديث المتقدم برقم (٤٩٦) ــ، والراوي عنه هنا هو عمّار بن رُزَيْق، وهو ممن سمع منه بأخرة بعد الاختلاط، نص على ذلك أبو حاتم ــ كما في العلل لابنه (٢/١٦٦) ــ.

وأما الطريقان الآخران عن زيد بن أرقم، فالأولى منهما في سندها الحسن بن علي بن زكريا، أبو سعيد العدوي، وتقدم في الحديث (٥٥٢) أنه كذاب يضع الحديث.

وأما الطريق الثانية، فقد كفانا إياها ابن حبان، والذهبي ــ رحمهما الله ــ.

قال ابن حبان في المجروحين (١/٢٩٥): «دليل بن عبد الملك الفزاري، من أهل حلب، يروي عن السدي، روى عنه ابنه عبد الملك بن دليل، عنه، عن السدي، عن زيد بن أرقم نسخة موضوعة، لا يحل ذكرها في الكتب، ولا الاحتجاج بدليل هذا». أهـ.

وذكر الذهبي في الميزان (٢/٢٨) قول ابن حبان هذا، ثم قال: فمنها: «من أراد أن يمسك بالقضيب...» وذكر هذا الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً للأمور المتقدم ذكرها في دراسة الإسناد، وذكره الألباني في السلسلة الضعيفة (٢/٢٩٤ ــ ٢٩٧ رقم ٨٩٢) وحكم عليه بالوضع.

وأما الطريقان الآخران للحديث عن زيد فموضوعتان، وتقدم ذكر علتيهما.

٥٥٦ ـ حديث أبـي ذر:

ما كنا نعرف المنافقين إلا بتكذيبهم الله ورسوله[١]، والتخلف عن الصلوات، والبغض لعلي.

قال: على شرط مسلم.

قلت: بل فيه إسحاق بن بشر، متهم بالكذب.

---

(١) في (ب): (ورسله).

٥٥٦ ـ المستدرك (٣/ ١٢٩): حدثنا أبو جعفر أحمد بن عبيد الحافظ بهمدان، ثنا الحسن بن علي الفسوي، ثنا إسحاق بن بشر الكاهلي، ثنا شريك، عن قيس بن مسلم، عن أبـي عبد الله الجدلي، عن أبـي ذر ـ رضي الله عنه ـ قال: ما كنا نعرف المنافقين إلا بتكذيبهم الله ورسولـه، والتخلف عن الصلوات، والبغض لعلي بن أبـي طالب ـ رضي الله عنه ـ.

تخـــريجــــه:
الحديث أخرجه ابن شاذان بنحوه ـ كما في الرياض النضرة (٣/ ١٩٠).

والخطيب في المتفق والمفترق ـ كما في الكنز (١٣/ ١٠٦ رقم ٣٦٣٤٦) ـ، بنحوه أيضاً.

دراسة الإسناد:
الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل إسحاق متهم، بالكذب».

وإسحاق هذا هو ابن بشر بن مقاتل، أبو يعقوب الكاهلي، وهو كذاب ـ كما في ديوان الضعفاء للذهبي (ص ١٧ رقم ٣٢٥) ـ، فقد كذبه أبو بكر بن أبـي شيبة، وموسى بن هارون الحمال، وأبو زرعة، وقال الدارقطني: هو في عداد من يضع الحديث. وقال ابن عـدي: يضع الحـديث. / الكامـل (١/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦)، والميزان (١/ ١٨٦ ـ ١٨٨ رقم ٧٤٠).
=

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

الحديث موضوع بهذا الإسناد، وأما متنه فصحيح المعنى.

فتكذيب الله ورسوله من صفات المنافقين بنص القرآن، كما قال تعالى عنهم:

﴿ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ (الآية ٩٠ من سورة التوبة).

والتخلف عن الصلوات من صفاتهم أيضاً ـ كما في الحديث الذي رواه مسلم (١/٤٥٣ رقم ٢٥٧) في كتاب المساجد، باب صلاة الجماعة من سنن الهدى، عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: «... ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق...» الحديث.

وأما موضع الشاهد من الحديث، وهو أن من صفات المنافقين بغضهم لعلي، فله عدة شواهد منها:

١ ـ ما أخرجه البزار في مسنده (٣/١٩٩ رقم ٢٥٦٠) من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر، قال: كنا ما نعرف منافقينا معشر الأنصار إلا ببغضهم علياً ـ رضي الله عنه ـ.

وأخرجه الطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع البحرين المكيَّة (ص ٣٤٠) ـ من طريق أبي الزبير، ومحمد بن علي، كلاهما عن جابر، به نحو سابقه، ولم يذكر قوله: «معشر الأنصار».

قال الهيثمي في المجمع (٩/١٣٢ ـ ١٣٣): «رواه الطبراني في الأوسط، والبزار... بأسانيد كلها ضعيفة».

٢ ـ وأخرج مسلم في صحيحه (١/٨٦ رقم ١٣١) في الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار، وعلي ـ رضي الله عنه ـ من الإيمان وعلاماته، وبغضهم من علامات النفاق، من حديث علي ـ رضي الله عنه ـ قال: والذي فلق الحبة، وبرأ النَّسَمَة، إنه لعهد النبي الأمي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أليَّ: أن لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق. =

. . . .

وهذه المزيَّة لعلي ــ رضي الله عنه ــ ليست خاصة به وحده دون سواه، وإنما يشركه معه غيره.

فقد أخرج البخاري (١١٣/٧ رقم ٣٧٨٣ و٣٧٨٤) في مناقب الأنصار، باب حب الأنصار من الإيمان.

ومسلم (٨٥/١ رقم ١٢٨ و١٢٩) في الباب السابق.

كلاهما من حديثي أنس، والبراء ــ رضي الله عنهما ــ، واللفظ لحديث البراء عند البخاري، أنه ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق، فمن أحبهم أحبه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله»، والله أعلم.

٥٥٧ ـ حديث جابر مرفوعاً:

«علي إمام البررة، وقاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله».

قال: صحيح.

قلت: بل والله موضوع، فيه أحمد بن عبد الله بن يزيد الحرَّاني كذاب، فما أجهلك على سعة معرفتك!!.

---

٥٥٧ ـ المستدرك (١٢٩/٣): حدثني أبو بكر محمد بن علي الفقيه الإمام الشاشي ببخارى، ثنا النعمان بن هارون البلدي، ثنا أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني، ثنا عبد الرزاق، ثنا سفيان الثوري، عن عبد الله بن خثيم، عن عبد الرحمن بن عثمان، قال: سمعت جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ يقول: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، وهو آخذ بضبع علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، وهو يقول: «هذا إمام البررة، قاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله»، ثم مدَّ بها صوته.

والحديث سبق أن رواه الحاكم (١٢٧/٣) من نفس الطريق، مقتصراً على جزء من متنه، وتقدم تخريجه برقم (٥٥٣)، وبيان أنه موضوع.

٥٥٨ ـ حديث أبـي هريرة:

قالت فاطمة: زوجتني من علي، وهو فقير يا رسول الله؟ قال: «(أما)[١] ترضين أن الله[٢] اطّلع على أهل الأرض، فاختار رجلين، أحدهما: أبوك، والآخر: بعلك»[٣].

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: بل موضوع على سُرَيْج[٤] بن يونس.

---

(١) في (أ): (من).

(٢) في (ب): (أن الله تعالى. . .)الخ.

(٣) في (أ) قال: (الخ) مع أن الحديث ليس له بقية.

(٤) في أصل (أ): (شريج)، ومعلق بهامشها ما نصه: (صوابه: سريج ــ بالمهملة، والجيم).

٥٥٨ ـ المستدرك (٣/١٢٩): حدثنا أبو بكر بن أبـي دارم الحافظ، ثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن سفيان الترمذي، ثنا سريج بن يونس، ثنا أبو حفص الأبار، ثنا الأعمش، عن أبـي صالح، عن أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قالت فاطمة ـ رضي الله عنها ـ: يا رسول الله، زوجتني من علي بن أبـي طالب، وهو فقير، لا مال له؟ فقال: «يا فاطمة، أما ترضين أن الله عز وجل اطلع إلى أهل الأرض، فاختار رجلين، أحدهما: أبوك، والآخر: بعلك».

دراسة الإسناد:

الحديث ذكر الذهبي في التلخيص أن الحاكم قال عنه: «على شرط البخاري ومسلم»، ولم أجد كلام الحاكم عن الحديث في المستدرك المطبوع، ولا في المخطوط الذي لدي، ثم تعقب الذهبـي الحاكم بقوله: «بل موضوع =

. . . .

= على سريج»، ويقصد بقوله هذا: محمد بن أحمد بن سفيان، أبا بكر الترمذي، يدل عليه ترجمته له في الميزان (٣/٤٥٧ رقم ٧١٤٠)، حيث قال: «محمد بن أحمد بن سفيان، أبو بكر الترمذي، ولعله الباهلي، روى عن سريج بن يونس حديثاً موضوعاً، هو المتهم به.».

قلت: والباهلي اسمه محمد بن أحمد بن سهل بن علي بن مهران، أبو الحسن الباهلي المؤدب، وهو في طبقة هذا الراوي، وهو ممن يضع الحديث كما قال ابن عدي في الكامل (٦/٢٣٠٤).

الحكم على الحديث:

الحديث في إسناده أبو بكر الترمذي هذا، فإن كان الباهلي فالحديث موضوع بهذا الإسناد لما رمي به من وضع الحديث، وإن لم يكن هو فالحديث ضعيف جداً لجهالته، وتهمته بهذا الحديث من قبل الذهبي.

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس، وهو الآتي، لكنه ضعيف جداً.

٥٥٩ ـ قال[١]: وروي عن ابن عباس، أن فاطمة قالت: زوجتني من عائل لا مال له؟ فذكر نحوه.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: والآخر كذب؛ فيه أبو الصّلت عبد السلام: كذاب[٢].

---

(١) أي: الحاكم.

(٢) قوله: (قلت: والآخر كذب...)الخ ليس في أصل (ب)، ومعلق بالهامش.

وقوله: (فيه أبو الصلت...)الخ ليس في التلخيص المطبوع، ولا المخطوط، فالظاهر أنه بيان من ابن الملقن لسبب الحكم على الحديث بأنه كذب.

٥٥٩ ـ هذا الحديث سقط من المستدرك المطبوع، والمخطوط الذي لدي أيضاً، وسياقه في التلخيص (٣/١٢٩) هكذا:

(أبو الصلت عبد السلام بن صالح، ثنا عبد الرزاق، ثنا معمر، عن ابن أبـي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، قالت فاطمة: زوجتني من عائل لا مال له؟ فذكر نحوه). اهـ.

تخـريجـه:

الحديث له عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ طريقان:

● **الأولى**: يرويها عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن أبـي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس.

وله عن عبد الرزاق خمس طرق:

١ ـ يرويها أبو الصلت الهروي، وهي طريق الحاكم هذه.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١١/٩٤ رقم ١١١٥٤).

وابن عدي في الكامل (٥/١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ و ١٩٦٨). =

. . . .

= والخطيب في تاريخه (٤/١٩٦).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/٢٢٠ ــ ٢٢١ رقم ٣٥٢).

جميعهم من طريق أبي الصلت، عن عبد الرزاق، به إلى ابن عباس قال: لما زوج النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ علياً من فاطمة قالت: زوجتني من عائل لا مال له؟ فقال لها: «أما ترضين أن يكون الله اطلع إلى الأرض، فاختار منها رجلين، جعل أحدهما: أباك، والآخر: زوجك؟».

وهذا لفظ الطبراني، ولفظ الآخرين نحوه.

٢ ــ يرويها محمد بن جابان الجنديسابوري، عن عبد الرزاق، به نحو سابقه.

أخرجه الطبراني في الموضع السابق برقم (١١١٥٣) عن شيخه محمد بن جابان هذا.

٣ ــ يرويها محمد بن سهل البخاري، عن عبد الرزاق، به نحو سابقه.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٥/١٩٥٠) من طريق شيخه الحسن بن عثمان التستري، عن محمد بن سهل، به.

قال ابن عدي عقبه: «هذا يعرف بأبي الصلت الهروي، عن عبد الرزاق، وابن عثمان هذا ليس بذاك: الذي حدثناه عن البخاري.

٤ ــ يرويها أحمد بن عبد الله بن يزيد الهشيمي، عن عبد الرزاق، به نحو اللفظ السابق.

أخرجه الخطيب في تاريخه (٤/١٩٦).

٥ ــ يرويها إبراهيم بن الحجاج، عن عبد الرزاق، به نحو السابق أيضاً.

أخرجه الخطيب أيضاً (٤/١٩٥).

وأبو الشيخ ــ كما في الميزان (١/٢٦). =

● **الطريق الثانية**: أخرجها ابن الجوزي في العلل (١/٢٢٢ رقم ٣٥٤) من طريق الحسين بن عبيد الله الأبزاري، حدثني إبراهيم بن سعيد، حدثني المأمون، حدثني الرشيد، عن جدي المهدي، عن أبيه المنصور، عن أبيه، قال: قال لي عكرمة، قال ابن عباس: جاءت فاطمة تبكي إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال لها النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: مالك؟ فقالت: إن نساء قريش يعيرنني؛ قلن: زوّجك أبوك بأقل قريش مالاً (فغضب) حتى قام عرق بين عينيه، وكان إذا غضب قام، ثم قال: . . . الحديث بنحوه.

قال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع، وهو مما عمله الأبزاري».

دراسة الإسناد:

الحديث ذكر الذهبي أن الحاكم قال عنه: «على شرط البخاري ومسلم»، وتعقبه بقوله: «والآخر كذب»، ويقصد به هذا الحديث عطفاً على سابقه.

وفي نسخة ابن الملقن، ويظهر أن من زياداته: «فيه أبو الصلت عبد السلام: كذاب».

وأبو الصلت الهروي هذا هو عبد السلام بن صالح الذي تقدم في الحديث (٥٥٢) أنه: متروك الحديث، وهذا الحديث من روايته عن عبد الرزاق، وقد قال الإمام أحمد عن أبي الصلت هذا: «روى عن عبد الرزاق أحاديث لا نعرفها، ولم نسمعها». / تاريخ بغداد (١١/٤٨).

وتابع أبا الصلت أربعة من الرواة:

الأول: شيخ الطبراني محمد بن جابان الجنديسابوري، كذا في المعجم الكبير، وفي المعجم الصغير (٢/٤٧): «محمد بن حامان»، وبكلا الاسمين لم أجد له ترجمة.

الثاني: محمد بن سهل البخاري، لكن الراوي عنه هو الحسن بن عثمان، وتقدم في الحديث (٥٥) أنه: كذاب يضع الحديث.

=

. . . .

= **الثالث**: أحمد بن عبد الله بن يزيد الهشيمي، وتقدم في الحديث (٥٥٣) أنه: يضع الحديث.

الرابع: إبراهيم بن الحجاج، وهذا ذكره الذهبي في الميزان (١/٢٦)، وقال: «نكرة لا يعرف، والخبر الذي رواه باطل»، ثم ساق هذا الحديث من طريقه، وقال: تابعه عبد السلام بن صالح أحد الهلكى، عن عبد الرزاق».

والحديث من هذه الطريق ينبغي النظر فيه من جهتين:

١ ــ النظر في ثبوته عن عبد الرزاق.

٢ ــ وفي ثبوته عن معمر.

وبيان ذلك كما يلي:

إن الذي ينظر بتأمل في الحديث (٥٥٢) يجد العلماء اتهموا به أبا الصلت عبد السلام بن صالح، وتابعه عليه رواة آخرون، هم ما بين وضاع، ونكرة لا يعرف، والأغلب أنه شيعي سرق الحديث من أبي الصلت، ثم رواه، ولذا حكم الأئمة المتقدم ذكرهم هناك على الحديث بالبطلان، وأن كل من رواه فإنما سرقه من أبي الصلت، والعلاقة بين هذا الحديث وذاك الحديث قوية من هذه الناحية، خاصة وأن الحسن بن عثمان، وأحمد الهشيمي هما ممن حكم عليهما بالوضع، واتهما بسرقة ذاك الحديث، فهل سرقا هذا الحديث أيضاً؟ والسر يكمن في كون كل من تابع أبا الصلت ممن لا يعرف، والغرض الرغبة في انضمام رواية هذا المجهول للمجهول الآخر، فيحكم من ينظر لظاهر الإسناد وتعدد الطرق، على الحديث بأنه حسن لغيره، لكن رحم الله الأئمة الذين كشفوا زيف هذه الروايات، ومنهم ابن عدي حين حكم على الحديث بأنه منكر، وسيأتي كلامه، وقال الخطيب عقب الحديث: «هذا حديث غريب من رواية عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، وغريب من حديث معمر بن راشد، عن ابن أبي نجيح، تفرد بروايته عنه عبد الرزاق، وقد رواه عن عبد الرزاق غير واحد». وتقدم آنفاً أن الذهبي ــ رحمه الله ــ قال عن الحديث: «باطل»، فالحاصل أن الحديث =

= لا يثبت عن عبد الرزاق، ولو ثبت لنظرنا فيه من الجهة الأخرى، أعني في ثبوته عن معمر، فيُعل بما أعل به الحديث المتقدم برقم (٥٥٤)، وهذا ما ذهب إليه ابن الجوزي في العلل (١/٢٢١)، فقال عن هذا الحديث: «وقد ذكرنا أن معمراً كان له ابن أخ رافضي، فيجوز أن يكون من إدخاله».

قلت: ويقصد به إعلال أبي حامد الشرقي ــ رحمه الله ــ للحديث رقم (٥٥٤) بقوله: «هذا حديث باطل، والسبب فيه أن معمراً كان له ابن أخ رافضي، وكان معمر يمكنه من كتبه، فأدخل عليه هذا الحديث، وكان معمر رجلًا مهيباً، لا يقدر عليه أحد في السؤال، والمراجعة، فسمعه عبد الرزاق في كتاب ابن أخي معمر».

وقد ذكر ابن عدي ــ رحمه الله ــ هذا الحديث في الأحاديث التي انتقدت على عبد الرزاق، وأبي الصلت، وتقدم أنه قال عن الحديث: «يعرف بأبي الصلت».

وقال عن عبد الرزاق: «وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم، مما لم أذكره في كتابي هذا، وأما في باب الصدق، فأرجو أنه لا بأس به، إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت، ومثالب آخرين مناكير». / الكامل (٥/١٩٥٢).

أما الطريق الأخرى عن ابن عباس، فتقدم أن ابن الجوزي قال: «هذا حديث موضوع، وهو مما عمله الأبزاري».

والأبزاري هذا اسمه الحسين بن عبيد الله بن الخصيب، أبو عبد الله الأبزاري، يلقب: منقاراً، وهو كذاب ــ كما في ديوان الضعفاء للذهبي (ص ٦٣ رقم ٩٩١) ــ؛ قال عنه أحمد بن كامل القاضي: «كان الحسين بن عبيد الله الأبزاري ماجناً، نادراً، كذاباً في تلك الأحاديث التي حدث بها من =

. . . .

= الأحاديث المسندة عن الخلفاء، قال: ولم أكتبها عنه لهذه العلة». / تاريخ بغداد (٨/٥٦ ـ ٥٧ رقم ٤١٢٤)، والميزان (١/٥٤١ رقم ٢٠٢٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد، ومتنه معلول بالنكارة، وطرقه الأخرى تقدم الكلام عليها آنفاً، ولا يصلح شيء منها لرفع درجة الحديث، والله أعلم.

٥٦٠ ــ حديث علي: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[1].

قال[2]: رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ[3] (المنذر)[4]، وأنا الهادي.

قال: صحيح.

قلت: بل كذب، قبّح الله من وضعه.

---

(١) الآية (٧) من سورة الرعد.

(٢) القائل علي ــ رضي الله عنه ــ.

(٣) قوله: ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ ليس في (ب).

(٤) في (أ): (أنا المنذر).

٥٦٠ ــ المستدرك (٣/١٢٩ ــ ١٣٠): أخبرنا أبو عمرو عثمان بن أحمد بن السماك، ثنا عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي، ثنا حسين بن حسن الأشقر، ثنا منصور بن أبي الأسود، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي: (إنما أنت منذر، ولكل قوم هاد)، قال علي: رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ المنذر، وأنا الهادي.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (١/١٢٦).

والطبراني في الصغير (١/٢٦١ ــ ٢٦٢).

وفي الأوسط (٢/٢١٣ رقم ١٣٨٢).

وابن أبي حاتم في تفسيره ــ كما في تفسير ابن كثير (٢/٥٠٢) ــ.

جميعهم من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن المطلب بن زياد، عن السّدّي، عن عبد خير، عن علي في قوله: (إنما أنت منذر، ولكل قوم هاد)، قال (أي علي): رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ المنذر، والهاد رجل من بني هاشم. =

. . . .

= هذا لفظ عبد الله بن أحمد، والطبراني، وأما لفظ ابن أبـي حاتم فاقتصر فيه على قوله: «الهاد رجل من بني هاشم».

وأخرجه ابن مردويه، وابن عساكر ـ كما في الدر المنثور (٤/٦٠٨) ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «بل كـذب قبّح الله واضعه».

وفي سند الحديث عبّاد بن عبد الله الأسدي، والحسين بن الحسن الأشقر، وعبد الرحمن الحارثي.

أما عباد الأسدي، فتقدم في الحديث (٥٣٥) أنه: ضعيف.

وأما الحسين بن الحسن الأشقر الفزاري، الكوفي، فإنه ضعيف، ويغلو في التشيع، حدث عنه الإمام أحمد، ثم استنكر بعض أحاديثه، وقال: ليس هذا بأهل أن يحدث عنه. وقال البخاري: فيه نظر، عنده مناكير.

وقال أبو زرعة: منكر الحديث. وقال أبو حاتم، والنسائي، والدارقطني، وأبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي. وقال الجوزجاني، غال شتام للخيرة.

وقال أبو معمر الهذلي: كذاب. وذكر له ابن عدي بعض المناكير، وقال: البلاء عندي من الأشقر. وضعفه الأزدي، وذكره العقيلي في ضعفائه.

وعده الذهبـي في الضعفاء، واختار رأي ابن عدي، فقال: «اتهمه ابن عدي». وقال ابن الجنيد: سمعت ابن معين ذكر الأشقر، فقال: كان من الشيعة الغالية، فقلت: فكيف حديثه؟ قال: لا بأس به، قلت: صدوق؟ قال: نعم، كتبت عنه. وذكره ابن حبان في الثقات. / الكامل لابن عدي (٢/٧٧١ ـ ٧٧٢)، وديـوان الضعفاء (ص ٦٢ رقم ٩٧١)، والميـزان (١/٥٣١ ـ ٥٣٢ رقم ١٩٨٦)، والتهذيب (٢/٣٣٥ ـ ٣٣٧ رقم ٥٩٦).

وقد ترجم الشيخ أحمد شاكر في حاشيته على المسند (٢/١٦٧ ـ ١٦٨) لحسين هذا، ورجح أنه: ضعيف جداً. =

....

= وأما عبد الرحمن بن محمد بن منصور، أبو سعيد الحارثي، البصري، فإنه ليس بالقوي كما قال الدارقطني، وغيره. وذكره ابن عدي في الضعفاء، وقال: حدث بأشياء لا يتابعه (عليها) أحد. وكان موسى بن هارون الحمال يرضاه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال مسلمة بن القاسم: ثقة مشهور. / الكامل (١٩٢٧/٤)، وديوان الضعفاء (ص ١٩٠ رقم ٢٤٨٤)، واللسان (٣/٤٣٠ ـ ٤٣١ رقم ١٦٨٧).

وأما الطريق الأخرى التي يرويها عثمان بن أبي شيبة، عن المطلب بن زياد، عن السّدّي، عن عبد خير، عن علي، به، وفيه: «الهادي رجل من بني هاشم»، هذه الطريق قال عنها الهيثمي في المجمع (٤١/٧): «رواه عبد الله بن أحمد، والطبراني في الصغير والأوسط، ورجال المسند ثقات».

وقال الشيخ أحمد شاكر في حاشيته على المسند (٢/٢٢٧ ـ ٢٢٨): «إسناده صحيح»، ثم ذكر أن السيوطي نسب الحديث في الدر المنثور إلى الحاكم، فانتقده قائلاً: «وهو تساهل منه، فإن رواية الحاكم في المستدرك (٣/١٢٩ ـ ١٣٠) بلفظ منكر. . .، وهو بإسناد غير هذا الإسناد، رواه الحاكم من طريق حسين بن حسن الأشقر. . . ، وحسين الأشقر ضعيف جداً.

قلت: ولست أدري ما الفرق عند الشيخ أحمد شاكر بين رواية الحاكم هذه، ورواية عبد الله في زوائد المسند؟

فقوله: «رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ المنذر، والهاد رجل من بني هاشم»، يقتضي أن يكون الهادي غير المنذر، وإلا لقال: «رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ المنذر والهاد»، وإذا كان المقصود بالهادي غير الرسول ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فمن أولى بذلك من بني هاشم غير علي ـ رضي الله عنه ـ؟ هذا على فرض صحته، مع أنه من طريق السُّدِّي، واسمه إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدِّي ـ بضم المهملة، وتشديد الدال ـ، أبو محمد الكوفي، وهو صدوق يهم، ورمي بالتشيع ـ كما في التقريب (١/٧١ ـ ٧٢ رقم ٥٣١) ـ، فقد وثقه أحمد، والعجلي، =

. . . .

= وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال يحيى القطان: لا بأس به، ما سمعت أحداً يذكره إلا بخير، ما تركه أحد.

وضعفه يحيى بن معين، فأنكر عليه عبد الرحمن بن مهدي. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: لين، وقال الساجي: صدوق، فيه نظر. وقال الطبري: لا يحتج بحديثه. وقال حسين بن واقد: سمعت من السّدّي، فأقمت حتى سمعته يتناول أبا بكر، وعمر، فلم أعد إليه. وقال العقيلي: ضعيف، كان يتناول الشيخين. / الجرح والتعديل (٢/١٨٤ ـ ١٨٥ رقم ٦٢٥)، والتهذيب (١/٣١٣ ـ ٣١٤ رقم ٥٧٢).

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف جداً، والذهبي حكم عليه بالوضع استنكاراً منه لمتنه، وهو ضعيف من الطريق الأخرى التي رواها عثمان بن أبي شيبة، عن المطلب بن زياد، عن السّدّي، لما تقدم عن حال السّدّي.

وله شاهد من حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: لما نزلت:

﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾.

وضع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يده على صدره، فقال: «أنا المنذر، ولكل قوم هاد»، وأومأ بيده إلى منكب علي، فقال: «أنت الهادي يا علي، بك يهتدي المهتدون».

أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٣/١٠٨)، واللفظ له.

وأبو نعيم في المعرفة (١/ل ٢٢ ب ـ ٢٣ أ) بنحوه.

كلاهما من طريق أحمد بن يحيى الصوفي، عن الحسن بن الحسين العرني، الأنصاري، عن معاذ بن مسلم بياع الهروي، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: به.

وذكره السيوطي في الدر المنثور (٤/٦٠٨)، وعزاه أيضاً لابن مردويه، والضياء المقدسي في المختارة، والديلمي، وابن عساكر، وابن النجار. =

= قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢/٥٠٢) بعد أن ذكره: «هذا الحديث فيه نكارة شديدة».

قلت: وسنده ضعيف جداً، فيه الحسن بن الحسين العرني الكوفي، وهو شيعي ضعيف جداً، قال أبو حاتم: لم يكن بصدوق عندهم، كان من رؤساء الشيعة.

وقال ابن حبان: يأتي عن الأثبات بالملزقات، ويروي المقلوبات. وقال ابن عدي: «روى أحاديث مناكير. . . ، ولا يشبه حديثه حديث الثقات». / الكامل (٢/٧٤٣ ـ ٧٤٤)، والميزان (١/٤٨٣ رقم ١٨٢٩).

وفي سنده أيضاً معاذ بن مسلم بيّاع الهروي، وهو مجهول، قال الذهبي في ترجمة الحسن بن الحسين العرني بعد أن ذكر الحديث: «معاذ نكرة، فلعل الآفة منه».

وقال في الميزان أيضاً (٤/١٣٢): «معاذ بن مسلم. . مجهول، وله عن عطاء ابن السائب خبر باطل سقناه في الحسن بن الحسين».

قلت: وهو هذا الحديث.

وعليه فالحديث لا ينجبر ضعفه بهذا الشاهد، والله أعلم.

٥٦١ ــ حديث أم سلمة:

أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ كان إذا غضب لم (يَجْتَرِىءْ)[١] أحد منا يكلِّمه غير علي.

قال: صحيح.

قلت: فيه حسين الْأَشْقر، وقد وُثِّق، واتّهمه ابن عدي[٢]، وجعفر الْأَحْمر، تُكُلِّم فيه.

---

(١) في (أ): (يجتر).

(٢) في الكامل (٢/٧٧٢).

٥٦١ ــ المستدرك (٣/١٣٠): حدثنا مكرم بن أحمد بن مكرم القاضي، ثنا جعفر بن أبي عثمان الطيالسي، ثنا يحيى بن معين، ثنا حسين الأشقر، ثنا جعفر بن زياد الأحمر، عن مخول، عن منذر الثوري، عن أم سلمة ــ رضي الله عنها ــ، أن النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ كان إذا غضب لم يجترىء أحد منا يكلمه غير علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط ــ كما في مجمع البحرين المكية (ص ٣٣٩) ــ، من طريق حسن الأشقر، به نحو سياق الحاكم.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/١١٦): «رواه الطبراني في الأوسط، وسقط منه التابعي، وفيه حسين بن حسن الأشقر، وثقه ابن حبان، وضعفه الجمهور، وبقية رجاله وثقوا».

قلت: لم يسقط من إسناد الطبراني أحد، والحديث عنده من رواية منذر الثوري، عن أم سلمة كما عند الحاكم، وسيأتي الكلام عن سماعه منها.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «الأشقر وثق، وقد اتهمه ابن عدي، وجعفر تكلم فيه».

= والأشقر هو حسين بن حسن الأشقر، وتقدم في الحديث السابق أنه ضعيف ويغلو في التشيع.

وجعفر بن زياد الأحمر الكوفي صدوق يتشيع ـ كما في التقريب (١/١٣٠ رقم ٨١) ـ، قال ابن ابنه حسين بن علي بن جعفر الأحمر: كان جدي من رؤساء الشيعة، وقال الأزدي، مائل عن القصد، فيه تحامل، وشيعية غالية، وحديثه مستقيم. / انظر الجرح والتعديل (٢/٤٨٠ رقم ١٩٥٢)، والكامل لابن عدي (٢/٥٦٤ ـ ٥٦٦)، والتهذيب (٢/٩٢ ـ ٩٣ رقم ١٤٢).

وفي سند الحديث أيضاً منذر بن يعلى الثوري، أبو يعلى الكوفي، وهو ثقة من رجال الجماعة ـ كما في التقريب (٢/٢٧٥ رقم ١٣٧٦) ـ، لكن لم يتأكد سماعه من أم سلمة، فروايته عنها هنا بالعنعنة، ولم يصح السند إليه، وقد ذكره ابن حبان في طبقة أتباع التابعين من ثقاته (٧/٥١٨)، فقال: «منذر الثوري، أبو يعلى، يروي عن جماعة من التابعين، روى عنه أهل الكوفة».

فبناء على ترجمة ابن حبان له هنا يكون السند منقطعاً، ولكن ترجم في طبقة التابعين (٥/٤٢١) لراو يشبهه في الاسم، فقال: «المنذر أبو يعلى، شيخ يروي عن أم سلمة، إن كان سمع منها، روى عنه جامع بن أبـي راشد».

قلت: ابن حبان في شك من سماعه من أم سلمة، ولم يذكر أنه هو الثوري، ولو كان هو لصرح باسمه، فالثوري لا يخفى عليه، وقد أودعه في طبقة أتباع التابعين كما سبق، ولذا فإن المزي ـ رحمه الله ـ في تهذيب الكمال (٣/١٣٧٤) ذكر توثيق ابن حبان له، ولم يذكر شيئاً عن روايته عن أم سلمة، وأظن الحافظ ابن حجر إنما اطلع على ترجمة غير الثوري في الثقات، ولذا تعقب المزي في التهذيب (١٠/٣٠٥) بقوله: «قلت: تتمة كلام ابن حبان: روى عن أم سلمة، إن كان سمع منها»، والذي يظهر أن المزي ذكر توثيق ابن حبان للثوري، وليس في ترجمته ذكر لأم سلمة، وأعرض عن الآخر لعدم تحققه من أنه هو الثوري.

وعليه ففي سند الحديث انقطاع بين منذر الثوري، وأم سلمة ـ رضي الله =

. . . .

= عنها ــ ، وهذا الذي دعا الهيثمي ــ رحمه الله ــ لقوله: «رواه الطبراني في الأوسط، وسقط منه التابعي».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد للانقطاع بين منذر الثوري، وأم سلمة، وضعف حسين الأشقر، ووصفه هو والأحمر بالغُلوِّ في التشيع.

٥٦٢ ـ حديث بريدة مرفوعاً:

«إن الله (أمرني بحب)[١] أربعة، وأخبرني أنه يحبهم»، ثم قال: «(ألا)[٢] إن، علياً منهم».

قال: على شرط مسلم.

قلت: فيه (أبو ربيعة)[٣] الإيادي، وما خرج له مسلم.

---

(١) في (أ): (إن الله يحب).

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٣) في (أ) و (ب): (ربيعة)، وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

٥٦٢ ـ المستدرك (٣/١٣٠): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ بشر بن موسى، ثنا محمد بن سعيد بن الأصبهاني، ثنا شريك.

وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبـي، ثنا الأسود بن عامر، وعبد الله بن نمير، قالا: ثنا شـريك، عن أبـي ربيعة الأيادي، عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ : «إن الله أمرني بحب أربعة من أصحـابـي، وأخبرني أنه يحبهم»، قال: قلنا: من هم يا رسول الله؟ وكلنا نحب أن نكون منهم. فقال: «ألا إن علياً منهم»، ثم سكت، ثم قال: «أما إن علياً منهم»، ثم سكت.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريقين، أحدهما من طريق الإمام أحمد، الذي أخرج الحديث في مسنده (٥/٣٥٦) بلفظ: «أمرني الله عز وجل بحب أربعة من أصحابـي، أرى شريكاً قال: «وأخبرني أنه يحبهم، علي منهم، وأبو ذر، وسلمان، والمقداد الكندي». =

. . . .

= وأخرجه الترمذي (١٠/٢٢٠ رقم ٣٨٠٢) في مناقب علي من كتاب المناقب.

وابن ماجه (١/٥٣ رقم ١٤٩) في فضل سلمان، وأبي ذر، والمقداد، من المقدمة.

وعبد الله بن أحمد في زوائده على الفضائل (٢/٦٤٨ رقم ١١٠٣).

وأبو نعيم في الحلية (١/١٧٢).

جميعهم من طريق شريك، به نحو رواية الإمام أحمد في المسند، عدا عبد الله بن أحمد، فلفظه نحو لفظ الحاكم.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث شريك».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: «ما خرج مسلم لأبي ربيعة».

وأبو ربيعة هذا اسمه عمر بن ربيعة، ولم يرو له مسلم، إنما روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، في المقدمة، وهو ضعيف، قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث. وعدّه الذهبي في الضعفاء، ونقل قول أبي حاتم هذا. / الجرح والتعديل (٦/١٠٩ رقم ٥٧٥)، والميزان (٣/١٩٦ رقم ٦١٠٦)، والمغني في الضعفاء (٢/٤٦٦)، وتهذيب الكمال (٣/١٦٠٤)، والتهذيب (١٢/٩٤ رقم ٤١٤).

أقول: وقد ذكر ابن أبي حاتم عن ابن معين أنه وثق أبا ربيعة هذا، ولم يذكره الذهبي عن ابن معين، مع أنه نقل قول أبي حاتم، والقولان في موضع واحد في الجرح والتعديل، ولم يذكر المزي، ولا ابن حجر قول أبي حاتم، ولا قول ابن معين، وإنما ذكر ابن حجر أن الترمذي حسن بعض أفراد أبي ربيعة هذا، وأحسب المزي، وابن حجر لم يطلعا على ترجمة =

= أبي ربيغة في الجرح والتعديل، ولذا قال ابن حجر عنه في التقريب (٤٢١/٢ رقم ١٢): «مقبول»، وأما الذهبي، فلعله ترجح لديه قول أبي حاتم، فأخذ به، وأعرض عن قول ابن معين، أو أن قول ابن معين لم يثبت عنده، فإن ابن أبي حاتم ساقه من طريق شيخه يعقوب بن إسحاق، عن عثمان بن سعيد الدارمي، عن ابن معين، ولم أعرف يعقوب بن إسحاق هذا.

وفي سند الحديث شريك القاضي، وهو صدوق، إلا أنه يخطىء كثيراً كما في الحديث (٤٩٧).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف أبي ربيعة الإيادي، وضعف شريك من قبل حفظه، والله أعلم.

٥٦٣ ـ حديث أنس:

كنت أخدم رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقدم له فرخ مشوي، فقال: «اللهم، ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير[١]... الحديث، وفيه أن علياً هو الذي أكل معه.

قال: على شرط البخاري، ومسلم.

قلت: فيه ابن عياض لا أعرفه. ولقد كنت زماناً طويلاً أظن أن حديث الطير لم (يجسر)[٢]الحاكم أن يودعه مستدركه، فلما علقت هذا الكتاب، رأيت الهول من الموضوعات التي فيه، فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء.

قال: ورواه عن أنس جماعة أكثر من ثلاثين نفساً، ثم صحت الرواية عن علي، وأبي سعيد، وسفينة[٣].

---

(١) قوله: (من هذا الطير) ليس في (ب).

(٢) في (أ): (يجرأ).

(٣) نقل ابن كثير في البداية (٧ / ٣٥١ ـ ٣٥٢) عن الذهبي تعقبه للحاكم بقوله: «لا والله، ما صح شيء من ذلك»، وأظنه في الجزء الذي جمع فيه طرق هذا الحديث كما سيأتي.

٥٦٣ ـ المستدرك (٣ / ١٣٠ ـ ١٣١): حدثني أبو علي الحافظ، أنبأ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أيوب الصفار، وحميد بن يونس بن يعقوب الزيات، قالا: ثنا محمد بن أحمد بن عياض بن أبي طيبة، ثنا أبي، ثنا يحيى بن حسان، عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: كنت أخدم رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقدم لرسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ فرخ مشوي، =

فقال: «اللهم، ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير»، قال: فقلت: اللهم، اجعله رجلاً من الأنصار، فجاء علي ـ رضي الله عنه ـ، فقلت: إن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ على حاجة، ثم جاء، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «افتح، فدخل، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «ما حبسك علي؟» فقال: إن هذه آخر ثلاث كرَّات يردني أنس، يزعم أنك على حاجة، فقال: «ما حملك على ما صنعت؟» فقلت: يا رسول الله، سمعت دعاءك، فأحببت أن يكون رجلاً من قومي، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إن الرجل قد يحب قومه».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع البحرين المكيَّة (ص ٣٣٩ ـ ٣٤٠) ـ، من طريق أحمد بن عياض بن أبي طيبة، به نحوه.

وأخرجه ابن يونس في تاريخ مصر ـ كما في لسان الميزان (٥/ ٥٨) ـ من طريق أحمد بن عياض أيضاً.

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٢٥): «في أحد أسانيد الأوسط أحمد بن عياض بن أبي طيبة، ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح».

وللحديث عن أنس خمس وعشرون طريقاً:

● **الطريق الأولى:** هذه التي يرويها يحيى بن سعيد، عن أنس.

● **الطريق الثانية:** يرويها ثابت البناني، عن أنس، وهي الآتية برقم (٥٦٤).

● **الطريق الثالثة:** يرويها السُّدِّي، عن أنس قال: كان عند النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ طير، فقال: اللهم، ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطير»، فجاء علي، فأكل معه.

. . . .

= أخرجه الترمذي (١٠/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤ رقم ٣٨٠٥) في مناقب علي من كتاب المناقب.

والنسائي في الخصائص (ص ٢٩ رقم ١٠).

وابن عدي في الكامل (٦/ ٢٤٤٩).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/ ٢٢٦ رقم ٣٦٢).

وأخرجه ابن الجوزي أيضاً برقم (٣٦٣) من طريق الدارقطني.

وابن الأثير في أسد الغابة (٣/ ٦٠٧ ـ ٦٠٨) من طريق أبـي يعلى.

جميعهم من طريق عيسى بن عمر القاري، عن السدي، بـه، واللفظ للترمذي، ولفظ الباقين نحوه، إلا أن عند النسائي قال: فجاء أبو بكر، فرده، وجاء عمر، فرده وجاء علي فأذن له، وكذا هو عند ابن عـدي، لكن لم يصرح باسم أبـي بكر، وعمر ـ رضي الله عنهما ـ، وإنما قال: «رجل».

● **الطريق الرابعة**: يرويها عبيد الله بن موسى، عن إسماعيل بن سلمان الأزرق، عن أنس، قال: أهدي لرسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ أطيار، فقسمها بين نسائه، فأصاب كل امرأة منها ثلاثة، فأصبح عند بعض نسائه ـ صفية، أو غيرها ـ، فأتته بهن فقال: اللهم، ائتني... الحديث بنحو سياق الحاكم.

أخرجه البزار (٣/ ١٩٣ ـ ١٩٤ رقم ٢٥٤٨) واللفظ له.

والبخاري في تاريخه الكبير (١/ ٣٥٨) مختصراً.

● **الطريق الخامسة**: يرويها سُكَين بن عبد العزيز، عن ميمون أبـي خلف، عن أنس، بنحو رواية الترمذي.

أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/ ١٨٨ ـ ١٨٩) واللفظ له.

والبخاري في الموضع السابق، ساق الإسناد، ثم قال: «في الطير». =

● **الطريق السادسة**: يرويها مسلم بن كيسان الأعور، عن أنس.

أخرجه البخاري في الموضع السابق، ولم يذكر المتن، وإنما أشار إليه بقوله: «في الطير».

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٦/ ٢٣٠٩) مختصراً.

والخطيب في الموضح (٢/ ٣٩٨) بنحو رواية الحاكم، إلا أن فيه عنده: «أهدي إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أطيار».

وذكره ابن الجوزي في العلل (١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣ رقم ٣٧٥ و ٣٧٦) بمعناه، وعزاه لابن مردويه.

● **الطريق السابعة**: يرويها حماد بن المختار، عن عبد الملك بن عمير، عن أنس، به نحو سياق الحاكم.

أخرجه الطبراني في الكبير (١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧ رقم ٧٣٠).

وابن عدي في الكامل ـ كما في لسان الميزان (٢/ ٣٥٤ رقم ١٤٣٥) ـ.

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩ رقم ٣٦٧) مختصراً، وذكر أن ابن مردويه أخرجه وذكر سياقه، وهو بنحو سياق الحاكم.

وذكر ابن عدي في الكامل (٢/ ٧٧٣) أن حسين بن سليمان الطلحي، روى حديث الطير أيضاً عن عبد الملك بن عمير، عن أنس، وذكر له أيضاً بعض الأحاديث، وقال: «لا يتابعه أحد عليها».

● **الطريق الثامنة**: أخرجها الطبراني في الأوسط (٢/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣ رقم ١٧٦٥)، من طريق عبد الرزاق، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس، قال: أهدت أم أيمن إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ طائراً بين رغيفين، فجاء النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال: «هل عندكم شيء؟» فجاءته بالطائر، فرفع يديه، فقال: «اللهم، ائتني بأحب خلقك إليك...» الحديث بنحو سياق الحاكم.

. . . .

=

● **الطريق التاسعة**: يرويها أبو الهندي، عن أنس، بنحو سياق الحاكم.

أخرجه الخطيب في تاريخه (٣/ ١٧١).

ومن طريق ابن الجوزي في العلل (١/ ٢٢٧ رقم ٣٦٤).

● **الطريق العاشرة**: يرويها يَغْنَم بن سالم، عن أنس، به.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٧/ ٢٧٣٨) بنحوه إلى قوله: «يأكل معي من هذا الطير»، ثم قال: «الحديث».

● **الطريق الحادية عشرة**: يرويها أبو مُكَيْس دينار خادم أنس، عن أنس، به.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٣/ ٩٧٦)، ولم يذكر متنه، وإنما قال: فذكر حديث الطير.

ومن طريق ابن عدي أخرجه السهمي في أخبار جرجان (ص ١٧٦).

وأخرجه الخطيب في تاريخه (٨/ ٣٨٢) مختصراً.

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/ ٢٢٩ ــ ٢٣٠ رقم ٣٦٩).

● **الطريق الثانية عشرة**: يرويها عثمان الطويل، عن أنس بن مالك، به مختصراً.

أخرجه البخاري في تاريخه (٢/ ٢ ــ ٣).

● **الطريق الثالثة عشرة**: يرويها عبد الملك بن أبي سليمان، واختلف عليه.

فرواه إسحاق بن يوسف، عنه، عن أنس، به.

ذكره البخاري عقب الرواية السابقة.

وأخرجه الطبراني في الأوسط ــ كما في مجمع البحرين المكيَّة (ص ٣٤٠).

والخطيب في تاريخه (٩/ ٣٦٩).

=

= ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١ /٢٢٧ ـ ٢٢٨ رقم ٣٦٥).

كلاهما من طريق حفص بن عمر المهرقاني، عن النجم بن بشير، عن إسماعيل بن سليمان أخي إسحاق بن سليمان الرازي، عن عبد الملك بن أبـي سليمان، عن عطاء، عن أنس، به، ولفظ الطبراني نحو لفظ الحاكم، ولفظ الخطيب مختصر.

● **الطريق الرابعة عشرة**: طريق الصباح بن محارب، عن عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة، عن أبيه، عن جده، وعن أنس، قالا: أهدي إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ طيراً ما نراه إلا حبارى، فقال: اللهم، ابعث إلي أحب أصحابي إليك يواكلني هذا الطير...» وذكر الحديث.

أخرجه الخطيب في تاريخه (١١ /٣٧٦).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١ /٢٣٠ رقم ٣٧٠).

● **الطريق الخامسة عشرة**: أخرجها أبو نعيم في الحلية (٦ /٣٣٩) من طريق محمد بن صالح بن مهران، عن عبد الله بن محمد بن عمارة القداحي، ثم السعدي، قال: سمعت هذا من مالك بن أنس سماعاً يحدثنا به عن إسحاق بن عبد الله بن أبـي طلحة، عن أنس، قال: بعثتني أم سليم إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بطير مشوي، ومعه أرغفة من شعير، فأتيته به، فوضعته بين يديه، فقال: «يا أنس، ادع لنا من يأكل معنا هذا الطير، اللهم ائتنا بخير خلقك»، فخرجت، فلم تكن لي همة إلا رجل من أهلي آتيه فأدعوه، فإذا أنا بعلي بن أبـي طالب، فدخلت، فقال: «أما وجدت أحداً؟» قلت لا، قال: «انظر»، فنظرت، فلم أجد أحداً إلا علياً، ففعلت ذلك ثلاث مرات، ثم خرجت، فرجعت، فقلت: هذا علي بن أبـي طالب يا رسول الله، فقال: «ائذن له، اللهم وال، اللهم وال»، وجعل يقول ذلك بيده، وأشار بيده اليمنى يحركها.

ومن طريق أبـي نعيم أخرجه ابن الجوزي في العلل (١ /٢٢٥ ـ ٢٢٦ رقم ٣٦١). =

. . . .

=

● **الطريق السادسة عشرة**: طريق حفص بن عمر العدني، عن موسى بن سعيد، عن الحسن، عن أنس، قال: أتي النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بطير جبلي، فقال: «اللهم ائتني. . .» الحديث بنحو سياق الحاكم.

أخرجه ابن عدي (٢/ ٧٩٣).

ومن طريقه ابن الجوزي (١/ ٢٢٨ رقم ٣٦٦).

وأخرجه ابن الأثير في أسد الغابة (٣/ ٦٠٨) من طريق أبـي أحمد الحاكم، بسنده إلى حفص بن عمر.

● **الطريق السابعة عشرة**: يرويها خالد بن عبيد أبو عصام، حدثني أنس، قال: بينا أنا ذات يوم عند النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، إذ جاءه رجل بطبق مغطى، فقال: هل من إذن؟ قلت: نعم، فوضع الطبق بين يدي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وعليه طائر مشوي، فقال: أحب أن تملأ بطنك من هذا يا رسول الله، قال: «غطّ عليه»، ثم سأل ربه، فقال: «اللهم، أدخل عليَّ أحب خلقك إلي ينازعني هذا الطعام»، فذكر حديث الطير، قصة علي. اهـ.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٣/ ٨٩٦) وهذا سياقه.

ومن طريقه ابن الجوزي (١/ ٢٢٩ رقم ٣٦٨).

● **الطريق الثامنة عشرة**: يرويها أحمد بن سعيد بن فرقد الجُدّي، قال: نا أبو حُمَّة محمد بن يوسف اليمامي، قال: نا أبو قرة موسى بن طارق، عن موسى بن عقبة، عن أبـي النضر سالم مولى عمر بن عبيد الله، عن أنس، به نحو لفظ الترمذي.

ذكره الحافظ ابن حجر في اللسان (١/ ١٧٧)، ولم يذكر متنه، وعزاه للحاكم وليس هو في المستدرك، فلعله في أحد كتبه الأخرى.

وأخرجه ابن الجوزي في العلل (١/ ٢٣٠ ـ ٢٣١ رقم ٣٧١) من طريق الصابوني والبيهقي، كلاهما عن محمد بن عبد الله الأندلسي، عن الطبراني، عن أحمد بن سعيد هذا، واللفظ له.

=

● **الطريق التاسعة عشرة**: طريق محمد بن طريف، عن مفضل بن صالح، عن الحسن بن الحكم، عن أنس، به نحو لفظ الترمذي.

ذكره ابن الجوزي (١ / ٢٣١ رقم ٣٧٢)، وعزاه لابن مردويه.

● **الطريق العشرون**: طريق قطن بن نسير، عن جعفر بن سليمان، عن عبد الله بن المثنى، عن عبد الله بن أنس بن مالك، عن أنس ــ رضي الله عنه ــ قال: أهدي لرسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ حجل مشوي بخبزة وصبابة، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطعام»، فقالت عائشة ــ رضي الله عنها ــ: اللهم اجعله أبي، وقالت حفصة ــ رضي الله عنها ــ: اللهم اجعله أبي، قال أنس ــ رضي الله عنه ــ: فقلت: اللهم اجعله سعد بن عبادة، قال: فسمعت حركة بالباب، فخرجت فإذا علي... الحديث بنحوه.

أخرجه أبو يعلى في مسنده، واللفظ له ــ كما في المطالب العالية المسندة (ل ١٥٤ أ) ــ، وهو في المطبوعة (٤ / ٦١ ــ ٦٢ رقم ٣٩٦٢).
وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢ / ٥٧٠) مختصراً.

● **الطريق الحادية والعشرون**: طريق محمد بن زكريا، عن العباس بن بكار الضبي، عن عبد الله بن المثنى الأنصاري أيضاً، عن عمه ثمامة بن عبد الله، عن أنس، به نحو سياق الحاكم، وفيه أن أنساً ردَّ علياً ــ رضي الله عنها ــ في المرة الأولى، وفي المرة الثانية قال أنس: فرفع علي يده، فركز في صدري، ثم دخل... الحديث.

ذكره ابن الجوزي (١/ ٢٣١ ــ ٢٣٢ رقم ٣٧٣)، وعزاه لابن مردويه.

● **الطريق الثانية والعشرون**: طريق عبد الله بن ميمون القداح، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن أنس، به نحو سياق الحاكم، وفيه أن أنساً ردَّ علياً ــ رضي الله عنها ــ في المرة الأولى، قال أنس: فدعا النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ الثانية، فأقبل علي كأنما يضرب بالسياط، فقال النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «افتح، افتح»، فدخل... الحديث.

. . . .

= ذكره ابن الجوزي (١/ ٢٣٢ رقم ٣٧٤)، وعزاه لابن مردويه أيضاً.

● **الطريق الثالثة والعشرون**: قال ابن الجوزي (١/ ٢٣٣ رقم ٣٧٧): «روى ابن مردويه، من طريق خالد بن طهمان، عن إبراهيم بن مهاجر، عن أنس، وكلاهما مقدوح فيه «يعني ابن طهمان وابن مهاجر، وليت ابن الجوزي ذكر كامل الإسناد، فلعل هناك من هو أشد ضعفاً ممن ذكر.

● **الطريق الرابعة والعشرون**: طريق بشر بن الحسين، عن الزبير بن عدي، عن أنس، به مختصراً.

أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ٢٣٢).

● **الطريق الخامسة والعشرون**: طريق محمد بن إسحاق بن إبراهيم الأهوازي، عن الحسن بن عيسى، عن الحسن بن السميدع، عن موسى بن أيوب، عن شعيب بن إسحاق، عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، عن أنس، به نحو لفظ الترمذي.

أخرجه ابن الأثير في أسد الغابة (٣/ ٦٠٨).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «ابن عياض لا أعرفه... الخ.

وابن عياض هذا اسمه أحمد بن عياض بن عبد الملك بن نصر الفرضي، ابن أبي طيبة، المحسبي، أبو غسان، ذكره ابن يونس في تاريخ مصر، ولم يذكر فيه جرحاً، ولا تعديلاً، وأسند له جزءاً من حديث الطير هذا. / اللسان (٥/ ٥٧ ـ ٥٨ رقم ١٩٣)، وقال الذهبي في الميزان (٣/ ٤٦٥ رقم ٧١٨٠)، عن أحمد هذا: «لا أعرفه»، وتقدم أن الهيثمي قال: «لا أعرفه».

هذا بالنسبة للطريق الأولى عن أنس.

● أما الطريق الثانية، فهي الآتية برقم (٥٦٤)، وهي ضعيفة. =

● **والطريق الثالثة** يرويها عن أنس: إسماعيل بن عبد الرحمن السدِّي، وتقدم في الحديث (٥٠٦) أنه: صدوق يهم، ورمي بالتشيع، بل هو في عداد الغلاة في التشيع، حيث سبق في ترجمته أنه يتناول الشيخين ـ رضي الله عنهما ـ.

وعن السدي رواه عيسى بن عمر القاري، ورواه عن القاري هذا إثنان:

أحدهما مسهر بن عبد الملك بن سلع الهمداني، أبو محمد الكوفي، وروايته عند النسائي، وابن عدي، وذكر ابن عدي هذا الحديث في الأحاديث المنتقدة عليه، وقال: «وهذا من الطريق ما أعلم رواه غير مسهر».

قلت: ومسهر هذا قال عنه البخاري: فيه بعض النظر. وقال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن عدي في الضعفاء، وقال: «ولمسهر غير ما ذكرت، وليس بالكثير»، وقال أبو داود: أما الحسن بن علي الخلال، فرأيته يحسن الثناء عليه، وأما أصحابنا، فرأيتهم لا يحمدونه، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال أبو يعلى الموصلي: حدثنا الحسن بن حماد الوراق، حدثنا مسهر بن عبد الملك، وكان ثقة. ولخص الذهبي القول فيه بقوله: «ليس بالقوي»، ولخصه ابن حجر بقوله: «لين الحديث». / الكامل لابن عدي (٦ / ٢٤٤٩)، والمغني في الضعفاء (٢ / ٦٥٨ رقم ٦٢٤٣)، والتهذيب (١٠ / ١٤٩ رقم ٢٨٣)، والتقريب (٢ / ٢٤٩ رقم ١١٣٠).

وأما الراوي الثاني للحديث عن القاري، فهو عبيد الله بن موسى بن أبي المختار، ورواه عنه اثنان:

أحدهما سفيان بن وكيع عن الترمذي، والآخر حاتم بن الليث عن ابن الجوزي.

أما سفيان بن وكيع بن الجراح الرؤاسي، أبو محمد الكوفي، فإنه صدوق، إلا أنه ابتلي بورَّاقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح، فلم يقبل، فسقط حديثه، حتى اتهمه أبو زرعة بالكذب، وقال أبو حاتم: كلمني فيه مشايخ من أهل الكوفة، فأتيته مع جماعة من أهل الحديث، فقلت له: =

. . . .

= حقك واجب علينا، لو صنت نفسك، واقتصرت على كتب أبيك، لكانت الرحلة إليك في ذلك، فكيف وقد سمعت؟ فقال: وما الذي ينقم عليَّ؟ قلت: قد أدخل ورَّاقك ما ليس من حديثك بين حديثك، قال: فكيف السبيل في هذا؟ قلت: ترضى بالمخرجات، وتقتصر على الأصول، وتُنحِّي هذا الوراق، وتدعو بابن كرامة، وتوليه أصولك، فإنه يوثق به، فقال: مقبول منك، قال: فما فعل شيئاً مما قاله، وبلغني أن وراقه كان يستمع علينا الحديث، فبطل الشيخ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التي أدخلت بين حديثه.

وقال ابن عدي: «ولسفيان بن وكيع حديث كثير، وإنما بلاؤه أنه كان يتلقن ما لقن، ويقال: كان له وراق يلقنه من حديث موقوف يرفعه، وحديث مرسل، فيوصله، أو يبدل في الإسناد قوماً بدل قوم». / الكامل لابن عدي (٣/ ١٢٥٣ ـ ١٢٥٤)، والتهذيب (٤/ ١٢٣ ـ ١٢٤ رقم ٢١٠)، والتقريب (١/ ٣١٢ رقم ٣٢٣).

قلت: وحيث حال سفيان بن وكيع ما ذكر، خاصة قول ابن عدي: «يبدل في الإسناد قوماً، بدل قوم»، فلا يبعد أن يكون بدل في الإسناد عبيد الله بن موسى، مكان مسهر بن عبد الملك وقد قال ابن عدي آنفاً عن الحديث: «وهذا من هذا الطريق ما أعلم رواه غير مسهر»، ولذا ضعف الترمذي الحديث بقوله عقبه: «هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث السدِّي إلا من هذا الوجه، وقد روي الحديث من غير وجه عن أنس».

وقال ابن الجوزي في العلل (١/ ٢٢٧): «هذا لا يصح؛ لأن إسماعيل السدي قد ضعفه ابن مهدي، ويحيى بن معين. قال البخاري: وفي مسهر بعض النظر».

وأما متابعة حاتم بن الليث لسفيان بن وكيع، فيتوقف فيها إلى أن يتضح من هو حاتم بن الليث هذا، فإني لم أجد له ذكراً في غير هذا الموضع من علل ابن الجوزي، ولم يذكره المزي في الرواة عن عبيد الله بن موسى، ولا الخطيب البغدادي في شيوخ محمد بن مخلد بن حفص شيخ الدارقطني. =

....

=

● **وأما الطريق الرابعة** فهي التي يرويها عن أنس: إسماعيل بن سلمان بن أبـي المغيرة الأزرق، التميمي، وهو متروك قاله ابن نمير، والنسائي، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، ضعيف الحديث، وقال ابن عدي: «روى عن أنس أيضاً حديث الطير في فضائل علي ـ رضوان الله عليه ـ، وغيره من الأحاديث، والبلاء فيها منه»، وقال ابن حبان: «ينفرد بمناكير، ويرويها عن المشاهير».

وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال الخليلي في الإرشاد: ما روى حديث الطير ثقة، رواه الضعفاء مثل إسماعيل بن سلمان الأزرق، وأشباهه، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وضعفه أيضاً أبو حاتم، والدارقطني، وأبو داود، والساجي، والعقيلي. / الجرح والتعديل (٢/١٧٦ رقم ٥٩٠)، والمجروحين (١/١٢٠)، والكامل (١/٢٧٦)، والتهذيب (١/٣٠٣ ـ ٣٠٤ رقم ٥٥٧).

● **الطريق الخامسة**، هي التي يرويها ميمون بن جابر، أبو خلف الرفاء، ذكره ابن أبـي حاتم في الجرح والتعديل (٨/٢٣٤ رقم ١٠٥٥)، وقال: «روى عن أنس قصة الطير...، سألت أبا زرعة عنه، فقال: منكر الحديث، وترك حديثه، ولم يقرأ علينا»، وانظر الميزان (٤/٢٣٢ رقم ٨٩٦١).

وذكر العقيلي ميمون هذا في الضعفاء (٤/١٨٨ ـ ١٨٩)، وقال: «لا يصح حديثه»، ثم أخرج حديثه هذا، وقال: «طرق هذا الحديث فيها لين».

● **السادسة**، هي التي يرويها مسلم بن كيسان الأعور، عن أنس، ومسلم، تقدم في الحديث (٥٤٠) أنه: ضعيف.

● **السابعة**، هي التي يرويها حماد بن المختار، وحسين بن سليمان الطلحي، كلاهما عن عبد الملك بن عمير، عن أنس.

أما حماد، فهو ابن يحيـى بن المختار، وهو شيعي مجهول، ذكره ابن عدي في كامله، وقال: «مجهول»، وذكر عنه هذا الحديث، وحديثاً آخر، وقال: =

. . . .

= «ليس بالمعروف، ولا أعرف له غير هذين الحديثين، ودلَّا (يعني الحديثين) على أنه من شيعي الكوفة». / الميزان (١/٦٠٢ رقم ٢٢٨٠)، واللسان (٢/٣٥٤ رقم ١٤٣٥).

وقال الذهبي بعد أن ذكر الحديث في ترجمة حماد: «هذا حديث منكر»، وأقره ابن حجر في اللسان.

وأما حسين بن سليمان الطلحي، فإنه مجهول، وتقدم أن ابن عدي ذكر أنه لا يتابع على هذا الحديث، وذكره العقيلي في الضعفاء (١/٢٥٢ ـ ٢٥٣) وقال: «لا يتابع على هذا، وليس بمعروف بالنقل»، وذكره الذهبي في الميزان (١/٥٣٦ رقم ٢٠٠٧) وقال: «لا يعرف. . .، روى عن عبد الملك حديث الطير، ولم يصح».

● **الطريق الثامنة**، وهي التي يرويها يحيى بن أبي كثير، عن أنس، ويحيى لم يسمع من أنس، وروايته عنه مرسلة، قاله أبو حاتم، وغيره، وقال يحيى بن سعيد: مرسلات يحيى بن أبي كثير شبه الريح، وقال ابن حبان: كان يدلس، فكلما روى عن أنس، فقد دلس عنه، لم يسمع من أنس، ولا من صحابي. / المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٢٤٠ ـ ٢٤٤)، والتهذيب (١١/٢٦٩).

● **الطريق التاسعة**، وهي التي يرويها أبو الهندي، عن أنس.

قال الخطيب في تاريخه (٣/١٧١) بعد أن روى الحديث: «غريب بإسناده، لم نكتبه إلا من حديث أبي العيناء محمد بن القاسم، عن أبي عاصم، وأبو الهندي مجهول، واسمه لا يعرف»، وكذا في الميزان (٤/٥٨٣ رقم ١٠٧٠٣).

● **الطريق العاشرة**، هي التي يرويها يَغْنَم بن سالم بن قنبر، مولى علي ـ رضي الله عنه ـ، وهو يضع الحديث، قال ابن حبان: «شيخ يضع الحديث على أنس بن مالك، روى عنه بنسخة موضوعة، لا يحل الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار»، وقال ابن يونس: حدث عن =

أنس، فكذب، وقال أبو حاتم: مجهول ضعيف الحديث، وقال ابن عدي: «يروي عن أنس مناكير...، وأحاديث يغنم عامتها غير محفوظة»، وقال العقيلي: عنده عن أنس نسخة أكثرها مناكير. / المجروحين (١٤٥/٣)، والكامل (٢٧٣٨/٧ ـ ٢٧٣٩)، واللسان (٣١٥/٦ رقم ١١٣١).

● **الطريق الحادية عشرة**، هي التي يرويها أبو مكيس دينار بن عبد الله الحبشي، خادم أنس بن مالك، وهو متهم تالف. قال ابن حبان: «روى عن أنس أشياء موضوعة، لا يحل ذكره في الكتب، ولا كتابة ما رواه، إلا على سبيل القدح فيه».

وقال الحاكم: روى عن أنس قريباً من مائة حديث موضوعة. وقال ابن عدي: «منكر الحديث...، شبه المجهول...، ضعيف، ذاهب».

وقال الذهبي عنه: «ذاك التالف المتهم»، وذكر له جملة أحاديث، ونقل عن القناص أنه قال: أحفظ عن دينار مائتين وخمسين حديثاً، فتعقبه بقوله: «قلت: إن كان من هذا الضرب، فيقدر أن يروي عنه عشرين ألفاً كلها كذب». / المجروحين (٢٩٥/١)، والكامل ٩٧٦/٣ ـ ٩٧٩)، والميزان (٣٠/٢ ـ ٣١ رقم ٢٦٩٢)، واللسان ٤٣٤/٢ ـ ٤٣٥ رقم ١٧٨١).

● **الطريق الثانية عشرة**، وهي التي يرويها عثمان الطويل، عن أنس، وعثمان هذا لا يعرف له سماع من أنس كما قال البخاري، وقد ذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: ربما أخطأ، ولم أجد من تكلم عنه سوى ابن حبان، والظاهر لأنه مُقلّ، فقد ذكره ابن عدي في ترجمة رفيع أبي العالية الرياحي، وقال: «وعثمان الطويل عزيز المسند، إنما له هذا وآخر عن أنس بن مالك». / التاريخ الكبير (٣/٢)، والكامل (١٠٢٦/٣)، واللسان (١٥٩/٤ رقم ٣٧١).

● **الطريق الثالثة عشرة**، هي التي يرويها عبد الملك بن أبي سليمان، وتقدم أن فيها اختلافاً عليه، فرواه إسحاق بن يوسف، عنه، عن أنس. =

. . . .

= ورواه حفص بن عمر، عن النجم بن بشير، عن إسماعيل بن سليمان، عن عبد الملك هذا، عن عطاء، عن أنس.

وعبد الملك بن أبـي سليمان لم يسمع من أنس، روايته عنه مرسلة كما قال البخاري، وأبو حاتم. / التاريخ الكبير (٣/٢)، والمراسيل لابن أبـي حاتم (ص ١٣٢ رقم ٢٣٠).

وأما رواية عبـد الملك للحديث عن عـطاء، عن أنس، ففي سندهـا إسماعيل بن سليمان الرازي أخو إسحاق بن سليمان الرازي، وإسماعيل هذا صاحب أوهام كثيرة ــ كما في ديوان الضعفاء (ص ٢١ رقم ٤٠٨) ــ، ذكره العقيلي في الضعفاء (٨٢/١)، وقال: «الغالب على حديثه الوهم»، وذكر له حديث الطير هذا، وحديثاً آخر، ثم قال: «كلاهما لا يتابع عليه، وليسا بمحفوظين»، وانظر الميزان (٢٣٢/١ ــ ٢٣٣ رقم ٨٩١).

ومع ضُعف إسماعيل هذا، ومخالفته لإسحاق بن يوسف، ففي الإسناد من لا يعرف، قال ابن الجوزي في العلل (٢٢٨/١): «وهذا لا يصح، وفيه مجاهيل».

● **الطريق الرابعة عشرة**، هي التي يرويها الصباح بن محارب، عن عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة، عن أنس.

وعمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة هذا متروك، قال أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي: منكر الحديث، وقال أبو حاتم مرة: متروك الحديث، وقال الدارقطني: متروك، وقال البخاري: يتكلمون فيه، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، قيل له: فما حاله؟ قال: أسأل الله السلامة. / الجرح والتعديل (١١٨/٦ رقم ٦٣٨)، والتهذيب (٤٧٠/٧ ــ ٤٧١ رقم ٧٨٢).

● **الطريق الخامسة عشرة**، هي التي يرويها عبد الله بن محمد بن عمارة القداحي، السعدي، عن مالك بن أنس، عن إسحاق بن عبد الله بن أبـي طلحة، عن أنس بن مالك. =

= وابن عمارة هذا مستور، ما وثق ولا ضعف، وقَلَّ ما روى، كذا قال الذهبي في الميزان (٢/٤٨٩ رقم ٤٥٤٥)، وأورد له الدارقطني هذا الحديث في غرائب مالك، وقال: «تفرد به القداحي، عن مالك، وغيره أثبت منه»، ذكره الحافظ في اللسان (٣/٣٣٦)، وقال عن هذا الحديث: «هو خبر منكر».

● **الطريق السادسة عشرة**، هي التي يرويها حفص بن عمر العدني، عن موسى بن سعيد، عن الحسن، عن أنس.

وحفص بن عمر العدني تقدم في الحديث (٥٠١) أنه ضعيف.

● **الطريق السابعة عشرة**، هي التي يرويها أبوعصام خالد بن عبيد العتكي، البصري، وهومتروك الحديث مع جلالته ـ كما في التقريب (١/٢١٥ رقم ٥٣) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٣/٨٩٥ ـ ٨٩٧)، والتهذيب (٣/١٠٥ ـ ١٠٦ رقم ١٩١).

● **الطريق الثامنة عشرة**، هي التي يرويها شيخ الطبراني أحمد بن سعيد بن فرقد الجُدِّي، عن أبي حُمَّة، عن أبي قرة، عن موسى بن عقبة، عن أبي النضر، عن أنس.

وأحمد بن سعيد بن فرقد الجُدِّي هذا اتهمه الذهبي في الميزان (١/١٠٠ رقم ٣٩٠) بوضع هذا الحديث؛ لأنه رواه بإسناد الصحيحين، وأقره ابن حجر في اللسان (١/١٧٧ رقم ٥٦٦)، لكن اعتذر عن الجدي هذا بأنه معروف من شيوخ الطبراني، وقال: «أظنه دخل عليه إسناد في إسناد».

● **الطريق التاسعة عشرة**، هي التي يرويها مفضل بن صالح الأسدي، أبوجميلة، ويقال: أبوعلي النخاس، وهوضعيف ـ كما في التقريب (٢/٢٧١ رقم ١٣٣٣) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٦/٢٤٠٥ ـ ٢٤٠٦)، والتهذيب (١٠/٢٧١ ـ ٢٧٢ رقم ٤٨٧).

● **الطريق العشرون**، وهي التي يرويها قطن بن نسير، عن جعفر بن سليمان، عن عبد الله بن المثنى، عن عبد الله بن أنس، عن أنس. =

وعبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري لم أجد من وثقه سوى ابن حبان، فقد ذكره في ثقاته (٥/١١ ــ ١٢)، وذكره البخاري في تاريخه (٥/٤٢ رقم ٧٣)، وسكت عنه، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/٧ رقم ٣٦)، وبيض له، ولم يذكروا أنه روى عنه سوى يزيد الرشك، فهو مجهول.

والراوي عنه عبدالله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، أبو المثنى البصري، وهو صدوق، إلا أنه كثير الغلط ــ كما في التقريب (١/٤٤٥ رقم ٥٨٤) ــ، فقد وثقه الترمذي، والعجلي، والدارقطني في رواية، وضعفه في أخرى، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: ربما أخطأ، وقال ابن معين: صالح، وقال مرة: ليس بشيء، وقال إسحاق بن منصور وأبو زرعة: صالح، وكذا قال أبو حاتم، وزاد: شيخ، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال أبو داود: لا أخرج حديثه، وقال الساجي: فيه ضعف، لم يكن من أهل الحديث، روى مناكير، وبنحوه قال الأزدي، وقال العقيلي: لا يتابع على أكثر حديثه. / الضعفاء للعقيلي (٢/٣٠٤)، والتهذيب (٥/٣٨٧ رقم ٦٥٩).

قلت: ولم يذكروا أن عبد الله هذا روى عن جده عبد الله بن أنس، ولو كان له رواية لنصُّوا عليها في ترجمته، أو في ترجمة جده، غير أنهم لم يذكروا أنه روى عنه، عن جده سوى يزيد الرشك.

وقطن بن نُسَيْر، أبو عباد البصري، صدوق إلا أنه يخطيء ــ كما في التقريب (٢/١٢٦ رقم ١٢١) ــ، روى عنه مسلم حديثاً واحداً، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عنه، فرأيته يحمل عليه، وذكر أنه روى أحاديث عن جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس، مما أنكر عليه، وقال ابن عدي: كان يسرق الحديث، ويوصله. / الكامل (٦/٢٠٧٥ ــ ٢٠٧٦)، والتهذيب (٨/٣٨٢ ــ ٣٨٣ رقم ٦٧٧).

● **الطريق الحادية والعشرون**، هي التي يرويها محمد بن زكريا، عن العباس بن بكار الضبي، عن عبد الله بن المثنى، عن عمه ثمامة بن عبد الله، عن أنس. =

. . . .

= وعبد الله بن المثنى تقدم الكلام عنه آنفاً.

والعباس بن بكار الضبـي البصري قال عنه الدارقطني: كذاب، وقـال ابن حبان: «يروي عن أبـي بكر الهذلي، وخالد الواسطي، وأهل البصرة العجائب، . . . لا يجوز الاحتجاج به بحال، ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار للخواص».

وقـال العقيلي: الغـالب على حـديثه الـوهم والمنـاكـير. / المجـروحـين (٢/١٩٠)، الضعفـاء والمتـروكـون للدارقـطني (ص ٣٢١ رقم ٤٢٣)، واللسان (٣/٢٣٧ رقم ١٠٥٢).

والراوي عن العباس هو محمد بن زكريا الغلابـي، البصري، أبو جعفر، وهو يضع الحـديث ـ كما قـال الدارقـطني في الضعفاء (ص ٣٥٠ رقم ٤٨٣) ـ، وذكر له الذهبـي في الميزان (٣/٥٥٠) حديثاً، وقال: «هذا من كذب الغلابـي»، وروى له الحاكم في تاريخه حديثاً، وقال: «رواته ثقات، إلا محمـد بن زكريـا، وهو الغـلابـي المـذكـور، فهـو آفتـه». / اللسـان (٥/١٦٨ ـ ١٦٩).

● **الطريق الثانية والعشرون**، هي التي يرويها عبد الله بن ميمون القداح، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن أنس.

وعبد الله بن ميمون بن داود القداح، المخزومي، مولاهم، المكي منكر الحديث، متروك ـ كما في التقريب (١/٤٥٥ رقم ٦٧٩) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٤/١٥٠٤ ـ ١٥٠٦)، والتهذيب (٦/٤٩ رقم ٩١).

● **الـطريق الثالثة والعشرون**، تقـدم أن ابن الجـوزي عـزا الحـديث لابن مردويه وأعله بخالد بن طهمان، وإبراهيم بن مهاجر، ولم يذكر كامل الإسناد حتى يتأتَّى النظر فيه.

● **الطريق الرابعة والعشرون**، هي التي يرويها بشر بن الحسين، عن الزبير بن عدي، عن أنس. =

= وبشر بن الحسين أبو محمد الأصبهاني الهلالي، صاحب الزبير بن عدي كذبه أبو داود الطيالسي، وأبو حاتم، ولما قيل لأبي حاتم: إن ببغداد قوماً يحدثون عن محمد بن زياد، عن بشر بن الحسين، عن الزبير بن عدي، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ نحو عشرين حديثاً، فقال: هي أحاديث موضوعة، ليس للزبير عن أنس إلا أربعة أحاديث. وقال ابن حبان: يروي بشر بن الحسين عن الزبير نسخة موضوعة شبيهاً بمائة وخمسين حديثاً، وقال في ترجمة الزبير في الثقات: بشر بن الحسين كأن الأرض أخرجت له أفلاذ كبدها في حديثه، لا ينظر في شيء رواه عن الزبير إلا على جهة التعجب، وقال عنه الدارقطني: متروك، يروي عن الزبير بواطيل، والزبير ثقة، والنسخة موضوعة. / الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ١٥٩ ـ ١٦٠ رقم ١٢٦)، والميزان (١/٣١٥ ـ ٣١٦ رقم ١١٩٢)، واللسان (٢/٢١ ـ ٢٣ رقم ٧٤).

● الطريق الخامسة والعشرون، هي التي يرويها محمد بن إسحاق الأهوازي، عن الحسن بن عيسى، عن الحسن بن السميدع، عن موسى بن أيوب، عن شعيب بن إسحاق، عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، عن أنس.

ومحمد بن إسحاق بن إبراهيم الأهوازي الملقب: سَرْكَره أقرَّ على نفسه بالوضع ـ كما في الميزان (٣/٤٧٨ رقم ٧٢١١) ـ، والكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث (ص ٣٥٢ رقم ٦٢٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بإسناد الحاكم لجهالة أحمد بن عياض بن أبي طيبة.

والطريق الأخرى الآتية برقم (٥٦٤) ضعيفة أيضاً لضعف إبراهيم القصار.

وتقدم أن الحاكم صحح هذا الحديث، مع أنه كان يقول ببطلانه، قال أبو عبد الرحمن الشاذياخي: كنا في مجلس السيد أبي الحسن، فسئل أبو عبد الله الحاكم عن حديث الطير، فقال: «لا يصح، ولو صح لما كان =

أحد أفضل من علي ـ رضي الله عنه ـ بعد النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ».

قال الذهبي: «ثم تغير رأي الحاكم، وأخرج حديث الطير في مستدركه»... اهـ. من تذكرة الحفاظ (١٠٤٢/٢).

والذهبي ـ رحمه الله ـ هنا وإن ضعف الحديث من هذين الطريقين، إلا أنه متوقف في صحة الحديث وضعفه في الجملة، فإنه قال عقب عبارته السابقة في تذكرة الحفاظ: «ولا ريب أن في المستدرك أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة، بل فيه أحاديث موضوعة شان المستدرك بإخراجها فيه. وأما حديث الطير، فله طرق كثيرة جداً، قد أفردتها بمصنف، ومجموعها هو يوجب أن يكون الحديث له أصل».

وقال في سير أعلام النبلاء (٢٣٣/١٣): «وحديث الطير ـ على ضعفه ـ، فله طرق جَمَّة، وقد أفردتها في جزء، ولم يثبت، ولا أنا بالمعتقد بطلانه».

قلت: وهذا الجزء ذكره ابن كثير في البداية (٣٥٣/٧)، فقال: قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي ـ في جزء جمعه في هذا الحديث بعد ما أورد طرقاً متعددة نحواً مما ذكرنا ـ: «ويروي هذا الحديث من وجوه باطلة، أو مظلمة، عن حجاج بن يوسف، وأبي عصام خالد بن عبيد...»، وذكر ممن رواه، ثم قال بعد أن ذكر الجميع: «الجميع بضعة وتسعون نفساً، أقربها غرائب ضعيفة، وأردؤها طرق مُختلقة مُفتعلة، وغالبها طرق واهية»، وذكر ابن كثير في الموضع السابق جملة كبيرة من طرق هذا الحديث، منها ما سبق ذكره، ومنها ما لم يرد له ذكر، ثم قال (ص ٣٥٣): «فهذه طرق متعددة عن أنس ين مالك، وكل منها فيه ضعف ومقال».

قلت: وتقدم ذكر خمس وعشرين طريقاً للحديث، منها ثلاث عشرة طريقاً ساقطة لا تصلح للاستشهاد، بعضها موضوع، والآخر شديد الضعف، وهي الرابعة، والخامسة، والعاشرة، والحادية عشرة، والرابعة عشرة، والسابعة عشرة، والثامنة عشرة، والعشرون، والحادية، والثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة والعشرون.

. . . .

= والباقي اثنتا عشرة طريقاً ضعيفة واهية، أغلبها رواتها مجهولون، فقد يكونون شيعة أفاكين، وقد يكونون غير ذلك، وتقدم أن الذهبي ــ رحمه الله ــ جمع طرقاً كثيرة لهذا الحديث، تزيد على التسعين، ومع ذلك، فليس منها طريق واحدة تثبت عن أنس، وهذا في الحقيقة يدعو للعجب، والدهشة!! فأين أصحاب أنس ــ رضي الله عنه ــ عن هذا الحديث، وقد صحبوه السنين الطوال؟! وهم من هم في الثقة والضبط، أمثال الحسن البصري، وثابت البناني، وحميد الطويل، وحبيب بن أبي ثابت، وبكر بن عبد الله المزني، وأسعد بن سهل بن حنيف، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وأبان بن صالح، وإبراهيم بن ميسرة، وغيرهم كثير ممن روى عن أنس، ولا يعرف عن أحد منهم طريق ثابت لهذا الحديث! وهذا الذي دعا الذهبي، وابن كثير، وغيرهم من الحفاظ للتوقف عن القول بصحة هذا الحديث ــ برغم كثرة طرقه ــ، وذكر ابن كثير أن هناك من ألف في هذا الحديث، فقال في البداية (٧/٣٥٤): «وقد جمع الناس في هذا الحديث مصنفات مفردة، منهم: أبو بكر بن مردويه، والحافظ أبو طاهر محمد بن أحمد بن حمدان ــ فيما رواه شيخنا أبو عبدالله الذهبي ــ ورأيت فيه مجلداً في جمع طرقه، وألفاظه لأبي جعفر بن جرير الطبري المفسر صاحب التاريخ، ثم وقفت على مجلد كبير في رده وتضعيفه سنداً ومتناً للقاضي أبي بكر الباقلاني المتكلم، وبالجملة ففي القلب من صحة هذا الحديث نظر ــ وإن كثرت طرقه ــ، والله أعلم» . . . اهـ.

وقد روى الحديث عن صحابة آخرين، منهم سفينة، وابن عباس، وعلي، وجابر، وأبو سعيد، وحبشي بن جنادة، ويعلى بن مرة، وأبو رافع ــ رضي الله عنهم ــ، ذكر أحاديثهم ابن كثير في البداية (٧/٣٥٣ ــ ٣٥٤)، وتكلم عن بعضها، فقال: «وروي أيضاً من حديث أبي سعيد الخدري، وصححه الحاكم، ولكن إسناده مظلم، وفيه ضعفاء، وروي من حديث حبشي بن جنادة، ولا يصح أيضاً، ومن حديث يعلى بن مرة، والإسناد إليه مظلم، ومن حديث أبي رافع نحوه، وليس بصحيح». =

قلت: أما حديث سفينة، فأخرجه أبو يعلى في مسنده ـ كما في المطالب العالية المسندة (ل ١٥٤ ب)، والمطبوعة (٤/٦٢ ـ ٦٣ رقم ٣٩٦٤) ـ، فقال: حدثنا عبيد الله بن عمر، ثنا يونس بن أرقم، عن مطير بن أبي خالد، عن ثابت البجلي، عن سفينة ـ رضي الله عنه ـ صاحب زاد النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: أهدت امرأة من الأنصار إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ طيرين بين رغيفين، وكان في المسجد، ولم يكن في البيت غيري، وغير أنس بن مالك، فجاء رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فدعا بالغداء، فقلت: يا رسول الله، قد أهدت لك امرأة هدية، فقدمت إليه الطيرين، فقال: «اللهم ائتني بأحب خلقك ـ أحسبه قال: ـ إليك وإلى رسولك»، قال: فجاء علي، فضرب الباب ضرباً خفيفاً، فقلت: من هذا؟ قال: أبو الحسن، ثم ضرب، ورفع صوته، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «من هذا؟» قلت: علي، قال: «افتح له»، ففتحت، وأكل مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من الطيرين حتى فنيا.

ومن طريق عبيد الله بن عمر أخرجه القطيعي في زياداته على فضائل الصحابة لأحمد (٢/٥٦٠ ـ ٥٦٢ رقم ٩٤٥).

وسنده ضعيف جداً؛ فيه مطير بن أبي خالد، وهو متروك الحديث ـ كما قال أبو حاتم ـ، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. / الجرح والتعديل (٨/٣٩٤ رقم ١٨٠٥)، والميزان (٤/١٢٩ ـ ١٣٠ رقم ٨٥٩٧).

وهذا الرجل مما فات ابن حجر إيراده في اللسان، وليس هو في التهذيب.

وأخرجه البزار في مسنده (٣/١٩٣ رقم ٢٥٤٧) من طريق سهل بن شعيب، عن بريدة بن سفيان، عن سفينة، قال: أهدي لرسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ طواير، وصنعت له بعضها، فلما أصبح أتيته به، فقال: «من أين لك هذا؟»، فقلت من الذي أتيتَ به أمس، قال: «ألم أقل لك لا تدَّخرنَّ لغد طعاماً، لكل يوم رزقه»، ثم قال: «اللهم أدخل علي أحب =

. . . .

= خلقك إليك يأكل معي هذا الطير»، فدخل علي ــ رضي الله عنه ــ، فقال: «اللهم ولي».

وسنده ضعيف جداً أيضاً؛ بريدة بن سفيان بن فروة الأسلمي لا أدري، سمع من سفينة أو لا؟ وهو متروك، وفيه رفض، سئل أحمد عن حديثه، فقال: بليَّة، وقال البخاري: فيه نظر، وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث، وقال الجوزجاني: رديء المذهب جداً، غير مقنع، مغموص عليه في دينه، وقال أبو داود: لم يكن بذاك، تكلم فيه إبراهيم بن سعد، قلت لأبي داود: كان يتكلم في عثمان؟ قال: نعم، وقال الدارقطني: متروك، ووثقه ابن حبان، وقال ابن عدي: لم أر له شيئاً منكراً جداً. / الكامل (٢/٤٩٤)، والمغني في الضعفاء (١/١٠٢ رقم ٨٧١)، والتهذيب (١/٤٣٣ رقم ٧٩٨).

والراوي عنه سهل بن شعيب النهمي، الكوفي ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/١٩٩ رقم ٨٥٩)، وبيض له.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٧/٩٥ ــ ٩٦ رقم ٦٤٣٧) من طريق سليمان بن قرم، عن فطر بن خليفة، عن عبد الرحمن بن أبي نعم، عن سفينة، به نحو رواية الترمذي لحديث أنس.

وسنده ضعيف.

سليمان بن قَرْم ــ بفتح القاف، وسكون الراء ــ ابن معاذ، أبو داود البصري، النحوي، سيء الحفظ يتشيع ــ كما في التقريب (١/٣٢٩ رقم ٤٨٠) ــ، بل قال ابن حبان: كان رافضياً غالياً في الرفض، ويقلب الأخبار مع ذلك، وقال ابن عدي: وتدل صورة سليمان هذا على أنه مفرط في التشيع، وله أحاديث حسان أفراد، وهو خير من سليمان بن أرقم بكثير، ووثقه الإمام أحمد، وقال مرة: لا أرى به بأساً، لكنه كان يفرط في التشيع، وضعفه ابن معين، والنسائي، وقال أبو زرعة: ليس بذاك، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين. / الكامل (٣/١١٠٥ ــ ١١٠٨)، والتهذيب (٤/٢١٣ ــ ٢١٤ رقم ٣٦٧). =

. . . .

= وأما حديث ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ فيرويه سليمان بن قرم أيضاً، عن محمد بن شعيب، عن داود بن علي، عن أبيه، عن ابن عباس بنحو لفظ الطريق السابقة.

أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/٨٢ ــ ٨٣).

والطبراني في الكبير (١٠/٣٤٣ رقم ١٠٦٦٧).

وابن عدي في الكامل (٣/٩٥٨).

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/٢٢٥ رقم ٣٦٠).

وسنده ضعيف جداً.

داود بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي، ليس بحجة ــ كما في الميزان (٢/١٣ رقم ٢٦٣٣)، والمغني (١/٢١٩ رقم ٢٠١٣) ــ، قال ابن معين: أرجو أنه لا يكذب، وروى له الترمذي حديثاً واحداً، واستغربه، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: يخطيء، وقال ابن عدي: «عندي أنه لا بأس برواياته عن أبيه، عن جده». / الكامل (٣/٩٥٥ ــ ٩٥٩)، والتهذيب (٣/١٩٤ رقم ٣٧١).

والراوي عنه محمد بن شعيب، وهو مجهول، قال ابن عدي: «لا أعرفه»، وذكره العقيلي في الضعفاء، وذكر هذا الحديث في ترجمته، وقال: «حديثه غير محفوظ... والرواية في هذا فيها لين»، وقال الذهبي: «لا يعرف». / الكامل (٣/٩٥٨)، والضعفاء للعقيلي (٤/٨٢ ــ ٨٣)، والميزان (٣/٥٨٠ رقم ٧٦٧١).

والراوي عن محمد هذا هو سليمان بن قرم، وتقدم آنفاً أنه سيء الحفظ، ويفرط في التشيع.

وأما حديث علي ــ رضي الله عنه ــ، فذكره ابن كثير في الموضع السابق، ولم يعزه لأحد، وفي سنده عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، وهو متروك ــ كما قال الدارقطني، وقال ابن حبان: «يروي عن =

= أبيه، عن آبائه أشياء موضوعة، لا يحل الاحتجاج به، كأنه كان يهم، ويخطيء، حتى كان يجيء بالأشياء الموضوعة عن أسلافه، فبطل الاحتجاج بما يرويه لما وصفت». وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه». / المجروحين (٢/١٢١ ــ ١٢٢)، والكامل (٥/١٨٨٣ ــ ١٨٨٥)، والميزان (٣/٣١٥ ــ ٣١٦ رقم ٦٥٧٨).

وأما حديث يعلى بن مرة فإنه مقرون بالطريق الرابعة عشر لحديث أنس، وهو ضعيف جداً؛ في سنده عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة، وهو متروك كما تقدم.

وأما الحديث من طريق جابر، وأبي سعيد، وحبشي، وأبي رافع، فلم أجد من أخرجه، وتقدم كلام ابن كثير عنه.

وبالجملة فالحديث لا ينقصه كثرة طرق، وإنما يفتقر إلى سلامة المتن، فإنما أنكر من أنكر من الأئمة هذا الحديث؛ لما يظهر من متنه من تفضيل علي على الشيخين ــ رضي الله عنهم ــ، بل على الرسول ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، بالإضافة لما في متنه من ركة اللفظ، والاضطراب.

فمما يدل على سقوط هذا الحديث اضطراب الرواة في متنه، فالمتأمل في متن الحديث من الطرق المتقدمة، يجد الاختلاف ظاهراً بين الروايات، وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

١ ــ ففي بعضها: الذي فتح الباب: أنس بن مالك، وفي بعضها الآخر: الذي فتحه سفينة.

٢ ــ الاختلاف في عدد الطير.

ففي بعض الروايات طائر واحد، وفي بعضها طيران، وفي بعضها ثلاثة، وجمع في بعضها، فقيل: أطيار أو طوائر.

٣ ــ الاختلاف في صفة الطير.

فقيل: فرخ مشوي، وقيل: حبارى، وقيل: طير جبلي، وقيل: حجل بخبزة وصبابة، وقيل: بين رغيفين، وقيل: معه أرغفة من شعير. =

. . . .

=

٤ ــ الاختلاف فيمن قدَّم الطير.

ففي بعضها يقول أنس: بعثتني أم سليم بطير مشوي إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، ومعه أرغفة من شعير، فأتيته به، فوضعته بين يديه.

وفي بعضها الذي قدَّمه إحدى نسائه، وبعضها أم أيمن، وبعضها رجل، وبعضها امرأة من الأنصار، وفي بعضها الذي صنعه سفينة.

٥ ــ الاختلاف في صفة مجيء علي ــ رضي الله عنه ــ.

ففي بعضها أنه طرق الباب ثلاث مرات، ويرده أنس، وفي بعضها أربع مرات، وفي بعضها أنه طرقه في المرة الأولى، فرده أنس، وفي الثانية ضرب أنساً في صدره، ودخل، وفي بعضها في المرة الثانية جاء كأنما يضرب بالسياط، فقال النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «افتح، افتح». وفي بعضها أن علياً لم يضرب الباب، وإنما خرج أنس يبحث عن رجل يكون صاحب الدعوة، فوجد علياً، فعاد، وهكذا ثلاث مرات.

وهذا الاختلاف إنما هو في عدد يسير من طرق الحديث، فكيف لو جمعت طرقه التي ذكرها الذهبي؟ لكان الاختلاف أكثر، وقد ذكر محقق الخصائص للنسائي (ص ٣٤ ــ ٣٥) جملة من ذلك.

وتقدم آنفاً ذكر إعلال الذهبي، وابن كثير ــ رحمهما الله ــ للحديث، من أن هناك من أعل الحديث غيرهما.

١، ٢ ــ البخاري، والعقيلي:
قال العقيلي في الضعفاء (١/٤٢): «وهذا الباب الرواية فيها لين، وضعف، لا يعلم في شيء ثابت، وهكذا قال محمد بن إسماعيل البخاري».

٣ ــ البزار:
ذكر الحديث في مسنده (٣/١٩٣ ــ ١٩٤) ثم قال: «قد روي عن أنس من وجوه، وكل من رواه عن أنس فليس بالقوي».

٤ ــ وضعفه الترمذي بقوله في السنن (١٠/٢٢٣ ــ ٢٢٤) بعد أن أخرج =

. . . .

= الحديث: «هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أنس».

٥ ـ أبو بكر بن أبي داود:

نقل عنه الذهبي في السير (٣/٢٣٢) أنه سئل عن حديث الطير، فردَّه بعبارة فيها مبالغة تعقبه الذهبي عليها.

٦ ـ الدارقطني:

بلغ الدارقطني أن الحاكم أدخل حديث الطير في المستدرك على الصحيحين، فقال: «يستدرك عليهما حديث الطائر؟!». / العلل المتناهية (١/٢٣٣).

٧ ـ أبو يعلى الخليلي صاحب الإرشاد:

نقل عنه ابن حجر في التهذيب (١/٣٠٣ ـ ٣٠٤) قوله: «ما روى حديث الطير ثقة، رواه الضعفاء مثل إسماعيل بن سلمان الأزرق، وأشباهه»، زاد محقق الخصائص للنسائي (ص ٣٥) نقلاً عن الخليلي في الإرشاد قوله: «ويرده جميع أئمة الحديث».

٨ ـ محمد بن طاهر المقدسي:

قال عن حديث الطير: «كل طرقه باطلة معلولة». / العلل المتناهية لابن الجوزي (١/٢٣٣ ـ ٢٣٤).

٩ ـ محمد بن ناصر السلامي:

نقل عنه ابن الجوزي في المنتظم (٧/٢٧٥) قوله عن حديث الطير: «حديث موضوع إنما جاء من سقاط أهل الكوفة، عن المشاهير والمجاهيل، عن أنس وغيره».

١٠ ـ ابن الجوزي:

ذكر الحديث في العلل المتناهية (١/٢٢٥ ـ ٢٣٤)، وقال: «قد ذكره ابن مردويه من نحو عشرين طريقاً كلها مظلم، وفيها مطعن، فلم أر الإطالة بذلك».

=

١١ ــ أبو بكر الباقلاني، القاضي:
تقدم أن ابن كثير قال: «وقفت على مجلد كبير في رده وتضعيفه سنداً، ومتناً للقاضي أبـي بكر الباقلاني المتكلم».

١٢ ــ أبو حفص عمر بن علي القزويني:
في الأسئلة التي سئل عنها الحافظ ابن حجر بشأن الأحاديث المنتقدة على مشكاة المصابيح، والمطبوعة بآخر المشكاة (١٧٧٤/٣ ــ ١٧٧٦)، ذكر أن القزويني حكم على هذا الحديث بالوضع.

١٣ ــ أبو العباس أحمد بن تيمية:
قال في منهاج السنة (٩٩/٤): «حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل»، ثم أطال الكلام في ردِّ متنه.

١٤ ــ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي:
ذكر المباركفوري في تحفة الأحوذي (٢٢٤/١٠) أن الزيلعي قال في نصب الراية: «كم من حديث كثرت رواته، وتعددت طرقه، وهو حديث ضعيف كحديث الطير...، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً».

١٥ ــ المجد الفيروزبادي صاحب القاموس:
نقل الشوكاني في الفوائد المجموعة (ص ٣٨٢) عنه قوله عن هذا الحديث: «له طرق كثيرة كلها ضعيفة».

١٦ ــ ناصر الدين الألباني:
في تعليقه على مشكاة المصابيح (١٧٢١/٣) ذكر قول الترمذي عن الحديث: «غريب»، ثم قال: «أي ضعيف، وهو كما قال».

وقال أيضاً: «صرح الحافظ ــ أي ابن حجر ــ بأنه حديث حسن، مع أن الترمذي مع تساهله المعروف لما خرجه لم يحسنه، بل ضعفه بقوله: حديث غريب...» الخ كلام له طويل في تعقبه للحافظ ابن حجر، وتضعيفه الحديث سنداً، ومتناً، نقله عنه الشيخ محمود الميرة في رسالته عن الحاكم =

. . . .

= ومستدركه (ص ٤٣٢ ـ ٤٣٣)، وذكر أن كلام الألباني هذا في مقدمة كتبت في أول الجزء الثالث من المشكاة، ولم أجده في النسخة المتداولة أخيراً، ولعله في نسخة متقدمة.

وكما أن هؤلاء العلماء قدحوا في صحة الحديث، فقد قابلهم طائفة أخرى ذهبت إلى القول بصحة الحديث، أو حسنه، منهم:

١ ـ أبو عبد الله الحاكم، هنا في المستدرك.

٢ ـ ابن جرير الطبري:
تقدم أن ابن كثير ذكر أن الطبري له مجلد في جمع طرق وألفاظ هذا الحديث، وظاهر كلام ابن كثير أن الطبري يرى صحة الحديث، وإن لم يصرح به.

٣ ـ ابن حجر:
وقد اختلفت نظرة ابن حجر للحديث، ففي لسان الميزان (٣/٣٣٦) يقول عن الحديث: «هو خبر منكر».

وقال الذهبي في الميزان (١/٦٠٢): «هذا حديث منكر»، وأقره ابن حجر في اللسان (٢/٣٥٤).

وفي أجوبته عن الأحاديث التي وصفت بالوضع في كتاب المصابيح (٣/١٧٨٧ ـ ١٧٨٨ من مشكاة المصابيح) ذكر الحديث، وبعض الكلام عنه، ثم قال: «قال الحاكم رواه عن أنس أكثر من ثلاثين نفساً، ثم ذكر له شواهد عن جماعة من الصحابة، وفي الطبراني منها عن سفينة، وعن ابن عباس، وسند كل منهما متقارب».

فالحافظ ابن حجر في أجوبته كأنه يميل إلى تحسين الحديث، والمعوّل عليه: المتأخر من قوليه، والله أعلم.

٤ ـ الشيخ محمود الميرة:
أطال الكلام عن هذا الحديث وحديث: «أنا مدينة العلم» في رسالته عن =

= الحاكم ومستدركه، ثم قال (ص ٤٦٣): «فالحديثان بمرتبة الحسن».

هذا ما تيسر أيراده عن حديث الطير، وأشير إلى أن محقق خصائص علي ـ رضي الله عنه ـ للنسائي قد أطال الكلام عن هذا الحديث وأجاد، ورجح عدم ثبوته، وفيما تقدم من كلام ابن كثير ـ رحمه الله ـ كفاية، والله أعلم.

٥٦٤ ـ ثم ساقه[1] من حديث ثابت البناني، عن أنس.

قلت: فيه إبراهيم بن ثابت، وهو ساقط.

---

(١) أي الحاكم.

٥٦٤ ـ المستدرك (٣/١٣١ ـ ١٣٢)، قال الحاكم عقب كلامه عن الحديث السابق: وفي حديث ثابت البناني، عن أنس زيادة ألفاظ، كما حدثنا به الثقة المأمون أبو القاسم الحسن بن محمد بن الحسين بن إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علية بن خالد السكوني بالكوفة، من أصل كتابه، ثنا عبيد بن كثير العامري، ثنا عبد الرحمن بن دبيس.

وحدثنا أبو القاسم، ثنا محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، ثنا عبد الله بن عمر بن أبان بن صالح، قالا: ثنا إبراهيم بن ثابت البصري، القصار، ثنا ثابت البناني، أن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ كان شاكياً، فأتاه محمد بن الحجاج يعوده في أصحاب له، فجرى الحديث، حتى ذكروا علياً ـ رضي الله عنه ـ، فتنقصه محمد بن الحجاج، فقال أنس: من هذا؟! أقعدوني، فأقعدوه، فقال: يا ابن الحجاج، ألا أراك تنقص علي بن أبي طالب؟ والذي بعث محمداً ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بالحق، لقد كنت خادم رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بين يديه، وكان كل يوم يخدم بين يدي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ غلام من أبناء الأنصار، فكان ذلك اليوم يومي، فجاءت أم أيمن مولاة رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ بطير، فوضعته بين يدي رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «يا أم أيمن، ما هذا الطائر؟» قالت: هذا الطائر أصبته، فصنعته لك، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: اللهم جئني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطائر»، وضرب الباب، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «يا أنس، انظر من على الباب»، قلت: اللهم اجعله رجلاً من الأنصار، فذهبت، فإذا علي بالباب، قلت: إن رسول الله ـ صلَّى الله =

= عليه وآله وسلَّم ــ على حاجة، فجئت حتى قمت مقامي، فلم ألبث أن ضرب الباب، فقال: «يا أنس، انظر من على الباب»، فقلت: اللهم اجعله رجلاً من الأنصار، فذهبت، فإذا علي بالباب، قلت: إن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ على حاجة، فجئت حتى قمت مقامي، فلم ألبث أن ضرب الباب، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «يا أنس، اذهب فأدخله، فلست بأول رجل أحب قومه، ليس هو من الأنصار»، فذهبت، فأدخلته، فقال: «يا أنس، قرِّب إليه الطير»، قال: فوضعته بين يدي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فأكلا جميعاً.

قال محمد بن الحجاج: يا أنس، كان هذا بمحضر منك؟ قال: نعم، قال: أعطي بالله عهداً أن لا أنتقص علياً بعد مقامي هذا، ولا أعلم أحداً ينتقصه إلا أشنت له وجهه.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه العقيلي في الضعفاء (١/٤٦) من طريق عبد الله بن عمر بن أبان، عن إبراهيم بن ثابت القصار، قال: حدثنا ثابت البناني، عن أنس بن مالك، قال: جاءت أم أيمن مولاة النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ بطائر، فوضعته، فقال لها رسول الله: «ما هذا؟» قالت: طائر صنعته لك، فقال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي»، فجاء علي.

قال العقيلي: «ليس لهذا الحديث من حديث ثابت أصل، وقد تابع هذا الشيخ معلى بن عبد الرحمن، ورواه عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس.

حدثنا الصائغ، عن الحسن الحلواني، عنه، ومعلى عندهم يكذب، ولم يأت به ثقة عن حماد بن سلمة، ولا عن ثقة عن ثابت، وهذا الباب الرواية فيها لين، وضعف، لا يعلم فيه شيء ثابت، وهكذا قال محمد بن إسماعيل البخاري». =

. . . .

= قلت: وفي ضعفاء العقيلي المطبوع تصحيف ونقص في بعض العبارات، استدركته من المخطوط (ل ٣٩ أ)، واللسان (١/ ٤٢).

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم من طريق إبراهيم بن ثابت القصار، عن ثابت البناني، عن أنس، متابعاً للطريق السابقة، وسكت عنه، وأعله الذهبي بقوله: «إبراهيم بن ثابت ساقط».

وإبراهيم بن ثابت هذا هو القصَّار، البصري، ويقال: إبراهيم بن باب، وتقدم أن العقيلي ذكره في الضعفاء، وقال: إن الحديث لم يأت به ثقة عن ثابت، والذي رواه عن ثابت هو إبراهيم القصار هذا، فهو عند العقيلي غير ثقة.

وأما الذهبي فإنه ذكره في موضعين في الميزان (١/ ٢١ و٢٥ رقم ٤٧ و٥٩)، في إبراهيم بن باب، وإبراهيم بن ثابت.

وقال في الموضع الأول: «واه، لا يكاد يعرف إلا بحديث الطير»، وقال في الموضع الآخر: «ماذا بعمدة، ولا أعرف حاله جيداً».

وذكره في ديوان الضعفاء (ص ٨ رقم ١٥٥) فقال: «إبراهيم بن باب البصري، القصار، عن ثابت البناني، تالف»، وذكره في المغني (١٠١ رقم ٤٣)، وقال: «ضعيف واه».

وتعقب ابن حجر الذهبي في اللسان (١/ ٣٧ رقم ٧١) بقوله: «قد ذكره البخاري، فلم يذكر فيه جرحاً، وابن أبي حاتم، وبيض، وضعفه العقيلي».

قلت: الذي ذكره البخاري، وابن أبي حاتم هو إبراهيم بن ثابت، أبو إسماعيل، ويروي عن جابر بن زيد، وعنه سوادة بن أبي الأسود، وليس هناك ما يدل على أنه هو هذا. / انظر التاريخ الكبير (١/ ٢٧٨ رقم ٨٩٢)، والجرح والتعديل (٢/ ٩٠ رقم ٢٣٢). =

= وقال الحافظ ابن كثير في البداية (٧/٣٥٢) عن القصار هذا: «مجهول».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف إبراهيم القصار، وذكره ابن كثير في الموضع السابق من هذه الطريق، وقال: «منكر سنداً ومتناً».

وبقية طرق الحديث تقدم الكلام عنها في الحديث السابق، والله أعلم.

٥٦٥ ـ حديث عمَّار(١) بن ياسر:

سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «يا علي، طوبى لمن أحبك وصدق فيك، وويل لمن أبغضك وكذب فيك».

قال: صحيح.

قلت: بل فيه سعيد بن محمد الـورّاق، وعلي بن الحَزَوَّر، وهما متروكان.

---

(١) في (ب): (عامر).

٥٦٥ ـ المستدرك (١٣٥/٣): أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبـي، ثنا سعيد بن محمد الوراق، عن علي بن الحزوّر، قال: سمعت أبا مريم الثقفي يقول: سمعت عمار بن ياسر ـ رضي الله عنه ـ يقول: سمعت رسـول الله ـ صلَّى الله عليـه وآله وسلَّم ـ يقول لعلي...، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق الإمام أحمد.

والإمام أحمد أخرجه في الفضائل (٦٨٠/٢ رقم ١١٦٢).

ومن طريقه أخرجه الخطيب في تاريخه (٧٢/٩).

ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في العلل (٢٤٢/١ رقم ٣٩١).

وأخرجه الحسن بن عرفة في جزئه (ص ٤٦ رقم ٨).

ومن طريقه أبو يعلى في مسنده (١٧٨/٣ ـ ١٧٩ رقم ١٦٠٢).

وابن عدي في الكامل (١٨٣٢/٥).

والخطيب في تاريخه (٧١/٩ ـ ٧٢).

=

= والذهبي في الميزان (٣/١١٨).

جميعهم من طريق سعيد بن محمد الوراق، به مثله.

وذكره الهيثمي في المجمع (٩/١٣٢)، وعزاه للطبراني في الكبير والأوسط، وقال: «فيه علي بن الحزوّر، وهو متروك».

وقال ابن الجوزي: «هذا لا يصح؛ قال البخاري: علي بن الحزوّر عنده عجائب، وقال السعدي: ذاهب، وقال الدارقطني: ضعيف.

وقال يحيى: وسعيد الوراق ليس بثقة، وقال الدارقطني: متروك».

وقال الذهبي بعد أن رواه: «هذا باطل».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل سعيد وعلي متروكان».

وسعيد هو ابن محمد الورَّاق الثقفي، أبو الحسن الكوفي، وهو ضعيف ـ كما في التقريب (١/٣٠٤ رقم ٢٥٠) ـ، وانظر الكامل (٣/١٢٣٨ ـ ١٢٣٩)، وتاريخ بغداد للخطيب (٩/٧١ ـ ٧٣)، والتهذيب (٤/٧٧ رقم ١٣٥).

وعلي هو ابن الحَزَوَّر ـ بفتح المهملة، والزاي، والواو المشددة، بعدها راء ـ، الكوفي، ابن أبي فاطمة، وهو متروك، شديد التشيع ـ كما في التقريب (٢/٣٣ رقم ٣٠٨) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٥/١٨٣١ ـ ١٨٣٢)، والتهذيب (٧/٢٩٦ ـ ٢٩٧ رقم ٥٠٧).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لشدة ضعف علي بن الحزور، وضعف سعيد الوراق، والله أعلم.

٥٦٦ ـ حديث أسعد بن زُرَارة مرفوعاً:

«أوحي إليَّ في علي: أنه سيد المسلمين، وإمام المتقين، وقائد الغرِّ المحجَّلين».

قال: صحيح.

قلت: أحسبه موضوعاً، وعمرو بن الحصين، وشيخه يحيى بن العلاء الرازي متروكان.

---

٥٦٦ ـ المستدرك (٣/١٣٧ ـ ١٣٨): حدثنا أبو بكر بن أسحاق، أنبأ محمد بن أيوب، أنا عمرو بن الحصين العقيلي، أنبأ يحيى بن العلاء الرازي، ثنا هلال بن أبي حميد، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «أوحي إليَّ في علي ثلاث: أنه سيد المسلمين، وإمام المتقين، وقائد الغرِّ المحجَّلين».

تخـريجـه:

الحديث يرويه هلال بن أبي حميد، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة، عن أبيه، مرفوعاً.

وهلال هذا في نسبه اختلاف سيأتي ذكره في دراسة الإسناد: وقد اختلف عليه في هذا الحديث، ويرويه عنه أربعة هم: يحيى بن العلاء، وجعفر بن زياد الأحمر، والمثنى بن القاسم الحضرمي، وعيسى بن سوادة الرازي.

أما رواية يحيى بن العلاء، فيرويها عنه عمرو بن الحصين، واختلف على عمرو.

فرواه محمد بن أيوب، وأبو يعلى، كلاهما عنه، عن يحيى بن العلاء، عن هلال، عن عبد الله بن أسعد، عن أبيه.

وخالفهما أبو معشر الدارمي، فرواه عنه، عن يحيى بن العلاء، عن حماد بن هلال، عن محمد بن أسعد بن زرارة، عن أبيه، عن جده. =

. . . .

= أما رواية محمد بن أيوب، فهي التي أخرجها الحاكم هنا.

وأخرجها الخطيب في الموضح (١/١٩٢) بمثل لفظ الحاكم.

وأما رواية أبـي يعلى، فأخرجها ابن عدي في الكامل (٧/٢٦٥٧) بنحوه.

وأما رواية أبـي معشر الدارمي، فأخرجها الخطيب في الموضع السابق بمثله.

هذا بالنسبة لرواية يحيى بن العلاء للحديث عن هلال.

وأما رواية جعفر بن زياد الأحمر للحديث عن هلال، فقد اختلف فيها على جعفر.

فرواه نصر بن مزاحم العطار، عنه، عن هلال، عن عبد الله بن أسعد، عن أبيه، وهذا موافق لرواية محمد بن أيوب، وأبـي يعلى للحديث عن عمرو بن الحصين، ولفظ هذه الرواية: «لما عرج بـي إلى السماء انتهي بـي إلى قصر من لؤلؤ، فراشه ذهب يتلألأ، وأوحي أليَّ في علي بثلاث خصال... الحديث بمثله.

أخرج هذه الرواية الخطيب في الموضح (١/١٨٩)، وهذا لفظه.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده ــ كما في المطالب المسندة (ل ١٧٢ أ)، والمطبوعة (٤/٢٠٠ رقم ٤٢٨٦) ــ، إلا أن لفظ المسندة قال فيه: «فأوحي إليَّ بثلاث خصال: بأنك سيد المرسلين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين».

ورواه يحيى بن أبـي بكير، وأحمد بن المفضل الكوفي، كلاهما عن جعفر، عن هلال، عن أبـي كثير الأنصاري، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وليس في هذه الرواية ذكر لأسعد بن زرارة، وفيها زيادة أبـي كثير الأنصاري.

أما رواية يحيى فأخرجها البزار في مسنده (١/٤٩ رقم ٦٠).

والخطيب في الموضح (١/١٨٨ ــ ١٨٩).

كلاهما من طريق يحيى، به، ولفظ الخطيب: «انتهيت إلى ربـي، فأوحى =

= إليّ ـ أو: أمرني، جعفر شك ـ في علي ثلاث: إنه سيد المسلمين، وولي المتقين، وقائد الغر المحجلين».

وأما لفظ البزار فهو؛ «ليلة أسري بـي انتهيت إلى قصر من لؤلؤة تتلألأ نوراً، وأعطيت ثلاثاً: إنك سيد المرسلين، وإمام المتقين، وقائـد الغر المحجلين».

قال الهيثمي في المجمع (٧٨/١): «فيه هلال الصيرفي، عن أبـي كثير الأنصاري، لم أر من ذكرهما».

وأما رواية أحمد بن المفضل الكوفي فأخرجها الخطيب في الموضع السابق، ولفظه نحو لفظ رواية نصر بن مزاحم السابقة عنده.

هذا بالنسبة لرواية جعفر الأحمر.

وأما رواية المثنى بن القاسم الحضرمي للحديث عن هلال، فيرويها ابن عقدة أحمد بن محمد بن سعيد، عن محمد بن الفضل بن إبراهيم الأشعري، عن أبيه، عن مثنى بن القاسم، عن هلال، واختلف على ابن عقدة.

فرواه الحسين بن هارون الضبـي القاضي، عنه بالسياق المتقدم إلى هلال، عن أبـي كثير الأنصاري، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة، عن أنس، عن أبـي أمامة، به نحو لفظ الحاكم، هكذا بزيادة أنس، وأبـي أمامة في سنده.

أخرجه الخطيب في الموضع السابق (١٩١/١).

ورواه محمد بن أحمد بن جميع الغسَّاني الصيداوي، عن ابن عقدة بالسياق المتقدم أيضاً إلى هلال، عن أبـي كثير، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة، عن أبيه، به بلفظ: «أوحي إلي في علي أنه أمير المؤمنين، وسيد المسلمين، وقائد الغر المحجلين».

أخرجه الخطيب في الموضع نفسه.

وأما رواية عيسى بن سوادة الرازي للحديث عن هلال، فأخرجها الخطيب =

. . . .

= أيضاً (١/١٩٠ ـ ١٩١) من طريق عيسى هذا، عن هلال، عن عبد الله بن عكيم الجهني، رفعه بنحو لفظ الحاكم.

والحديث ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة (٤/٦)، وعزاه أيضاً لأبي بكر بن أبي شيبة، والبغوي، وابن السكن.

وأخرجه أيضاً ابن قانع، والباوردي، وابن النجار ـ كما في كنز العمال (١١/٦١٩ ـ ٦٢٠ رقم ٣٣٠١٠ و ٣٣٠١١).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «أحسبه موضوعاً، وعمرو، وشيخه متروكان».

وعمرو هذا هو ابن الحصين العُقَيلي ـ بضم أوله ـ، أبو عثمان البصري، ثم الجزري، وهو متروك ـ كما في التقريب (٢/٦٨ رقم ٥٦٣) ـ، وانظر الجرح والتعديل (٦/٢٢٩ رقم ١٢٧٢)، والكامل لابن عدي (٥/١٧٩٨ ـ ١٧٩٩)، والتهذيب (٨/٢١ رقم ٣٢).

وشيخه هو يحيى بن العلاء البجلي، أبو سلمة، ويقال: أبو عمرو الرازي، وهو كذاب يضع الحديث، كما قال الإمام أحمد. وقال وكيع بن الجراح: كان يكذب. وقال عمرو بن علي، والبخاري، والنسائي، والدارقطني: متروك الحديث. / الكامل لابن عدي (٧/٢٦٥٥ ـ ٢٦٥٨)، والتهذيب (١١/٢٦١ ـ ٢٦٢ رقم ٥٢٦).

وقد روى الحديث من غير طريق يحيى بن العلاء كما سبق، إلا أن فيه اضطراباً شديداً في سنده بَيَّنه الخطيب في الموضح (١/١٨٦ ـ ١٩٢)، ولخص كلامه الحافظ ابن حجر في الإصابة (٤/٦ ـ ٧)، فقال: «وقد ذكر الخطيب الاختلاف في سند هذا الحديث في الموضح؛ قال الخطيب: هكذا رواه أحمد بن المفضل، ويحيى بن أبي (بكير) الكرماني، عن جعفر الأحمر، وخالفهما نصر بن مزاحم، عن جعفر، فزاد في السند: عن أبيه، فصار من مسند أسعد بن زرارة. =

. . . .

= وخالف جعفر المثنى بن القاسم، فقال: عن هلال، عن أبي كثير الأنصاري، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة، عن أنس، عن أبي أمامة، رفعه.

وقيل: عن المثنى، عن هلال، كرواية نصر بن مزاحم.

ورواه أبو معشر الدارمي، عن عمرو بن الحصين، عن يحيى بن العلاء، عن حماد بن هلال، عن محمد بن أسعد بن زرارة، عن أبيه، عن جده.

وقال محمد بن أيوب بن الضُّرَيس: عن عمرو بن الحصين، بهذا السند، مثل رواية نصر بن مزاحم. انتهى كلام الخطيب ملخصاً. ـ قال الحافظ: ـ ويمكن الجمع بأن يكون عبد الله بن أسعد ليس ولداً لأسعد لصلبه، بل هو ابن ابنه، ولعل أباه هو محمد، فيوافق رواية نصر، وهذه الرواية الأخيرة، ويكون قوله: رواية المثنى بن القاسم، عن أنس تصحيفاً، وإنما هي: عن أبيه، وأما أبو أمامة، فهو أسعد بن زرارة، هكذا كان يُكنَّى، والله أعلم».

قلت: وجمع الحافظ هذا يلاحظ عليه بما يلي:

١ ـ أنه مجرد احتمال لا دليل عليه.

٢ ـ ليس الاضطراب فقط من جهة كون الحديث من مسند أسعد بن زرارة، أو ابنه، فمرة يقول هلال: عن أبي كثير الأنصاري، عن عبد الله بن أسعد، ومرة لا يذكر أبا كثير، ومرة يقول هلال: عن عبد الله بن عكيم الجهني، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ولا يذكر أسعد بن زرارة، ولا ابنه.

قال ابن حجر بعد محاولة الجمع بين الروايات: «ومعظم الرواة في هذه الأسانيد ضعفاء، والمتن منكر جداً، والله أعلم».

ونقل عنه السيوطي ـ كما في الكنز (١١/٦١٩) ـ أنه قال أيضاً: «ضعيف جداً، منقطع». =

ونقل أيضاً عن الحاكم قوله: «غريب المتن في الإسناد».

ونقل أيضاً عن ابن العماد قوله: «هذا حديث منكر جداً، ويشبه أن يكون من بعض الشيعة الغلاة، وإنما هذه صفات رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، لا صفات علي».

وهلال بن أبـي حميد الذي عليه مدار الحديث اختلف في نسبه وكنيته، فقيل كما هنا، وهو أشهر الأقوال، وقيل: هلال بن حميد، وقيل: ابن عبد الله، وقيل: ابن أيوب، وقيل: ابن مقلاص، وفي كنيته قيل: أبو أمية، وقيل: أبو الجهم، وقيل: أبو أيوب، وقيل: أبو عروة، وقيل: أبو عمرو.

وقد رجح البخاري أن هلالاً هذا ليس بالوزان، وحكم عليه الخطيب بالوهم، ورجح أنه الوزان، ورد ذلك الشيخ عبد الرحمن المعلمي ـ رحمه الله ـ في تعليقه على الموضح ـ، وأطال في ذلك، ورجح أن هلالاً الذي يروي هذا الحديث مجهول، وأن الوزان ثقة، واستنكر هذا الحديث، وانتصر لقول ابن حجر: «ومعظم الرواة في هذه الأسانيد ضعفاء، والمتن منكر جداً، ثم قال ـ أي المعلمي ـ: «والذي يظهر أن الحديث حديث جعفر، عن ذاك المجهول، وأن الآخرين سرقوه منه، وتفننوا فيه، والله المستعان».

اهـ. من الموضح وحاشيته (١/١٨٦ ـ ١٩٤).

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق الحاكم موضوع، لنسبة يحيى بن العلاء إلى الكذب، ووضع الحديث، ولشدة ضعف عمرو بن الحصين.

وهو من الطرق الأخرى ضعيف جداً لاضطرابه، وما في رواته من الكلام المتقدم ذكره عن ابن حجر، والمعلمي، ومتنه منكر جداً كما تقدم، والله أعلم.

٥٦٧ ـ حديث علي بن (أبـي)[1]طلحة قال[2]:

حججنا، فمررنا بحسن بن علي بالمدينة[2]. . . الخ.

قال: صحيح.

قلت: بل منكر، واهٍ؛ فيه غير واحد من الضعفاء.

---

(١) ما بين المعكوفين من المستدرك، وتلخيصه، ومصادر الترجمة، وليس في (أ) و (ب).

(٢) قوله: (قال) و (بالمدينة) ليسا في (ب).

٥٦٧ ـ المستدرك (٣/١٣٨): أخبرني علي بن عبد الرحمن بن عيسى السبيعي بالكوفة، ثنا الحسين بن الحكم الجيزي، ثنا الحسين بن الحسن الأشقر، ثنا سعيد بن خثيم الهلالي، عن الوليد بن يسار الهمذاني، عن علي بن أبـي طلحة، قال: حججنا، فمررناعلى الحسن بن علي بالمدينة، ومعنا معاوية بن حُدَيج، فقيل للحسن: إن هذا معاوية بن حديج الساب لعلي، فقال: عليَّ به، فأتي به، فقال: أنت الساب لعلي؟ فقال: ما فعلت، فقال: والله إن لقيته ـ وما أحسبك تلقاه ـ يوم القيامة، لتجده قائما على حوض رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يذود عنه رايات المنافقين، بيده عصاً من عوسج، حدثنيه الصادق المصدوق ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، وقد خاب من افترى.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «بل منكر، واه؛ فيه غير واحد من الضعفاء».

وفي سنده علي بن أبـي طلحة سالم، مولى بني العباس، وهو صدوق، إلا أنه قد يخطىء ـ كما في التقريب (٢/٣٩ رقم ٣٦٢) ـ، فقد وثقه العجلي، وقال أبو داود: هو إن شاء الله مستقيم الحديث، ولكن له ـ رأي سوء، كان يرى السيف، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات. =

. . . .

= وقال الإمام أحمد: له أشياء منكرات، وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف الحديث، منكر، ليس محمود المذهب، وقال في موضع آخر: شامي، ليس هو بمتروك، ولا هو حجة. / تاريخ بغداد (٤٢٨/١١ ـ ٤٢٩ رقم ٦٣١٧)، والتهذيب (٣٣٩/٧ ـ ٣٤١ رقم ٥٦٧).

في سند الحديث أيضاً الوليد بن يسار الهمذاني، وفي طبقته اثنان يشتبهان معه في الاسم، واسم الأب، ولم يذكر في نسب أحد منهم أنه: همذاني.

أما الأول فهو الوليد بن يسار البصري، يروي عن الحسن، وعنه عبد الملك بن قريب الأصمعي، بيض له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢١/٩ رقم ٨٨)، وذكره ابن حبان في ثقاته (٥٥٠/٧).

والآخر الوليد بن يسار الخزاعي، أبو عبيدة، بصري يروي عن معاوية بن قرة، وعنه موسى بن إسماعيل، ذكره البخاري في تاريخه (١٥٧/٨ رقم ٢٥٥٢) وسكت عنه، وبيض له ابن أبي حاتم (٢١/٩ رقم ٨٩)، وذكره ابن حبان في ثقاته (٥٥٦/٧).

فإن كان أحد هذين فهو مجهول الحال، وإلا فلم أعرفه.

وفي سنده أيضاً سعيد بن خُثَيْم ـ بمعجمة، ومثلثة مصغراً ـ ابن رَشد، ـ بفتح الراء ـ، الهلالي، أبو معمر الكوفي، وهو صدوق له أغاليط، ورمي بالتشيع ـ كما في التقريب (٢٩٤/١ رقم ١٥١) ـ، وثقه ابن معين، والعجلي، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال الأزدي: كوفي منكر الحديث، وقال ابن عدي: أحاديثه ليست بمحفوظة. / الكامل (١٢٤٤/٣ ـ ١٢٤٥)، والتهذيب (٢٢/٤ ـ ٢٣ رقم ٣٢).

وفي سنده أيضاً الحسين بن الحسن الأشقر، وتقدم في الحديث (٥٦٠) أنه ضعيف، ويغلو في التشيع. =

. . . .

= **الحكم على الحديث:**

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لما تقدم في دراسة الإسناد.

وله شاهد مرفوع من حديث أبي سعيد الخدري، وآخر موقوف على علي ـ رضي الله عنهما ـ.

أما حديث أبي سعيد، فلفظه: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «يا علي، معك يوم القيامة عصاً من عصَيِّ الجنة تذود بها المنافقين عن حوضي».

أخرجه الطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع البحرين المكيَّة (ص ٣٤٣) ـ، من طريق سلام بن سليمان المدايني، عن شعبة، عن زيد العمي، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري، به.

قال الهيثمي في المجمع (٩/١٣٥): «فيه سلام بن سليمان المدايني، وزيد العمي، وهما ضعيفان، وقد وثقا، وبقية رجاله ثقات».

قلت: سلَّام ـ بتشديد اللام ـ ابن سليم، أو سلم، أبو سليمان الطويل، المدايني متروك ـ كما في التقريب (١/٣٤٢ رقم ٦١١) ـ، وانظر الكامل (٣/١١٤٦ ـ ١١٤٩)، والتهذيب (٤/٢٧١ ـ ٢٨٢ رقم ٤٨٥).

وعليه فالحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لأجله.

وأما حديث علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، فأخرجه الطبراني في الموضع السابق، عنه ـ رضي الله عنه ـ قال: إني أذود عن حوض رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بيدي هاتين القصيرتين الكفار والمنافقين كما يذود السقاة غريبة الإبل عن حياضهم.

قال الهيثمي في الموضع السابق: «فيه محمد بن قدامة الجوهري، وهو ضعيف».

وعليه فالحديث لا ينجبر ضعفه بهذه الشواهد، والله أعلم.

٥٦٨ ـ حديث أنس:

دخلت مع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ على علي، وهو مريض، وعنده أبو بكر، وعمر، فتحوَّلا، حتى جلس رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال أحدهما لصاحبه: ما أراه إلا هالك، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «إنه لن يموت إلا مقتولاً، وإنه[1] لن يموت حتى يُملأ غيظاً».

قلت: إسناده واهٍ.

---

(١) قوله: (إنه) من (أ) فقط، وليس في (ب)، ولا في المستدرك وتلخيصه.

٥٦٨ ـ المستدرك (٣/١٣٩): حدثنا دعلج بن أحمد السجزي ببغداد، ثنا عبد العزيز بن معاوية، البصري، ثنا عبد العزيز بن الخطاب، ثنا ناصح بن عبد الله المحلمي، عن عطاء بن السائب، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: دخلت مع النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ على علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ يعوده وهو مريض، وعنده أبو بكر وعمر، ـ رضي الله عنهما ـ، فتحولا، حتى جلس رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقال أحدهما لصاحبه: ما أراه إلا هالك، فقال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إنه لن يموت إلا مقتولاً، ولن يموت حتى يملأ غيظاً».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الدارقطني في الأفراد، وابن عساكر ـ كما في كنز العمال (١١/٦١٨ رقم ٣٢٩٩٩).

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وأعله الذهبي بقوله: «إسناده واه».

وفي سند الحديث عطاء بن السائب، وناصح المحلِّمي.

أما عطاء بن السائب، فتقدم في الحديث (٥٢٦) أنه: صدوق اختلط. =

. . . .

= والراوي عنه ناصح بن عبد الله المحلِّمي ـ بالمهملة وتشديد اللام ـ، التميمي، أبو عبد الله الحائك، وهو ضعيف ـ كما في التقريب (٢/٢٩٤ رقم ٩) ـ، وانظر الكامل لابن عدي (٧/٢٥١٠ ـ ٢٥١١)، والتهذيب (١٠/٤٠١ ـ ٤٠٢ رقم ٧٢١).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لاختلاط عطاء بن السائب، وضعف ناصح بن عبد الله المحلمي، والله أعلم.

٥٦٩ ـ حديث أبـي أيوب:

أمـر رسـول الله ـ صلَّى الله عليـه وسلَّم ـ عليـاً بقتال (الناكثين)[١]، والقاسطين، والمارقين[٢].

قلت: لم يصح.

(١) في (أ): (الباكين).

(٢) قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٣٠٥/٧): «المراد بالناكثين يعني أهل الجمل، وبالقاسطين أهل الشام، وأما المارقون فالخوارج؛ لأنهم مرقوا من الدين».

٥٦٩ ـ المستـدرك (١٣٩/٣): حدثنـا أبو سعيـد أحمد بن يعقـوب الثقفي، ثنا الحسن بن علي بن شبيب المعمري، ثنـا محمد بن حميـد، ثنا سلمـة بن الفضل، حدثني أبو زيد الأحول، عن عتاب بن ثعلبة، حدثني أبو أيوب الأنصاري في خلافـة عمر بن الخـطاب ـ رضي الله عنه ـ قـال: أمر رسول الله ـ صلَّى الله عليـه وآله وسلَّم ـ علـي بن أبـي طالب بقتـال الناكثين، والقاسطين والمارقين.

تخــريجــه:

الحديث له عن أبـي أيوب ـ رضي الله عنه ـ أربع طرق:

● **الأولى**: هذه التي أخرجها الحاكم هنا من طريق محمد بن حميد، عن سلمة بن الفضل، عن أبـي زيـد الأحول، عن عتـاب بن ثعلبة، عن أبـي أيوب.

● **الثانية**: هي الآتية برقم (٥٧٠)، وهي من طريق محمد بن يونس، عن عبد العزيز بن الخطّاب، عن علي بن غراب، عن الأصبغ بن نباتة، عن أبـي أيوب.

● **الثـالثـة**: طـريق محمـد بن كثير، عن الحـارث بن حصيـرة، عن أبـي صادق، عن مخنف بن سليم، قال: أتينا أبا أيوب، فقلنا: قاتلت =

= بسيفك المشركين مع رسول الله ـ صَلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ثم جئت تقاتل المسلمين؟! فقال: أمرني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بقتال الناكثين، والمارقين والقاسطين.

أخرجه الحاكم ـ كما في البداية والنهاية لابن كثير (٧/٣٠٦ ـ ٣٠٧) ـ، واللفظ له.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢/٦٠٦ ـ ٦٠٧) بنحوه.

وذكره في كنز العمال (١١/٣٥٢ رقم ٣١٧٢١)، وعزاه لابن جرير.

● **الرابعة**: طريق أحمد بن عبد الله المؤدب، عن المعلى بن عبد الرحمن، عن شريك، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، قالا: أتينا أبا أيوب الأنصاري عند منصرفه من صفين، فقلنا له: يا أبا أيوب، إن الله أكرمك بنزول محمد ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وبمجيء ناقته تفضلاً من الله، وإكراماً لك حتى أناخت ببابك دون الناس، ثم جئت بسيفك على عاتقك تضرب به أهل لا إله إلا الله؟! فقال: يا هذا، إن الرائد لا يكذب أهله، وإن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أمرنا بقتال ثلاثة مع علي: بقتال الناكثين، والقاسطين، والمارقين. فأما الناكثون، فقد قابلناهم: أهل الجمل، طلحة والزبير، وأما القاسطون، فهذا منصرفنا من عندهم ـ يعني معاوية، وعمراً ـ، وأما المارقون، فهم أهل (الطرقات)، وأهل السعيفات، وأهل النخيلات، وأهل النهروانات، والله ما أدري أين هم، ولكن لا بد من قتالهم ـ إن شاء الله ـ.

أخرجه الخطيب في تاريخه (١٣/١٨٦ ـ ١٨٧).

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وأعله الذهبي بقوله: «لم يصح»، وضعف سنده كما في الحديث الآتي برقم (٥٧٠).

وفي سنده عتاب بن ثعلبة، وسلمة بن الفضل، ومحمد بن حميد الرازي. =

....

أما عتاب بن ثعلبة فذكره الذهبي في الميزان(٣/٢٧ رقم ٥٤٦٦)، وقال: «عداده في التابعين، روى عنه أبو زيد الأحول حديث قتال الناكثين، والإسناد مظلم، والمتن منكر». =

وأقره ابن حجر في اللسان (٤/١٢٧ رقم ٢٨٣).

وأما سلمة بن الفضل الأبرش، مولى الأنصار، قاضي الري، فإنه صدوق، إلا أنه كثير الخطأ فقد وثقه ابن معين، وابن سعد، وأبو داود، وسئل عنه أحمد، فقال: لا أعلم إلا خيراً، وقال أبو حاتم: صالح، محله الصدق، في حديثه إنكار، ليس بالقوي، لا يمكن أن أطلق لساني فيه بأكثر من هذا، يكتب حديثه، ولا يحتج به. وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: يخطيء ويخالف. وقال علي بن المديني: ما خرجنا من الري حتى رمينا بحديث سلمة. وقال البخاري: عنده مناكير، وَهَّنَهُ علي، وضعفه إسحاق، والنسائي، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال ابن عدي: عنده غرائب، وأفراد، ولم أجد في حديثه حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار، وأحاديثه متقاربة، محتملة. / الجرح والتعديل (٤/١٦٨ ـ ١٧٠ رقم ٧٣٩)، والتهذيب (٤/١٥٣ ـ ١٥٤ رقم ٢٦٥)، والتقريب (١/٣١٨ رقم ٣٧٧).

وأما محمد بن حميد الرازي، فتقدم في الحديث (٥١٥) أنه كذاب.

وأما الطريق الثانية، فموضوعة، وسيأتي تفصيل ذلك في الحديث الآتي.

وأما الطريق الثالثة، ففي سندها الحارث بن حصيرة، وتقدم في الحديث(٥٤٤) أنه: ضعيف، شيعي غال في التشيع.

والراوي عنه هو محمد بن كثير القرشي الكوفي وتقدم في الحديث (٥٤٤) أيضاً أنه: ضعيف.

وأما الطريق الرابعة، ففي سندها المعلى بن عبد الرحمن الواسطي،وهومتهم بالوضع، ورمي بالرفض، سئل عنه ابن معين، فقال: أحسن أحواله عندي =

. . . .

= أنه قيل له عند موته: ألا تستغفر الله تعالى؟ فقال: ألا أرجو أن يغفر لي، وقد وضعت في فضل علي سبعين حديثاً؟ وذهب ابن المديني إلى أنه كان يكذب ويضع الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف كذاب، وقال أبو حاتم: متروك الحديث. / الجرح والتعديل (٨/٣٣٤ رقم ١٥٤٠)، والتهذيب (١٠/٢٣٨ رقم ٤٣٥)، والتقريب (٢/٢٦٥ رقم ١٢٨٠).

والراوي عن معلى هذا هو أحمد بن عبد الله المؤدب، وتقدم في الحديث (٥٥٣) أنه يضع الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث من الطريق الأولى التي رواها الحاكم هنا موضوع لما تقدم في دراسة الإسناد.

والطريق الثانية الآتية برقم (٥٧٠) موضوعة.

والثالثة ضعيفة جداً أيضاً لضعف محمد بن كثير، والحارث بن حصيرة، وغلو الأخير في التشيع.

والرابعة موضوعة، لاتهام معلى بن عبد الرحمن بالوضع، ونسبة أحمد المؤدب إلى وضع الحديث.

٥٧٠ ــ وساقه الحاكم بإسنادين مختلفين إلى أبـي أيوب، ضعيفين[١].

---

(١) في (ب): (وساقه إلى أبـي أيوب بإسنادين ضعيفين)، وما أثبته من (أ)، والتلخيص.

٥٧٠ ــ المستدرك (١٣٩/٣ ــ ١٤٠): (حدثنا) أبو بكر بـن بالويه، ثنا محمد بن يـونس القرشي، ثنـا عبد العـزيز بن الخـطاب، ثنا عـلي بن غـراب بن أبـي فاطمة، عن الأصبغ بن نباته، عن أبـي أيوب الأنصاري ــ رضي الله عنه ــ قال: سمعت النبـي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول لعلي بن أبـي طـالب: «تقاتـل الناكثـين، والقاسـطين، والمارقـين، بالـطرقـات، والنهروانـات، وبالشعفات»، قال أبو أيوب: قلت: يا رسول الله، مع من نقاتل هؤلاء الأقوام؟ قال: «مع علي بن أبـي طالب».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وأعله الذهبـي بقوله: «ساقه الحاكم بإسنادين مختلفين إلى أبـي أيوب، ضعيفين»، ويقصد الحديث السابق، وهذا الحديث.

والحديث في سنده أصبغ بن نباتة، وتقدم في الحديث (٥٢٢) أنه: متروك، ورمي بوضع الحديث.

وفي سنده أيضاً محمد بن يونس بن موسى بن سليمان الكُدَيْمي، وهو متهم بوضع الحديث، فقد كذبه أبو داود، والقاسم بن مطرز، وكان موسى بن هارون ينهى الناس عن السماع منه، ويقول: تقرب إلي بالكذب؛ قال لي: كتبت عن أبيك في مجلس محمد بن القاسم النهدي، قال موسى: لم يحدث أبـي عـن محمد بن القاسم قط، وقال لي: كتبت عن أبيك في مجلس محمد بن سابق، وقد سمعت أبـي يقول: ما كتبت عن محمد بن سابق شيئاً، ولا رأيته.

وقال ابن حبان: كان يضع الحديث، ولعله قد وضع على الثقات أكثر من ألف حديث.

. . . .

= وقال ابن عدي: قد اتهم بالوضع، وادعى الرواية عمن لم يرهم، ترك عامة مشايخنا الرواية عنه، ومن حدث عنه نسبه إلى جده لئلا يعرف، وقال أيضاً: روى الكديمي عن أبي هريرة، عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر غير حديث باطل، وكان مع وضعه الحديث، وادعائه ما لم يسمع قد علّق لنفسه شيوخاً... الخ.

وقال الدارقطني: كان الكديمي يتهم بوضع الحديث، وما أحسن القول فيه إلا من لم يخبر حاله.

قلت: قد أحسن القول فيه الإمام أحمد، فقال: حسن المعرفة، حسن الحديث.

وقال محمد بن الهيثم أبو الأحوص: تسألوني عن الكديمي وهو أكبر مني، وأكثر علماً؟ ما علمت إلا خيراً.

وقال الخطيب: لم يزل معروفاً عند أهل الحجاز بالحفظ، مشهوراً بالطلب، حتى أكثر روايات الغرائب والمناكير، فتوقف بعض الناس عنه.

ووثقه أبو جعفر الطيالسي، وقال إسماعيل الخطبي: ما رأيت أكثر ناساً من مجلسه، وكان ثقة، فجهله الذهبي حيث قال: أما إسماعيل الخطبي، فقال بجهل: كان ثقة، ما رأيت خلقاً أكثر من مجلسه»، وقال الذهبي أيضاً عن الكديمي: «هالك، قال ابن حبان، وغيره: كان يضع الحديث على الثقات». / الكامل لابن عدي (٦/٢٢٩٤ ـ ٢٢٩٦)، والميزان (٤/٧٤ ـ ٧٦ رقم ٨٣٥٣)، والمغني في الضعفاء (٢/٦٤٦ رقم ٦١٠٩)، والتهذيب (٩/٥٣٩ ـ ٥٤٤ رقم ٨٨٤).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لاتهام أصبغ، والكديمي بوضع الحديث، وتقدم ذكر بعض الطرق لهذا الحديث في تخريج الحديث السابق، وأمثلها ضعيف جداً.

٥٧١ ــ حديث علي، وقصته مع عبد الله بن سلام، في قوله له:

(لا تأت العراق، فإنك إن أتيته)[١] أصابك به ذُبَابُ السيف[٢]، وقول علي له: وأيم الله، لقد قالها لي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قبلك... الحديث.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: فيه إبراهيم بن (بشار)[٣]، وهو ذو مناكير، وعبد الملك بن أعين، وهو غير مرضي.

---

(١) في (أ): (لا تأبى القرآن، فإنك إن أبيته)، وفي (ب): لا تأبى القرآن، فإنك إن... الحديث) ولم يذكر فيها بقية متن الحديث، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) ذُبَابُ السيف: طرفه الذي يُضرب به. / النهاية (٢/١٥٢).

(٣) في (أ): (يسار)، ولم تتضح نقطها في (ب)، وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

٥٧١ ــ المستدرك (٣/١٤٠): حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنا أبو مسلم إبراهيم بن بشار، ثنا سفيان، عن عبد الملك بن أعين، عن أبي حرب بن أبي الأسود الدِّيلي، عن أبيه، عن علي ــ رضي الله عنه ــ قال: أتاني عبد الله بن سلام، وقد وضعت رجلي في الغرز، وأنا أريد العراق، فقال: لا تأت العراق، فإنك إن أتيته أصابك به ذباب السيف، قال علي: وأيم الله، لقد قالها لي رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قبلك، قال أبو الأسود: فقلت في نفسي: يا لله، ما رأيت كاليوم رجل محارب يحدث الناس بمثل هذا!!.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه (ص ٥٤٥ رقم ٢٢١٠) من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي، به نحوه، إلا أن عنده: «أصابك ذنب السيف». =

. . . .

= وأخرجه الحميدي في مسنده (١/ ٣٠ رقم٥٣)، فقال: حدثنا سفيان، فذكره بنحوه.

وأخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٢٠ ـ ٦٢١).

وأبو نعيم في المعرفة (١/ل ٢١ ب).

كلاهما من طريق الحميدي.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (١/ ٣٨١ رقم ٤٩١) من طريق إسحاق بن أبـي إسرائيل.

والبزار (٣/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤ رقم ٢٥٧١) من طريق أحمد بن أبان القرشي.

وابن أبـي عاصم في الآحاد والمثاني (ل ١٤ أ) من طريق حامد بن يحيى.

جميعهم، عن سفيان، به نحوه.

قال البزار عقبه: «لا نعلم رواه إلا علي، ولا نعلم رواه إلا عبد الملك، عن أبـي حرب، ولا نعلم رواه عن عبد الملك إلا ابن عيينة».

وعزاه الهيثمي في المجمع (٩/ ١٣٨) للبزار وأبـي يعلى، ثم قال: «رجال أبـي يعلى رجال الصحيح، غير إسحاق بن أبـي إسرائيل، وهو ثقة مأمون».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبـي بقوله: «ابن بشار ذو مناكير، وابن أعين غير مرضي».

أما إبراهيم بن بشار الرَّمَادي، أبو إسحاق البصري، فقال أبو عوانة في أوائل الصلاة في صحيحه: كان إبراهيم بن بشار ثقة من كبار أصحاب ابن عيينة، وممن سمع منه قديماً، وقال الحاكم: ثقة مأمون، وقال يحيى بن الفضل: ثنا إبراهيم الرمادي، وكان والله ثقة، وقال ابن حبان في الثقات: كان متقناً ضابطاً، صحب ابن عيينة سنين كثيرة، وسمع أحاديثه مراراً، وقال أبو حاتم الرازي، والطيالسي: صدوق. =

= وأُنكر علي إبراهيم حديثه عن سفيان بن عيينة، عن بريد، عن أبـي بردة، عن أبـي موسى: كلكم راع، قال ابن عدي: «هو وهم، كان ابن عيينة يرويه مرسلاً».

ولذا قال الإمام أحمد: كأن سفيان الذي يروي عنه إبراهيم بن بشار ليس هو سفيان بن عيينة ــ يعني مما يغرب عنه ــ وقال البخاري: يهم في الشيء بعد الشيء، وهو صدوق.

وقال ابن عدي: «لا أعلم أنكر عليه إلا هذا الحديث الذي ذكره البخاري، وباقي حديثه مستقيم، وهو عندنا من أهل الصدق». / الجرح والتعديل (٢/٨٩ ــ ٩٠ رقم ٢٢٥)، والكامل (١/٢٦٥)، والتهذيب (١/١٠٨ ــ ١١٠ رقم ١٩٠).

وذكر الشيخ عبد الرحمن المعلمي ــ رحمه الله ــ في التنكيل (١/٨٦) قول الإمام أحمد آنفاً، وأجاب عنه بقوله: «وحق لمن لازم مثل ابن عيينة في كثرة حديثه عشرات السنين، أن يكون عنده عنه ما ليس عند غيره ممن صحبه مدة قليلة»، وأجاب عن قول البخاري بكلام ابن عدي السابق، وأردفه بقوله: «فإن كان وهم في هذا، فهو وهم يسير في جانب ما روى، فالرجل ثقة ربما وهم، والسلام».

قلت: ومما اتهم به إبراهيم بن بشار أنه كان ينام في درس ابن عيينة، وأنه يملي على النـاس ما لم يسمعـوا من سفيان، ويغير الألفاظ، ولـذا قال ابن معين: ليس بشيء، لم يكن يكتب عند سفيان، وكان يملي على الناس ما لم يقله سفيان، وقال النسائي: ليس بالقوي.

وقد أجاب ابن حبان ــ كما في التهذيب ــ عن أنه كان ينام بجواب أجاد فيه، ونصره الشيخ المعلمي في الموضع السابق من التنكيل، وأجاب المعلمي أيضاً عن دعوى إملاء إبراهيم على الناس ما لم يقله سفيان، وخرج من جميع الأقوال بأن الرجل ثقة ربما وهم، وهذا الذي تطمئن إليه النفس، مع أنه لم ينفرد بهذا الحديث، بل تابعه عليه الحميدي وغيره كما تقدم. =

. . . .

= أما عبد الملك بن أَعْيَنَ الكوفي، مولى بني شيبان، فإنه شيعي صدوق، له في الصحيحين حديث واحد متابعة. / الجرح والتعديل (٥/٣٤٣ رقم ١٦١)، والميزان (٢/٦٥١ ـ ٦٥٢ رقم ٥١٩٠)، والكاشف (٢/٢٠٧ رقم ٣٤٨٣)، ومن تكلم فيه وهو موثق (ص ١٢٥ رقم ٢٢١)، والتهذيب (٦/٣٨٥ ـ ٣٨٦ رقم ٧٢٦)، والتقريب (١/٥١٧ رقم ١٢٩٤).

وأما سفيان بن عيينة فتقدم في الحديث (٥١٠) أنه ثقة حافظ فقيه إمام حجة.

وأما أبو حرب بن أبي الأسود الدِّيلي، البصري، فإنه ثقة من رجال مسلم. / الثقات لابن حبان (٥/٥٧٦)، الكنى لابن عبد البر (٢/١١٣١ رقم ١٥٠٣)، الكاشف للذهبي (٣/٣٢٥ رقم ١٠٢)، والتهذيب (١٢/٦٩ ـ ٧٠ رقم ٢٧٥)، والتقريب (٢/٤١٠ رقم ٢٢).

وأبو الأسود الدِّيلي ـ بكسر المهملة، وسكون التحتانية ـ، البصري، اسمه: ظالم بن عمرو بن سفيان، ويقال: عمرو بن عثمان، أو: عثمان بن عمرو، وهو ثقة فاضل مخضرم، من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٤/٥٠٣ رقم ٢٢١٤)، والتهذيب (١٢/١٠ ـ ١١ رقم ٥٢)، والتقريب (٢/٣٩١ رقم ٥٢).

الحكم على الحديث:

الحديث أعله الذهبي بإبراهيم الرمادي، وعبد الملك بن أعين، وتقدم في دراسة الإسناد أن الرمادي، ثقة ربما وهم، فحديثه حسن مع أنه لم ينفرد بهذا الحديث كما تقدم، وعبد الملك بن أعين صدوق، وقد وصفه بذلك الذهبي نفسه، إلا أنه شيعي، فحديثه حسن، إلا فيما فيه نصرة لاعتقاد الشيعة، وليس هذا الحديث كذلك، وعليه فالحديث حسن لذاته بهذا الإسناد، وقد صححه ابن حبان كما سبق، والله أعلم.

٥٧٢ ـ حديث ميمونة:

أنها قالت (لِجُرَيّ)[١] بن كُلَيب: كن مع علي، فوالله ما ضلَّ، ولا ضُلَّ به. . . الحديث.

قلت: على شرط البخاري ومسلم[٢].

---

(١) في (أ) و(ب): (حربـي)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) في المستدرك: (صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه)، وأقره الذهبـي في التلخيص، فالتعقيب من ابن الملقن.

٥٧٢ ـ المستدرك (١٤١/٣): حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن عيسى بن السكن، ثنا الحارث بن منصور، ثنا إسرائيل، عن أبـي إسحاق، عن جري بن كليب العامري قال: لما سار علي إلى صفين، كرهت القتال، فأتيت المدينة، فدخلت على ميمونة بنت الحارث، فقالت: ممن أنت؟ قلت: من أهل الكوفة، قالت: من أيِّهم؟ قلت: من بني عامر، قالت: رحباً على رحب، وقرباً على قرب تجيء، ما جاء بك؟ قال: قلت سار علي إلى صفين، وكرهت القتال، فجئنا إلى ها هنا، قالت: أكنت بايعته؟ قال: قلت: نعم، قالت: فارجع إليه، فكن معه، فو الله ما ضَلَّ، ولا ضُلَّ به.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وأقره الذهبي، وقال ابن الملقن: «على شرط البخاري ومسلم» وهو محتمل لإقراره الذهبي والحاكم عليه، لكنه على خلاف عادته، ومحتمل لوجود تصحيف في نسخته من التلخيص، أو أن الحديث تصحف عليه.

والذهبي هنا أقرَّ الحاكم على أن الحديث على شرط الشيخين، مع أنه ليس كذلك على مراده في تعقباته للحاكم.

فجُرَيّ بن كليب العامري، الكوفي هذا لم يخرج له أحد من الشيخين، وقد فرق أبو داود بينه وبين السدوسي، فقال: «جري بن كليب صاحب قتادة: سدوسي بصري، لم يرو عنه غير قتادة، وجري بن كليب كوفي، روى عنه =

. . . .

= أبو إسحاق»، ولم يتعقبه ابن حجر بشيء، سوى أنه روى عنه أيضاً يونس بن أبي إسحاق، وعاصم بن أبي النجود، كذا في التهذيب (٢/ ٧٨ رقم ١٢٠)، ولم يفرد الكوفي بترجمة، بخلاف صنيعه في التقريب (١/ ١٢٨ رقم ٦٠ و ٦١)، فإنه فرق بين السدوسي وبين الكوفي، فذكر أن السدوسي يروي عن علي، والكوفي عن رجل له صحبة من بني سليم، وهذا صنيع الذهبي في الميزان (١/ ٣٩٧ رقم ١٤٧٥ و ١٤٧٦).

قال ابن حجر عن جُرَي الكوفي هذا: «مقبول»، وقد أخرج الترمذي (٩/ ٥٠١ رقم ٣٥٨٥) في الدعوات، باب منه، من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن جُرَيٍّ هذا، عن رجل من بني سليم، قال: عدَّهن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ في يدي، أو في يده: «التسبيح نصف الميزان. . .» الحديث.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

والحارث بن منصور الواسطي الزاهد صدوق يهم، ولم يرو له أحد من الشيخين.

قال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو داود: كان من خيار الناس، وقال ابن عدي: في حديثه اضطراب، ونسبه أبو نعيم الأصبهاني إلى كثرة الوهم. / الجرح والتعديل (٣/ ٩٠ ـ ٩١ رقم ٤٢١)، والكامل لابن عدي (٢/ ٦١٤ ـ ٦١٥)، والميزان (١/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤ رقم ١٦٤٨)، والتهذيب (٢/ ١٥٨ رقم ٢٧٥)، والتقريب (١/ ١٤٤ رقم ٦٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد؛ لجهالة حال جُريٍّ بن كليب، وضعف الحارث بن منصور من قبل حفظه، والله أعلم.

٥٧٣ ــ حديث عمران بن حصين (مرفوعاً)(١):

«النظر إلى علي عبادة».

قال: صحيح.

قلت: موضوع.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ)، وما أثبته من (ب)، والتلخيص.

٥٧٣ ــ المستدرك (١٤١/٣): حدثنا دعلج بن أحمد السِّجزي، ثنا علي بن عبد العزيز بن معاوية، ثنا إبراهيم بن إسحاق الجعفي، ثنا عبد الله بن عبد ربه العجلي، ثنا شعبة، عن قتادة، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي سعيد الخدري، عن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «النظر إلى علي عبادة».

تخــريجــه:

الحديث له عن عمران ــ رضي الله عنه ــ ثلاث طرق:

● **الأولى**: طريق الحاكم هذه التي أخرجها من طريق علي بن عبد العزيز بن معاوية، عن إبراهيم الجعفي، عن عبد الله العجلي، عن شعبة، عن قتادة، عن حميد، عن أبي سعيد، عن عمران، به.

وأخرجه ابن مردويه من طريق محمد بن يونس الكديمي، عن إبراهيم الجعفي، به مثله ــ كما في الموضوعات لابن الجوزي (٣٦١/١).

● **الثانية**: طريق أبي نجيد عمران بن خالد بن طليق، عن أبيه، عن جده، قال: رأيت عمران بن حصين يُحِدُّ النظر إلى علي، فقيل له، فقال: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «النظر إلى علي ــ رضي الله عنه ــ عبادة».

أخرجه الطبراني في الكبير (١٠٩/١٨ ــ ١١٠ رقم ٢٠٧). =

. . . .

= قال الهيثمي في المجمع (٩/١١٩): «فيه عمران بن خالد الخزاعي، وهو ضعيف».

وأخرجه يعقوب الفسوي ـ كما في الميزان (٣/٢٣٦) ـ.

قال الذهبي بعد أن ذكره: «هذا باطل في نقدي»، فتعقبه ابن حجر في اللسان (٤/٣٤٥) بقوله: «قال العلائي: الحكم عليه بالبطلان فيه بعيد (كذا، ولعل الصواب: بعد)، ولكنه كما قال الخطيب: غريب».

● **الطريق الثالثة:** طريق محمد بن زكريا الغلابي، عن العباس بن بكار، عن أبي بكر الهذلي، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لعلي: «عُدْ عمران بن الحصين، فإنه مريض»، فأتاه، وعنده معاذ، وأبو هريرة، فأقبل عمران يُحِدُّ النظر إلى علي، فقال له معاذ: «لِمَ تُحد النظر إلى علي؟ فقال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «النظر إلى علي عبادة»، فقال معاذ: وأنا سمعته من رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال أبو هريرة: وأنا سمعته من رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

أخرجه ابن أبي الفراتي في جزئه ـ كما في اللآلىء (١/٣٤٥ ـ ٣٤٦) ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «ذا موضوع»، ولم يذكر علة الحكم عليه بالوضع.

وفي سند الحديث عبد الله بن عبد ربه العجلي، ولم أجد من ذكره، وحكم عليه الشيخ عبد الرحمن المعلمي ـ رحمه الله ـ بالجهالة في تعليقه على الفوائد المجموعة (ص ٣٦١).

والراوي عن العجلي هذا هو إبراهيم بن إسحاق الجعفي، النهاوندي، ثم الأحمري، أبو إسحاق، قال الحافظ ابن حجر في اللسان (١/٣٢ رقم ٥٧): «ذكره الطوسي في رجال الشيعة، وقال: كان ضعيفاً في حديثه». =

= والراوي عن الجعفي هذا هو علي بن عبد العزيز بن معاوية، ولم أجد من ترجم له، وقال الشيخ المعلمي في الموضع السابق: «لم يتبين لي من هو».

وقد تابع علي بن عبد العزيز هذا محمد بن يونس الكديمي، عن إبراهيم الجعفي عند ابن مردويه كما سبق، لكن لا يفرح بمتابعته؛ فإنه متهم بوضع الحديث كما في الحديث (٥٧٠).

هذا بالنسبة للطريق الأولى.

أما الطريق الثانية، ففي سندها عمران بن خالد بن طليق بن عمران بن حصين الخزاعي، وهو متروك الحديث، قاله الإمام أحمد، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال ابن حبان: روى عنه أهل البصرة العجائب، وما لا يشبه حديث الثقات، فلا يجوز الاحتجاج بما انفرد من الروايات. / الجرح والتعديل (٢٩٧/٦ رقم ١٦٤٨)، والمجروحين (١٢٤/٢)، والميزان (٢٣٦/٣ رقم ٦٢٧٩ و ٦٢٨٠)، واللسان (٣٤٥/٤ رقم ٩٩٧ و ٩٩٨).

وأبوه خالد بن طليق بن محمد بن عمران بن حصين الخزاعي، ضعيف، قال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال الساجي: صدوق يهم. / الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ٢٠٠ رقم ٢٠٢)، ولابن الجوزي (٢٤٦/١ رقم ١٠٦٥)، والميزان (٦٣٣/١ رقم ٢٤٣٥)، واللسان (٣٧٩/٢ رقم ١٥٦٨).

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في اللسان أن ابن حبان وثق خالداً هذا، والذي في ثقات ابن حبان (٢٥٨/٦): «خالد بن طليق، من أهل الشام، يروي عن يزيد بن خمير اليزني، عن عبد الرحمن بن شبل، روى عنه الزبيدي».

قلت: وهذا ليس بالخزاعي، وقد فرق بينهما ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣٣٧/٣ رقم ١٥١٩ و ١٥٢٠)، والخزاعي بصري، وهذا شامي.

وطليق بن عمران بن حصين، ويقال: طليق بن محمد بن عمران بن =

= حصين، مقبول ــ كما في التقريب (١/ ٣٨١ رقم ٥٣) ــ، وانظر ثقات ابن حبان (٤/ ٣٩٧)، والتهذيب (٥/ ٣٤ رقم ٥٥).

وأما الطريق الثالثة، ففي سندها محمد بن زكريا الغلابي، عن العباس بن بكار الضبي، والأول يضع الحديث، والثاني كذبه الدارقطني، تقدم ذلك في الحديث (٥٦٣).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بإسناد الحاكم للعلل المذكورة في دراسة الإسناد.

والطريق الثانية، ضعيفة جداً أيضاً، لشدة ضعف عمران الخزاعي، وضعف أبيه، وجهالة حال جده طليق.

والطريق الثالثة موضوعة، لنسبة الغلابي لوضع الحديث، وما رمي به شيخه الضبي من الكذب.

وهذا الحديث من الأحاديث التي نَشِطَ الوضاعون من الرافضة وغيرهم في الإكثار من طرقه، فيظن من لا دراية له أن للحديث أصلاً، وهو ليس كذلك. وها أنا أسوق ما تيسَّر منها، مع الكلام على عللها:

فالحديث روي أيضاً من طريق أبي بكر، وعثمان، ومعاذ، وجابر، وأبي هريرة، وأنس، وابن عباس، وثوبان وعائشة، وابن مسعود ــ رضي الله عنهم أجمعين ــ.

أما حديث أبي بكر ــ رضي الله عنه ــ، فيروى من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن أبي بكر.

وله عن عبد الرزاق طريقان:

١ ــ طريق الحسن بن علي بن زكريا العدوي، عن أبي الربيع الزهراني، ومحمد بن عبد الأعلى الصنعاني، كلاهما عن عبد الرزاق، به نحوه.

أخرجه ابن حبان في المجروحين (١/ ٢٤١). =

= ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥٨).

والحسن بن علي بن زكريا العدوي تقدم في الحديث (٥٥٢) أنه كذاب يضع الحديث، فالحديث موضوع بهذا الإسناد لأجله، ولذا قال ابن حبان عقبه: «هذا شيء لا يشك عوام أصحاب الحديث أنه موضوع، ما روى الصديق هذا الخبر قط، ولا الصديقة روته، ولا عروة حدث به، ولا الزهري ذكره، ولا معمر قاله، فمن وضع هذا على الزهراني، والصنعاني، وهما متقنا أهل البصرة، لبالحريِّ أن يهجر في الروايات». اهـ.

٢ ـ طريق محمد بن عبد الله الجعفي، عن أبـي الحسين محمد بن أحمد بن مخزوم، عن محمد بن الحسن الرقي، عن مؤمل بن إهاب، عن عبد الرزاق، به مثله.

أخرجه ابن الجوزي في الموضع السابق، ثم قال (ص ٣٦١): «إن أحد الكوفيين الغلاة سرقه، فرواه، والله أعلم، هل هو الجعفي، أو شيخه».

قلت: شيخ الجعفي هو أبو الحسين محمد بن أحمد بن مخزوم المقرىء، قال حمزة السهمي في سؤالاته (ص ١٠٨ رقم ٦٨): «سألت أبا محمد بن غلام الزهري عن أبـي الحسين محمد بن أحمد بن مخزوم المقرىء، حدث بالإبلة، فقال: ضعيف. وسألت الحسن بن النضر بن زوران الصغاذكي في شط عثمان عن أبـي الحسين بن مخزوم، فقال: كان في عقله شيء، وكان يعبث بلحيته، واختلط عقله. وسألت أبا الحسن التَّمَّار عنه، فقال: كان يكذب». اهـ. وانظر معه تاريخ بغداد (١/٣٦٢ رقم ٣٠١)، والميزان (٣/٤٦٣ رقم ٧١٧١)، واللسان (٥/٥٤ ـ ٥٥ رقم ١٧٥).

وعليه فالحديث موضوع بهذا الإسناد لأجل أبـي الحسين هذا.

وأما حديث عثمان ـ رضي الله عنه ـ فأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥٨ ـ ٣٥٩) عنه، بمثل لفظ الحاكم، ثم قال (ص ٣٦٢): «رواته مجاهيل».

وأما حديث معاذ ـ رضي الله عنه ـ، فهو من طريق محمد بن إسماعيل =

. . . .

= الرازي، حدثنا محمد بن أيوب، حدثنا هوذة بن خليفة، أنبأنا ابن جريج، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن معاذ، به نحوه.

أخرجه الخطيب في تاريخه (٢/٥١).

ومن طريقه ابن الجوزي (١/٣٥٩).

والذهبي في الميزان (٣/٤٨٤ ـ ٤٨٥).

والحديث موضوع بهذا الإسناد؛ محمد بن إسماعيل بن موسى بن هارون، أبو الحسين الرازي المكتب ذكره الخطيب في تاريخه (٢/٥٠ ـ ٥٣ رقم ٤٤٨)، وقال عنه: «كان غير ثقة»، وذكر أحد الأحاديث من طريقه، ثم قال: «هذا حديث منكر بهذا الإسناد، ورجاله كلهم ثقات، والحمل فيه على الرازي»، ثم ذكر حديثين أحدهما حديث معاذ هذا، وقال: «هذان الحدِيثان بهذين الإسنادين باطلان، على أنا لا نعلم أن محمد بن أيوب روى عن هوذة بن خليفة شيئاً قط، ولا سمع منه؛ لأن هوذة مات في سنة ست عشرة ومائتين، وطلب محمد بن أيوب الحديث في سنة عشرين ومائتين».

قلت: وحديث معاذ هذا فيه التصريح بالتحديث بين محمد بن أيوب، وهوذة، فمقتضى ما ذكر الخطيب، يكون الرازي قد كذب في هذا، وهذا ما أراده الخطيب فإنه ذكر أن الرازي هذا ادعى السماع من موسى بن نصر المقانعي صاحب جرير سنة ثلاث وسبعين ومائتين، قال الخطيب: «فذكرت ذلك لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الحافظ، فقال: موسى بن نصر شيخ قديم حدث عنه كبار الرازيين، وأنكر أن يكون محمد بن إسماعيل (هو الرازي) أدركه، وكذّبه في روايته عنه»، وروى الخطيب عن حمزة السهمي قوله: «سمعت أبا محمد بن غلام الزهري يقول: محمد بن إسماعيل بن موسى الرازي المكتب: ضعيف».

وقال الذهبي في الموضع السابق من الميزان بعد أن روى الحديث: «المتهم بوضعه الرازي، ثم إن محمد بن أيوب بن الضّرَيْس لم يدرك هوذة، ولا ابن جريج (أبا صالح)، وقد ساق الخطيب في ترجمة هذا عدة أحاديث من =

وضعه، وعاش إلى بعد الخمسين وثلاثمائة، وذكر أنه سمع من موسى بن نصر الرازي صاحب جرير، فما صدق، ولا لحقه». =

وأما حديث جابر فأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥٩ ـ ٣٦٠) من طريق أبـي سعيد العدوي، عن العباس بن بكار الضبـي، عن أبـي بكر الهذلي، عن أبـي الزبير، عن جابر، به مثله.

وهو موضوع بهذا الإسناد؛ تقدم آنفاً أن العدوي كذاب يضع الحديث، وأن العباس بن بكار الضبـي كذبه الدارقطني.

وأما حديث أبـي هريرة ـ رضي الله عنه ـ فلفظه نحوه، وهو موضوع أيضاً.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/٧٥٠).

وابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٦٠).

كلاهما من طريق أبـي سعيد العدوي المتقدم آنفاً أنه كذاب يضع الحديث، يرويه عن شعبة، وسفيان، كلاهما عن الأعمش، عن أبـي صالح، عن أبـي هريرة.

هذا، ولحديث معاذ وأبـي هريرة، وجابر طريق أخرى موضوعة، مقرونة بالطريق الثالثة لحديث عمران، في سندها الغلابـي، والعباس الضبـي، وتقدم أن الأول يضع الحديث، والثاني كذبه الدارقطني.

وأما حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ، فله ثلاث طرق:

١ ـ طريق أبـي سعيد العدوي، عن الحسن بن علي بن راشد، عن هشيم، عن حميد، عن أنس، به نحوه.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/٧٥٠).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضع السابق.

والحديث موضوع من هذه الطريق؛ العدوي هذا تقدم مراراً أنه كذاب يضع الحديث. =

. . . .

= ٢ ـ أخرجها ابن الجوزي أيضاً من طريق ابن عدي، عن مطر بن أبـي مطر، عن أنس، به نحوه.

والحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً، مطر بن أبـي مطر هذا هو مطر بن ميمون المحاربـي، الإسكاف، أبو خالد الكوفي، وهو متروك، قال البخاري، والنسائي، وأبو حاتم، والساجي: منكر الحديث، وقال الأزدي: متروك، وقال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، يروي عن أنس ما ليس من حديثه، في فضل علي بن أبـي طالب، وغيره، لا تحل الرواية عنه»، وذكر الذهبـي هذا الحديث وحكم عليه بالوضع، وذكر معه بعض الأحاديث، وقال: «المتهم بهذا وما قبله مطر». / المجروحين (٣/٥)، والميزان (٤/١٢٧ ـ ١٢٨ رقم ٨٥٩٠)، والتهذيب (١٠/١٧٠ رقم ٣٢٠)، والتقريب (٢/٢٥٣ رقم ١١٦٨).

٣ ـ قال ابن الجوزي في الموضع السابق: «رواه أبو بكر بن مردويه، من طريق محمد بن القاسم الأسدي، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس».

ومحمد بن القاسم الأسدي، الكوفي هذا لقبه: كاو، وهو كذاب، كذبه الإمام أحمد والدارقطني، ونقل عبد الله بن أحمد عن أبيه قوله: محمد بن القاسم أحاديثه موضوعة ليس بشيء. وقال أبو داود: غير ثقة، ولا مأمون، أحاديثه موضوعة، وقال الأزدي: متروك، وقال النسائي: كوفي متروك الحديث، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه لا يتابع عليها. / الكامل (٦/٢٢٥٢ ـ ٢٢٥٤)، والتهذيب (٩/٤٠٧ ـ ٤٠٨ رقم ٦٦١)، والتقريب (٢/٢٠١ رقم ٦٣٠). وعليه فالحديث بهذا الإسناد.

وأما حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ فأخرجه ابن الجوزي أيضاً (١/٣٥٩) من طريق يحيـى بن عبد الحميد الحماني، عن ابن فضيل، عن يزيد بن أبـي زياد، عن مجاهد، عن ابن عباس، به مثله.

وهذا موضوع أيضاً بهذا الإسناد؛ يحيـى الحماني تقدم في الحديث (٥٥١) أنه يسرق الحديث. =

. . . .

= وأما حديث ثوبان ـ رضي الله عنه ـ فيرويه يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن سالم، عن ثوبان، به مثله.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٧/٢٦٥٤).

ومن طريقه ابن الجوزي (١/٣٦١).

وسنده ضعيف جداً، يحيى بن سلمة بن كهيل تقدم في الحديث (٥٠٣) أنه: شيعي متروك.

وأما حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ، فيرويه عباد بن صهيب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به نحوه.

أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢/١٨٢ ـ ١٨٣).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوع السابق.

وسنده ضعيف جداً؛ عباد بن صهيب أبو بكر الكليبي، البصري متروك؛ قال البخاري، والنسائي: متروك، وتركه ابن المديني، وقال: ذهب حديثه، وقال أبو بكر بن أبي شيبة: تركنا حديثه قبل أن يموت بعشرين سنة، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، تُرك حديثه، وقال الساجي: كتبه ملأى من الكذب، وقال ابن معين: ما كتبت عنه شيئاً، وقال ابن حبان: كان قدرياً داعية، ومع ذلك يروي أشياء إذا سمعها المبتدىء في هذه الصناعة شهد لها بالوضع. / الجرح والتعديل (٦/٨١ ـ ٨٢ رقم ٤١٧)، والكامل (٤/١٦٥٢ ـ ١٦٥٣)، والميزان (٢/٣٦٧ رقم ٤١٢٢)، واللسان (٣/٢٣٠ ـ ٢٣١ رقم ١٠٢٩).

وأما حديث ابن مسعود فهو الآتي بعد هذا الحديث، وله طريقان إحداهما ضعيفة جداً، والأخرى سندها ضعيف.

وهذا الحديث ذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة (ص ٣٥٩ ـ ٣٦١)، ونقد جميع طرقه الشيخ عبد الرحمن المعلمي ـ رحمه الله ـ في حاشيته، ثم قال الشوكاني: «فظهر بهذا أن الحديث من قسم الحسن لغيره، لا صحيحاً =

. . . .

= كما قال الحاكم، ولا موضوعاً كما قال ابن الجوزي»، فتعقبه المعلمي بقوله: «خفي على المؤلف حال بعض الروايات، فظنها قوية، والأمر على خلاف ذلك كما رأيت».

وذكر الألباني الحديث في ضعيف الجامع (٦/ ٢٠ رقم ٦٠٠٤)، وحكم عليه بالوضع، وعزا تخريجه لسلسلته الضعيفة رقم (٤٧٠٢)، ولما يطبع، وذكر طريقاً واحدة في سلسلته الضعيفة (١/ ٣٥٩ رقم ٣٥٦)، وحكم عليها بالوضع، وذكر أنه سيفرغ لبيان حال الحديث بشواهده، وبالجملة فالحديث لا يثبت بشيء من هذه الطرق، والله أعلم.

٥٧٤ ـ قال(١): وشاهده صحيح عن علقمة، عن عبد الله، مرفوعاً بمثله.

قلت: وهذا موضوع أيضاً(٢).

---

(١) أي الحاكم.

(٢) قوله: (أيضاً) ليس في (ب).

٥٧٤ ـ المستدرك (٣/١٤١ ـ ١٤٢) قال الحاكم عقب الحديث السابق: «وشواهده (كذا) عن عبد الله بن مسعود صحيحة.

حدثناه عبد الباقي بن قانع الحافظ، ثنا صالح بن مقاتل بن صالح، ثنا محمد بن عبيد بن عتبة، ثنا عبد الله بن محمد بن سالم، ثنا يحيى بن عيسى الرملي، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «النظر إلى وجه علي عبادة».

تخـــريجـــه:

الحديث يرويه إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود.

وله عن إبراهيم طريقان:

● **الأولى**: طريق الأعمش، عنه.

وله عن الأعمش ثلاث طرق:

١ ـ طريق يحيى بن عيسى الرملي، عن الأعمش، وهي طريق الحاكم هذه التي أخرجها من طريق عبد الله بن محمد بن سالم، عن الرملي هذا.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٧/٢٦٧٤).

وأبو نعيم في الحلية (٥/٥٨).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٥٩).

كلاهما من طريق هارون بن حاتم، عن الرملي، به. =

. . . .

= وأخرجه الطبراني في الكبير (١٠/٩٣ رقم ١٠٠٠٦) من طريق أحمد بن بديل اليامي، عن الرملي، به نحوه.

قال الهيثمي في المجمع (٩/١١٩): «فيه أحمد بن بديل اليامي، وثقه ابن حبان، وقال: مستقيم الحديث، وابن أبي حاتم، وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح».

٢ ـ طريق أحمد بن الحجاج بن الصلت، عن محمد بن مبارك اشتوية، عن منصور بن أبي الأسود، عن الأعمش، به.

أخرجه الشيرازي في الألقاب ـ كما في اللآلىء (١/٣٤٣).

٣ ـ طريق أحمد بن جعفر بن أصرم، عن علي بن المثنى، عن عاصم بن عمر البجلي، عن الأعمش، به مثله.

أخرجه أبو نعيم في فضائل الصحابة ـ كما في الموضع السابق من اللآلىء ـ.

● **الطريق الثانية**: طريق عمرو بن مرة، عن إبراهيم النخعي، به مثله.

أخرجه الحاكم عقب هذه الرواية من طريق المسيب بن زهير الضبي، عن عاصم بن علي، عن المسعودي، عن عمرو، به.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «وذا موضوع أيضاً، ولم يذكر علة الحكم عليه بالوضع.

وفي سنده يحيى بن عيسى التميمي، النهشلي، الرملي، وهو صدوق يخطىء، ورمي بالتشيع، قال ابن معين: ضعيف لا يكتب حديثه، وقال مرة: ليس بشيء.

وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال عثمان الدارمي: ضعيف. وقال مسلمة: لا بأس به، وفيه ضعف. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. =

وقال الإمام أحمد: ما أقرب حديثه، وقال أبو داود: بلغني عن أحمد أنه أحسن الثناء عليه.

وقال العجلي: ثقة، وكان فيه تشيع. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو معاوية: اكتبوا عنه، فطالما رأيته عند الأعمش. / الكامل (٧/٢٦٧٣ - ٢٦٧٥)، التهذيب (١١/٢٦٢ - ٢٦٣، رقم ٥٢٧) التقريب (٢/٣٥٥ رقم ١٤٥).

وفي سنده أيضاً صالح بن مقاتل بن صالح، وهو ضعيف، قال عنه الدارقطني: ليس بالقوي، وروى البيهقي من طريقه عن أبيه، عن سليمان بن داود القرشي، عن حميد الطويل عن أنس - رضي الله عنه - حديثاً، وقال: في إسناده ضعفاء، قال ابن حجر: عنى بذلك صالحاً، وأباه، وسليمان. / سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ١١٩ رقم ١١٢)، الميزان (٢/٣٠١ رقم ٣٨٣٠)، واللسان (٣/١٧٧ رقم ٧١٢).

وفي سند الحديث عبد الله بن محمد بن سالم، ولم أعرفه، إلا أن يكون عبد الله بن سالم المفلوج، لكن لم يذكروا أنه روى عن يحيى الرملي، ولا عنه محمد بن عبيد بن عتبة.

وقد تابع عبد الله بن محمد بن سالم هذا هارون بن حاتم الكوفي، لكنه متروك، قال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبو زرعة، ثم أمسك عن الرواية عنه، وقال: سمعت أبا زرعة يقول: كتبت عن هارون بن حاتم، ولا أحدث عنه، وقال: سمعت أبي وسئل عن هارون بن حاتم، فقال: أسأل الله السلامة، كان أبو زرعة كتب عنه، فأخبرته بسببه، فكان لا يحدث عنه، وترك حديثه.

وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: ضعيف، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال الذهبي في ترجمته: «ومن مناكيره...» فذكر هذا الحديث، ثم قال: «هذا باطل»، وذكر الحديث أيضاً في ترجمة يحيى بن عيسى الرملي، ثم قال: «لعله من وضع هارون». / الجرح والتعديل (٩/٨٨ رقم ٣٦٤)، =

= والثقات لابن حبان (٩/٢٤١)، والميزان (٤/٢٨٢ و ٤٠١ ـ ٤٠٢ رقم ٩١٥٢ و ٩٦٠٠)، واللسان (٦/١٧٧ ـ ١٧٨ رقم ٦٢٥).

وتابع ابن سالم أيضاً أحمد بن بديل بن قريش، أبو جعفر اليامي، قاضي الكوفة، وهو صدوق، إلا أن له أوهاماً، فقد قال عنه النسائي: لا بأس به، وقال ابن أبي حاتم: محله الصدق، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: مستقيم الحديث.

وقال النضر قاضي همدان: ثنا أحمد بن بديل، عن حفص بن غياث، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان يقرأ في المغرب بقل يا أيها الكافرون، وقل هو الله أحد، فذكرته لأبي زرعة، فقال: من حدثك؟ قلت: ابن بديل، قال: شرٌّ له. وقال الدارقطني: تفرد به أحمد، عن حفص.

وقال الدارقطني عن أحمد هذا: لين. وقال ابن عقدة: رأيت إبراهيم بن إسحاق الصواف، ومحمد بن عبد الله بن سليمان، وداود بن يحيى لا يرضونه. وقال ابن عدي: حدث عن حفص بن غياث وغيره أحاديث أنكرت عليه، وهو ممن يكتب حديثه على ضعفه. / الكامل (١/١٨٩ ـ ١٩٠)، والتهذيب (١/١٧ ـ ١٨ رقم ١٤)، والتقريب (١/١١ رقم ١٣).

هذا بالنسبة للطريق الأولى عن الأعمش.

أما الطريق الثانية عنه، ففي سندها محمد بن مبارك أشتوية، ولم أعرفه.

والراوي عنه أحمد بن الحجاج بن الصلت أبو العباس الأسدي، ذكره الذهبي في الميزان (١/٨٩ رقم ٣٢٨)، وذكر أنه روى حديثاً بإسناد الصحاح أنكره عليه، وقال: «هو آفته»، ثم قال: «والعجب أن الخطيب ذكره في تاريخه (٤/١١٧ رقم ١٧٨٣)، ولم يضعفه! وكأنه سكت عنه لانتهاك حاله»، وأقره ابن حجر في اللسان (١/١٤٩ رقم ٤٧٨)، وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي في حاشيته على الفوائد المجموعة (ص ٣٥٩): «السند إلى منصور ساقط، فيه أحمد بن الحجاج بن الصلت، هالك، وفيه من لم أجده». =

أما الطريق الثالثة عن الأعمش، ففي سندها عاصم بن عمر البجلي، كذا في اللآليء، وفي ذكر شيوخ علي بن المثنى في تهذيب الكمال (٩٨٩/٢) قال: «عاصم بن عامر البجلي»، ولم أجد له ترجمة بهذا الاسم، أو ذاك، وقال الشيخ المعلمي في الموضع السابق: «لم أجد عاصماً هذا».

وعلي بن المثنى الطُّهَوي ـ بفتح الهاء ـ مقبول ـ كما في التقريب (٤٣/٢ رقم ٤٠١) ـ ، فقد ذكره ابن حبان في ثقاته (٤٧٥/٨)، وأشار ابن عدي إلى ضعفه في ترجمة عمر بن غياث من كتاب الكامل (١٧١٤/٥)، وانظر التهذيب (٣٧٧/٧ رقم ٦١٠)، وقال الشيخ المعلمي في الموضع السابق: «اتهم بسرقة الحديث»، ولم أجد من اتهمه بما ذكره الشيخ، وليته ذكر مصدره.

والراوي عن علي هذا هو أحمد بن جعفر بن أصرم البجلي الكوفي، ولم أجد من ترجم له، وقد ذكره المزّي في الرواة عن علي بن المثنى في الموضع السابق من تهذيبه، وذكر الشيخ المعلمي في الموضع السابق أنه لم يعرفه.

أما الطريق الثانية عن النخعي، فهي التي أخرجها الحاكم عقب هذا الحديث، وصححها، وسكت الذهبي عنه.

وفي سند هذه الطريق عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المسعودي، وهو صدوق، إلا أنه اختلط قبل موته، وضابطه: أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط. / الجرح والتعديل (٢٥٠/٥ ـ ٢٥٢ رقم ١١٩٧)، والتهذيب (٢١٠/٦ رقم ٤٢٧)، والتقريب (٤٨٧/١ رقم ١٠٠٨)، والكواكب النيرات (ص ٢٨٢ ـ ٢٩٨ رقم ٣٥).

والراوي عن المسعودي هنا هو عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، أبو الحسن التيمي، وهو ممن سمع من المسعودي بعد الاختلاط، وهو صدوق، إلا أنه ربما وهم، قال عنه الإمام أحمد: صحيح الحديث، قليل الغلط، ما كان أصح حديثه، وكان إن شاء الله صدوقاً. وقال أبو حاتم: صدوق، ووثقه ابن سعد، وابن قانع، والعجلي، وضعفه ابن =

. . . .

= معين، والنسائي، وذكر له ابن عدي بعض الأحاديث التي أنكرت عليه، وقال: «لا أعرف له شيئاً منكراً في رواياته إلا هذه الأحاديث التي ذكرتها، وقد حدثنا عنه جماعة، فلم أر بحديثه بأساً، إلا فيما ذكرت، وقد ضعفه ابن معين، وصدّقه أحمد بن حنبل». / الكامل (٥/١٨٧٥ ـ ١٨٧٦)، والتهذيب (٥/٤٩ ـ ٥١ رقم ٨١)، والتقريب (١/٣٨٤ رقم ١٧)، والموضع السابق مع الكواكب النيرات.

وفي سند الحديث أيضاً المسيب بن زهير الضبي، ولم أجد من ذكره.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً من جميع طرقه، عدا التي رواها الطبراني من طريق أحمد بن بديل اليامي، فضعيفة فقط، وتقدم ذكر ما للحديث من شواهد في الحديث السابق، ولا يثبت بشيء منها، والله أعلم.

٥٧٥ ـ حديث جعفر بن محمد، عن أبيه، (عن علي بن الحسين)(١)، أن عمر قال:

سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «كل سبب ونسب ينقطع يوم القيامة، إلا سببي ونسبي...» الحديث بقصّته.

قال: صحيح.

قال: منقطع.

(١) ما بين المعكوفين ليس في (أ) و (ب)، وما أثبته من المستدرك، وأما التلخيص، ففيه: (عن جده)، وهو علي بن الحسين كما في التهذيب (١٠٣/٢).

٥٧٥ ـ المستدرك (١٤٢/٣): حدثنا الحسن بن يعقوب، وإبراهيم بن عصمة العدلان، قالا: ثنا السّريّ بن خزيمة، ثنا معلى بن أسد، ثنا وهيب بن خالد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين، أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ خطب إلى علي ـ رضي الله عنه ـ أم كلثوم، فقال: انكحنيها، فقال علي: إني أرصدها لابن أخي عبد الله بن جعفر، فقال عمر: أنكحنيها، فوالله ما من الناس أحد يرصد من أمرها ما أرصده، فأنكحه علي، فأتى عمر المهاجرين، فقال: ألا تهنئوني؟ فقالوا: بمن يا أمير المؤمنين؟ فقال: بأم كلثوم بنت علي، وابنة فاطمة بنت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، إني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «كل نسب وسبب ينقطع يوم القيامة، إلا ما كان من سببي ونسبي»، فأحببت أن يكون بيني، وبين رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ نسب، وسبب.

تخـريجـه:

الحديث له عن عمر ـ رضي الله عنه ـ ثماني طرق:

● **الأولى:** طريق أبي جعفر محمد بن علي، وللحديث عنه ثلاث طرق: =

. . . .

= ١ ـ يرويها ابنه جعفر، عنه، وهي طريق الحاكم هذه التي يرويها عن السري بن خزيمة، عن معلى بن أسد، عن وهيب بن خالد، عن جعفر، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن عمر، به.

ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في سننه (٦٣/٧ ـ ٦٤) في النكاح، باب الأنساب كلها منقطعة يوم القيامة إلا نسبه، ثم قال البيهقي: «هو مرسل حسن».

قلت: هكذا رواه السري بن خزيمة، عن معلى بن أسد.

وخالفه محمد بن يونس الكديمي، فرواه عن معلى، عن وهيب، عن جعفر، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب خطب إلى علي . . .، الحديث، ولم يذكر علي بن الحسين.

أخرجه القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (٦٢٥/٢ رقم١٠٦٩) بنحوه.

والكديمي ساقط كما تقدم مراراً، لكن روايته هذه موافقة لرواية من روى الحديث عن وهيب، ولرواية الأكثر عن جعفر.

فالحديث رواه البيهقي في مناقب الشافعي (٦٤/١) من طريق أبي حاتم الرازي، عن موسى بن إسماعيل أبي سلمة التبوذكي، عن وهيب بن خالد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، أن عمر خطب أم كلثوم . . .، الحديث هكذا دون ذكر لعلي بن الحسين.

ورواية التبوذكي هذه للحديث عن وهيب، موافقة لرواية الأكثرين للحديث عن جعفر.

فالحديث رواه إسحاق بن راهويه، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، وأنس بن عياض الليثي، ثلاثتهم عن جعفر، عن أبيه . . . الحديث بنحوه كما في رواية التبوذكي، عن وهيب بن خالد.

أما رواية إسحاق فأخرجها هو في مسنده ـ كما في المطالب العالية المسندة =

(ل ١٥٧/أ)، وهو في المطبوعة (٤/ ٨٠ رقم ٤٠٢٠) ـ .

وأما رواية الدراوردي فأخرجها سعيد بن منصور في سننه (١/ ١٣٠ ـ ١٣١ رقم ٥٢٠).

وأما رواية أنس فأخرجها ابن سعد في الطبقات (٤٦٣/٨).

قال ابن حجر في الموضع السابق من المطالب: «هذا منقطع».

وخالف هؤلاء جميعاً سفيان بن عيينة، فرواه عن جعفر، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله، قال: سمعت عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يقول: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول: «ينقطع يوم القيامة كل سبب ونسب، إلا سببي ونسبي».

أخرجه الطبراني في الكبير (٣٧/٣ رقم ٢٦٣٥) من طريق الحسن بن سهل الخناط، ثنا سفيان، فذكره.

قال الهيثمي في المجمع (١٧٣/٩): «رواه الطبراني في الأوسط والكبير باختصار، ورجالهما رجال الصحيح، غير الحسن بن سهل، وهو ثقة».

٢ ـ طريق عروة الجعفي، عن محمد بن علي.

أخرجه إسحاق بن راهويه في الموضع السابق، فقال: أخبرنا يحيى بن آدم، ثنا شريك، عن عروة الجعفي، عن أبي جعفر محمد بن علي، قال خرج عمر ـ رضي الله عنه ـ إلى أهل الصفة، فقال: ألا تهنئوني؟ قالوا: وما ذاك يا أمير المؤمنين؟ قال ـ رضي الله عنه ـ: تزوجت أم كلثوم لرسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ولفاطمة، ولعلي، وإني سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول... ، فذكره، قال: فأحببت أن أكون.

٣ ـ طريق ابن إسحاق، حدثني أبو جعفر، عن أبيه علي بن الحسين، قال: لما تزوج عمر بن الخطاب... الحديث بنحوه، هكذا موافقاً لرواية الحاكم بزيادة علي بن الحسين في سنده.

أخرجه البيهقي في الموضع السابق.

=

. . . .

= ● **الطريق الثانية**: طريق عبد الله بن عمر، عن أبيه ـ رضي الله عنهما ـ، وللحديث عن ابن عمر ثلاث طرق:

١ ـ طريق عبادة بن زياد الأسدي، عن يونس بن أبي يعفور، عن أبيه، عن عبد الله بن عمر، سمعت عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يقول: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ يقول. . . ، الحديث بنحوه.

أخرجه الطبراني في الكبير (٣/٣٦ ـ ٣٧ رقم ٢٦٣٤).

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/١٩٩ ـ ٢٠٠).

٢ ـ طريق عبد الله بن محمد بن عمر بن علي، عن عاصم بن عبيد الله، عن ابن عمر، عن عمر. . . ، الحديث بنحو سابقه.

أخرجه البزار في مسنده (٣/١٥٢ رقم ٢٤٥٥).

وبحشل في تاريخ واسط (ص ١٤٨ ـ ١٤٩)، إلا أن في سند بحشل تصحيفاً، لا أدري من الطباعة، أو من الأصل المخطوط؟

٣ ـ طريق محمد بن سعد صاحب الطبقات، عن عصمة بن محمد الأنصاري، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، به نحو سابقه.

أخرجه أحمد بن جُميع الغسّاني الصيداوي في معجمه (ص ٣٣٨)، من طريق عمر بن الحسن الأشناني، قال: وحدّث في كتاب أبي الحسن، عن محمد بن سعد. . . الحديث.

● **الطريق الثالثة**: طريق زيد بن أسلم، عن أبيه.

أخرجه الطبراني في الكبير (٣/٣٦ رقم ٢٦٣٣).

ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (٢/٣٤).

وأخرجه الدولابي في الذرية الطاهرة (ص ٧٥). =

كلاهما من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، قال: دعا عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ علي بن أبـي طالب، فسارّه، ثم قام علي، فجاء الصُفّة، فوجد العباس، وعقيلاً، والحسين، فشاورهم في تزويج أم كلثوم عمر، فغضب عقيل، وقال: يا علي، ما تزيدك الأيام والشهور والسنون إلا العمى في أمرك، والله لئن فعلت ليكونن، وليكونن، لأشياء عددها، ومضى يجر ثوبه، فقال علي للعباس: والله ما ذاك منه نصيحة، ولكن دِرّةُ عمر أخرجته إلى ما ترى، أما والله ما ذاك رغبة فيك يا عقيل، ولكن قد أخبرني عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ أنه سمع رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة، إلا سببـي ونسبـي»، فضحك عمر ــ رضي الله عنه ــ، وقال: ويح عقيل! سفيه أحمق.

هذا لفظ الطبراني، ولفظ الدولابـي نحوه.

وأخرجه البزار (٣/١٥٢ رقم ٢٤٥٦) من طريق عبد الله بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جده، عن عمر، به نحو المرفوع منه، ولم يذكر القصة.

● **الطريق الرابعة**: أخرجها عبد الرزاق في مصنفه (٦/١٦٣ ــ ١٦٤ رقم ١٠٣٥٤)، عن معمر، عن أيوب، عن عكرمة، قال تزوج عمر بن الخطاب أم كلثوم. . . الحديث بنحوه.

● **الطريق الخامسة**: طريق إبراهيم بن مهران، عن الليث بن سعد، عن موسى بن علي بن رباح اللخمي، عن أبيه، عن عقبة بن عامر الجهني، قال: خطب عمر. . . الحديث بنحوه، وفي القصة زيادة.

أخرجه الخطيب في تاريخه (٦/١٨٢).

● **الطريق السادسة**: أخرجها الدولابـي في الذرية الطاهرة (ص ٧٤ ــ ٧٥)، فقال: حدثنا أحمد بن عبد الجبار، نا يونس بن بكير، عن خالد بن صالح، عن واقد بن محمد بن عبد الله بن عمر، عن بعض أهله، قال: خطب عمر. . . الحديث بنحوه.

. . . .

= ● **الطريق السابعة:** طريق محمد بن يونس الكديمي، عن بشر بن مهران، عن شريك عن شبيب بن غرقدة، عن المستظل، أن عمر بن الخطاب خطب إلى علي... الحديث بنحوه.

أخرجه القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (٢/٦٢٦ رقم ١٠٧٠).

ومن طريقه أبو نعيم في المعرفة (١/ل ١٥ أ).

● **الطريق الثامنة:** طريق سفيان بن وكيع، عن روح بن عبادة، عن ابن جريج، عن ابن أبـي مليكة، عن حسن بن حسن، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب... الحديث، وفيه زيادة في القصة.

أخرجه البيهقي في الموضع السابق (٧/٦٤).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأعله الذهبـي بقوله: «منقطع».

ويقصد بالانقطاع بين علي بن الحسين، وعمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ .

وعلي بن الحسين بن علي بن أبـي طالب، أبو الحسين لم يسمع من جده علي بن أبـي طالب، فضلاً عن أن يكون أدرك عمر ــ كما في ترجمته في التهذيب (٧/٣٠٤ ــ ٣٠٧)، بل إن مولده في سنة أربعين، أو إحدى وأربعين ــ كما في التهذيب (٩/٣٥١)، وهو ثقة ثبت عابد، فقيه، مشهور. / الجرح والتعديل (٦/١٧٨ ــ ١٧٩ رقم ٩٧٧)، والتقريب (٢/٣٥ رقم ٣٢١).

والراوي للحديث عن علي هو ابنه محمد، أبو جعفر الباقر، وهو ثقة فاضل، روى له الجماعة. / ثقات العجلي (ص ٤١٠ رقم ١٤٨٦)، والتهذيب (٩/٣٥٠ ــ ٣٥٢ رقم ٥٨٠)، والتقريب (٢/١٩٢ رقم ٥٤٢).

والراوي عن محمد هذا هو ابنه جعفر الصادق، أبو عبد الله، وهو ثقة، =

فقيه، إمام، وثقه الشافعي، والنسائي، وقال ابن معين: ثقة مأمون، وقال أبو حاتم: ثقة لا يسأل عن مثله، وسئل أبو زرعة عن جعفر بن محمد، عن أبيه، وسهيل بن أبـي صالح، عن أبيه، والعلاء، عن أبيه، أيما أصح؟ قال: لا يقرن جعفر إلى هؤلاء ـ يريد: جعفر أرفع من هؤلاء في كل معنى ـ.

وقد تكلم بعضهم في جعفر بن محمد بكلام لا يعتد به عند تمييزه، فقيل لأبـي بكر بن عياش: مالك لم تسمع من جعفر وقد أدركته؟ قال: سألناه عما يتحدث به من الأحاديث: أشيء سمعته؟ قال: لا، ولكنها رواية رويناها عن آبائنا.

قلت: وهذا لا يحطّ من روايته، ومبلغه الاحتياط فيما لم يصرح جعفر فيه بالسماع.

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، ولا يحتج به، ويستضعف؛ سئل مرة: سمعت هذه الأحاديث من أبيك؟ فقال: نعم، وسئل مرة، فقال: إنما وجدتها في كتبه.

قال ابن حجر عقب ذكره لكلام ابن سعد هذا: يحتمل أن يكون السؤالان وقعا عن أحاديث مختلفة، فذكر فيما سمعه أنه سمعه، وفيما لم يسمعه أنه وجده، وهذا يدل على تثبته.

وقال مصعب الزبيري: كان مالك لا يروي عنه حتى يضمه إلى آخر، وقال ابن المديني: سئل يحيى بن سعيد عنه، فقال: في نفسي منه شيء، ومجالد أحب إلي منه.

قال الذهبـي بعد أن ذكر قول يحيى هذا: «هذه من زلقات يحيـى القطان، بل أجمع أئمة هذا الشأن على أن جعفراً أوثق من مجالد، ولم يلتفتوا إلى قول يحيى»، وقال أيضاً: «جعفر ثقة صدوق، ما هو في الثبت كشعبة، وهو أوثق من سهيل، وابن إسحاق، وهو في وزن ابن أبـي ذئب، ونحوه». =

. . . .

= وأما مالك، فقال: اختلفت إليه زماناً، فما كنت أراه إلا على ثلاث خصال: إما مصلّ، وإما صائم، وإما يقرأ القرآن، وما رأيته يحدّث إلا على طهارة.

أقول: ولم أجد مالكاً ـ رحمه الله ـ تكلم في جعفر بكلام فيه جرح له، ومجرد روايته عنه مقروناً بآخر لا يعني جرحه له، فقد يحصل له الحديث من طريقه، وطريق آخر، فيروي الحديث من الطريقين زيادة في تقوية الحديث.

وقد يحمل كلام من تكلم فيه على مجيئ بعض الروايات المنتقدة من طريقه، والحمل فيها على غيره، وإليه أشار الساجي بقوله: كان صدوقاً مأموناً، إذا حدث عنه الثقات، فحديثه مستقيم.

وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: «كان من سادات أهل البيت، فقهاً، وعلماً، وفضلاً، يُحتجّ بحديثه من غير رواية أولاده عنه، وقد اعتبرت حديث الثقات عنه، فرأيت أحاديث مستقيمة، ليس فيها شيء يخالف حديث الأثبات، ومن المحال أن يلصق به ما جناه غيره».

وقد ذكر ابن عدي بعض الأحاديث في ترجمته، ثم قال: «جعفر من ثقات الناس كما قال يحيى بن معين». / الجرح والتعديل (٢/٤٨٧ رقم ١٩٨٧)، والكامل (٢/٥٥٥ ـ ٥٥٨)، وسير أعلام النبلاء (٦/٢٥٥ ـ ٢٧٠)، والميزان (١/٤١٤ ـ ٤١٥ رقم ١٥١٩)، ومن تكلم فيه وهو موثق (ص ٦٠ ـ ٦١ رقم ٦٩)، والتهذيب (٢/١٠٣ ـ ١٠٥ رقم ١٥٦).

وقد اختلف على جعفر في الحديث كما سبق.

فرواه سفيان بن عيينة، عن جعفر، عن أبيه، عن جابر، عن عمر.

ورواه السري بن خزيمة، عن معلى بن أسد، عن وهيب بن خالد، عن جعفر، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن عمر.

ورواه الباقون عن جعفر، عن أبيه، عن عمر.

أما رواية سفيان، فيرويها عنه الحسن بن سهل الخنّاط، ذكره ابن حبان في =

= ثقاته (٨/ ١٨١)، والسمعاني في الأنساب (٤/ ٢٧١)، ولم يذكرا عنه من الرواة سوى محمد بن عبد الله الحضرمي مطيَّن، ولم يذكر السمعاني فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول.

وأما قول الهيثمي عن الحسن هذا: «ثقة»، فإنه اعتمد على ذكر ابن حبان له في ثقاته.

وأما رواية السري بن خزيمة للحديث بزيادة علي بن الحسين في سنده، فتقدم عليها رواية الأكثرين للحديث عن جعفر دون الزيادة.

وخالف جعفراً محمد بن إسحاق، فرواه عن أبي جعفر محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين، عن عمر.

وجعفر بن محمد أوثق من ابن إسحاق، تقدم أن جعفراً ثقة، وأما محمد بن أسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبي، ففيه كلام طويل، ينظر في الجرح والتعديل (٧/ ١٩١ ـ ١٩٤ رقم ١٠٨٧)، وثقات ابن حبان (٧/ ٣٨٠ ـ ٣٨٥)، والكامل لابن عدي (٦/ ٢١١٦ ـ ٢١٢٥)، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٣٣ ـ ٥٥)، والميزان (٣/ ٤٦٨ ـ ٤٧٥ رقم ٧١٩٧)، والتهذيب (٩/ ٣٨ ـ ٤٦ رقم ٥١).

وخلاصته أنه إمام في المغازي، صدوق حسن الحديث، لكنه مدلس من الرابعة ـ كما في «من تكلم فيه وهو موثق» (ص ١٥٩ رقم ٢٩٣)، والتقريب (٢/ ١٤٤ رقم ٤٠)، وطبقات المدلسين (ص ١٣٢ رقم ١٢٥) ـ.

قال ابن حبان عنه: «من أحسن الناس سياقاً للأخبار، وأحسنهم حفظاً لمتونها، وإنما أتى ما أتى لأنه كان يدلس على الضعفاء، فوقع المناكير في روايته من قبل أولئك، فأما إذا بيَّن السماع فيما يرويه، فهو ثبت يحتج بروايته».

وقد استثنى الذهبي من حديث ابن إسحاق ما شذَّ فيه، فقال في الموضع السابق من السير: «له ارتفاع بحسبه، ولا سيَّما في السِّيَر، وأما في أحاديث الأحكام، فينحطّ حديثه فيها عن رتبة الصحة، إلى رتبة الحسن، إلا ما شذَّ فيه، فإنه يُعَدُّ منكراً، هذا الذي عندي في حاله، والله أعلم». =

. . . .

= وقال في الموضع السابق من الميزان: «فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال، صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة؛ فإن في حفظه شيئاً، وقد احتج به أئمة، فالله أعلم».

قلت: وقد صرَّح ابن إسحاق بالتحديث في روايته لهذا الحديث، لكن خالفه جعفر بن محمد، فتقدم رواية جعفر على روايته، لا سيَّما وقد تابع جعفراً عروة الجعفي كما سبق.

أما الطريق الثانية للحديث عن عمر، فهي التي يرويها ابنه عبد الله، عنه ـ رضي الله عنهما ـ.

وتقدم أن للحديث عن عبد الله ثلاث طرق:

١ ـ في سندها يونس بن أبي يَعْفُور ـ بفتح التحتانية، وسكون المهملة، وضم الفاء ـ، واسم أبي يعفور: وقدان، العبدي، الكوفي، ويونس هذا صدوق، إلا أنه يخطىء كثيراً، فقد ضعفه أحمد، وابن معين، والنسائي، والساجي، وذكره ابن حبان في ثقاته، ثم ذكره في المجروحين، وقال: يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الإثبات، وقال ابن عدي: هو عندي ممن يكتب حديثه، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال العجلي: لا بأس به، ووثقه الدارقطني. / الكامل (٧/٢٦٣٢ ـ ٢٦٣٣)، والتهذيب (١١/٤٥٢ رقم ٨٧٠)، والتقريب (٢/٣٨٦ رقم ٤٩٧).

٢ ـ طريق عبد الله بن محمد بن عمر بن علي، عن عاصم بن عبيد الله، عن ابن عمر، به.

وعاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب ضعيف. / الكامل لابن عدي (٥/١٨٦٦ ـ ١٨٦٩)، والتهذيب (٥/٤٦ ـ ٤٩ رقم ٧٩)، والتقريب (١/٣٨٤ رقم ١٥).

وعبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب ضعيف، ذكره ابن حبان في ثقاته (٧/١ ـ ٢)، وقال: «يخطىء ويخالف»، وقال ابن المديني: =

= هـو وسط، وقال ابن سعـد: كان قليـل الحديث. / التهـذيب (١٨/٦ رقم ٢٢).

وعبد الله هذا ذكره الحافظ ابن حجر في التقريب (٤٤٨/١ رقم ٦١٠)، وقال: «مقبول»، وسبق التنبيه على أن نسخة الحافظ من ثقات ابن حبان سقيمة، وأنه شكى من سقمها في مواضع من كتبه، وحكمه على هذا الرجل له صلة بما ذكر، فإنه قال في الموضع السابق من التهذيب: «ذكره ابن حبان في الثقات»، مع أن ابن حبان قال: «يخطىء ويخالف»، وقول ابن حبان هذا يظهر أنه سقط من نسخة ابن حجر، ونشأ من هذا السقط قلب الجرح تعديلاً.

٣ ــ في سندها عصمة بن محمد بن فضالة بن عبيد الأنصاري، وهو كذاب يضع الحديث كما قال ابن معين، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال العقيلي: يحدث بالبواطيل عن الثقات، ليس ممن يكتب حديثه إلا على جهة الاعتبار، وقال الدارقطني وغيره: متروك، وقال ابن عدي: كل حديثه غير محفوظ، وهو منكر الحديث. / الكامل (٢٠٠٩/٥ ــ ٢٠١٠)، والميزان (٦٨/٣ رقم ٥٦٣١)، واللسان (١٧٠/٤ رقم ٤١٨).

وأما الطريق الثالثة للحديث عن عمر، فهي التي يرويها زيد بن أسلم، عن أبيه.

ويرويها عن زيد اثنان: أحدهما عبد العزيز الدراوردي، والآخر عبد الله بن زيد بن أسلم.

أما عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي، أبو محمد الجهني، مولاهم، فإنه صدوق، لكنه كان يحدث من كتب غيره، فيخطىء، وحديثه عن عبيـد الله العمري منكـر. / الجرح والتعـديـل (٣٩٥/٥ ــ ٣٩٦ رقم ١٨٣٣)، والتهـذيب (٣٥٣/٦ ــ ٣٥٥ رقـم ٦٧٧)، والتقـريب (٥١٢/١ رقم ١٢٤٨).

ورواية الطبراني لهذا الحديث من طريق شيخه جعفر بن محمد بن سليمان النوفلي المديني، ولم أجد من ذكره. =

. . . .

= وأما عبد الله بن زيد بن أسلم العدوي، أبو محمد المدني، فصدوق فيه لين. / الكامل (٤/١٥٠٢ ـ ١٥٠٤)، والتهذيب (٥/٢٢٢ ـ ٢٢٣ رقم ٣٨٤)، والتقريب (١/٤١٧ رقم ٣١٦).

أما الطريق الرابعة التي أخرجها عبد الرزاق في مصنفه عن معمر، عن أيوب، عن عكرمة، عن عمر، فمنقطعة؛ عكرمة لم يسمع من علي، وسعد بن أبي وقاص، فضلاً عن أن يكون سمع من عمر. / المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٥٨ رقم ٢٩٧)، والتهذيب (٧/٢٦٣ ـ ٢٧٣).

وأما الطريق الخامسة ففيها إبراهيم بن مهران بن رستم، أبو إسحاق المروزي، وهو مجهول الحال، ذكره الخطيب (٦/١٨٢)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم أجد من ذكره سواه.

والطريق السادسة طريق أحمد بن عبد الجبار، عن يونس بين بكير، عن خالد بن صالح، عن واقد بن محمد، عن بعض أهله، قال خطب عمر. . . الحديث.

وهذه الطريق لها ثلاث علل:

١ ـ الراوي للحديث عن عمر مبهم.

٢ ـ يونس بن بكير تقدم في الحديث (٥٣٧) أنه: صدوق يخطىء.

٣ ـ أحمد بن عبد الجبار العطاردي تقدم في الحديث (٥٣٠) أنه: ضعيف.

والطريق السابعة فيها محمد بن يونس الكديمي، وتقدم في الحديث (٥٧٠) أنه متهم بوضع الحديث.

والطريق الثامنة فيها سفيان بن وكيع، وتقدم في الحديث (٥٦٣) أنه صدوق، إلا أنه ابتلي بورّاقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فسقط حديثه.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لانقطاعه، والصواب فيه أيضاً أنه عن =

أبي جعفر بن محمد بن علي، عن عمر، فيكون الانقطاع أبلغ.

والحديث من طريق ابن عمر، عن أبيه له ثلاث طرق، الثالثة موضوعة، لنسبة عصمة بن محمد إلى الكذب، ووضع الحديث، والطريق الأولى ضعيفة، لضعف يونس بن أبي يعفور من قبل حفظه، والثانية ضعيفة أيضاً، لضعف عاصم، وعبد الله بن محمد، والحديث بهذين الطريقين يكون حسناً لغيره، وهو بمجموع الطرق الأخرى صحيح لغيره، عدا الطرق الثلاث الأخيرة، وهي السادسة، والسابعة، والثامنة فضعيفة جداً.

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ، أن النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال: «كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة، إلا سببي ونسبي».

أخرجه الطبراني في الكبير (١١/٢٤٣ رقم ١١٦٢١).

والخطيب في تاريخه (١٠/٢٧١).

كلاهما من طريق عبد الرحمن بن بشر بن الحكم المروزي، عن موسى بن عبد العزيز العدني، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس، فذكره.

قال الهيثمي في المجمع (٩/١٧٣): «رجاله ثقات».

ويشهد له أيضاً حديث المسور بن مخرمة الآتي، وهو حديث حسن.

٥٧٦ ــ قال جامعه[١]:

أخرجه الحاكم بعد ذلك بأوراق في ترجمة فاطمة ــ رضي الله عنها ــ من حديث المِسْوَر بن مخرمة مرفوعاً:

«إن الأنساب تنقطع يوم القيامة، غير نسبي، وسببي، وصهري»، ثم قال الحاكم: صحيح، وأقرَّه الذهبي عليه.

(١) أي ابن الملقن ــ رحمه الله ــ.

٥٧٦ ــ المستدرك (٣/١٥٨): أخبرني أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا أبو سعيد مولى بني هاشم، ثنا عبد الله بن جعفر، حدثتنا أم بكر بنت المسور بن مخرمة، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن المسور، أنه بعث إليه حسن بن حسن يخطب ابنته، فقال له: قل له فيلقاني في العتمة، قال: فلقيه، فحمد الله المسور، وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد: أيْمُ الله، ما من نسب ولا سبب، ولا صهر أحب إلي من نسبكم، وسببكم، وصهركم، ولكن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ قال: «فاطمة بضعة مني، يقبضني ما يقبضها، ويبسطني ما يبسطها، وإن الأنساب يوم القيامة تنقطع غير نسبي، وسببي، وصهري»، وعندك ابنتها، ولو زوَّجتك، لقبضها ذلك، فانطلق عاذراً له.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق الإمام أحمد.

والإمام أحمد أخرجه في المسند (٤/٣٢٣).

وفي الفضائل (٢/٧٥٨ رقم ١٣٣٣).

ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في سُنُنِه (٧/٦٤) في النكاح، باب الأنساب كلها منقطعة يوم القيامة إلا نسبه.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/٣٣٢) وابنه عبد الله في زياداته على الفضائل (٢/٧٦٥ رقم ١٣٤٧).

= والطبراني في الكبير (٢٠/٢٥ ـ ٢٦ رقم ٣٠).

ثلاثتهم من طريق محمد بن عباد المكي، نا أبو سعيد، نا عبد الله بن جعفر، عن أم بكر، وجعفر، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن المسور، به نحوه، وفي إسناد الطبراني خطأ صوابه ما في إسناد الإمام أحمد، وابنه عبد الله.

وأخرجه الطبراني في الكبير أيضاً (٣/٢٧ رقم ٣٣) من طريق إبراهيم بن زكريا العبدي، ثنا عبد الله بن جعفر المخرمي، حدثتني عمتي أم بكر بنت المسور بن خرمة، أن الحسن بن علي خطب إلى المسور بن مخرمة ابنته، فزوَّجه، وقال: سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول: «كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة، إلا سببي ونسبي».

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٣/١٥٤) من طريق إسحاق بن محمد الفروي، عن عبد الله بن جعفر الزهري، عن جعفر بن محمد، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن المسور بن مخرمة ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «إنما فاطمة شجنة مني، يبسطني ما يبسطها، ويقبضني ما يقبضها».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقرَّه الذهبي.

وأخرجه البيهقي في الموضع السابق من طريق إسحاق الفروي أيضاً، عن عبد الله بن جعفر الزهري، عن أم بكر بنت المسور، عن المسور ــ رضي الله عنه ــ، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «ينقطع كل نسب، إلا نسبي، وسببي، وصهري».

قال البيهقي: «هكذا رواه جماعة عن عبد الله بن جعفر، دون ابن أبي رافع في إسناده».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأقرَّه الذهبي، وأورده ابن الملقن في هذا الموضع شاهداً للحديث السابق. =

. . . .

= وبيان حال رجال إسناده كالتالي:

عبيد الله بن أبي رافع المدني ثقة، قال ابن سعد، كان ثقة كثير الحديث، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال أبو حاتم، والخطيب: ثقة. / الجرح والتعديل (٥/٣٠٧ رقم ١٤٦٠)، والتهذيب (٦/١٠ ـ ١١ رقم ٢٠)، والتقريب (١/٥٣٢ رقم ١٤٤١).

وأم بكر بنت المسور بن مخرمة قال عنها الهيثمي في المجمع (٩/٢٠٣): «لم يجرحها أحد، ولم يوثقها».

وقال الحافظ ابن حجر في التقريب (٢/٦١٩ رقم ٧): «مقبولة»، وانظر معه التهذيب (١٢/٤٦٠ رقم ٢٩١٧).

وعبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة، أبو محمد المدني، المخْرَمي، الزهري ثقة، وثقه الإمام أحمد، وابن المديني، والترمذي، والعجلي، وقال البخاري: صدوق ثقة، وقال الحاكم: ثقة مأمون، وقال بكار بن قتيبة: ثنا أبو المطرف، ثنا المخرمي ثقة، وقال ابن خراش: صدوق، وقال أبو حاتم والنسائي: ليس به بأس. / الجرح والتعديل (٥/٢٢ رقم ١٠٠)، وثقات العجليي (ص ٢٥٢ رقم ٧٨٨)، والتهذيب (٥/١٧١ ـ ١٧٣ رقم ٢٩٥).

وأبو سعيد مولى بني هاشم اسمه عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد البصري، لقبه: جَرْدَقَة، وهو صدوق من رجال البخاري، وثقه الإمام أحمد، وابن معين، والطبراني، والبغوي، والدارقطني، وذكره ابن شاهين في ثقاته، وسئل عنه أبو حاتم، فقال: كان أحمد يرضاه، فقيل له: ما تقول فيه؟ فقال: ما كان به بأس.

وقال الساجي: يهم في الحديث، ونقل العقيلي عن الإمام أحمد قوله: كان كثير الخطأ. / الجرح والتعديل (٥/٢٥٤ رقم ١٢٠٥)، والضعفاء للعقيلي (٢/٣٤١)، والتهذيب (٦/٢٠٩ رقم ٤٢٦). =

. . . .

والإمام أحمد، وابنه عبد الله، والقطيعي تقدمت تراجمهم في الحديث (٥٣١).

ولم تنفرد أم بكر بنت المسور بالحديث عن عبيد الله بن أبي رافع، بل تابعها جعفر الصادق عند الإمام أحمد، وابنه عبد الله، والطبراني كما سبق، وجعفر تقدم في الحديث السابق أنه ثقة.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم فيه أم بكر بنت المسور، وتقدم أنه لم يوثقها أو يجرحها أحد، وقد تابعها جعفر الصادق، فيكون الحديث حسناً لغيره بهذه المتابعة، وصحيحاً لغيره بالطرق المتقدم ذكرها في الحديث السابق، والله أعلم.

٥٧٧ ـ حديث ابن الحنفية، قال:

عاش أبي ثلاثاً وستين سنة.

قلت: فيه الواقدي.

---

٥٧٧ ـ المستدرك (٣/١٤٤ ـ ١٤٥)، قال الحاكم: «قد اختلفت الروايات في مبلغ سن أمير المؤمنين حين قتل»، وذكر الرواية عمن قال: مات وهو ابن ثمان وخمسين، ثم قال: وحدثنا محمد بن أحمد بن بطة الأصبهاني، ثنا الحسن بن الجهم، ثنا الحسين بن الفرج، ثنا محمد بن عمر، حدثني علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ثنا عبد الله بن محمد بن عقيل قال: سمعت ابن الحنفية في السنة التي مات فيها حين دخلت سنة إحدى وثمانين قال: هذه لي خمس وستون، جاوزت سن أبي، مات أبي وهو ابن ثلاث وستين، ومات ابن الحنفية في تلك السنة.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٣٨) من طريق شيخه الواقدي.

ومن طريق ابن سعد أخرجه الطبري في تاريخه (٥/١٥٢).

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وأعلَّه الذهبي بقوله: «فيه الواقدي».

والواقدي هو محمد بن عمر بن واقد الأسلمي، وهو متروك، تركه أحمد، وابن المبارك، وابن نمير، وإسماعيل بن زكريا، وغيرهم، بل قال الذهبي: «مجمع على تركه». / الجرح والتعديل (٨/٢٠ ـ ٢١ رقم ٩٢)، والكامل (٦/٢٢٤٥ ـ ٢٢٤٧)، والمغني في الضعفاء (٢/٦١٩ رقم ٥٨٦١)، والتهذيب (٩/٣٦٣ رقم ٦٠٤)، والتقريب (٢/١٩٤ رقم ٥٦٧). =

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد؛ لشدة ضعف الواقدي.

وله شاهد من حديث شريك عن أبي إسحاق السبيعي، قال: توفي علي، وهو يومئذ ابن ثلاث وستين سنة.

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٣٨).

وابن جرير الطبري في تاريخه (٥/١٥١).

وشريك تقدم في الحديث (٤٩٧) أنه صدوق يخطىء كثيراً، فقول أبي إسحاق هذا ضعيف لأجله.

وأخرج ابن جرير الطبري في الموضع السابق، عن جعفر بن محمد قال: قتل علي وهو ابن ثلاث وستين سنة، قال: وذلك أصح ما قيل فيه.

وأخرج الطبراني في الكبير (١/٥٣ رقم ١٦٥) من طريق حسين بن زيد بن علي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه قال: توفي علي ـ رضي الله عنه ـ وهو ابن ثلاث وستين سنة.

وحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ضعيف، قال ابن المديني: فيه ضعف، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: ما تقول فيه؟ فحرك يده، وقلبها ـ يعني تعرف، وتنكر ـ، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، إلا أني وجدت في بعض حديثه النكرة، ووثقه الدارقطني. / الجرح والتعديل (٣/٥٣ رقم ٢٣٧)، والكامل لابن عدي (٢/٧٦٢)، والميزان (١/٥٣٥ رقم ٢٠٠٢)، والتهذيب (٢/٣٣٩ رقم ٦٠٠).

وبالإضافة لضعف حسين بن زيد، فهذا القول مخالف لما صح عن قائله.

فقد أخرج الحاكم قبل هذا الحديث من طريق الحميدي، عن سفيان، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: قتل علي ـ رضي الله عنه ـ، وهو ابن ثمان وخمسين.

. . . .

= وسكت عنه الحاكم، والذهبي.

وأخرجه الطبراني من طريق إبراهيم بن المنذر، عن سفيان، به مثله.

قال الهيثمي في المجمع (٩/١٤٥): «رجاله رجال الصحيح».

وبالجملة فما صح من هذه الأقوال فإنما يعبر عن ما اختاره صاحب القول، وقد اختار ابن حبان في ثقاته (٢/٣٠٣) قول من قال إنه توفي وهو ابن ثلاث وستين، ولم يذكر ابن حجر في الإصابة شيئاً من ذلك، والله أعلم.

مناقب أهل البيت ـ رضي الله عنهم ـ[1]

٥٧٨ ـ حديث عامر بن سعد، قال سعد:

نزل على رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ الوحي، فأدخل علياً، وفاطمة، وابنيهما تحت ثوبه، ثم قال: «اللهم هؤلاء أهلي، وأهل بيتي».

قلت: فيه علي بن ثابت، (وبكير)[2] بن مسمار، تُكُلِّم فيهما.

---

(١) العنوان لم يتضح في مصورة (ب).

(٢) في (أ) و (ب): (بكر)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

٥٧٨ ـ المستدرك (٣/١٤٧): كتب إلى أبو علي إسماعيل بن محمد بن النحوي، يذكر أن الحسن بن عرفة حدثهم، قال: حدثني علي بن ثابت الجزري، ثنا بكير بن مسمار مولى عامر بن سعد، سمعت عامر بن سعد يقول: قال سعد...، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

هذا الحديث جزء من حديث تقدم برقم (٥٣١)، حيث سبق أن أخرجه الحاكم (٣/١٠٨ ـ ١٠٩) من طريق أبي بكر الحنفي، عن بكير بن مسمار...، الحديث بنحوه، وفيه زيادة.

وتقدم هناك أن الحديث صحيح أخرجه مسلم من طريق حاتم بن =

. . . .

= إسماعيل، عن بكير بن مسمار، وهو مما فات الذهبي استدراكه على الحاكم.

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وسكت عنه، وأعله الذهبي بقوله: «علي وبكير تكلم فيهما».

وعلي هو ابن ثابت الجزري، مولى العباس بن محمد الهاشمي، وهو صدوق، قال الإمام أحمد: صدوق ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً، ووثقه ابن معين، وابن نمير، وأبو داود، والعجلي، وقال ابن عمار: يقول أهل بغداد إنه ثقة، إنما سمعت منه حديثين، وقال أبو زرعة: ثقة لا بأس به، وقال صالح بن محمد: صدوق، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الساجي: لا بأس به، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، هو أحب إلي من سويد بن عبد العزيز، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: ربما أخطأ، وانفرد الأزدي بتضعيفه، قال النباتي: لا أعلم من قال إنه ضعيف غير الأزدي. / الجرح والتعديل (١٧٧/٦ رقم ٩٦٩)، وثقات ابن حبان (٤٥٦/٨)، والتهذيب (٢٨٨/٧ ـ ٢٨٩ رقم ٤٩٩).

وأما بكير بن مسمار الزهري، أبو محمد المدني أخو مهاجر، فهو صدوق أيضاً، قال النسائي ليس به بأس، وقال ابن عدي: مستقيم الحديث، ووثقه العجلي، وابن حبان، وفرق ابن حبان بينه وبين بكير بن مسمار الذي يروي عن الزهري، فذكر هذا في ثقاته، وقال: ليس هذا ببكير بن مسمار الذي يروي عن الزهري، ذاك ضعيف، وقال في المجروحين: بكير بن مسمار، شيخ يروي عن الزهري، روى عنه أبو بكر الحنفي . . . ، كان مرجئاً، يروي من الأخبار ما لا يتابع عليها، وهو قليل الحديث على مناكير فيه، ليس هو أخو مهاجر بن مسمار؛ ذاك مدني ثقة. اهـ.

وأما البخاري فجمع بينهما في التاريخ، فقال: بكير بن مسمار أخو مهاجر، مولى سعد بن أبي وقاص، القرشي، المديني . . . سمع الزهري، روى عنه أبو بكر الحنفي، فيه بعض النظر. اهـ. =

قال الحاكم عن بكير هذا: استشهد به مسلم في موضعين.

قلت: أخرج مسلم هذا الحديث من طريق بكير، ولفظه مشتمل على ثلاث خصال في فضل علي ــ رضي الله عنه ــ ، أما خصلتان، فقد روى مسلم ما يشهد لها، وأما الخصلة الثالثة فهي التي في هذا الحديث الذي هنا، ولم يخرج مسلم هذا اللفظ من غير طريق بكير. / صحيح مسلم (١٨٧١/٤ رقم ٣٢)، والتاريخ الكبير (١١٥/٢ رقم ١٨٨١)، والمجروحين (١٩٤/١)، والتهذيب (٤٩٥/١) رقم ٩١٤)، والتقريب (١٠٨/١ رقم ١٤٣).

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه مسلم كما سبق، وهو حسن بإسناد الحاكم، ويشهد له الحديث الآتي.

٥٧٩ ـ حديث إسماعيل بن عبد الله بن جعفر، عن أبيه:

إن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لما نظر إلى الرحمة هابطة، ألقى كساءه على فاطمة، وعلي[١]، وولديهما، ثم قال: «اللهم هؤلاء آلي، فَصَلِّ على محمد، وعلى آل محمد»... الحديث.

قال: صحيح.

قلت: فيه عبد الرحمن بن أبـي بكر المليكي، وهو ذاهب الحديث.

---

(١) قوله: (وعلي) ليس في أصل (ب)، ومصوبة بالهامش.

٥٧٩ ـ المستدرك (٣/١٤٧ ـ ١٤٨): حدثني أبو الحسن إسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد الشعراني، ثنا جدي، ثنا أبو بكر بن أبـي شيبة الحزامي، ثنا محمد بن إسماعيل بن أبـي فديك، حدثني عبد الرحمن بن أبـي بكر المليكي، عن إسماعيل بن عبد الله بن جعفر بن أبـي طالب، عن أبيه قال: لما نظر رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ إلى الرحمة هابطة، قال: «ادعو لي، ادعو لي»، فقالت صفية: من يا رسول الله؟؟ قال: «أهل بيتي، علياً، وفاطمة، والحسن، والحسين»، فجيء بهم، فألقى عليهم النبـي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ كساءه، ثم رفع يديه، ثم قال: «اللهم هؤلاء آلي، فصلِّ على محمد، وعلى آل محمد»، وأنزل الله عز وجل:

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾

(الآية ٣٣ من سورة الأحزاب).

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبـي بقوله: «المليكي ذاهب الحديث».

والمليكي هذا هو عبد الرحمن بن أبـي بكر بن عبيد الله بن أبـي مليكة المليكي، المدني، وهو ضعيف. / الكامل لابن عدي (٤/١٦٠٤ ـ

. . . .

١٦٠٥)، والتهـذيب (١٤٦/٦ رقم ٢٩٧)، والتقـريب (٤٧٤/١ رقم ٨٧٩).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف المليكي، وهو صحيح لغيره بالحديثين المتقدمين برقم (٥٧٨) و(٥٣١).

٥٨٠ ــ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«النجوم أمان لأهل[1] الأرض من الغرق، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف، فإذا خالفتها قبيلة، اختلفوا، فصاروا حزبَ إبليس».

قال: صحيح.

قلت: بل موضوع، وفيه إسحاق بن (سعيد بن أَرْكون)[2]، ضعفوه، وخُلَيْد بن دَعْلَج، ضعفه أحمد[3]، وغيره.

---

(١) في (ب): (أهل).

(٢) في (أ) و (ب): (سعد بن أركين)، وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

(٣) الجرح والتعديل (٣/٣٨٤ رقم ١٧٥٩).

٥٨٠ ــ المستدرك (٣/١٤٩): حدثنا مكرم بن أحمد القاضي، ثنا أحمد بن علي الأبّار، ثنا إسحاق بن سعيد بن أركون الدمشقي، ثنا خليد بن دعلج أبو عمرو السدوسي، أظنه عن قتادة عن عطاء، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف، فإذا خالفتها قبيلة من العرب، اختلفوا، فصاروا حزب إبليس».

تخـريجـه:

الحديث أعاده الحاكم (٤/٧٥)، وسيأتي برقم (٨٣٧)، من طريق ابن أركون، به بلفظ: «أمان أهل الأرض من الاختلاف: الموالاة لقريش، وقريش أهل الله، فإذا خالفتها قبيلة من العرب صارت حزب إبليس». =

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل موضوع، وابن أركون ضعفوه، وكذا خليد، ضعفه أحمد، وغيره».

أما إسحاق بن سعيد بن أركون، فإنه ضعيف؛ قال أبو حاتم: «ليس بثقة، أخرج إلينا كتاباً عن محمد بن راشد، فبقي يتفكر، فظننا أنه يتفكر، هل يكذب، أم لا؟ فقلت: سمعت من الوليد بن مسلم، عن محمد بن راشد؟ قال: نعم». وقال الدارقطني: «شامي منكر الحديث». / الجرح والتعديل (٢٢١/٢ رقم ٧٦٢)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ١٤٦ رقم ٩٩)، والميزان (١٩٢/١ رقم ٧٦١)، والمغني في الضعفاء (٧١/١ رقم ٥٦٠)، واللسان (٣٦٣/١ رقم ١١٢٠).

وأما خليد بن دعلج السدوسي، البصري فإنه ضعيف أيضاً. / الجرح والتعديل (٣٨٤/٣ رقم ١٧٥٩)، والكامل لابن عدي (٩١٧/٣ ـ ٩١٩)، والتهذيب (١٥٨/٣ ـ ١٥٩ رقم ٣٠١)، والتقريب (٢٢٧/١ رقم ١٤٩).

وقد شك أحد الرواة في إسناده، لا أدري، أهو ابن أركون، أم من قبله، أو بعده؟ فقال: «أظنه عن قتادة»، وفي الحديث (٨٣٧): «خليد بن دعلج، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس»، ولم يذكر قتادة.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم في دراسة الإسناد.

وله شاهد من حديث علي، وسلمة بن الأكوع ـ رضي الله عنهما ـ.

أما حديث علي ـ رضي الله عنه ـ، فأخرجه القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (٦٧١/٢ رقم ١١٤٥) من طريق عبد الملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، عن جده، عن علي قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «النجوم أمان لأهل السماء، إذا ذهبت النجوم ذهب أهل السماء، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض، فإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض».

. . . .

= والحديث موضوع بهذا الإسناد؛ عبد الملك بن هارون بن عنترة كذاب يضع الحديث، كذبه ابن معين، وقال السعدي: دجال كذاب، وقال ابن حبان: يضع الحديث، وقال صالح بن محمد: عامة حديثه كذب، وقال أبو حاتم: متروك ذاهب الحديث، وقال الحاكم: ذاهب الحديث جداً، روى عن أبيه أحاديث موضوعة. / الكامل (٥/١٩٤٢)، والميزان (٢/٦٦٦ ـ ٦٦٧ رقم ٥٢٥٩)، واللسان (٤/٧١ ـ ٧٢ رقم ٢١٣).

وأما حديث، سلمة بن الأكوع ـ رضي الله عنه ـ، فأخرجه الطبراني في الكبير (٧/٢٥ رقم ٦٢٦٠).

ومسدد، وابن أبي شيبة في مسنديهما ـ كما في المطالب العالية المسندة (ل ١٥٦ أ)، والمطبوعة (٤/٧٤ رقم ٤٠٠٢) ـ.

ثلاثتهم من طريق موسى بن عبيدة الربذي، عن إياس بن سلمة، عن أبيه، عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ قال: «النجوم جعلت أماناً لأهل السماء، وإن أهل بيتي أمان لأمتي».

قال الهيثمي في المجمع (٩/١٧٤): «فيه موسى بن عبيدة الربذي، وهو متروك».

وعليه فالحديث لا يستقيم ضعفه بهذه الشواهد، والله أعلم.

٥٨١ ــ حديث ابن عباس مرفوعاً:

«أحِبّوا الله لما يغذوكم به من نعمه...» الحديث.

قلت: صحيح.

---

٥٨١ ــ المستدرك (٣/١٤٩ ــ ١٥٠): أخبرنا أبو النضر محمد بن يوسف الفقيه، وأبو الحسن أحمد بن محمد العنبري، قالا: ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا علي بن بحر بن بري، ثنا هشام بن يوسف الصنعاني.

وحدثنا أحمد بن سهل الفقيه، ومحمد بن علي الكاتب البخاريان ببخارى، قالا: حدثنا صالح بن محمد بن حبيب الحافظ، ثنا يحيى بن معين، ثنا هشام بن يوسف، حدثني عبد الله بن سليمان النوفلي، عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه، وأحبوني لحب الله، وأحبوا أهل بيتي لحبي».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الفسوي في تاريخه (١/٤٩٧).

والترمذي في سننه (١٠/٢٩٢ رقم ٣٨٧٨) في مناقب أهل البيت من كتاب المناقب.

وعبد الله بن أحمد في زياداته على الفضائل (٢/٩٨٦ رقم ١٩٥٢).

ومن طريقه الطبراني في الكبير (٣/٣٨ ــ ٣٩ رقم ٢٦٣٩) و(١٠/٣٤١ ــ ٣٤٢ رقم ١٠٦٦٤).

وأبو نعيم في الحلية (٣/٢١١).

وأخرجه البيهقي في الشعب (١/٢٨٨)، وفي مناقب الشافعي (١/٤٥).

والخطيب في تاريخه (٤/١٦٠). =

= ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/٢٦٥ ـ ٢٦٦ رقم ٤٣٠).

وأخرجه الذهبي في الميزان (٢/٤٣٢).

والمزي في تهذيب الكمال (٢/٦٩١).

جميعهم من طريق يحيى بن معين، به مثله.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، إنما نعرفه من هذا الوجه».

وقال أبو نعيم: «هذا حديث غريب بهذا اللفظ، لا يعرف مأثوراً متصلاً عن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلا من حديث علي بن عبد الله بن العباس، ولا عنه إلا من حديث هشام بن يوسف، عن عبد الله، وهشام بن يوسف هو قاضي صنعاء، مُحتجّ بحديثه، أحد الثقات، رواه عنه أيضاً علي بن بحر مثل رواية يحيى بن معين».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وأقره الذهبي، وساقه ابن الملقن، ولم يذكر تصحيح الحاكم، وعنده: «قلت: صحيح»، وهو محتمل لتصحيحه للحديث، لكنه على خلاف عادته، والذي يظهر أن في نسخته تصحيفاً، أو ان النظر أخطأ، فظن تصحيح الحاكم تعقيباً من الذهبي، والله أعلم.

والحديث في سنده عبد الله بن سليمان النوفلي، قال الذهبي في الميزان (٢/٤٣٢ رقم ٤٣٦٧): «فيه جهالة ما حدث عنه سوى هشام بن يوسف»، وفي ديوان الضعفاء (ص ١٦٩ رقم ٢١٩٨): «لا يعرف»، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب (١/٤٢١ رقم ٣٦١): «مقبول»، وانظر التهذيب (٥/٢٤٦ رقم ٤٢٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة النوفلي، وكذا حكم عليه الألباني في تخريجه لفقه السيرة للغزالي (ص ٢٣).

٥٨٢ ــ حديث (أنس)[١] مرفوعاً.

«وعدني ربي في أهل بيتي، من أقرّ منهم بالتوحيد، ولي بالبلاغ: أن لا يعذبهم».

قال: صحيح.

قلت: بل منكر لم يصح.

---

(١) في (أ) و (ب): (ابن عباس)، وما أثبته من المستدرك، وتلخيصه، وتؤيده مصادر التخريج.

٥٨٢ ــ المستدرك (٣/١٥٠): حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفّار، ثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسن الأصبهاني، ثنا أحمد بن مهدي بن رستم، ثنا الخليل بن عمر بن إبراهيم، ثنا عمر بن سعيد الأَبَحّ، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ ، . . . فذكره بلفظه.

تخـريجـه:
الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٥/١٧٠٤) من طريق الخليل بن عمر، عن عمر بن سعيد الأبح، به بلفظ: «وعدني ربي في أهل بيتي من أقر منهم بالتوحيد»، ثم قال: «وقوله: في أهل بيتي في هذا المتن منكر بهذا الإسناد».

دراسة الإسناد:
الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل منكر لم يصح».

والحديث بهذا اللفظ تفرد به عمر بن سعيد الأبح، عن سعيد بن أبي عروبة.

وعمر بن حماد بن سعيد الأَبَحّ، وقد ينسب إلى جده، ضعيف، وروايته عن سعيد بن أبي عروبة منكرة، وهذا الحديث منها، وهو مما نص ابن عدي، والذهبي على نكارته من طريقه. =

= قال البخاري عن عمر هذا: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال ابن حبان: «كان ممن يخطىء، لم يكثر خطؤه حتى استحق الترك، ولا أقتصر على ما لم ينفكّ منه البشر حتى لا يُعْدَل به عن العدالة، فهو عندي ساقط الاحتجاج فيما انفرد به».

وقال ابن عدي: «منكر الحديث. . . ، وفي بعض ما يرويه عن سعيد بن أبي عروبة إنكار». / الجرح والتعديل (١١١/٦ رقم ٥٨٨)، والمجروحين (٨٧/٢)، والكامل (١٧٠٤/٥ ــ ١٧٠٥)، والميزان (١٩١/٣ ــ ١٩٢ رقم ٦٠٨٦)، واللسان (٣٠١/٤ رقم ٨٤١).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف، ومتنه منكر كما قال ابن عدي، والذهبي؛ لتفرد عمر الأبحّ، به. وله شاهد من حديث عمران بن حصين، رفعه بلفظ: «سألت ربي تعالى أن لا يدخل أحداً من أهل بيتي النار، فأعطانيها» ذكره في كنز العمال (٩٥/١٢ رقم ٣٤١٤٩)، وعزاه لأبي القاسم بن بشران في أماليه، وهذا لفظه.

وذكره ابن عابدين في «العلم الظاهر في نفع النسب الطاهر» من مجموعة رسائله (ص ٥)، بنحوه، وعزاه للملاّ في سيرته، وللديلمي وولده، ولم أقف على سند الحديث حتى يمكن النظر فيه، والله أعلم.

٥٨٣ ــ حديث أبـي ذر مرفوعاً:

«ألا إن مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك».

قال: صحيح.

قلت: فيه مُفَضّل بن صالح[١] (واه)[٢].

---

(١) قوله: (ابن صالح) ليس في أصل (ب)، ومعلق بهامشها.

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ).

٥٨٣ ــ المستدرك (٣/١٥٠ ــ ١٥١): أخبرني أحمد بن جعفر بن حمدان الزاهد ببغـداد، ثنا العبـاس بن إبراهيم القـراطيسي، ثنا محمـد بن إسماعيـل الأحمسي، ثنا مفضل بن صالح، عن أبـي إسحاق، عن حنش الكناني، قال: سمعت أبا ذر ــ رضي الله عنه ــ يقول ــ وهو آخذ بباب الكعبة ــ: من عرفني، فأنا من عرفني، ومن أنكرني، فأنا أبو ذر، سمعت النبـي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «ألا إن مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من قومه، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك».

تخـــريجـــه:

الحديث أعاده الحاكم هنا، وكان قد رواه (٢/٣٤٣)، فقال: أخبرنـا ميمون بن إسحاق الهاشمي، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، ثنا المفضل بن صالح . . . ، الحديث بنحوه.

قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبـي بقوله: «مفضل خرج له الترمذي فقط، ضعفوه».

وللحديث عن أبـي ذر ــ رضي الله عنه ــ ثلاث طرق:

● **الأولى**: طريق أبـي إسحاق السبيعي، عن حنش الكناني، عن أبـي ذر، وله عن أبـي إسحاق طريقان:

. . . .

= ١ ــ طريق المفضل بن صالح، عن أبـي إسحاق، وهي طريق الحاكم هذه.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده ــ كما في المطالب المسندة (ل ١٥٦ أ)، والمطبوعة (٤/٧٥ رقم ٤٠٠٣).

ومن طريقه ابن عدي في الكامل (٦/٢٤٠٦).

وأخرجه القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (٢/٧٨٥ ــ ٧٨٦ رقم ١٤٠٢).

كلاهما من طريق مفضل، به، ولفظ أبـي يعلى نحوه، ولفظ القطيعي مثله.

٢ ــ طريق الأعمش، عن أبـي إسحاق.

أخرجه الطبراني في الكبير (٣/٣٧ ــ ٣٨ رقم ٢٦٣٧).

وفي الأوسط ــ كما في مجمع الزوائد (٩/١٦٨) ــ.

وفي الصغير (١/١٣٩ ــ ١٤٠).

في الثلاثة من طريق عبد الله بن داهر الرازي، عن عبد الله بن عبد القدوس، عن الأعمش، عن أبـي إسحاق، به نحوه.

وأعله الهيثمي في الموضع السابق بعبد الله بن داهر، وذكر أنه متروك.

● **الطريق الثانية**: طريق سعيد بن المسيب، عن أبـي ذر.

أخرجه الفسوي في تاريخه (١/٥٣٨).

والبزار في مسنده (٣/٢٢٢ رقم ٢٦١٤).

والطبراني في الكبير (٣/٣٧ رقم ٢٦٣٦).

وابن عدي في الكامل (٢/٧١٩ ــ ٧٢٠).

جميعهم من طريق مسلم بن إبراهيم، عن الحسن بن أبـي جعفر، عن =

= علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي ذر، به نحوه، وزاد: «ومن قاتلنا في آخر الزمان، فكأنما قاتل مع الدجال».

وهذا الحديث أعله الهيثمي في الموضع السابق، بالحسن بن أبي جعفر، وذكر أنه متروك.

● **الطريق الثالثة**: طريق عبد الكريم بن هلال الجعفي، عن أسلم المكي، عن أبي الطفيل، واختلف على عبد الكريم.

فرواه أبو يعلى في مسنده ـ كما في المطالب المسندة (ل ١٥٦ أ)، والمطبوعة (٧٥/٤ رقم ٤٠٠٤) ـ، من طريق شيخه عبد الله غير منسوب، عن عبد الكريم بن هلال هذا، عن أسلم المكي، عن أبي الطفيل، عن أبي ذر، به نحوه، وزاد: «وإن مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطّة».

ورواه الدولابي في الكنى والأسماء (٧٦/١) من طريق يحيى بن سليمان أبي سعيد الجعفي، عن عبد الكريم بن هلال، عن أسلم المكي عن أبي الطفيل قال: سمعت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ . . . ، الحديث بنحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «مُفَضَّل واه».

ومُفَضّل هذا هو ابن صالح الأسدي، النخّاس، الكوفي، وتقدم في الحديث (٥٦٣) أنه: ضعيف.

وفي سند الحديث حنش بن المعتمر، ويقال: ابن ربيعة، الكناني، أبو المعتمر الكوفي، وهو صدوق له أوهام، وثقه أبو داود، والعجلي، وقال ابن عدي: لا بأس به، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: حنش بن المعتمر هو عندي صالح، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: ليس أراهم يحتجون بحديثه.

وقال البخاري: يتكلمون فيه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال البزار: حدث عنه سماك بحديث منكر، وقال ابن حبان: كان كثير الوهم في =

. . . .

= الأخبار، ينفرد عن علي بأشياء لا تشبه حديث الثقات، حتى صار ممن لا يحتج بحديثه، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم، وذكره العقيلي، والساجي، وابن الجارود، وأبو العرب الصقلّي في الضعفاء، وقال ابن حزم: ساقط مطّرح. / الجرح والتعديل (٢٩١/٣ رقم ١٢٩٧)، والكامل (٨٤٤/٢)، والتهذيب (٥٨/٣ ـ ٥٩ رقم ١٠٤)، والتقريب (٢٠٥/١ رقم ٦٣٢).

والراوي عن حنش هو أبو إسحاق السبيعي، وتقدم في الحديث (٤٩٦) أنه: مدلس من الثالثة، واختلط بآخرة، وقد عنعن هنا.

وقد تابع مُفضّلاً عبد الله بن داهر بن يحيى بن داهر الرازي، أبو سليمان المعروف بالأحمري، وقد يقال: عبد الله بن محمد بن يحيى بن داهر، وهو رافضي متروك كما قال الهيثمي آنفاً، قال الإمام أحمد: ليس بشيء، وكذا قال ابن معين، وزاد: ما يكتب حديثه إنسان فيه خير، وقال العقيلي: رافضي خبيث، وذكر له ابن عدي بعض الأحاديث، وقال: «عامة ما يرويه في فضائل علي، وهو فيه متهم»، واتهمه ابن الجوزي في الموضوعات، وقال ابن حبان: «كان ممن يخطىء كثيراً حتى خرج عن حد الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات، والاعتبار بما وافق الثقات»، وقال صالح بن محمد: شيخ صدوق.

وقال ابن حجر: «تقدم قريباً: عبد الله بن حكيم الداهري، فما أدري، أهو هو، اختلف في اسم أبيه، أو هو غيره؟ وقد ذكرت هناك ما يقتضي أنهما واحد».

قلت: إن كان هو، فقد كذبه الجوزجاني، وقال أبو نعيم: روى عن إسماعيل بن أبي خالد، والأعمش الموضوعات، وقال يعقوب بن شيبة: متروك يتكلمون فيه. / . اهـ. المجروحين (٩/٢ ـ ١٠)، والكامل (١٥٤٣/٤ ـ ١٥٤٤)، وتاريخ بغداد (٤٥٣/٩ رقم ٥٠٨٥)، والميزان (٤١٦/٢ ـ ٤١٧ رقم ٤٢٩٥)، واللسان (٢٧٧/٣ ـ ٢٧٨ و ٢٨٢ ـ ٢٨٣ رقم ١١٦٤ و ١١٩٠). =

= وشيخ عبد الله بن داهر هو عبد الله بن عبد القدوس التميمي السعدي، وهو صدوق يخطىء ورمي بالرفض، قال ابن معين: ليس بشيء، رافضي خبيث، وقال أحمد بن علي الأبّار: سألت زنيجاً عنه، فقال: تركته، لم أكتب عنه شيئاً، ولم يرضه، وقال البخاري: هو في الأصل صدوق، إلا أنه يروي عن أقوام ضعاف، وقال أبو داود: ضعيف الحديث، كان يرمى بالرفض، وضعفه النسائي، والدارقطني، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: ربما أغرب، وقال يحيى بن المغيرة: أمرني جرير أن أكتب عنه حديثاً. / الكامل (١٥١٤/٤)، والتهذيب (٣٠٣/٥ ـ ٣٠٤ رقم ٥١٦)، والتقريب (٤٣٠/١ رقم ٤٤٣).

هذا بالنسبة للطريق الأولى التي يرويها حنش الكناني.

أما الطريق الثانية، وهي طريق مسلم بن إبراهيم، عن الحسن بن أبي جعفر، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي ذر، ففي سندها علي بن زيد بن جدعان، وتقدم في الحديث (٤٩٢) أنه: ضعيف.

وفي سندها الحسن بن أبي جعفر الجُفْري ـ بضم الجيم، وسكون الفاء ـ، البصري، وهو ضعيف الحديث مع عبادته وفضله. / الكامل (٧١٧/٢ ـ ٧٢٢)، والتهذيب (٢٦٠/٢ ـ ٢٦١ رقم ٤٨٢)، والتقريب (١٦٤/١ رقم ٢٥٧).

وأما الطريق الثالثة، فهي طريق عبد الكريم بن هلال، عن أسلم المكي، عن أبي الطفيل، وتقدم ذكر الاختلاف على عبد الكريم، فروى عنه مرة على أن الحديث من مسند أبي ذر، ومرة على أنه من مسند أبي الطفيل.

ومع ذلك، فأسلم المكي شيخ عبد الكريم شيعي، ذكره الطوسي في رجال الشيعة، ذكره الحافظ في اللسان (٣٨٩/١)، ولم يذكر ما يدل على معرفته عند أهل السنة.

وعبد الكريم بن هلال الجعفي، ذكره الذهبي في الميزان (٦٤٧/٢ رقم ٥١٧٣)، وقال: «لا يُدرى من هو»، وذكره في المغني (٤٠٢/٢ رقم =

. . . .

= ٣٧٨٦)، وقال: «لا يُدرى من هو، ضعفه أيضاً الأزدي»، وفي الديوان (ص ١٩٨ رقم ٢٥٩٧) قال: «لا يعرف، ضعفه الأزدي».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً من جميع طرقه كما يتضح من دراسة الإسناد، عدا الطريق الثانية التي يرويها سعيد بن المسيب عن أبـي ذر، فضعيفة فقط لضعف علي بن زيد، والحسن بن أبـي جعفر. وله شاهد من حديث ابن عباس، وأبـي سعيد الخدري ـ رضي الله عنهما ـ.

أما حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، فأخرجه الطبراني في الكبير (٣/٣٨ رقم ٢٦٣٨).

والبزار (٣/٢٢٢ رقم ٢٦١٥).

وأبو نعيم في الحلية (٤/٣٠٦).

ثلاثتهم من طريق مسلم بن إبراهيم، عن الحسن بن أبـي جعفر، عن أبـي الصهباء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به نحوه.

ورواه ابن عدي في الكامل (٢/٧٢٠) من طريق مسلم بن إبراهيم، عن الحسن بن أبـي جعفر، عن عمرو بن مالك، عن أبـي الجوزاء، عن ابن عباس، به نحوه.

أقول: وهذا اختلاف على مسلم بن إبراهيم في الحديث، ومع ذلك فالحديث لا يصلح شاهداً؛ لأن حديث أبـي ذر ضعيف جداً من جميع طرقه كما سبق، عدا طريق الحسن بن أبـي جعفر، وحديث ابن عباس هو من طريق الحسن هذا.

وأما حديث أبـي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ، فأخرجه الطبراني في الصغير (٢/٢٢)، فقال: حدثنا محمد بن عبد العزيز بن محمد بن ربيعة الكلابـي، أبو مليل الكوفي، حدثنا أبـي، حدثنا عبد الرحمن بن أبـي حماد المقرىء، عن أبـي سلمة الصائغ، عن عطية، عن أبـي سعيد، فذكره =

= بنحوه، وزاد: «وإنما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة في بني إسرائيل، من دخله غفر له».

قال الهيثمي في المجمع (١٦٨/٩): «رواه الطبراني في الصغير، والأوسط وفيه جماعة لم أعرفهم».

قلت: ومع ذلك فهو من رواية عطية بن سعد بن جنادة العوفي الكوفي، وهو ضعيف الحفظ، مشهور بالتدليس القبيح، كذا قال الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين (ص ١٣٠ رقم ١٢٢)، حيث عده في الطبقة الرابعة، وهم الذين اتفق الأئمة على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل، وقد عنعن هنا. ومع ضعف عطية وتدليسه، فإنه شيعي. / انظر الكامل (٢٠٠٧/٥)، والتهذيب (٢٢٤/٧ ـ ٢٢٦ رقم ٤١٣).

وعليه فالحديث لا ينجبر ضعفه بشيء من هذين الشاهدين، والله أعلم.

فاطمة ـ رضي الله عنها ـ[١]

٥٨٤ ـ حديث علي (مرفوعاً)[٢]:

أول من يدخل الجنة أنا، وفاطمة، والحسن، والحسين.
قلت: يا رسول الله، فمُحِبّونا؟ قال: «وراءكم».

قال: صحيح.

قلت: فيه إسماعيل بن عمرو البجلي، وشيخه الأجلح الكندي، وعاصم بن ضمرة، وقد ضُعّفوا، والحديث منكر من القول، يشهد القلب بوضعه[٣].

---

(١) العنوان لم يتضح في مصورة (ب).

(٢) «ما بين القوسين ليس في (أ)، وما أثبته من (ب).

(٣) في (ب): (والحديث منكر من القول القلب يشهد بوضعه)، وقوله: (القول) ليس في الأصل، وإنما هو معلق بالهامش مع الإشارة لدخوله بالصلب.

٥٨٤ ـ المستدرك (١٥١/٣): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بطة الأصبهاني، ثنا عبد الله بن محمد بن زكريا الأصبهاني، ثنا إسماعيل بن عمرو البجلي، ثنا الأجلح بن عبد الله الكندي، عن حبيب ابن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن علي ـ رضي الله عنه ـ قال: أخبرني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أن أول من يدخل الجنة أنا، وفاطمة والحسن، والحسين. قلت: يا رسول الله، فمحبونا؟ قال: «من ورائكم». =

. . . .

=

تخـريجـه:

الحديث ذكره في كنز العمال (١٢/٩٨ رقم ٣٤١٦٦)، وعزاه للحاكم فقط.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «إسماعيل، وشيخه، وعاصم ضُعّفوا، والحديث منكر من القول يشهد القلب بوضعه».

أما إسماعيل بن عمرو بن نجيح البجلي، الكوفي، ثم الأصبهاني، فهو ضعيف، ضعفه أبو حاتم، والدارقطني، وابن عدي، وزاد: له عن مسعر غير حديث منكر لا يتابع عليه، وقال الأزدي: منكر الحديث، وقال العقيلي: «في حديثه مناكير، ويُحيل عن من لا يحتمل»، وقال ابن عقدة: ضعيف ذاهب الحديث، وقال أبو الشيخ: غرائب حديثه تكثر، وقال الخطيب: صاحب غرائب، ومناكير، عن الثوري، وغيره، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال يغرب كثيراً، وذكره إبراهيم بن أَوَرْمَة، فأحسن الثناء عليه. / الضعفاء للعقيلي (١/٨٦)، والكامل لابن عدي (١/٣١٦ ـ ٣١٧)، والميزان (١/٢٣٩ رقم ٩٢٢)، واللسان (١/٤٢٥ ـ ٤٢٦ رقم ١٣٢٣).

وأما الأجلح بن عبد الله الكندي، فتقدم في الحديث (٥٣٦) أنه شيعي صدوق.

وأما عاصم بن ضمرة السَّلولي، الكوفي، فإنه صدوق يخطىء، وفي رواية حبيب بن أبي ثابت عنه مناكير، فقد وثقه ابن المديني، وابن سعد، والعجلي، وابن معين، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال البزار: هو صالح الحديث، وأما حبيب بن أبي ثابت، فروى عنه مناكير، وأحسب أن حبيباً لم يسمع منه.

وضعفه الجوزجاني، وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يرفع عن علي قوله كثيراً، فاستحق الترك، على أنه أحسن حالاً من الحارث، وقال ابن عدي: «عاصم بن ضمرة لم أذكر له حديثاً لكثرة =

. . . .

= ما يروي عن علي، مما تفرد به، ومما لا يتابعه الثقات عليه، والذي يرويه عن عاصم قوم ثقات، البليَّة من عاصم، ليس ممن يروي عنه». / الجرح والتعديل (٣٤٥/٦ رقم ١٩١٠)، والمجروحين (١٢٥/٢ ـ ١٢٦)، والكامل (١٨٦٦/٥)، والتهذيب (٤٥/٥ ـ ٤٦ رقم ٧٧).

وقد مال الذهبي إلى تضعيف عاصم هنا، وفي الميزان (٣٥٢/٢ رقم ٤٠٥٢)، وفي المغني في الضعفاء (٣٢٠/١ رقم ٢٩٨٤)، وفي ديوان الضعفاء (ص ١٥٧ رقم ٢٠٣١)، وقال في الكاشف (٥٠/٢ رقم ٢٥٢٥): «هو وسط»، ولم يذكره في «من تكلم فيه وهو موثق»، فدل على أن روايته عنده ضعيفة.

والراوي للحديث عن عاصم هنا هو حبيب بن أبي ثابت، الأسدي، مولاهم، أبو يحيى الكوفي، وهو ثقة فقيه جليل، من رجال الجماعة، إلا أنه كثير الإرسال، والتدليس، وقد عدَّه الحافظ ابن حجر في الطبقة الثالثة. / الجرح والتعديل (١٠٧/٣ ـ ١٠٨ رقم ٤٩٥)، والتهذيب (١٧٨/٢ ـ ١٨٠ رقم ٣٢٣)، والتقريب (١٤٨/١ رقم ١٠٦)، وطبقات المدلسين (ص ٨٤ رقم ٦٩).

قلت: وقد عنعن حبيب هنا، ومع ذلك، فروايته عن عاصم بن ضمرة معلولة بأمرين:

١ ـ وقوع المناكير فيها كما تقدم آنفاً عن البزار.

٢ ـ عدم سماعه من ضمرة.

تقدم آنفاً قول البزار: «وأحسب أن حبيباً لم يسمع منه»، أي من ضمرة.

وقال ابن المديني: «لم يرو حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة إلا حديثاً واحداً. / المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٢٨).

وقال سفيان: «يحدثون عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن علي أنه صلى وهو على غير وضوء، قال: يعيد، ولا يعيدون: ما سمعت =

. . . .

= حبيباً يحدث عن عاصم بن ضمرة حديثاً قط». / مقدمة الجرح والتعديل (ص ٧٩).

وقال أبو داود: «ليس لحبيب عن عاصم بن ضمرة شيء يصح». / التهذيب (٢/١٧٩).

وذكره الدارقطني في سننه أنه لا يصح سماعه منه. / جامع التحصيل (ص ١٩٠).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد لما تقدم ذكره من العلل في دراسة الإسناد، والله أعلم.

٥٨٥ ـ حديث علي:

أتانا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فوضع رجله بيني وبين فاطمة، فعلَّمنا ما نقول إذا أخذنا مضاجعنا... الحديث.

قلت: على شرط البخاري ومسلم.

---

٥٨٥ ـ المستدرك (٣/١٥١ ـ ١٥٢): حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر بن يزيد العدل ببغداد، ثنا أبو بكر محمد بن أبي العوام الرِّياحي، ثنا يزيد بن هارون، أنا العوَّام بن حَوْشب، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ قال: أتانا رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فوضع رجله بيني وبين فاطمة ـ رضي الله عنها ـ، فعلَّمنا ما نقول إذا أخذنا مضاجعنا، فقال: «يا فاطمة، إذا كنتما بمنزلتكما، فسبِّحا الله ثلاثاً وثلاثين، واحمدا ثلاثاً وثلاثين، وكبِّرا أربعاً وثلاثين، قال علي: والله ما تركتها بعد، فقال له رجل كان في نفسه عليه شيء: ولا ليلة صفِّين؟ قال علي: ولا ليلة صفين.

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الحاكم من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي ـ رضي الله عنه ـ، وقال: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وفاتهما أن الشيخين قد أخرجاه.

فالحديث أخرجه البخاري (٦/٢١٥ ـ ٢١٦ رقم ٣١١٣) في فرض الخمس، باب الدليل على أن الخمس لنوائب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، والمساكين...

و(٧/٧١ رقم ٣٧٠٥) في المناقب، باب علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ.

. . . .

= و (٥٠٦/٩ رقم ٥٣٦١ و٥٣٦٢) في النفقات، باب عمل المرأة في بيت زوجها، وباب خادم المرأة.

و (١١٩/١١ رقم ٦٣١٨) في الدعوات، باب التكبير والتسبيح عند المنام.

وأخرجه مسلم (٢٠٩١/٤ رقم ٨٠) في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التسبيح أول النهار، وعند النوم.

كلاهما من طريق شعبة، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن علي ـ رضي الله عنه ـ، أن فاطمة ـ عليها السلام ـ اشتكت ما تلقى من الرَّحى مما تطحنه، فبلغها أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أتي بسَبْي، فأتته تسأله خادماً، فلم توافقه، فذكرت لعائشة، فجاء النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فذكرت ذلك عائشة له، فأتانا، وقد أخذنا مضاجعنا، فذهبنا لنقوم، فقال: «على مكانكما»، حتى وجدت برد قدمه على صدري، فقال: «ألا أدُلّكما على خير مما سألتماني؟ إذا أخذتما مضاجعكما، فكبِّرا الله أربعاً وثلاثين، واحمدا ثلاثاً وثلاثين، وسبِّحا ثلاثاً وثلاثين، فإن ذلك خير لكما مما سألتماه».

هذا لفظ البخاري، ولفظ مسلم نحوه، وزاد البخاري في إحدى رواياته أن علياً قال: فما تركتها بعد، قيل: ولا ليلة صفِّين؟ قال: ولا ليلة صفين.

وهذه الزيادة عند مسلم أيضاً، لكن من طريق مجاهد، عن ابن أبي ليلى في الموضع السابق.

والحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٤٤/١) من طريق يزيد بن هارون، به نحو سياق الحاكم.

وأخرجه هو أيضاً (٩٥/١ ـ ٩٦ و١٣٦ مرتين).

وأبو داود (٣٠٦/٥ ـ ٣٠٧ رقم ٥٠٦٢) في الأدب، باب في التسبيح عند النوم.

كلاهما من طريق شعبة، به نحو سياق الشيخين. =

. . . .

= وأخرجه أحمد أيضاً (١/ ١٥٣).

وأبو داود في الموضع السابق برقم (٥٠٦٣)، وفي (٣/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥ رقم ٢٩٨٨) في الخراج والإمارة والفيء، باب في بيان مواضع قسم الخمس، وسهم ذي القربى.

كلاهما من طريق ابن أعْبُد، عن علي ـ رضي الله عنه ـ، به.

وأخرجه أحمد (١/ ١٢٣).

والترمذي (٩/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤ و٣٥٥ رقم ٣٤٦٩ و٣٤٧٠) في الدعوات، باب ما جاء في التسبيح، والتكبير، والتحميد عند النوم.

كلاهما من طريق عبيدة السلماني، عن علي، به.

وأخرجه أحمد أيضاً (١/ ١٠٦ ـ ١٠٧ و١٤٦ ـ ١٤٧) من طريق عطاء بن السائب، عن أبيه، عن علي، ومن طريق هبيرة بن مريم، عن علي.

وأخرجه أبو داود أيضاً (٣/ ٣٩٥ رقم ٢٩٨٩) و(٥/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩ رقم ٥٠٦٤)، من طريق علي بن الحسين، وشَبَث بن رِبْعيًّ، كلاهما عن علي، به.

دراسة الإسناد:
الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وساقه ابن الملقن، ولم يذكر تصحيح الحاكم، وعنده: «قلت: على شرط البخاري ومسلم»، وهو محتمل لتصحيحه للحديث على شرط الشيخين، لكنه على خلاف عادته، والذي يظهر أن في نسخته تصحيفاً، أو أن النظر أخطأ، فظن تصحيح الحاكم للحديث على شرط الشيخين تعقيباً من الذهبي.

وتقدم أن الحديث أخرجه الشيخان، والحاكم من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى، وبيان حال رجال إسناد الحاكم إلى ابن أبي ليلى كالتالي:

عمرو بن مُرَّة بن عبد الله بن طارق الجَمَلي ـ بفتح الجيم والميم ـ، المرادي، =

. . . .

= أبو عبد الله الكوفي، الأعمى، ثقة عابد من رجال الجماعة، وكان لا يدلّس، وقد رمي بالإرجاء. / الجرح والتعديل (٢٥٧/٦ ـ ٢٥٨ رقم ١٤٢١)، والتهذيب (١٠٢/٨ ـ ١٠٣ رقم ١٦٣)، والتقريب (٧٨/٢ رقم ٦٧٧).

والعوَّام بن حَوْشب بن يزيد الشيباني، أبو عيسى الواسطي ثقة ثبت فاضل، من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٢٢/٧ رقم ١١٧)، والتهذيب (١٦٣/٨ ـ ١٦٤ رقم ٢٩٧) والتقريب (٨٩/٢ رقم ٧٨٩).

ويزيد بن هارون بن زاذان السَّلمي، مولاهم، أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد، من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٢٩٥/٩ رقم ١٢٥٧)، والتهذيب (٣٦٦/١١ ـ ٣٦٩، رقم ٧١١)، والتقريب (٣٧٢/٢ رقم ٣٤٠).

ويزيد بن هارون ليس من شيوخ البخاري ومسلم كما يتضح من مصادر ترجمته، والراوي عنه أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي العوَّام بن يزيد بن دينار الرِّياحي، التميمي، ولم يرو له أحد من أصحاب الكتب الستة، فضلاً عن أن يكون من رجال الشيخين، وهو صدوق، له ترجمة في تاريخ بغداد (٣٧٢/١ رقم ٣٢٣)، وسير أعلام النبلاء (٧/١٣ رقم ٣)، وقال عبد الله بن أحمد عن الرِّياحي هذا: صدوق، ما علمت منه إلا خيراً، وقال الدارقطني: صدوق.

وأما شيخ الحاكم أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن فضالة بن يزيد بن عبد الملك، الأدمي، القارىء، فإنه كان من أحسن الناس صوتاً بالقرآن، وأجهرهم بالقراءة، ولم أجد من وثقه، وإنما قال عنه ابن أبي الفوارس: «كان قد خلط فيما حدث» ـ كما في تاريخ بغداد (١٤٧/٢ ـ ١٤٩ رقم ٥٦٥) ـ ، وبناء على جرح ابن أبي الفوارس له أورده الذهبي في الميزان (٥٠٢/٣ رقم ٧٣٢٣)، وأقره ابن حجر في اللسان (١٠٨/٥ رقم ٣٦٧). =

. . . .

= ولم ينفرد شيخ الحاكم هذا بالحديث، فإن الإمام أحمد كما سبق قد أخرج الحديث من طريق شيخه يزيد بن هارون، به نحو سياق الحاكم.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم فيه شيخ الحاكم، وتقدم الكلام عنه، ولكنه لم ينفرد به، فيكون الحديث صحيحاً على شرط الشيخين من طريق الإمام أحمد، وتقدم أن الحديث رواه الشيخان في صحيحيهما، والله أعلم.

٥٨٦ ــ حديث ابن مسعود مرفوعاً.

«إن فاطمة أحصنت فرجها، فحرَّم الله ذرِّيَّتها على النار».

قال: صحيح.

قلت: بل (ضعيف)[1]؛ تفرد به معاوية بن هشام، وفيه ضعف، عن عمرو بن غياث، وهو واه.

---

(١) في (أ) و(ب): (ضعفوه)، وما أثبته من التلخيص.

٥٨٦ ــ المستدرك (١٥٢/٣): أخبرنا أبو الحسين أحمد بن عثمان الآدمي ببغداد، ثنا سعيد بن عثمان الأهوازي، ثنا محمد بن يعقوب السدوسي، ثنا محمد بن عمران القيسي، ثنا معاوية بن هشام.

وحدثنا أبو محمد المزني، ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، وعبد الله بن غنام، قالا: ثنا أبو كريب، ثنا معاوية بن هشام.

وحدثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا علي بن خالد المطرز، ثنا علي بن المثنى الطوسي، ثنا معاوية بن هشام، ثنا عمرو بن غياث، عن عاصم، عن زرَّ بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ . . . ، فذكره بلفظه.

تخــريجــه:

الحديث يرويه عمرو، ويقال: عمر بن غياث، عن عاصم، عن زرّ، واختلف على عمرو بن غياث.

فرواه أبو نعيم الفضل بن دكين، عنه، عن عاصم، عن زرّ، مرسلًا، ليس فيه ذكر لابن مسعود.

وخالفه معاوية بن هشام، واختلف عليه.

فروي عنه عن عمرو، عن عاصم، عن زرّ، عن عبد الله بن مسعود موقوفاً عليه. =

. . . .

= وروي عنه، عن عمرو، عن عاصم، عن زر، عن ابن مسعود، مرفوعاً.

أما رواية أبي نعيم الفضل بن دكين فأخرجها ابن عدي في الكامل (٥/١٧١٤).

وأما رواية معاوية بن هشام للحديث موقوفاً على ابن مسعود، فأخرجها العقيلي في الضعفاء (٣/١٨٤) من طريق أحمد بن موسى الأزدي، عن معاوية، ثم قال: «هذا أولى»، فتعقبه الألباني في السلسلة الضعيفة (١/٤٦٢) بقوله: «لا يصح لا موقوفاً، ولا مرفوعاً».

وأما رواية معاوية للحديث عن عمرو بن غياث، عن عاصم، عن زر، عن مسعود، مرفوعاً، فهي التي رواها الحاكم هنا، من طريق أبي كريب، وعلي بن المثنى، كلاهما عن معاوية، به.

أما من طريق أبي كريب محمد بن العلاء، فأخرجه:

الطبراني في الكبير (٣/٣٣ رقم ٢٦٢٥).

والعقيلي في الضعفاء (٣/١٨٤).

ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٤٢٢).

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٤/١٨٨)، وفي المعرفة (٢/ل٣٢٠أ).

ثلاثتهم، عن أبي كريب، به، ولفظ العقيلي، وأبي نعيم مثله، ولفظ الطبراني نحوه.

وأما من طريق علي بن المثنى، فأخرجه:

ابن عدي في الكامل (٥/١٧١٤).

ومن طريقه، وطريق ابن شاهين أخرجه ابن الجوزي في الموضع السابق.

وأخرجه أبو نعيم في الموضع السابق أيضاً.

ثلاثتهم من طريق علي، به مثله. =

. . . .

= وبالإضافة لأبي كريب، وعلي بن المثنى، فقد رواه محمد بن عقبة السدوسي، ومحمد بن عمرو الزهري، وهارون بن حاتم، ثلاثتهم، عن معاوية بن هشام، به مثله.

أما رواية محمد بن عقبة السدوسي، فأخرجها البزار في مسنده (٣/٢٣٥ رقم ٢٦٥١).

وأبو يعلى في مسنده ــ كما في المطالب العالية المسندة (ل١٥٥ب)، والمطبوعة (٤/٧٠ رقم ٣٩٨٧).

ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن عدي في الموضع السابق.

وأما رواية محمد بن عمرو الزهري، فأخرجها أبو نعيم، وابن عدي في الموضعين السابقين.

ورواية هارون بن حاتم أخرجها أيضاً أبو نعيم في الموضع نفسه.

وقد نقل العقيلي عن البخاري قوله عن عمرو بن غياث: «في حديثه نظر» ــ يعني هذا الحديث ــ .

وقال البزار: «لا نعلم رواه عن عاصم هكذا إلا عمرو، وهو كوفي لم يتابع على هذا، وقد رواه غير معاوية عن عمرو بن غياث، عن عاصم، عن زر، مرسلاً». اهـ.

وقال ابن عدي: «سمعت ابن سعيد يقول: كان عند أبي كريب حديث عاصم، عن زر، عن عبد الله: إن فاطمة حصَّنت فرجها، وكان حديثه، حدث به علي بن المثنى، فتُكلِّم فيه من مجراهُ؛ لأن الحديث عند جماعة مرسل، عن معاوية».

وفي لسان الميزان (٤/٣٢٣) نقل عن الدارقطني أنه سئل في العلل عن هذا الحديث، فقال: «يرويه عمرو بن غياث، واختلف عنه، فقال معاوية بن هشام، فذكره موصولاً، وخالفه أبو نعيم، فقال: عن عمرو بن غياث، مرسلاً. قال الدارقطني: ويقال عمر بن غياث ــ يعني بضم أوله ــ، وهو من شيوخ الشيعة، من أهل الكوفة». =

= وتابع عمراً تليد.

قال السيوطي في اللآلىء (١/ ٤٠١): «أخرجه ابن شاهين، وابن عساكر من طريق محمد بن عبيد بن عتبة، عن محمد بن إسحاق البَلْخي، عن تليد، عن عاصم، به، وهذه متابعة لعمر، وتليد روى له الترمذي، لكنه رافضي». اهـ.

ورواه المهرواني من طريق ابن عقدة، عن ابن سابق، عن حفص بن عمر الأيلي، عن عبد الملك بن الوليد بن معدان، وسلام بن سليمان القاري، عن عاصم بن بهدلة، عن زر بن حبيش، عن حذيفة بن اليمان، رفعه مثله.

ذكره السيوطي في الموضع السابق، ونقل عن الخطيب قوله في المهروانيات: «كذا روي هذا الحديث، عن عاصم، عن زر، عن حذيفة، وخالفهما عمر بن غياث، فرواه عن عاصم، عن زر، عن ابن مسعود، وقوله أشبه بالصواب».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل ضعيف، تفرد به معاوية، وفيه ضعف، عن ابن غياث، وهو واه بمرة».

ومعاوية هذا هو ابن هشام القَصَّار، أبو الحسن الكوفي، والذهبي هنا يميل إلى تضعيفه، بينما هو يدافع عنه في باقي كتبه.

فقد ذكره في الميزان (٤/ ١٣٨ رقم ٨٦٣٤)، وقال: «ما ذكرته لشيء فيه، إلا أن أبا الفرج (وهو ابن الجوزي) قال: قيل: هو معاوية بن أبي العباس، روى ما ليس من سماعه، فتركوه. قلت: هذا خطأ منك، ما تركه أحد».

وقال في المغني (٢/ ٦٦٦ ـ ٦٦٧ رقم ٦٣٢٤): «معاوية بن هشام القصار، عن الثوري، وثقه أبو داود، وقال أبو حاتم: صدوق، وأما ابن الجوزي، فقال: قيل: هو معاوية بن أبي العباس، روى ما ليس من سماعه، فتركوه. =

. . . .

= قلت: ما تركه أحد».

وأورده في ديوان الضعفاء (ص ٣٠٣ رقم ٤١٧٣)، فقال: «معاوية بن هشام القصار: ثقة، غلط من تكلم فيه».

وأورده في «من تكلم فيه وهو موثق» (ص ١٧٧ رقم ٣٣٢)، وقال: «صدوق».

وفي الكاشف (٣/١٥٩ رقم ٥٦٣٠) قال: «كوفي ثقة... ، كان بصيراً بعلم شريك».

فهذه النقول تدلُّ على تراجع الذهبي عن القول بتضعيف معاوية بن هشام.

أما من حيث منزلة معاوية عند أئمة الجرح والتعديل، فقد اختلفت أقوالهم فيه، وأعدل الأقوال فيه ما اختاره الذهبي في «من تكلم وهو موثق»، بقوله: «صدوق»، وهو قول أبي حاتم الرازي، وابن سعد.

وقد أنكرت على معاوية بعض الأحاديث، وهو من المكثرين جداً، قال ابن سعد: كثير الحديث، وقال ابنه الحسن: كان عند أبي عن الثوري ثلاثة عشر ألفاً، فمثل هذا الراوي إذا أخطأ في أحاديث يسيرة، فإنها تحتمل له في جنب ما روى، وهي أحاديث معروفة ومحصورة، وهذا ابن عدي بعد أن ذكر أحاديث انتقدت على معاوية هذا، يقول في كامله (٦/٢٤٠٣): «ولمعاوية بن هشام ــ غير ما ذكرت ــ حديث صالح، عن الثوري، وقد أغرب عن الثوري بأشياء، وأرجو أنه لا بأس به». اهـ، وانظر التهذيب (١٠/٢١٨ ــ ٢١٩، رقم ٤٠١).

وأما هذا الحديث فالحمل فيه ليس على معاوية، بل على عمرو بن غياث، وما المانع أن يكون عمراً رواه لمعاوية على هذا الوجه، ورواه لأبي نعيم عن زرٍّ، مرسلاً؟ فعمرو، ويقال: عمر بن غياث الحضرمي، الكوفي هذا شيعي منكر الحديث، ضعيف، قال أبو حاتم، والبخاري، وابن عدي: منكر الحديث، وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، على قلَّة روايته، يروي عن عاصم ما ليس من حديثه، إن سمع من عاصم ما روى عنه، ولعله سمع =

. . . .

= من اختلاط عاصم؛ لأن عاصماً اختلط في آخر عمره، فإن سمع منه ما روى قبل الاختلاط، فالاحتجاج بروايته ساقط؛ مما يتفرد عنه مما ليس من حديثه»، وقال الدارقطني: ضعيف، من شيوخ الشيعة. اهـ. من المجروحين (٢/٨٨)، والكامل (٥/١٧١٤)، والميزان (٣/٢١٦ ـ ٢١٧ رقم ٦١٨٣)، واللسان (٤/٣٢٢ ـ ٣٢٣ رقم ٩١٠).

ومع ما تقدم عن حال ابن غياث، ففي سماعه من عاصم نظر، تقدم أن ابن حبان شك في سماعه منه، وجزم البخاري بعدم سماعه منه كما في الموضع السابق من الكامل، فقال: «ثنا عمر بن غياث، عن عاصم، ولم يذكر سماعاً من عاصم، معضل الحديث».

ومع ذلك أيضاً، ففي الحديث اضطراب في وصله، ووقفه، وإرساله كما سبق، والحمل فيه على عمرو بن غياث، ولا ذنب لمعاوية فيه.

وقد تابع عمراً تَلِيد ـ بفتح، ثم كسر، ثم تحتانيَّة ساكنة ـ، ابن سليمان المحاربي، الكوفي، الأعرج، وهو رافضي رماه بالكذب غير واحد، منهم ابن معين، والساجي، وقال الحاكم: كذبه جماعة من العلماء، وقال الجوزجاني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ثنا تليد بن سليمان، وهو عندي كان يكذب، وكان محمد بن عبيد يسيء القول فيه، وقال ابن معين: تليد بن سليمان كان كذاباً، وكان يشتم عثمان بن عفان، وكل من شتم عثمان، أو أحداً من أصحاب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: دجَّال فاسق ملعون، لا يكتب حديثه، وعليه لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين. اهـ. من الكامل (٢/٥١٦ ـ ٥١٧)، والميزان (١/٣٥٨ رقم ١٣٣٩)، والتهذيب (١/٥٠٩ ـ ٥١٠ رقم ٩٤٨).

والرواي عن تليد هو محمد بن إسحاق بن حرب اللؤلؤي البَلْخي، وكان أحد الحفاظ، إلا أنه اتهم بالكذب ووضع الحديث، قال صالح جزرة: كان يضع للكلام إسناداً، وكان كذاباً يروي أحاديث مناكير، وقال ابن عدي: لا أرى حديثه يشبه حديث أهل الصدق، وقال الخطيب: لم يكن يوثق =

في علمه، وقال أحمد بن سيار: ذكرته لأبي رجاء قتيبة، فجعل يذكره بأسوأ الذكر، قال أحمد: وأخبرني أبو حاتم، والجوزجاني...، وذكر بعض الحكايات التي تدل على أنه يضع في الحال عند المناظرة. / الكامل لابن عدي (٦/٢٢٨٢)، وتاريخ بغداد (١/٢٣٤ ـ ٢٣٦ رقم ٥٢)، والميزان (٣/٤٧٥ ـ ٤٧٦ رقم ٧١٩٩)، واللسان (٥/٦٦ ـ ٦٧ رقم ٢١٨).

وأما الطريق التي رواها المهرواني، وفيها جعل الحديث من مسند حذيفة، ففي سندها حفص بن عمر بن دينار الأَيْليّ، وهو كذاب، قال أبو حاتم: كان شيخاً كذاباً، وقال الساجي: كان يكذب، وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث، وقال ابن حبان: «يقلب الأخبار، ويلزق بالأسانيد الصحيحة المتون الواهية، ويعمد إلى خبر يُعرف من طريق واحد، فيأتي به من طريق آخر لا يعرف»، إلا أن ابن حبان جمع بين الأيلي هذا، والحبطي، فعدَّه الذهبي واهماً في ذلك. وقال ابن عدي: أحاديثه كلها إما منكر المتن، أو منكر الإسناد، وهو إلى الضعف أقرب». اهـ. من المجروحين (١/٢٥٨)، والكامل (٢/٧٩٦ ـ ٧٩٧)، والميزان (١/٥٦١ ـ ٥٦٢ رقم ٢١٣٢)، واللسان (٢/٣٢٤ ـ ٣٢٥ رقم ١٣٢٧).

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق عمرو بن غياث ضعيف جداً؛ لما تقدم في دراسة الإسناد.

وهو موضوع من الطريقين الآخرين، أما الأولى، ففي سندها تليد، ومحمد بن إسحاق البلخي، وقد اتُهما بالكذب، وأما الأخرى، ففي سندها حفص بن عمر الأيلي، وتقدم أنه كذاب، والله أعلم.

٥٨٧ ــ حديث أبي هريرة مرفوعاً:

«يبعث الأنبياء يوم القيامة، وأبعث على البراق، وتبعث فاطمة أمامي، ويبعث صالح على ناقته».

قال: على شرط مسلم.

قلت: فيه أبو مسلم قائد الأعمش، لم يخرجوا له[1]، قال البخاري: فيه نظر[2]، وقال غيره[3]: متروك.

---

(١) يعني أصحاب الكتب الستة، وإنما أخرج له البخاري تعليقاً كما في الكاشف (٢/٢٢٧ رقم ٣٥٩٧)، والتهذيب (٦/١٦ رقم ٣٠).

(٢) في الضعفاء للعقيلي (٣/١٢١) قال البخاري: «عبيد الله بن سعيد قائد الأعمش في حديثه نظر».

(٣) لم أجد من قال عن أبي مسلم هذا: متروك، وسيأتي ذكر أقوال النقاد فيه في دراسة الإسناد.

٥٨٧ ــ المستدرك (٣/١٥٢ ــ ١٥٣): أخبرنا أحمد بن بالويه العقصي من أصل كتابه، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا محمد بن عبد الله بن نمير، ثنا أبو مسلم قائد الأعمش، ثنا الأعمش، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ: «تبعث الأنبياء يوم القيامة على الدوابِّ؛ ليوافوا بالمؤمنين من قومهم المحشر، ويبعث صالح على ناقته، وأبعث على البراق، خَطْوُها عند أقصى طرفها، وتبعث فاطمة أمامي».

تخريجه:

الحديث من طريق أبي مسلم قائد الأعمش لم أجد من أخرجه سوى الحاكم، وقد ذكره السيوطي في اللآلىء (٢/٤٤٦)، وعزاه للحاكم فقط.

وله طريق أخرى.

قال الخطيب في تاريخه (٣/١٤٠ ــ ١٤١): حدثنا أبو علي الحسن بن محمد بن إسماعيل البزاز، حدثنا أبو محمد عبيد الله بن محمد بن عائذ الخلَّال، حدثنا أبي محمد بن عائذ، حدثنا علي بن داود القنطري، حدثنا عبد الله بن صالح، حدثنا يحيى بن أيوب، عن ابن جريج، عن محمد بن كعب القرظي، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ: «يبعث الله الأنبياء على الدواب، ويُبْعث صالحاً على ناقته، كما يُوافي بالمؤمنين من أصحابه المحشر، ويبعث بابني فاطمة: الحسن والحسين على ناقتين، وعلي بن أبي طالب على ناقتي، وأنا على البراق، ويُبْعث بلالاً على ناقة ينادي بالأذان، وشاهده حقاً، حتى إذا بلغ: أشهد أن محمداً رسول الله، شهدتها جميع الخلائق من المؤمنين الأولين والآخرين، فقُبلت ممن قُبلت منه».

وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/٢٤٦).

وابن عساكر في تاريخه ــ كما في السلسلة الضعيفة للألباني (٢/١٩١) ــ.

كلاهما من طريق الخطيب.

قال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع على رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وعبد الله بن صالح هو كاتب الليث، قال أحمد بن حنبل: ليس بشيء، وقال ابن حبان: كان منكر الحديث جداً، يروي عن الأثبات ما ليس من حديث الثقات، وكان له جار يضع الحديث على شيخ عبد الله، ويكتبه بخط يشبه خط عبد الله، ويرميه في داره بين كتبه، فيتوهَّم عبد الله أنه خطه، فيحدث به».

وتعقب السيوطي ابن الجوزي بطريق الحاكم هذه، وبشواهد من حديث بريدة، وعلي، وأنس، وسيأتي ذكرها.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: «أبو مسلم لم يخرجوا له، قال البخاري: فيه نظر، وقال غيره: متروك». =

= وأبو مسلم هذا اسمه عبيد الله بن سعيد بن مسلم الجعفي، الكوفي، قائد الأعمش، وهو ضعيف، قال البخاري: في حديثه نظر، وقال أبو داود: عنده أحاديث موضوعة، وذكر له العقيلي حديثاً، وقال: «لا يتابع على هذا، ولا على غيره، في حديثه عن الأعمش وهم كثير»، وقال ابن حبان في ترجمة الحسن بن الحسين من كتاب المجروحين: «عبيد الله بن سعيد قائد الأعمش كثير الخطأ، فاحش الوهم، ينفرد عن الأعمش وغيره بما لا يتابع عليه». اهـ. من المجروحين (١/٢٣٩)، والضعفاء للعقيلي (٣/١٢١)، والتهذيب (٦/١٦ رقم ٣٠)، والتقريب (١/٥٣٣ رقم ١٤٥٠).

وأما الطريق الأخرى التي رواها الخطيب، فلها خمس علل:

١ ــ ابن جريج لم يذكروا له سماعاً من محمد بن كعب القرظي، وكلاهما مشهور، ولو سمع منه لنصُّوا عليه. / انظر تهذيب الكمال (٢/٨٥٥) و (٣/١٢٦٢ ــ ١٢٦٣).

٢ ــ عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي، مولاهم، المكي ثقة فقيه فاضل، من رجال الجماعة، إلا أنه مدلس من الثالثة، قال الدارقطني: شرّ التدليس تدليس ابن جريج، فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح، وقد عنعن هنا. / انظر الجرح والتعديل (٥/٣٥٦ ــ ٣٥٨ رقم ١٦٨٧)، والتهذيب (٦/٤٠٢ ــ ٤٠٦ رقم ٨٥٥)، والتقريب (١/٥٢٠ رقم ١٣٢٤)، وطبقات المدلسين (ص ٩٥ رقم ٨٣).

٣ ــ يحيى بن أيوب الغافقي تقدم بالحديث (٥١٩) أنه: صدوق ربما أخطأ.

٤ ــ عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، مولاهم، أبو صالح المصري كاتب الليث، صدوق، إلا أنه كثير الغلط، وفيه غفلة، كان ــ كما قال ابن حبان: ــ صدوقاً في نفسه، وإنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له كان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح، ويكتب بخط يشبه خط عبد الله، ويرميه في داره بين كتبه، فيتوهَّم عبد الله أنه خطه، فيحدث به. =

. . . .

وقد أثنى على عبد الله هذا النضر بن عبد الجبار، وسعيد بن عفير، وقال عبد الملك بن شعيب بن الليث: ثقة مأمون، ووثقه ابن معين، وقال أبو زرعة: حسن الحديث، وقال يعقوب بن سفيان: ثنا أبو صالح، الرجل الصالح، وقال ابن عدي: هو عندي مستقيم الحديث، إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده، ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب.

وقد ذكر أبو زرعة وأبو حاتم قصة جار عبد الله، ووضعه الحديث، وسمياه: خالد بن نجيح. وقال الإمام أحمد عن عبد الله هذا: كان أول أمره متماسكاً، ثم فسد بآخره، ليس هو بشيء، وكذبه صالح بن محمد، وقال ابن المديني: ضربت على حديثه، وما أروي عنه شيئاً، وقال أحمد بن صالح: متهم، ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة. اهـ. من الكامل لابن عدي (٤/١٥٢٢ ـ ١٥٢٥)، والتهذيب (٥/٢٥٦ ـ ٢٦١ رقم ٤٤٨)، والتقريب (١/٤٢٣ رقم ٣٨١).

٥ ـ الخطيب روى الحديث في ترجمة محمد بن عائذ بن الحسين بن مهدي الخلال، ولم يذكر فيه جرحاً، ولا تعديلاً، ولم يذكر أنه روى عنه سوى ابنه عبيد الله، فهو مجهول.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لضعف أبي مسلم قائد الأعمش، وأما الطريق الأخرى التي رواها الخطيب فضعيفة جداً لما تقدم في دراسة الإسناد، وأما الشيخ الألباني، فذكر الحديث في السلسلة الضعيفة (٢/١٩١ رقم ٧٧١)، من طريق الخطيب، وحكم عليه بالوضع، وذكر برقم (٧٧٢ و٧٧٣ و٧٧٤) الشواهد التي تعقب السيوطي بها ابن الجوزي، وحكم عليها بالوضع، والأول والثاني منها بمعنى هذا الحديث، وفي سند الأول محمد بن الفضل بن عطية، وتقدم في الحديث (٥١٩) أنه كذاب، وفي سند الثاني عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، وتقدم في الحديث (٥٦٣) أنه متروك، فلا يستقيم ضعف الحديث بشيء من هذه الشواهد، وأما متنه فلا يخفى ما فيه على من تأمله، والله المستعان.

٥٨٨ ـ حديث علي مرفوعاً:

«إذا كان يوم القيامة نادى منادٍ من وراء (الحجاب)[١]: يا أهل الجمع غُضّوا أبصاركم حتى تَمُرَّ فاطمة».

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: لا والله، بل موضوع؛ وفيه العباس بن الوليد بن بكّار: قال الدارقطني: كذاب[٢].

---

(١) في (أ) و(ب): (الحجُب)، وما أثبته من المستدرك وتلخيصه.

(٢) الضعفاء والمتروكون (ص ٣٢١ رقم ٤٢٣).

٥٨٨ ـ المستدرك (٣/١٥٣): أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن عتاب العبدي ببغداد، وأبو بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة، وأبو العباس محمد بن يعقوب، وأبو الحسين بن ماتي بالكوفة، والحسن بن يعقوب العدل، قالوا: ثنا أبراهيم بن عبد الله العبسي، ثنا العباس بن الوليد بن بكار الضبي، ثنا خالد بن عبد الله الواسطي، عن بيان، عن الشعبي، عن أبي جحيفة، عن علي ـ عليه السلام ـ، قال: سمعت النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ يقول: «إذا كان يوم القيامة نادى منادٍ من وراء الحجاب: يا أهل الجمع غُضّوا أبصاركم عن فاطمة بنت محمد ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ حتى تَمُرَّ».

تخـريجـه:

الحديث أخرجه ابن حبان في المجروحين (٢/١٩٠).

وابن عدي في الكامل (٥/١٦٦٥ ـ ١٦٦٦).

وابن الجوزي في العلل (١/٢٦٠ ـ ٢٦١ رقم ٤٢٠ و٤٢١).

وأورده في الموضوعات (١/٤٢٣) معلقاً.

وأخرجه تمام في فوائده ـ كما في اللآلىء (١/٤٠٢) ـ. =

جميعهم من طريق العباس بن الوليد، به، ولفظ ابن عدي، وأحد ألفاظ ابن الجوزي في العلل بنحوه، ولفظ الباقين بمثله.

قال ابن عدي: «هذا الحديث بهذا الإسناد منكر، لا أعلم قد رواه عن خالد غير عباس هذا».

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقـوله: «لا والله، بل موضوع، والعباس قال الدارقطني: كذاب».

والعباس هذا هو ابن الوليد بن بكّار الضَّبِّي، وتقدم في الحديث (٥٦٣) أنه كذاب.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد، لنسبة العباس إلى الكذب.

وقد تابع العباس عبد الحميد بن بحر، لكن الحديث موضوع من طريقه، وسيأتي الكلام عنه في الحديث الآتي، مع ماله من شواهد لا ترفع من درجته، فأمثلها ضعيف جداً، وأغلبها موضوع، وعلامة الوضع على متنه تلوح، والله أعلم.

٥٨٩ ـ وذكره[١] الحاكم بعد ذلك من طريق آخـر وفيه زيادة، وهي:

«تمر وعليها (رَيْطَتان)[٢] خضراوان».

وفيـه عبد الحميـد بن بَحْر، قـال ابن حبان: كـان يسـرق الحديث[٣].

(١) في (ب): (ثم ذكره)، وفي التلخيص: (ثم أورده الحاكم بعد ورقتين: أخبرنا...) الخ، وما أثبته من (أ).

(٢) في (أ): (رباطان)، وما أثبته من (ب)، والمستدرك المطبوع والمخطوط، وفي التلخيص المخطوط: (ربطتان)، وفي المطبوع: (ريطان).

والرَّيْطة: كل مُلاءة ليست بِلِفْقَيْن، وقيل: كل ثوب رقيق، لينٌ، والجمع: رَيطٌ، ورِياط. / النهاية (٢/٢٨٩).

(٣) المجروحين (٢/١٤٢).

٥٨٩ ـ المستـدرك (٣/١٦١): أخبرني أبـو بكر أحمـد بن جعفر بن حمـدان، ثنا إبراهيم بن عبد الله بن مسلم البصـري، ثنا عبـد الحميد بن بحـر، ثنا خالد بن عبد الله، عن بيان، عن الشعبي، عن أبي جحيفة، عن علي ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «إذا كان يوم القيامة قيل: يا أهل الجمع غُضُّوا أبصاركم، وتمر فاطمة بنت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فتمر وعليها ريطان خضراوان».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق القطيعي.

والقطيعي أخرجـه في زياداتـه على الفضـائل لأحمـد (٢/٧٦٣ ـ ٧٦٤ رقم ١٣٤٤).

وأخرجه الطبراني في الكبير (١/٦٥ ـ ٦٦ رقم ١٨٠).

وفي الأوسط ـ كما في المجمع (٩/٢١٢) ـ. =

....

= وأبو نعيم في المعرفة (٢/ل ٣٢٠ أ).

ومن طريقهما الذهبي في الميزان (٢/٥٣٨).

وأخرجه ابن الجوزي في العلل (١/٢٦١ رقم ٤٢٢ و٤٢٣).

جميعهم من طريق عبد الحميد بن بحر، به مثله، عدا ابن الجوزي فلفظه نحوه.

قال الهيثمي: «فيه عبد الحميد بن بحر، وهو ضعيف».

دراسة الإسناد:

الحديث في سنده عبد الحميد بن بحر وتقدم في الحديث رقم (٥٥٢) أنه يسرق الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة عبد الحميد بن بحر لسرقة الحديث.

وله شاهد من حديث أبي أيوب، وأبي سعيد، وأبي هريرة، وعائشة ـ رضي الله عنهم ـ.

أما حديث أبي أيوب ـ رضي الله عنه ـ، فلفظه: «إذا كان يوم القيامة نادى منادٍ من بطنان العرش، يا أهل الجمع نكِّسوا أبصاركم حتى تمر فاطمة بنت محمد على الصراط، فتمر مع سبعين ألف جارية من الحور العين كمر البرق».

أخرجه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات ـ كما في اللآلىء (١/٤٠٣) ـ، واللفظ له.

وابن الجوزي في العلل (١/٢٦١ ـ ٢٦٢ رقم ٤٢٤) بنحوه.

كلاهما من طريق محمد بن يونس الكديمي، عن الحسين بن الحسن الأشقر، عن قيس بن الربيع، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة، عن أبي أيوب، به. =

. . . .

= قال السيوطي: «محمد بن يونس هو الكديمي، وهو والثلاثة فوقه متروكون».

وقال ابن الجوزي: «فيه سعد بن طريف الكذاب، وفيه قيس بن الربيع، قال يحيى: ليس بشيء، وكان يتشيع. وفيه الكديمي وقد كذبوه».

قلت: الحديث من هذه الطريق لا شك في وضعه؛ سعد بن طريف، والأصبغ بن نباتة، تقدم في الحديث (٥٥٢) أنهما متروكان، ورميا بالوضع.

وحسين الأشقر تقدم في الحديث (٥٦٠) أنه ضعيف، ويغلو في التشيع.

ومحمد بن يونس الكديمي، تقدم في الحديث (٥٧٠) أنه متهم بالوضع.

وأما حديث أبي سعيد ــ رضي الله عنه ــ، فهو من طريق داود بن إبراهيم العقيلي، عن خالد بن عبد الله الطحَّان، عن الجُرَيْري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، به نحو الحديث السابق رقم (٥٨٨).

أخرجه أبو الفتح الأزدي في الضعفاء ــ كما في اللآلئ (١/٤٠٤) ــ.

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/٢٦٢ رقم ٤٢٥) وقال: «قال الأزدي الحافظ، هذا حديث منكر، وقد رواه العباس بن بكار عن خالد الطحان، عن بيان، عن الشعبي، وهو أيضاً طريق لا يحمل مثله، ولا يصح من هذين الطريقين، ولم يرو هذا الحديث عن خالد الطحان عن الجُرَيْري، ولا عن خالد بن بيان أحد ممن يرجع إلى قوله، وقد حدث عن خالد الطحان عالم من الثقات فلم نجد عند أحد منهم هذا، وداود بن إبراهيم العقيلي كذاب لا يحتج به». اهـ.

ونقل الذهبي في الميزان (٢/٤ رقم ٢٥٩٤) تكذيب الأزدي لداود العقيلي، وعليه فالحديث موضوع بهذا الإسناد لأجله.

وأما حديث أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ، فهو من طريق أبي سفيان يزيد بن عمرو الغنوي، عن عمير بن عمران، عن حفص بن غياث، عن محمد بن عبيد الله العَرْزَمي، عن عطاء، عن أبي هريرة، بنحو سابقه.

أخرجه الأزدي في الضعفاء أيضاً ــ كما في الموضع السابق من اللآلئ ــ. =

= وأبو نعيم في دلائل النبوة (٢/٧٠٧ رقم ٥٥٠).

وابن الجوزي في العلل (١/٢٦٢ رقم ٤٢٦) من طريق الأزدي وقال: «فيه العَرْزَمي، قال أحمد: ترك الناس حديثه. وفيه عمير بن عمران، قال ابن عدي: حدث بالبواطيل عن الثقات، والضعف على رواياته بيِّن».

وقال السيوطي: «العَرْزَمي، وعمير متروكان».

قلت: محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العَرْزَمي ـ بفتح المهملة، والزاي، بينهما راء ساكنة ـ، الفزاري، أبو عبد الرحمن الكوفي، متروك. / الكامل (٦/٢١١١ ـ ٢١١٦)، والتهذيب (٩/٣٢٢ ـ ٣٢٤ رقم ٦٣٣)، والتقريب (٢/١٨٧ رقم ٤٩٣).

وعمير بن عمران الحنفي ضعيف جداً، قال ابن عدي: «حدَّث بالبواطيل عن الثقات، وخاصة عن ابن جريج، والضعف بيِّن على حديثه».

وقال العقيلي: «في حديثه وهم وغلط». / الكامل (٥/١٧٢٥)، والضعفاء للعقيلي (٣/٣١٨)، واللسان (٤/٣٨٠ رقم ١١٣٧).

وعليه فالحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد.

وللحديث أبي هريرة طريق أخرى أيضاً، أخرجها أبو بكر الشافعي في الغيلانيات ـ كما في الموضع السابق من اللآلىء ـ، من طريق عمرو بن زياد الثوباني، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن أبي هريرة، به نحو سابقه.

والحديث موضوع من هذه الطريق؛ عمرو بن زياد الثوباني تقدم في الحديث (٤٩٠) أنه وضاع.

وأما حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ، فهو من طريق حسين بن معاذ بن حرب، أبي عبد الله الأخفش، ويرويه من طريقين:

١ ـ عن شاذ بن فياض، عن حماد بن سلمة. =

. . . .

٢ ــ عن الربيع بن يحيى الأشناني، قال: حدثني جار لحماد بن سلمة، قال: نا حماد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به نحو سابقه.

أخرجه أبو الحسين بن بشران في الأول من فوائده من الطريق الأولى ــ كما في الموضع السابق من اللآلىء ــ.

والخطيب في تاريخه (٨/١٤١ و١٤٢) من كلا الطريقين.

ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/٢٦٣ رقم ٤٢٧ و٤٢٨) وقال: «في الطريق الأول شاذ ابن فياض، قال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويرفع الموضوعات».

قلت: عبارة ابن حبان في المجروحين (١/٣٦٣ ــ ٣٦٤): «كان ممن يرفع الموقوفات، ويقلب الأسانيد، لا يشتغل بروايته، كان محمد بن إسماعيل البخاري ــ رحمة الله عليه ــ شديد الحمل عليه». اهـ.

قال ابن الجوزي: وفي الطريق الثاني: جار حماد وهو مجهول.

قلت: هو مبهم، حيث جاء في سند الحديث: «حدثني جار لحماد»، ومع ذلك فمدار كلا الطريقين على الحسين بن معاذ بن حرب الأخفش، أبو عبد الله الحَجَبي، ذكره الخطيب (٨/١٤١ ــ ١٤٢ رقم ٤٢٣٤) وما ذكره بجرح ولا تعديل، بل ساق له هذا الخبر المنكر من رواية النجَّاد والخراساني، عنه. . .»، ثم ذكر الحديث، وقال: «فالحسين قد اضطرب في إسناده، فإن اللذَيْن روياه عنه ثقتان، ومع اضطرابه، فأتى بهذا الباطل». اهـ.

وعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً، وليس في طرق الحديث المتقدمة ما يرفع من درجة الحديث، ومع ذلك فمتنه منكر كما قال ابن عدي، والأزدي، والذهبي، وابن حجر في اللسان (٢/٤١٥)، وغيرهم، والله أعلم.

٥٩٠ ـ حديث علي:

قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لفاطمة: «إن الله يغضب لغضبك، ويرضى لرضاك».

قال: صحيح.

قلت: بل فيه حسين بن زيد، منكر الحديث، لا يحل أن يحتج به[١].

(١) في (ب): (قلت: فيه حسين بن زيد منكر الحديث).

٥٩٠ ـ المستدرك (٣/١٥٣ ـ ١٥٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري.

وأخبرنا محمد بن علي بن دحيم بالكوفة، ثنا أحمد بن حاتم بن أبي غرزة، قالا: ثنا عبد الله بن محمد بن سالم، ثنا حسين بن زيد بن علي، (عن علي بن عمر بن علي)، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ لفاطمة...، فذكره بلفظه.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١/٦٦ رقم ١٨٢).

وابن عدي في الكامل (٢/٧٦٢).

والدولابي في الذرية الطاهرة (ص ٧٩).

وأبو نعيم في المعرفة (٢/ل ٣٢٠ أ).

وأبو صالح المؤدب في «مناقب فاطمة» ـ كما في الميزان (٢/٤٩٢) ـ.

جميعهم من طريق عبد الله بن محمد بن سالم، به مثله.

. . . .

وأخرجه أيضاً ابن النجار ـ كما في كنز العمال (١٣/ ٦٧٤ رقم ٣٧٧٢٥) ـ.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل حسين منكر الحديث، لا يحل أن يحتج به».

وحسين هذا هو ابن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وتقدم في الحديث (٥٧٧) أنه ضعيف، وقد أورد ابن عدي هذا الحديث في ترجمته، في ما أنكر عليه، وقال: «وجدت في بعض حديثه النُكرة».

وقد ذكر الذهبي محمد بن سالم القزاز المفلوح في الموضع السابق من الميزان، وقال عنه: «ما علمت به بأساً. . . ، إلا أنه أتى بما لا يُعرف»، ثم ساق هذا الحديث.

وفي سند الحديث أيضاً علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وهو مستور ـ كما في التقريب (٢/ ٤١ رقم ٣٨٦) ـ، ذكره ابن حبان في ثقاته (٨/ ٤٥٦)، وقال: «يعتبر حديثه من غير رواية أولاده عنه»، وانظر التهذيب (٧/ ٣٦٧ رقم ٥٩٣).

وقد وقع تصحيف في سند الحديث في المستدرك، وتلخيصه المخطوطين والمطبوعين.

أما في المستدرك والتلخيص المطبوعين، فهكذا: (. . . حسين بن زيد بن علي، عن عمر بن علي، عن جعفر بن محمد. . .)، تصحف اسم علي بن عمر بن علي إلى عمر بن علي، وأظنه بسبب المجاورة لما قبله.

وأما في المخطوطين، فهكذا: (. . . حسين بن زيد بن علي، عن جعفر بن محمد. . .) بلا واسطة بينهما.

أقول: والصواب ما أثبته كما في بقية مصادر التخريج، وكما في ترجمة كل من

. . . .

حسين بن زيد، وعلي بن عمر، وهكذا جاء في علل الدارقطني (٣/١٠٣ ـ ١٠٤)، حيث ذكر للحديث علة أخرى.

فقد سئل الدارقطني عن هذا الحديث، فقال: «يرويه حسين بن زيد بن علي، عن علي بن عمر بن علي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن الحسين بن علي. وغيرُه يرويه عن جعفر، عن أبيه، مرسلاً، والمرسل أشبه».

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم في دراسة الإسناد.

٥٩١ ـ حديث جُمَيْع بن عُمير:

سمعت عائشة قالت: ما أعلم رجلاً (كان)[١] أحب إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ[٢] من علي، ولا امرأة أحب إليه من (امرأته)[٣].

قال: صحيح.

قلت: جُمَيْع مُتَّهم، ولم تقل عائشة هذا أصلاً.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٢) قوله: (صلى الله عليه وسلم) ليس في (ب).

(٣) في (أ): (ابنته).

٥٩١ ـ المستدرك (٣/١٥٤): حدثنا أبو بكر محمد بن علي الفقيه الشاشي، ثنا أبو طالب أحمد بن نصر الحافظ، ثنا علي بن سعيد بن بشير، عن عباد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسماعيل بن رجاء الزبيدي، عن أبي إسحاق الشيباني، عن جُميع بن عمير، قال: دخلت مع أمي على عائشة، فسمعتها من وراء الحجاب وهي تسألها عن علي، فقالت: تسألني (كذا) عن رجل والله ما أعلم رجلاً كان أحب إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ من علي، ولا في الأرض امرأة كانت أحب إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ من امرأته.

وقوله: (تسألني) كذا جاء في المستدرك المطبوع والمخطوط.

تخـريجـه:

الحديث أخرجه النسائي في الخصائص (ص ١٢٨ رقم ١١٢) من طريق عبد العزيز ابن الخطاب، عن محمد بن إسماعيل بن رجاء الزبيدي، به نحوه، وأشار المحقق إلى أن في الأصل: (تسلني)، وهو بنحو ما عند الحاكم، وصوَّبها هكذا: (تسأليني) بناء على السياق كما قال.

=

=

وأخرجه النسائي أيضاً (ص ١٢٧ رقم ١١١) من طريق ابن أبي غَنيَّة، عن أبيه، عن أبي إسحاق، عن جميع قال: دخلت مع أمي على عائشة، وأنا غلام، فذكرت لها علياً، فقال: (كذا، والصواب: فقالت): ما رأيت رجلاً أحب إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ منه، ولا امرأة أحب إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ من امرأته.

وأخرجه الحاكم (٣/١٥٧).

والترمذي في سننه (١٠/٣٧٥ رقم ٣٩٦٥) في فضل فاطمة ــ رضي الله عنها ــ، من كتاب المناقب.

وابن عبد البر في الاستيعاب (١٣/١٢٠).

ثلاثتهم من طريق عبد السلام بن حرب، عن أبي الجحاف، عن جُميع بن عمير، قال: دخلت مع عمتي على عائشة، فسُئلت: أي الناس كان أحب إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ؟ قالت: فاطمة، فقيل: من الرجال؟ قالت: زوجها، وإن كان ما علمتُ صوّاماً قوّاماً.

هذا سياق الترمذي والحاكم، وأما سياق ابن عبد البر فهو بنحوه، إلا أنه لم يذكر جُميعاً دخل مع أحد.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ولم يذكره الذهبي في تلخيصه والظاهر أنه اكتفى بإيراده له هنا وتعقبه له.

وأخرجه السَّهمي في تاريخ جرجان (ص ٢١٣) من طريق عباد بن يعقوب، عن أبي عبد الرحمن المسعودي، عن كثير النواء، عن جُميع، عن عائشة، قلت لها: من كان أحب الناس إلى رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ؟ قالت: أما من الرجال فعلي، وأما من النساء ففاطمة.

وأخرجه أبو نعيم في المعرفة (٢/ل ٣١٩ ب) من طريق شريك عن الأعمش، عن جُميع بن عمير، عن عمته، قالت: قلت لعائشة...، الحديث بنحوه.

=

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «جُميع متَّهم، ولم تقل عائشة هذا أصلاً».

وجُمَيْع هذا هو ابن عمير التيمي، أبو الأسود الكوفي، وقد اختلف فيه، فقال ابن نمير: كان من أكذب الناس، وقال ابن حبان: كان رافضياً يضع الحديث، وقال البخاري: فيه نظر، ووافقه ابن عدي، وزاد: وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد، وقال الساجي: له أحاديث مناكير، وفيه نظر، وهو صدوق، وقال أبو حاتم: كوفي تابعي من عُتق الشيعة، محله الصدق، صالح الحديث، وحسن الترمذي بعض أحاديثه، ومنها هذا الحديث. وذكر ابن حجر أن العجلي قال عنه: ثقة، وتعقبه أبو العرب، فقال: ليس يتابع أبو الحسن على هذا. اهـ. من الجرح والتعديل (٢/٥٣٢ رقم ٢٢٠٨)، والمجروحين (١/٢١٨)، والكامل (٢/٥٨٨)،، والتهذيب (٢/١١١ ـ ١١٢ رقم ١٧٧).

قلت: ولم أجد العجلي ذكر جُميعاً هذا في ثقاته (ص ٩٩)، فلعل ما نقله عنه ابن حجر في موضع آخر. وأما المختار من أقوال العلماء في حق جُميع، فالذي تطمئن إليه النفس: التوسط؛ بأخذ ما اختاره ابن عدي من قول البخاري: «فيه نظر»، أي إنه متروك الحديث، قال السخاوي في فتح المغيث (١/٣٤٤) عن قول البخاري: «فيه نظر، وفلان سكتوا عنه»، قال: «وكثيراً ما يُعبِّر البخاري بهاتين الأخيرتين فيمن تركوا حديثه، بل قال ابن كثير: إنهما أدنى المنازل عنده، وأردؤها».

وقال الذهبي في الميزان (٢/٤١٦) عن قول البخاري: «فيه نظر»، قال: «ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً».

وفي متن الحديث اختلاف بين الروايات كما يتضح من التخريج، ولعلَّه ممن هو دون جُميع، ومع ذلك فمتن الحديث مخالف لما ثبت في صحيح مسلم (٤/١٨٥٦ رقم ٨) في فضل أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ من كتاب فضائل =

= الصحابة، من حديث عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ، أن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ بعثه على جيش ذات السلاسل، فأتيته، فقلت: أي الناس أحب إليك؟ قال: «عائشة»، قلت: من الرجال؟ قال: «أبوها»، قلت: ثم مَنْ؟ قال: «عمر» فعدَّ رجالاً.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد، لشدة ضعف جُميع، ومخالفة متن الحديث لما هو أصح منه، والله أعلم.

٥٩٢ ـ حديث عائشة، قالت:

ما رأيت أحداً كان أشبه كلاماً وحديثاً من فاطمة برسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وكانت إذا دخلت عليه رحَّب بها، وقام إليها، فأخذ بيدها، فقبَّلها، وأجلسها في مجلسه.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: بل (صحيح)[1].

---

(١) في (أ): (ضعيف)، وما أثبته من (ب)، وفي التلخيص: (كذا قال! بل صحيح).

٥٩٢ ـ المستدرك (٣/١٥٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، (ثنا العباس بن محمد الدوري)، ثنا عثمان بن عمر، ثنا إسرائيل، عن ميسرة بن حبيب، عن المنهال بن عمرو، عن عائشة بنت طلحة، عن أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنها قالت...، الحديث بلفظه.

وقد سقط من هذا الموضع من المستدرك قوله: (ثنا العباس بن محمد الدوري)، وسقط من المخطوط أيضاً، والصواب ما أثبته، حيث أعاد الحاكم الحديث (٣/١٥٩ ـ ١٦٠)، فقال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا عثمان بن عمر، ثنا إسرائيل، عن ميسرة بن حبيب، عن المنهال بن عمرو، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ، أنها قالت: ما رأيت أحداً كان أشبه كلاماً وحديثاً برسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ من فاطمة، وكانت إذا دخلت عليه قام إليها، فقبلها، ورحَّب بها، وأخذ بيدها، فأجلسها في مجلسه، وكانت هي إذا دخل عليها رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ قامت إليه مستقبلة، وقبَّلت يده.

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ولم يورده الذهبي في تلخيصه، وأظنه اكتفاءً بما هنا.
=

. . . .

= ثم أعاده الحكم أيضاً (٤/٢٧٢ ـ ٢٧٣) بنفس الإسناد، وفي متنه زيادة.

تخــريجــه:

الحديث أخرجه البيهقي في سُننه (٧/١٠١) في النكاح باب، ما جاء في قُبلة الرجل ولده، من طريق الحاكم.

وابن حبان في صحيحه (٩/٥٢ ـ ٥٣ رقم ٦٩١٤/ من الإحسان بتحقيق كمال الحوت) من طريق عمر بن عمر، عن إسرائيل، به نحوه وفيه زيادة.

وأخرجه ابن السراج ـ ولعله في تاريخه ـ فقال: حدثنا محمد بن الصباح، قال: حدثنا عثمان بن عمر. . .، الحديث بنحوه، ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب (١٣/١١٩).

وأخرجه الدولابي في الذرية الطاهرة (ص ٦١) من طريق محمد بن المثنى، ويزيد بن سنان، كلاهما عن عثمان بن عمر، به نحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: (كذا قال! بل صحيح)، أي أن الحديث صحيح، لكن ليس على شرط الشيخين، أو أحدهما.

وبيان حال رجال الإسناد كالتالي:

عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمية، أم عمران ثقة، روى لها الجماعة. / ثقات العجلي (ص ٥٢١ رقم ٢١٠٢)، والتهذيب (١٢/٤٣٦ ـ ٤٣٧ رقم ٢٨٤٤)، والتقريب (٢/٦٠٦ رقم ٥).

والمنهال بن عمرو الأسدي صدوق، وثقه ابن معين، والنسائي، والعجلي، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال الدارقطني: صدوق، وتركه شعبة، لأنه سمع من بيته صوتاً، قال شعبة: «أتيت منزل المنهال، فسمعت منه صوت الطنبور، فرجعت، ولم أسأله»، قال المزي: «قلت: فهلاَّ سألته، عسى كان =

. . . .

= لا يعلم؟» وقد قيل: إنه صوت قراءة بالتطريب، فإن المنهال كما قال مغيرة: كان حسن الصوت، وكان له لحن يقال له: وزن سبعة، قال أبو الحسن بن القطان عن هذه الحادثة: «هذا ليس بجرح، إلا إن تجاوز إلى حدِّ التحريم، ولا يصح ذلك عنه، وجرحه بهذا تعسُّف ظاهر، وقد وثقه ابن معين، والعجلي، وغيرهما». وقال الحاكم: «المنهال بن عمرو غمزه يحيى القطان»، وحكى الغلابي أن ابن معين كان يضع من شأن المنهال، وقال الجوزجاني: سيء المذهب.

قلت: أما ابن معين، فجاء عنه أنه وثقه، وأما يحيى القطان فجرحه غير مفسَّر، وهو معارض بتوثيق الآخرين له، ولعله غمزه بما ذكره شعبة، وتقدم الكلام عنه، وأما الجوزجاني ــ رحمه الله ــ فغيرته على السنَّة، وبغضه للشيعة، ربما حملاه على مجاوزة الحد في الجرح، خاصة في الكوفيين، والمنهال كوفي، ولو جاز لنا اعتبار جرحه لما زاد على وصف الرجل بأن فيه تشيعاً، وعليه فالراجح من حال المنهال أنه صدوق، والله أعلم. / انظر الجرح والتعديل (٨/٣٥٦ ــ ٣٥٧ رقم ١٦٣٤)، والكامل (٦/٢٣٣١ ــ ٢٣٣٢)، و«من تكلم فيه وهو موثق» (ص ١٨٢ رقم ٣٤٥)، والتهذيب (١٠/٣١٩ رقم ٥٥٥).

وميسرة بن حبيب النَّهدي، أبو خازم الكوفي ثقة، وثقه أحمد، وابن معين، والعجلي، والنسائي، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن حبان في ثقاته، ولم يرو له أحد من الشيخين في الصحيحين، إنما روى له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود، والترمذي، والنسائي. / الجرح والتعديل (٨/٢٥٣ رقم ١١٥٢)، والكاشف (٣/١٩١ رقم ٥٨٤٩)، والتهذيب (١٠/٣٨٦ رقم ٦٩١).

وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق تقدم في الحديث (٤٩٦) أنه ثقة.

وعثمان بن عمر بن فارس العبدي ثقة من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٦/١٥٩ رقم ٨٧٧)، والتهذيب (٧/١٤٢ ــ ١٤٣ رقم ٢٩٠)، والتقريب (٢/١٣ رقم ٩٨). =

. . . .

= وعباس بن محمد بن حاتم الدّوري، أبو الفضل البغدادي، ثقة حافظ. / الجرح والتعديل (٢١٦/٦ رقم ١١٨٩)، وتاريخ بغداد (١٤٤/١٢ ـ ١٤٦ رقم ٦٥٩٩)، وسير أعلام النبلاء (٥٢٢/١٢ ـ ٥٢٤ رقم ١٩٩)، والتهذيب (١٢٩/٥ ـ ١٣٠ رقم ٢٢٦)، والتقريب (٣٩٩/١ رقم ١٦١).

وشيخ الحاكم هو أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان، الأصم، وتقدم في الحديث (٥٣١) أنه ثقة.

وقد وقع في اسم شيخ الحاكم هذا تصحيف في الموضع الأول في المستدرك المطبوع والمخطوط، وهو على الصواب في الثاني، أما في الأول فهكذا: (أبو العباس محمد بن يعقوب بن إسحاق الصفاني)، وقوله: (ابن إسحاق الصفاني) زيادة ليست في نسب أبي العباس الأصم، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث حسن لذاته بهذا الإسناد كما يتضح من دراسة الإسناد، لكنه ليس على شرط أحد من الشيخين على مراد الذهبي، لأن ميسرة بن حبيب لم يخرج له أحد منهما، والله أعلم.

٥٩٣ ـ حديث عمر:

أنه دخل على فاطمة بنت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، فقال: يا فاطمة، والله ما كان أحد من الناس بعد أبيك أحب إليَّ منك.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: غريب عجيب.

---

٥٩٣ ـ المستدرك (١٥٥/٣): حدثنا مكرم بن أحمد القاضي، ثنا أحمد بن يوسف الهمداني، ثنا عبد المؤمن بن علي الزعفراني، ثنا عبد السلام بن حرب، عن عبيد الله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر ـ رضي الله عنه ـ، أنه دخل على فاطمة بنت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقال: يا فاطمة، والله ما رأيت أحداً أحب إلى رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ منك، والله ما كان أحد من الناس بعد أبيك ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ أحب إليَّ منك.

تخـريجـه:

الحديث ذكره في كنز العمال (٦٧٤/١٣ رقم ٣٧٧٢٤)، وعزاه للحاكم فقط.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «غريب عجيب»، ولم يذكر له علَّة، وكأنه استنكر قوله: «والله ما كان أحد من الناس بعد أبيك أحب إليَّ منك»؛ إذ لا يليق برجل أن يطلق هٰذه العبارة لغير محارمه، فكيف تصح نسبتها لأمير المؤمنين عمر ـ رضي الله عنه ـ، مع ما اشتهر عنه من الورع، ووفرة العقل، وفي حق ابنة نبي الأمة ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وفي عصر تنزَّه عن أوحال الفسق، ومواطن الدعارة؟ لا شك بأن القلب السليم يستنكر صدور هذه العبارة من سوقة الناس بعضهم مع بعض، فكيف بها بين عمر، وفاطمة ـ رضي الله =

. . . .

= عنهما ـ؟ حتى وإن كان ظاهرها أنها محبَّة دينية، بعيدة عن الأغـراض البهيمية، إلا أن لكل مقام مقالاً، وهذا إنما يكون بين الرجال بعضهم مع بعض، أو النساء، أما بين ذكر وأنثى لا محرميَّة بينهما، فهذا لا يليق، وهذا ما دعـا الذهبي للعجب والاستغراب.

هذا من حيث المتن.

أما سند الحديث، فلست أدري، هل اكتفى الذهبـي بهذه العبارة عن نقده، أو أنه لم يتضح له فيه علة؟.

والحديث يرويه مكرم بن أحمد القاضي شيخ الحاكم، عن أحمد بن يوسف الهمداني، عن عبد المؤمن بن علي الزعفراني، عن عبد السلام بن حرب، عن عبيد الله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عُمر.

وعبد السلام بن حرب بن سلمة النَّهدي، الملائي، أبو بكر الكوفي ثقة حافظ من رجـال الجماعـة، لكن لـه مناكـير ـ كـما في التقـريب (١/٥٠٥ رقم ١١٨٦)، قال عنه ابن معين: صدوق، وفي رواية: ليس به بأس يكتب حديثه، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق، وقال الترمذي: ثقة حافظ، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الدارقطني: ثقة حجة، وقال ابن عدي: لا بأس به، وقال العجلي: هـو عند الكـوفيين ثقـة ثبت، والبغداديـون يستنكرون بعض حديثه، والكوفيون أعلم به.

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة في حديثه لين، وقال ابن سعد: كان به ضعف في الحديث، وقال حسن بن عيسى: سألت عبد الله بن المبارك عنه، فقال: قد عرفته، وكان إذا قال: قد عرفته، فقد أهلكه.

وقال عبد الله بن أحمد: قال أبـي: كنا ننكر من عبد السلام شيئاً: كان لا يقول حدثنا إلا في حديث واحد، أو حديثين سمعته يقول فيه: حدثنا، قال أبـي: وقيل لابن المبارك في عبد السـلام: فقال: مـا تحملني رجلي إليه. اهـ. من الضعفاء للعقيلي (٣/٦٩ ـ ٧٠)، والكامـل لابن عدي (٥/١٩٦٨)، والتهذيب (٦/٣١٦ ـ ٣١٧ رقم ٦١١). =

. . . .

= أقول: عبد السلام بن حرب من الأئمة الثقات الحفاظ، المخرج لهم في الصحيحين، وقد أنكر عبد الله بن المبارك، والإمام أحمد، وابن سعد، ويعقوب بن شيبة عليه بعض الشيء، فالغالب على حديثه الصحة والسلامة، وما كان من طريقه من الأحاديث فيه نكارة، فينظر في بقية رجال الإسناد، فإن كان هناك من يمكن حدوث النكارة من طريقه سواه، فلا يسوغ والحالة هذه الحمل في ذلك على عبد السلام، وإن لم يكن في الإسناد أحد سواه، فيحمل ما استنكر على أنه مما أنكره عليه الأئمة المتقدم ذكرهم.

وهذا الحديث في سنده شيخ مكرم واسمه هنا أحمد بن يوسف الهمداني، ولم أجد أحداً من الرواة في هذه الطبقة بهذه النسبة، و: «الهَمْـدانـي» ــ بالدال ــ تشتبه كثيراً بـ: «الهَمَذَاني» ــ بالذال ــ، ولكن لم أجد من نسبه إلى هذه، أو تلك. وبعد تتبع أسماء شيوخ مكرم وجدت من شيوخه أحمد بن يوسف بن خالد بن سليمان التغلبي، ذكره الخطيب في تاريخه (٥/٢١٨ ــ ٢١٩ رقم ٢٦٩٣)، ونقل توثيقه عن عبد الرحمن بن يوسف، وعبد الله بن أحمد، لكن الرواية عنهما من طريق أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة، وهو ليس بعمدة؛ ضعفه غير واحد ــ كما في المغني في الضعفاء (١/٥٥ رقم ٤٢٢)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٣٤٠ رقم ١٧٨)، واللسان (١/٢٦٣ ــ ٢٦٦ رقم ٨١٧) ــ، وينظر تفصيل الشيخ عبد الرحمن المعلمي في أمره في التنكيل (١/١٦٩ ــ ١٧٠)، وخلاصته قال: «الذي يتحرر من هذه النقول وغيرها أن ابن عقدة ليس بعمدة، وفي سرقة الكتب، والأمر بالكذب وبناء الرواية عليه ما يمنع الاعتماد على الرجل فيما ينفرد به».

قلت: ولم أجد من تابعه على النقل السابق.

وأما أحمد بن يوسف التغلبي هذا، فقد ساق الخطيب نسبه إلى عدنان، ولم ينسبه إلى همدان، وفرق بين نسبة التغلبي هذا، والنسبة إلى همدان، فالتغلبي عدناني، وهَمْدان من قحطان ــ كما في الأنساب للسمعاني (١٣/٤١٩) ــ، ولو جوّزنا التصحيف يكون الصواب: «الهَمَذَاني»، بالذال =

= نسبة إلى مدينة بالجبال مشهورة على طريق الحاج والقوافل ــ كما في الأنساب (١٣/٤٢٤) ــ، لو جوَّزنا ذلك لما ساغ أيضاً؛ لأن التغلبي بغدادي، وتوفي ببغداد كما في ترجمته في تاريخ بغداد.

وعليه فلا يُحمّل عبد السلام بن حرب تبعة هذا الحديث، إلا إذا تبين من حال أحمد بن يوسف ما يكفي، فيقال: لعل هذا مما أنكر على عبد السلام.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لما تقدم عن أحمد بن يوسف، ومتنه منكر لتفرده به، والله أعلم.

٥٩٤ ـ حديث أبـي ثَعْلبة الْخُشَني :

كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذا رجع[١] من سفر أتى المسجد، فصلى ركعتين، ثم ثَنَّى بفاطمة، ثم يأتي أزواجه . . . الحديث .

قال : صحيح .

قلت : فيه يزيد الرَّهاوي ضعفه (أحمد)[٢]، (وغيره)[٣]، وعُقْبة بن يَريم[٤]، نكرة[٥] لا يعرف .

---

(١) في أصل (ب) : (خرج)، ومصوبة بهامشها .

(٢) في (أ) : (العجلي)، وما أثبته من (ب)، والتلخيص، وتضعيف أحمد له انظره في الكامل لابن عدي (٢٧٢٣/٧) .

(٣) في (أ) و(ب) : (ويحيى)، وما أثبته من التلخيص، ويحيى هو ابن معين، قال عن يزيد هذا : «ليس بثقة»، وقال مرة : «ليس حديثه بشيء»، كذا في تاريخ ابن معين (٦٧٢/٢ رقم ٢٠٦٣ و ٥٠٢٣) .

(٤) في أصل (أ)، وفي (ب)، والمستدرك، وتلخيصه : (رويم)، وما أثبته من التصويب بهامش (أ)، ومن مصادر الترجمة في دراسة الإسناد .

(٥) قوله : (نكرة) ليس في (ب)، وفيها بياض بقدر كلمة .

٥٩٤ ـ المستدرك (١٥٥/٣) : أخبرني أبو الحسين بن أبـي عمرو السمَّاك، وأبو أحمد الحسين بن علي التميمي، قالا : ثنا عبد الله بن محمد البغـوي، حدثني سعيد بن يحيـى الأموي، حدثني أبـي، حدثني يزيد بن سنان، ثنا عقبة بن (يريم)، قال : سمعت أبا ثعلبة الخشني ـ رضي الله عنه ـ يقول : كان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ إذا رجع من غزاة، أو سفر أتى المسجد، فصلى فيه ركعتين، ثم ثنى بفاطمة ـ رضي الله عنها ـ، ثم يأتي أزواجه، فلما رجع، خرج من المسجد، تلقَّته فاطمة عند باب البيت تَلْثم =

= فاه، وعينيه، تبكي، فقال لها: «يا بنيَّة، ما يبكيك؟ «قالت: يا رسول الله، ألا أراك شعثاً، نصباً، قد اخلَولَقت ثيابك؟ قال: فقال «فلا تبكي، فإن الله عز وجل بعث أباك لأمر لا يبقى على ظهر الأرض بيت مدر، ولا شعر إلا أدخل الله به عزاً، أو ذلًا، حتى يبلغ حيث بلغ الليل».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه العقيلي في الضعفاء (٣/٣٥١).

والطبراني في الكبير (٢٢/٢٢٥ ـ ٢٢٦ رقم ٥٩٥ و٥٩٦).

وأبو نعيم في الحلية (٢/٣٠)، و(٦/١٢٣ ـ ١٢٤).

ثلاثتهم من طريق أبـي فروة يزيد بن سنان الرهاوي، به نحوه، عدا العقيلي فلفظه مختصراً.

وقد سمَّى الطبراني، وأبو نعيم الراوي للحديث عن أبـي ثعلبة: عروة بن رويم.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «يزيد بن سنان، هو الرهاوي، ضعفه أحمد وغيره، وعقبة نكرة لا يعرف».

ويزيد بن سنان بن يزيد التميمي، أبو فروة الرَّهاوي ضعيف. / الجرح والتعديل (٩/٢٦٦ ـ ٢٦٧ رقم ١١٢٠)، والكامل لابن عدي (٧/٢٧٢٣ ـ ٢٧٢٦)، والتهذيب (١١/٣٣٥ ـ ٣٣٦ رقم ٦٤٠)، والتقريب (٢/٣٦٦ رقم ٢٦٥).

أما عقبة بن يريم اللخمي الدمشقي، فهو مجهول، وقال البخاري عن حديثه: «في صحة خبره نظر»، وذكر العقيلي قول البخاري هذا، وقال: «وهذا الحديث حدثناه...»، ثم ذكر هذا الحديث.

وقد ذكر عقبة هذا ابن أبـي حاتم، وبيّض له، وذكره ابن حبان في ثقاته، =

= وعده ابن عدي، والعقيلي في الضعفاء بناء على قول البخاري السابق، ونقل ابن حجر عن ابن عدي قوله: «ليس بالمعروف، إنما له حديث، أو حديثان». اهـ. من التاريخ الكبير (٦/٤٣٦ رقم ٢٩٠٦)، والجرح والتعديل (٦/٣١٨ رقم ١٧٧٣)، والثقات لابن حبان (٥ / ٢٢٨)، والكامل لابن عدي (٥/١٩١٧)، والضعفاء للعقيلي (٣/٣٥١، رقم ١٣٨٣)، والميزان (٣/٨٧ رقم ٥٦٩٧)، واللسان (٤/١٧٩ رقم ٤٦٢).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لجهالة عقبة بن رويم، وضعف يزيد بن سنان، وتقدم أن البخاري حكم على هذا الخبر بعدم الصحة، ويعني به بهذا السياق، وإلا فإن لأجزائه شواهداً.

فقوله: «إذا رجع من سفر أتى المسجد فصلى ركعتين» يشهد له ما في الصحيحين، في قصة الثلاثة الذين خُلّفوا ـ كعب بن مالك، وصاحبيه ـ، قال كعب: وكان ـ يعني رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد، فيركع فيه ركعتين».

أخرجه البخاري (٨/١١٣ ـ ١١٦ رقم ٤٤١٨) في المغازي، باب حديث كعب بن مالك.

ومسلم (١/٤٩٦ رقم ٧٤) في صلاة المسافرين، باب استحباب الركعتين في المسجد لمن قدم من سفر أول قدومه.

وقوله: «ثم ثنَّى بفاطمة» يشهد له الحديث الآتي برقم (٥٩٦)، وهو حديث ضعيف، فيكون الحديث بمجموع هذين الطريقين حسناً لغيره.

وأما قوله: «إن الله عز وجل بعث أباك لأمر لا يبقى على ظهر الأرض بيت مدر، ولا شعر، إلا أدخل الله به عزاً، أو ذلًا، حتى يبلغ حيث بلغ الليل»، فله شاهد من حديث تميم الدَّاري، والمقداد بن الأسود.

أما حديث تميم الدَّاري يرفعه، فلفظه: «ليبلغن هذا الأمر ما بلغ الليل =

. . . .

= والنهار، ولا يترك الله بيت مدر، ولا وبر، إلا أدخله الله هذا الدين، بعز عزيز، أو بذل ذليل، عزاً يعز الله به الإسلام، وذلاً يذل الله به الكفر»، وكان تميم الداري يقول: قد عرفت ذلك في أهل بيتي، لقد أصاب من أسلم منهم الخير والشرف والعز، ولقد أصاب من كان منهم كافر الذلَّ، والصّغار والجزية.

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/١٠٣)، واللفظ له.

والطبراني في الكبير (٢/٤٧ رقم ١٢٨٠).

وابن منده في الإيمان (٣/٩٦١ رقم ١٠٨٥).

والحاكم في المستدرك (٤/٤٣٠ ـ ٤٣١).

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وتعقبهما الألباني في «تحذير الساجد» (ص ١٧٤) بقوله: «إنما هو على شرط مسلم فقط».

وقال الهيثمي في المجمع (٦/١٤): «رجال أحمد رجال الصحيح».

وأما حديث المقداد بن الأسود يرفعه، فلفظه: «لا يبقى على ظهر الأرض بيت مدر، ولا وبر، إلا أدخله الله كلمة الإسلام، بعز عزيز، أو ذل ذليل، إما يعزهم الله عز وجل، فيجعلهم من أهلها، أو يذلهم، فيدينون لها».

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/٤)، واللفظ له.

والطبراني في الكبير (٢٠/٢٥٤ ـ ٢٥٥ رقم ٦٠١).

وابن حبان في صحيحه (ص ٣٩٣ ـ ٣٩٤ رقم ١٦٣١ و١٦٣٢).

وابن منده في الإيمان (٣/٩٦٠ ـ ٩٦١ رقم ١٠٨٤).

والحاكم في المستدرك (٤/٤٣٠).

وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، =

. . . .

= وقال الألباني في الموضع السابق: «على شرط مسلم»، وأورده في السلسلة الصحيحة (٧/١ رقم ٣).

وقال الهيثمي في المجمع (١٤/٦): «رجال الطبراني رجال الصحيح».

وعليه فالحديث بمجموع هذه الشواهد صحيح لغيره، عدا قوله: «ثم ثنى بفاطمة»، فحسن لغيره، والله أعلم.

٥٩٥ ـ حديث سعد مرفوعاً:

«أتاني جبريل بسَفَرْجَلة من الجنة ليلة الإسراء، فعلقت خديجة بفاطمة، فكنت إذا اشتقت إلى رائحة الجنة، شَمَمْتُ رقبة فاطمة».

قال: غريب، وشهاب بن حرب الذي في سنده مجهول.

قلت: (هـو)[1] من وضع مسلم بن عيسى الصفَّار، على الخريبـي، عن شهاب.

قال: وباقي رواته ثقات.

قلت: هذا كذب جَليّ؛ لأن فاطمة ولدت قبل النبوَّة، فضلاً عن الإسراء.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

٥٩٥ ـ المستدرك (٣/١٥٦): ثنا أبو الحسين عبد الصمد بن علي بن مكرم ابن أخي الحسن بن مكرم، البزار ببغداد، ثنا مسلم بن عيسى الصفار العسكري، ثنا عبد الله بن داود الخريبي، ثنا شهاب بن حـرب، عن الزهـري، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن مالك، قال: قال رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ : «أتاني جبريل ـ عليه الصلاة والسلام ـ بسفرجلة من الجنة، فأكلتها ليلة أسري بـي، فعلقت خديجة بفاطمة، فكنت أذا اشتقت إلى رائحة الجنة، شممت رقبة فاطمة».

تخـــريجـــه:

الحديث ذكره السيوطي في اللآلىء (١/٣٩٤ ـ ٣٩٥)، وعزاه للحاكم فقط، وكذا في كنز العمال (١٢/١٠٩ رقم ٣٤٢٢٨).

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وقال: «هذا حـديث غريب الإسنـاد والمتن، وشهاب بن حرب مجهول، والباقون من رواته ثقات»، فتعقبه الذهبـي =

. . . .

= بقوله: «قلت: من وضع مسلم بن عيسى الصفار، على الخريبي، عن شهاب، قال: وباقي رواته ثقات، قلت: هذا كذب جلي، لأن فاطمة ولدت قبل النبوة، فضلاً عن الإسراء».

أما مسلم بن عيسى الصفَّار، البغدادي، فقد قال عنه الدارقطني: «متروك» ـ كما في سؤالات الحاكم له (ص ١٥٧ رقم ٢٣٢)، والميزان (١٠٦/٤ رقم ٨٥٠٢) ـ.

وأما شهاب بن حرب، فقد حكم عليه الحاكم هنا بالجهالة، ولم أجد من تكلم عنه سواه.

وأما متن الحديث، فقد ذكر ابن الجوزي في موضوعاته (٤٠٩/١ ـ ٤١٤) جملة أحاديث بمعناه، وليس فيها ذكر للسفرجلة، ثم قال عقب ذكره لها: «هذا حديث موضوع لا يشك المبتدىء في العلم في وضعه، فكيف بالمتبحر؟ ولقد كان الذي وضعه أجهل الجهال بالنقل والتاريخ، فإن فاطمة ولدت قبل النبوة بخمس سنين، وقد تلقفه منه جماعة أجهل منه فتعددت طرقه، وذكره الإسراء كان أشد لفضيحته فإن الإسراء كان قبل الهجرة بسنة بعد موت خديجة، فلما هاجر أقام بالمدينة عشر سنين، فعلى قول من وضع هذا الحديث يكون لفاطمة يوم مات النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ عشر سنين وأشهر، وأين الحسن والحسين وهما يرويان عن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وقد كان لفاطمة من العمر ليلة المعراج سبع عشرة سنة، فسبحان من فضح هذا الجاهل الواضع على يد نفسه». اهـ.

وذكر الذهبـي هذا الحديث في الميزان (٤١٦/٢)، وقال: «قد علم الصبيان أن جبرائيل لم يهبط على نبينا إلا بعد مولد فاطمة بمدة».

وقال ابن حجر في الأطراف: «الوضع عليه ظاهر؛ فإن فاطمة ولدت قبل ليلة الإسراء بالإجماع». اهـ. من اللآلىء (٣٩٥/١).

وقال في اللسان (١٦٠/٥): «كان الذي وضعه (خذل)، وإلا ففاطمة ولدت قبل الإسراء بمدة، فإن الصلاة فرضت في ليلة الإسراء، وقد صح أن =

. . . .

= خديجة ماتت قبل أن تفرض الصلاة». اهـ. وانظر معه اللآلىء (١/٣٩٣).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد، لشدة ضعف الصفار، وجهالة شهاب بن حرب، ومخالفة متنه لما تقدم ذكره، والله أعلم.

٥٩٦ ـ حديث ابن عمر:

«أن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ كان إذا سافر كان آخر الناس عهداً به فاطمة، وكذا إذا قدم».

قلت: فيه إبراهيم(١) قُعَيْس، وهو ضعيف.

---

(١) في (أ): (إبراهيم بن قيس)، وما أثبته من (ب)، والمستدرك، وتلخيصه، ومصادر الترجمة.

٥٩٦ ـ المستدرك (٣/١٥٦): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا يحيى بن إسماعيل الواسطي، ثنا محمد بن فضيل، عن العلاء بن المسيب، عن إبراهيم قعيس، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، أن النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ كان إذا سافر كان آخر الناس عهداً به فاطمة، وإذا قدم من سفر كان أول الناس به عهداً فاطمة ـ رضي الله عنها ـ.

أخبرنيه الحسين بن علي التميمي، ثنا محمد بن إسحاق، ثنا محمد بن أحمد بن العلاء الآدمي بالبصرة، ثنا يحيى بن حماد، ثنا أبو عوانة، عن العلاء بن المسيب، عن إبراهيم قعيس، فذكر بإسناده نحوه، وزاد فيه: فقال لها رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «فداك أبي، وأمي».

قال الحاكم: «رواة هذا الحديث عن آخرهم في الصحيح، غير إبراهيم قعيس».

دراسة الإسناد:

الحديث أعله الذهبي بقوله: «إبراهيم ضعيف».

وإبراهيم هذا لقبه: قُعَيْس، واسمه إبراهيم بن إسماعيل، أبو إسماعيل، وهو ضعيف، قال عنه أبو حاتم: ضعيف الحديث، وذكره ابن حبان في ثقاته، وأخرج حديثه في صحيحه. / الجرح والتعديل (٢/١٥١ رقم ٥٠٥)، واللسان (١/٩٣ رقم ٢٦٨). =

. . . .

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف إبراهيم قعيس، ويشهد له في الحديث المتقدم برقم (٥٩٤) قوله: وكان رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إذا رجع من غزاة، أو سفر، أتى المسجد، فصلى فيه ركعتين، ثم ثنَّى بفاطمة ـ رضي الله عنها ـ، ثم يأتي أزواجه»، فيكون الحديث حسناً لغيره بهذا الشاهد، والله أعلم.

٥٩٧ ـ حديث ابن المسيَّب، عن أم أيمن، قالت:

زوَّج رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ابنته فاطمة علياً، وأمره أن لا يدخل عليها (حتى يجيئه)[١] . . .، وذكر الحديث.

قال: صحيح.

قلت: مرسل.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

٥٩٧ ـ المستدرك (٣/١٥٧): أخبرني أبو بكر محمد بن القاسم الذّهْلي ببغداد، ثنا جعفر بن محمد الفريابـي، ثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، ثنا عمر بن صالح الدمشقي، ثنا سعيد بن أبـي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أم أيمن، قالت: زوَّج رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ابنته فاطمة علي بن أبـي طالب، وأمره أن لا يدخل على فاطمة حتى يجيئه . . .، وذكر الحديث. اهـ.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هكذا، لم يذكره بتمامه، ولا أظنه من تصرف الحاكم فإن الطبراني أخرج الحديث في معجمه الكبير (٢٥/٩١ رقم ٢٣٢) من طريق محمد بن مصطفى، عن عمر بن صالح، عن سعيد بن أبـي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أم أيمن، أن النبـي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ زوَّج ابنته فاطمة علي بن أبـي طالب، وأمره أن لا يدخل على أهله حتى يجيئه، فجاء رسـول الله ـ صلَّى الله عليـه وسلَّم ـ . . .، فذكر الحـديث. اهـ. هكـذا رواه الـطبراني، واستنكـره الهيثمي في المجمع (٩/٢١٠)، فقال: «روى هذا في ترجمة أم أيمن، ولم يذكر قبله، ولا بعده ما يناسبه، والله أعلم، رواه الطبراني».

وقد أخرجه بتمامه ابن سعد في الطبقات (٨/٢٤)، فقال: أخبرنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، حدثنا عمر بن صالح، حدثنا سعيد بن أبـي عروبة، =

= عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أم أيمن، قالت: زوَّج رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ابنته فاطمة من علي بن أبي طالب، وأمره أن لا يدخل على فاطمة حتى يجيئه، وكانت اليهود يؤخِّرون الرجل عن أهله، فجاء رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ حتى وقف بالباب، وسلم، فاستأذن، فأذن له، فقال: «أثمَّ أخي؟» فقالت أم أيمن: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، من أخوك؟ قال: «علي بن أبي طالب»، قالت: وكيف يكون أخاك، وقد زوجته ابنتك؟ قال: «هو ذاك يا أم أيمن»، فدعا بماء في إناء، فغسل فيه يديه، ثم دعا علياً، فجلس بين يديه، فنضح على صدره من ذلك الماء، وبين كتفيه، ثم دعا فاطمة، فجاءت بغير خمار، تعثر في ثوبها، ثم نضح عليها من ذلك الماء، ثم قال: «والله ما ألوت أن زوجتك خير أهلي»، وقالت أم أيمن: وَلِيْتُ جهازها، فكان فيما جهَّزتها به مرفقة من أدم حشوها ليف، وبطحاء مفروش في بيتها.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «مرسل».

ويعني بالإرسال الانقطاع بين سعيد بن المسيب، وأم أيمن ـ رضي الله عنها ـ.

وقد ذكر المزي في تهذيب الكمال (١/٥٠٤) جملة من الصحابة الذين روى عنهم سعيد بن المسيب مرسلاً، وموصولاً، ولم يذكر أم أيمن فيهم.

وسعيد ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر ـ رضي الله عنه ـ، وأم أيمن توفيت في خلافة عثمان ـ رضي الله عنه ـ، وقد تكون في أولها، فيكون القول في سماعه منها شبيهاً بالقول في سماعه من عمر، وبعض أهل العلم لا يثبت له سماعاً من عمر، قال عباس بن محمد الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: سعيد بن المسيب قد رأى عمر، وكان صغيراً، قلت ليحيى: هو يقول: ولدت لسنتين مضتا من خلافة عمر؟ قال يحيى: ابن ثمان سنين يحفظ شيئاً؟! قال: إن هؤلاء قوم يقولون: إنه أصلح بين علي =

. . . .

= وعثمان، وهذا باطل، ولم يثبت له السماع من عمر، وذهب أبو حاتم إلى مثل ما ذهب إليه ابن معين.

وأما الإمام أحمد فيرى أن سعيداً قد سمع من عمر، ورجح هذا القول ابن حجر بقوله: «وقد وقع لي حديث بإسناد صحيح لا مطعن فيه، فيه تصريح سعيد بسماعه من عمر...»، فذكر الحديث. اهـ. من المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٧١ ـ ٧٣ رقم ١١٤)، والتهذيب (٨٤/٤ ـ ٨٨ رقم ١٤٥) و(٤٥٩/١٢ رقم ٢٩١٤).

والذهبي ـ رحمه الله ـ من المؤرخين المشهود لهم بطول الباع في معرفة تواريخ الرواة، ووفياتهم، ولم أجد له مخالفاً فيما ذهب إليه من عدم سماع سعيد بن المسيب من أم أيمن فقوله عمدة، إلا إذا ترجح خلافه بمرجح.

والحديث من هذه الطريق مداره على عمر بن صالح بن أبي الزاهرية البصري، أبو حفص الأزْدي، وهو متروك كما قال الدارقطني، وقال النسائي، وابن عدي: متروك الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، بصري سكن دمشق، ليس بالقوي، وكان إبراهيم بن موسى يحمل عليه، روى عن أبي جمرة منكرات»، وذكره ابن حبان في ثقاته، فتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: «لا عبرة بذلك، فإن أحاديث هذا الرجل تدل على وهنه، لا سيَّما وقد قال البخاري: منكر الحديث». اهـ. من الضعفاء للبخاري (ص ٨٠ رقم ٢٤٧)، وللنسائي (ص ٨٣ رقم ٤٦٥)، والجرح والتعديل (١١٦/٦ رقم ٦٢٨)، والكامل لابن عدي (١٦٨٨/٥)، واللسان، (٣١٣/٤) رقم ٨٨٥).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً بهذا الإسناد للإرسال الذي رجحه الذهبي، ولشدة ضعف عمر بن صالح.

وله شاهد من حديث أنس، وأسماء بنت عميس ـ رضي الله عنها ـ. =

. . . .

= أما حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ، فهو بمعنى هذا الحديث، وفيه زيادة.

أخرجه ابن حبان في صحيحه (ص ٥٤٩ ـ ٥٥١ رقم ٢٢٢٥).

والطبراني في الكبير (٢٢/٤٠٨ ـ ٤١٠ رقم ١٠٢١).

كلاهما من طريق الحسن بن حماد الحضرمي، عن يحيى بن يعلى الأسلمي، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن أنس بن مالك، فذكره، هكذا أورده الطبراني، وأما ابن حبان فلم يذكر الحسن، وهذا الاختلاف لا أدري من الطباعة، أو من شيخي ابن حبان والطبراني، ومع ذلك، فقتادة مدلس من الطبقة الثالثة ـ كما في طبقات المدلسين (ص ١٠٢ رقم ٩٢) ـ، وقد عنعن هنا.

والراوي عنه سعيد بن أبي عروبة اختلط ـ كما في الكواكب النيرات (ص ١٩٠ ـ ٢١٢ رقم ٢٥) ـ.

وعنه يحيى بن يعلى الأسلمي، وتقدم في الحديث (٥٥٥) أنه شيعي ضعيف، وروايته هذه فيها انتقاص للشيخين ـ رضي الله عنهما ـ، وتفضيل لعلي ـ رضي الله عنه ـ عليهما، حيث ذكر أنهما خطبا فاطمة ـ رضي الله عنها ـ، فردهما النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ثم خطبها علي، فزوَّجه النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ.

وعليه فالحديث ضعيف جداً لهذه العلل.

وأما حديث أسماء ـ رضي الله عنها ـ فهو الآتي برقم (٦٠٠)، وهو حديث شاذ؛ متنه غلط كما قال الذهبي، ونحوه ابن حجر، لمخالفة متنه لما علم من التاريخ.

وعليه فالحديث لا يثبت بشيء من هذه الطرق، والله أعلم.

٥٩٨ ــ حديث سُويد بن غَفَلة، قال:

خطب علي بنت أبـي جهل إلى عمّها الحـارث بن هشام، فاستشار النبـي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ[1]، فقال: «أَعَنْ حَسَبها تسألني؟» الخ.

قال: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: مرسل قويّ.

---

(١) إلى هنا ينتهي متن الحديث في (ب)، وبدلاً من قوله: (الخ)، قال: (الحديث).

٥٩٨ ــ المستدرك (٣/١٥٨ ــ ١٥٩): أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبـي، ثنا يحيى بن زكريا بن أبـي زائدة، أخبرني أبـي، عن الشعبـي، عن سويد بن غفلة، قال: خطب علي ابنة أبـي جهل إلى عمها الحارث بن هشام، فاستشار النبـي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، فقال: «أَعَن حسبها تسألني؟» قال علي: قد أعلم ما حسبها، ولكن، أتأمرني بها؟ فقال: «لا، فاطمة مضغة مني، ولا أحسب إلا وأنها تحزن أو تجزع»، فقال علي: لا آتي شيئاً تكرهه.

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريق الإمام أحمد.

والإمام أحمد أخرجه من الفضائل (٢/٧٥٤ ــ ٧٥٥ رقم ١٣٢٣)، وليس في سند الحديث في الفضائل ذكر لسويد بن غفلة، وإنما جاء الحديث عن الشعبـي مرسلاً، ولعله الصواب، فإن الدّولابـي أخرج الحديث في الذرية الطاهرة (ص ٢٤) من طريق أحمد بن عبد الجبار، عن يونس بن بكير، عن زكريا بن أبـي زائدة، عن عامر الشعبـي، قال: خطب علي... الحديث بنحوه.

=

. . . .

= **دراسة الإسناد:**

الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: «مرسل قوي».

وأنما أعله بالإرسال، لأنه من رواية سويد بن غَفَلة ـ بفتح المعجمتين ـ، أبو أمية الجعفي، وهو ثقة مخضرم، من كبار التابعين، ممن روى له الجماعة، أسلم في حياة النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ولم يدركه، إنما قدم المدينة يوم دفن النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وقد قيل: إنه صلى مع النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، ولا يصح. / الجرح والتعديل (٢٣٤/٤ رقم ١٠٠١)، والتهذيب (٢٧٨/٤ رقم ٤٧٧)، والتقريب (٣٤١/١ رقم ٦٠٣).

ووصف الذهبي هذا المرسل بالقوة، لأنه من رواية هذا التابعي الكبير، الذي كاد أن يدرك شرف صحبة النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ، وقد صح السند إليه.

فالإمام أحمد رواه عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن أبيه، عن الشعبي، عن سويد.

وعامر بن شراحيل الشعبي، أبو عمرو ثقة مشهور فقيه فاضل من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (٣٢٢/٦ ـ ٣٢٤ رقم ١٨٠٢)، والتهذيب (٦٥/٥ ـ ٦٩ رقم ١١٠)، والتقريب (٣٨٧/١ رقم ٤٦).

وزكريا بن أبي زائدة، أبو يحيى الكوفي ثقة، من رجال الجماعة، وكان يدلس، لكنه من الطبقة الثانية الذين احتمل الأئمة تدليسهم. / الجرح والتعديل (٥٩٣/٣ ـ ٥٩٤ رقم ٢٦٨٥)، والتهذيب (٣٢٩/٣ ـ ٣٣٠ رقم ٦١٦)، والتقريب (٢٦١/١ رقم ٥٢)، وطبقات المدلسين (ص ٦٢ رقم ٤٧).

وابنه يحيى ثقة متقن من رجال الجماعة. / الجرح والتعديل (١٤٤/٩ ـ =

. . . .

= ١٤٥ رقم ٦٠٩)، والتهذيب (١١/٢٠٨ ـ ٢١٠ رقم ٣٤٩)، والتقريب (٢/٣٤٧ رقم ٦٣).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد لإرساله، وسنده صحيح إلى مرسله سويد بن غفلة، ولكن رواية الحاكم خالفتها رواية الفضائل، والذرية الطاهرة، فيكون الحديث من مراسيل الشعبي، وهو حسن لغيره بالطريق الآتية برقم (٥٩٩)، وصحيح لغيره لأن أصله في الصحيحين كما سيأتي في الحديث رقم (٧٦٠)، والله أعلم.

٥٩٩ ــ حديث أبي حنظلة:

أن علياً خطب ابنة أبي جهل، فقال له أهلها: لا نزوِّجك على ابنة رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ[١]، فبلغ ذلك رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، فقال: «إنما فاطمة بضعة[٢] مني، فمن آذاها، فقد آذاني».

قلت: مرسل.

---

(١) قوله: (صلى الله عليه وسلم) ليس في (ب).

(٢) في المستدرك وتلخيصه: (مُضغة)، وما أثبته من (أ) و(ب)، وفضائل الصحابة لأحمد (٢/٧٥٥ رقم ١٣٢٤)، فإن الحاكم رواه من طريقه.

٥٩٩ ــ المستدرك (٣/١٥٩): أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، ثنا سعيد بن مسعود، ثنا يزيد بن هارون.

وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا يزيد بن هارون، أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي حنظلة رجل من أهل مكة، أن علياً خطب ابنة أبي جهل...، الحديث بلفظه.

تخريجه:

الحديث أخرجه الحاكم هنا من طريقين عن يزيد بن هارون، إحداهما من طريق الإمام أحمد.

والإمام أحمد أخرج الحديث في الفضائل (٢/٧٥٥ رقم ١٣٢٤)، ووقع هناك: «عن أبي حنظلة، عن رجل من أهل مكة، أن علياً...»، ولعله الصواب، فإن أبا حنظلة كوفي، لا مكي كما سيأتي في دراسة الإسناد.

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «مرسل».

وإنما أعله بالإرسال، لأن الحديث من رواية أبي حنظلة، وهو ليس =

. . . .

= بصحابي، وهذا بناء على رواية الحاكم، والصواب ما في فضائل الصحابة لأحمد، على أن الحديث من رواية أبي حنظلة، عن رجل من أهل مكة، يدل على ذلك أمران:

١ ـ أبو حنظلة كوفي، وليس بمكي.

٢ ـ قال الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة (ص ٣١٥ رقم ١٢٦٣) في ترجمة أبي حنظلة هذا: «وقد روى أيضاً عن رجل من أهل مكة، عن علي ـ رضي الله عنه ـ».

وعليه فيكون الواسطة بين أبي حنظلة، وعلي ـ رضي الله عنه ـ مبهم.

ومع ذلك فأبو حنظلة لا تعرف حاله، فقد ذكره البخاري في الكنى من تاريخه (٢٦/٩ رقم ٢٠٨)، وسكت عنه، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣٦٣/٩ رقم ١٦٥٦)، وبيّض له، وذكر أن أبا زرعة سئل عنه، فقال: «كوفي لا أعرف اسمه».

وأما الحافظ ابن حجر، فقال في الموضع السابق من تعجيل المنفعة: «قال ابن شيخنا: لا يعرف، قلت: بل هو معروف، يقال له: الحذَّاء ـ بمهملة، ثم معجمة ـ، ولم يسمّ...، ذكره أبو أحمد الحاكم، وقال: حديثه في الكوفيين، قلت: ولا أعرف فيه جرحاً، بل ذكره ابن خلفون في الثقات». اهـ.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الحاكم فيه خطأ صوابه: «عن أبي حنظلة، عن رجل من أهل مكة، أن علياً...، وعليه فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لإبهام الراوي للحديث عن علي، ولجهالة حال أبي حنظلة الحذَّاء، وهو حسن لغيره بالطريق السابقة برقم (٥٩٨)، وصحيح لغيره من طريق المسور بن مخرمة، وحديثه في الصحيحين، وسيأتي تخريجه بتمامه برقم (٧٦٠)، ولفظه: «إن فاطمة مني، وإني أتخوَّف أن تفتن في دينها»... الحديث.

٦٠٠ ـ حديث أسماء بنت عُمَيْس قالت:

كنت في زفاف فاطمة... الحديث.

قلت: فيه صالح بن حاتم، عن أبيه، وحاتم خرّجا له[١]، وصالح من شيوخ مسلم[٢]، ولكن الحديث غلط؛ فإن أسماء كانت ليلة زفاف فاطمة بالحبشة.

---

(١) كما في الكاشف (١/١٩٢ رقم ٨٤٨)، والتهذيب (٢/١٣١ رقم ٢١٨).

(٢) كما في التهذيب (٤/٣٨٤ رقم ٦٤٤).

٦٠٠ ـ المستدرك (٣/١٥٩): أخبرني أحمد بن جعفر بن حمدان البزار، ثنا إبراهيم بن عبد الله بن مسلم، ثنا صالح بن حاتم بن وردان، حدثني أبي، حدثني أيوب، عن أبي يزيد المدني، عن أسماء بنت عميس، قالت: كنت في زفاف فاطمة بنت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فلما أصبحنا، جاء النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ إلى الباب، فقال: «يا أم أيمن، ادعي لي أخي»، فقالت: هو أخوك، وتنكحه؟! قال: «نعم يا أم أيمن»، فجاء علي، فنضح النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ عليه من الماء، ودعا له، ثم قال: ادعي لي فاطمة»، قالت: فجاءت تعثّر من الحياء، فقال لها رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ: «اسكني، فقد أنكحتك أحب أهل بيتي إلي»، قالت: ونضح النبي ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ عليها من الماء، ثم رجع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فرأى سواداً بين يديه، فقال: «من هذا؟» فقلت: أنا أسماء، قال: «أسماء بنت عميس؟» قلت: نعم، قال: «جئت في زفاف ابنة رسول الله؟» قلت: نعم، فدعا لي.

تخـريجـه:

الحديث له عن أسماء ـ رضي الله عنها ـ طريقان:

● **الأولى:** طريق أيوب السختياني، واختلف عليه.

=

. . . .

= فرواه حاتم بن وردان، عنه، عن أبـي يزيد المدني، عن أسماء.

ورواه عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن عكرمة، يزيد المديني، أو أحدهما ــ شك عبد الرزاق ــ، عن أسماء.

ورواه سعيد بن أبـي عروبة، عن أيوب، واختلف على سعيد.

فرواه محمد بن سواء، عنه، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، ليس فيه ذكر لأسماء.

ورواه عبد الوهاب بن عطاء، عنه، عن أبـي يزيد المديني، قال: وأظنه عن عكرمة، فذكره مرسلاً ليس فيه ذكر لأسماء، ولا لابن عباس، ولا لأيوب.

أما رواية حاتم بن وردان فهي التي أخرجها الحاكم هنا من طريق القطيعي.

والقطيعي أخرج الحديث في زياداته على الفضائل لأحمد (٢/٧٦٢ رقم ١٣٤٢).

ورواه النسائي في الخصائص (ص ١٣٧ ــ ١٣٨ رقم ١٢٤).

والطبراني في الكبير (٢٤/١٣٦ ــ ١٣٧ رقم ٣٦٤).

والدولابـي في الذرية الطاهرة (ص ٣٧).

أما الدولابـي فإنه أخرجه من طريق صالح بن حاتم، لكن سقط من سنده قوله: «حدثني، أبـي»، فجاء الحديث عنده من رواية صالح، عن أيوب.

وأما النسائي، فمن طريق إسماعيل بن مسعود، عن حاتم، به نحوه، وأما الطبراني، فمن طريق مسلم بن إبراهيم، عن حاتم بن وردان، ومن طريق إبراهيم بن عبد الله بن مسلم أبـي مسلم الكشي، عن صالح بن حاتم، به نحوه.

وأما رواية عبد الرزاق، فأخرجها هو في مصنفه (٥/٤٨٥ ــ ٤٨٦ رقم ٩٧٨١) بنحوه.

وأخرجه الإمام أحمد في الفضائل (٢/٥٦٨ ــ ٥٦٩ رقم ٩٥٨). =

= وإسحاق بن راهويه في مسنده ـ كما في المطالب العالية (٢/٣١ ـ ٣٢ رقم ١٥٧٤)، وكما في حاشية فضائل الصحابة لأحمد ـ .
والطبراني في الكبير (٢٤/١٣٧ ـ ١٣٨ رقم ٣٦٥).
ثلاثتهم من طريق عبد الرزاق، به.
وأما رواية محمد بن سواء، عن سعيد بن أبي عروبة، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، فأخرجها النسائي في الخصائص (ص ١٣٨ ـ ١٣٩ رقم ١٢٥)، وعدَّه مخالفاً لحاتم بن وردان، فقال: «خالفه سعيد بن أبي عروبة، فرواه عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس»، ثم ذكره بنحوه، إلا أن قوله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ: «جئت تكرمين ابنة رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ؟»، ودعاءه، جاء في الحديث موجهاً لأم أيمن ـ رضي الله عنها ـ، وليس فيه ذكر لأسماء.
وأما رواية عبد الوهاب بن عطاء، عن سعيد بن أبي عروبة، عن أبي يزيد المدني، عن عكرمة مرسلاً فأخرجها ابن سعد في الطبقات (٨/٢٣ ـ ٢٤) بنحو سياق الحاكم.

● **الطريق الثانية**: طريق يحيى بن العلاء، عن عمه شعيب بن خالد، عن حنظلة بن سمرة بن المسيب، عن أبيه، عن جده، عن ابن عباس، قال. . .، فذكر الحديث بنحوه، وفيه زيادة، وفي آخره قال ابن عباس: فأخبرتني أسماء. . .، الحديث.
أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥/٤٨٦ ـ ٤٨٩ رقم ٩٧٨٢).
ومن طريقه الطبراني في الكبير (٢٢/٤١٠ ـ ٤١٢ رقم ١٠٢٢) و(٢٤/١٣٢ ـ ١٣٥ رقم ٣٦٢).

دراسة الإسناد:
الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «حاتم خُرِّج له، وصالح من شيوخ مسلم، ولكن الحديث غلط؛ لأن أسماء كانت ليلة زفاف فاطمة بالحبشة». =

. . . .

= فالذهبي إنما أعلَّ الحديث من جهة متنه، وأما سنده، فلم يذكر له علة.

وظاهر الإسناد أن له علتين، ويمكن دفعهما:

١ ـ الاضطراب في سنده كما يظهر من التخريج.

٢ ـ قول ابن حجر في التقريب (٢/٤٩٠ رقم ٢٠) عن أبي يزيد المدني: «مقبول»، يعني حيث يتابع، وإلا فليّن الحديث كما صرح به في مقدمة التقريب (١/٥).

والجواب عن هاتين العلتين كما يلي:

١ ـ أما الاضطراب، فإن الحديث رواه عن أيوب ثلاثة، هم: حاتم بن وردان، ومعمر، وسعيد بن أبي عروبة.

أما رواية حاتم، ومعمر فلا خلاف بينهما، فإن عبد الرزاق في روايته للحديث عن معمر شك، هل الحديث عن أيوب، عن عكرمة، وأبي يزيد كليهما، أو أحدهما، وليس هناك ما يمنع من أن يروي أيوب الحديث عن كليهما، ولو فرض أنه أحدهما، فيكون الراجح أنه أبو يزيد؛ لوجود المرجّح، وهو رواية حاتم.

أما رواية سعيد بن أبي عروبة فقد اختلف عليه فيها كما سبق، والرواية التي أخرجها النسائي عن محمد بن سواء، عنه، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، هذه فيها مخالفة لرواية حاتم، ومعمر، وقد نص النسائي على هذه المخالفة كما سبق.

وأما الرواية التي أخرجها ابن سعد عن عبد الوهاب بن عطاء، عن أيوب، عن أبي يزيد المدني، عن عكرمة مرسلاً، فهذه ليس مخالفة لرواية حاتم، ومعمر؛ لأنها من غير طريق أيوب.

فبقي الترجيح إذن بين هاتين الروايتين.

وقبل الترجيح لا بد من النظر في حال سعيد بن أبي عروبة. =

. . . .

= وهو سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري، مولاهم، أبو النضر البصري، ثقة حافظ روى له الجماعة، وله تصانيف، ومن أثبت الناس في قتادة، إلا أنه اختلط. / الجرح والتعديل (٤/٦٥ ـ ٦٦ رقم ٢٧٦)، والتهذيب (٤/٦٣ ـ ٦٦ رقم ١١٠)، والتقريب (١/٣٠٢ رقم ٢٢٦)، والكواكب النيرات (ص ١٩٠ ـ ٢١٢ رقم ٢٥).

وحيث تبينَّ من حال سعيد الاختلاط، فينظر في رواية محمد بن سواء، وعبد الوهاب بن عطاء عنه، هل هي قبل الاختلاط، أو بعده.

وفي الموضع السابق من الكواكب النيرات ذكر أن عبد الوهاب بن عطاء سمع من سعيد قبل الاختلاط، ولم ينص على أن محمد بن سواء سمع منه قبل، أو بعد الاختلاط، وإنما ذكر أن الشيخين أخرجا لسعيد من طريق محمد بن سواء، وهذا لا يفيد سماعه منه قبل الاختلاط، فإن الشيخين قد يخرجان لمن سمع منه بعد الاختلاط، إما متابعة، أو لدقَّة معرفتهما بعلل الأحاديث، وتيقُّنهما من سلامة ما أخرجاه من تلك الطريق من القوادح، يدل عليه قول الحافظ ابن حجر في هدي الساري (ص ٤٠٦): «لم يخرج له ـ أي لسعيد ـ البخاري عن غير قتادة سوى حديث واحد أورده في كتاب اللباس من طريق عبد الأعلى عنه . . .، وأما ما أخرجه البخاري من حديثه عن قتادة، فأكثره من رواية من سمع منه قبل الاختلاط، وأخرج عمن سمع منه بعد الاختلاط قليلاً، كمحمد بن عبد الله الأنصاري، وروح بن عبادة، وابن أبي عدي، فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقى منه ما توافقوا عليه». اهـ.

ومع ما تقدم ذكره فإن الرواية عن محمد بن سواء لا تثبت، ففي الإسناد إليه سهيل بن خلَّاد العبدي البصري، ولم يوثقه أو يجرحه أحد ـ كما في التهذيب (٤/٢٦٢ رقم ٤٥١) ـ، وفي التقريب (١/٣٣٨ رقم ٥٧٨) قال: «مقبول» وعليه فرواية عبد الوهاب بن عطاء أرجح من رواية محمد بن سواء، ولا منافاة إذن بينها وبين رواية حاتم، ومعمر، لأنها من غير طريق أيوب.

٢ ـ أما قول ابن حجر عن أبي يزيد: «مقبول»، فالصواب خلافه، لأن =

= أبا يزيد المدني هذا أقل أحواله أنه صدوق، فقد وثقه ابن معين، وقال أبو داود: سألت أحمد عنه، فقال: تسأل عن رجل روى عنه أيوب؟ وروى له البخاري في صحيحه، وقال مالك: لا أعرفه، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه.

وأما اسمه فقد قال أبو حاتم: لا يُسمَّى، وقال أبو زرعة: لا أعلم له اسماً. اهـ. من الجرح والتعديل (٩/٤٥٨ ـ ٤٥٩ رقم ٢٢٥٣)، والتهذيب (١٢/ ٢٨٠ رقم ١٢٨٣).

وحيث أمكن دفع هاتين العلتين، فيكون الحديث معلولاً من جهة متنه فقط كما قال الذهبي، ووافقه ابن حجر، فقال ـ كما في المطالب العالية (٢/٣٢): «رجاله ثقات، لكن أسماء بنت عميس كانت في هذا الوقت بأرض الحبشة مع زوجها جعفر، لا خلاف في ذلك، فلعل ذلك كأن لأختها سلمى بنت عميس، وهي امرأة حمزة بن عبد المطلب».

قلت: ما ذكره ابن حجر بقوله: «فلعل ذلك كان لأختها سلمى...» إلخ، هذا مجرد احتمال لا دليل عليه، يدفع الإشكال.

الحكم على الحديث:

الحديث شاذ من هذه الطريق، سنده لا مطعن فيه، وإنما العلة في متنه كما سبق.

وتقدم في الحديث السابق برقم (٥٩٧) ذكر بعض الشواهد، لكنها ضعيفة جداً، لا يثبت الحديث بشيء منها، والله أعلم.

٦٠١ ــ حديث محمد بن حيُّويه الهمذاني، حدثنا الدَّبري، (أنا)(١) عبد الرزاق، حدثني أبي، (عن)(٢) مِيْنَاء مولى عبد الرحمن بن عوف، قال: خذوا عنِّي قبل أن تُشاب الأحاديث بالأباطيل، سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ يقول:

«انا الشجرة، وفاطمة فرعها، وعلي لقاحها، والحسن والحسين ثمرتها، وشيعتنا(٣) ورقها، وأصلها في جنة عدن».

قال: هذا متن شاذّ، وإسحاق صدوق، وعبد الرزاق، وأبوه، وجده(٤) ثقات، ومِيْنَاء بن أبي مِيْنَاء سمع من النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ.

قلت: ما قال هذا بشر سوى الحاكم، وإنما هذا تابعي ساقط، قال أبو حاتم: كان يكذب(٥)، وقال ابن معين: ليس

---

(١) في (أ): (حدثنا).

(٢) في (أ): (حدثني أبي، عن أبيه، أو: عن ميناء...)، وفي (ب): (حدثني أبي، حدثني، أو: عن ميناء...)، وفي المستدرك وتلخيصه: (حدثني أبي، حدثني أبي، عن ميناء...)، وهذا ما يقتضيه كلام الحاكم بذكره جد عبد الرزاق، والصواب ما أثبته من الكامل لابن عدي (٦/٢٤٥١)، والموضوعات لابن الجوزي (٢/٥)، ومن ترجمة ميناء في الجرح والتعديل (٨/٣٩٥ رقم ١٨١١)، ومن اللآلىء المصنوعة (١/٤٠٥).

(٣) قوله: (وشيعتنا) ليس في (ب)، وفي موضعه بياض.

(٤) الصواب أن جد عبد الرزاق ليس له ذكر في سند الحديث كما سبق.

(٥) الموضع السابق من الجرح والتعديل.

بثقة(٦)، ولكن أظن أن هذا وضع على الدَّبري، فإن ابن حيُّويه متهم بالكذب، أفما اسْتَحْيَيْت أيها المؤلف أن تورد هذه الأخلوقات من أقوال الطُّرُقيَّة فيها يستدرك على الشيخين؟

= (٦) تاريخ ابن معين (٢/٦٠٠ رقم ٣٢٩).

٦٠١ ــ المستدرك (٣/١٦٠): حدثنا أبو بكر محمد بن حيُّويه بن المؤمَّل الهمذاني، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن عباد، أنا عبد الرزاق بن همام، (حدثني أبي، عن ميناء) بن أبي ميناء مولى عبد الرحمن بن عوف، قال: خذوا عني قبل أن تشاب الأحاديث بالأباطيل، سمعت رسول الله ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ يقول: «أنا الشجرة، وفاطمة فرعها، وعلي لقاحها، والحسن والحسين ثمرتها وشيعتنا ورقها، وأصل الشجرة في جنة عدن، وسائر ذلك في سائر الجنة».

تخـــريجـــه:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٦/٢٤٥١)، و(٢/٧٤٨) من طريق عمر بن سنان، ثنا الحسن بن علي أبو عبد الغني الأزدي، ثنا عبد الرزاق، عن أبيه، عن ميناء...، الحديث بنحوه، ثم قال ابن عدي: «لعل البلاء فيه من ميناء، أو عبد الرزاق».

ومن طريق ابن عدي أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/٥)، وقال: «هذا حديث موضوع، وقد اتهموا بوضعه ميناء، وكان غالياً في التشيع».

دراسة الإسناد:

الحديث أخرجه الحاكم، وقال: «هذا متن شاذ، وإن كان كذلك، فإن إسحاق الدَّبري صدوق، وعبد الرزاق، وأبوه، وجده ثقات، وميناء مولى عبد الرحمن بن عوف قد أدرك النبي ــ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ــ، وسمع منه، والله أعلم»، فتعقبه الذهبي بقوله: «ما قال هذا بشر سوى الحاكم، وإنما ذا تابعي ساقط، وقال أبو حاتم: كذاب، يكذب، وقال =

. . . .

ابن معين: ليس بثقة، ولكن أظن أن هذا وضع على الدبري، فإن ابن حيُّويه متهم بالكذب، أفما استحييت أيها المؤلف أن تورد هذه الأخلوقات من أقوال الطرقية فيما يستدرك على الشيخين؟».

أما مِيْناء ــ بكسر الميم، وسكون التحتانية، ثم نون ــ ابن أبي ميْناء الخزَّاز، مولى عبد الرحمن بن عوف، فإنه متروك، كذَّبه أبو حاتم، وقال ابن معين، والنسائي: ليس بثقة، وقال يعقوب بن سفيان: غير ثقة ولا مأمون، يجب ألا يكتب حديثه، وقال الدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: «منكر الحديث، قليل الرواية، روى أحرفاً يسيرة لا تشبه أحاديث الثقات، وَجَب التنكّب عن روايته»، وقال ابن عدي: «يبين على حديثه أنه يغلوا في التشيع». اهـ. من الجرح والتعديل (٣٩٥/٨ رقم ١٨١١)، والمجروحين (٢٢/٣)، والكامل (٢٤٥٠/٦ ــ ٢٤٥١)، والميزان (٢٣٧/٤ رقم ٨٩٨١)، والتهذيب (٣٩٧/١٠ رقم ٧١٤)، والتقريب (٢٩٣/٢ رقم ١٥٦٤).

قلت: وقد قال ميناء عن نفسه: «احتلمت حين بويع عثمان»، فدلَّ هذا على أن الحاكم قد وهم بزعمه أنه أدرك النبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ، وسمع منه.

وأما أبو بكر محمد بن حيُّويه بن المؤمل الكرجي، الهمذاني، يعرف بابن أبي روضة، فإنه ضعيف جداً، لقيه البُرقاني، وسمع منه، وقال عنه: كان غير موثق عندهم، وقال أيضاً: لم يكن ثبتاً. / تاريخ بغداد (٢٣٣/٥ رقم ٢٧٢٠)، والميزان (٥٣٢/٣ رقم ٧٤٦٤)، واللسان (١٥١/٥ رقم ٥١٣).

وقد تابع ابن حيُّويه عمر بن سنان، عن الحسن بن علي أبي عبد الغني الأزدي، عن عبد الرزاق، به عند ابن عدي كما سبق.

والحسن بن علي بن عيسى، أبو عبد الغني الأزدي كذاب، اتهمه الذهبي في الميزان (٢٣٧/٤) بوضع هذه الطريق، حيث ذكر الحديث، ثم قال: «لعله من وضع أبي عبد الغني».

. . . .

= وقال ابن حبان عن أبي عبد الغني هذا: «يروي عن مالك وغيره من الثقات، ويضع عليهم، لا تحل كتابة حديثه، ولا الرواية عنه بحال»، وذكر له الدارقطني حديثاً، وقال: «باطل، وضعه أبو عبد الغني على الرازق»، وقال أبو نعيم والحاكم: حدث عن مالك أحاديث موضوعة. اهـ. من المجروحين (١/٢٤٠)، والميزان (١/٥٠٥ رقم ١٨٩٦)، والمغني في الضعفاء (١/١٦٣ رقم ١٤٤٦)، واللسان (٢/٢٢٦ ـ ٢٢٧ رقم ٩٨١).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع من كلا الطريقين عن عبد الرزاق، أما طريق الحاكم فلشدة ضعف ميناء، ومحمد بن حيُّويه، وأما طريق ابن عدي، فلشدة ضعف ميناء، ونسبة أبي عبد الغني إلى الكذب ووضع الحديث.

وله شاهد من حديث جابر، وابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ .

أما حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ فلفظه: «يا علي، ادن مني، ضع خمسك في خمسي، يا علي، خلقت أنا وأنت من شجرة، أنا أصلها، وأنت فرعها، والحسن والحسين أغصانها، من تعلق بغصن منها أدخله الله الجنة».

أخرجه ابن عدي في الكامل (٥/١٨٢٤) من طريق عثمان بن عبد الله الشامي، عن ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر، به.

وقال ابن الجوزي في الموضوعات (٢/٦): «وقد أخذ هذا الحديث عثمان بن عبد الله الشامي، فغيره، وزاد فيه ونقص، ورواه من حديث جابر».

قلت: عثمان هذا هو ابن عبد الله بن عمرو بن عثمان الأموي، وتقدم في الحديث (٥٥٢)، أنه كذاب يضع الحديث ويسرقه، فالحديث بهذا الإسناد موضوع لأجله.

وأما حديث ابن عباس: فلفظه نحو لفظ حديث ميناء.

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/٥)، من طريق محمد بن السَّري التَّمار، عن نصر بن شعيب، عن موسى بن نعيمان، عن ليث بن سعد، عن ابن جريج، عن مجاهد، عن ابن عباس.

=

. . . .

= قال ابن الجوزي: «هذا موضوع، وموسى لا يُعرف».

قلت: موسى هذا هو ابن النعيمان، كذا في موضوعات ابن الجوزي، واللآلىء (١/٤٠٥)، وذكره الذهبي في الميزان (٤/٢٢٥ رقم ٨٩٣٥)، فقال: «موسى بن النعمان نكرة لا يعرف، روى عن الليث بن سعد خبراً باطلاً».

والراوي عن موسى هذا هو نصر بن شعيب، وأظنه الذي ذكره الذهبي في الميزان (٤/٢٥١ رقم ٩٠٣٢)، وقال عنه: «ضُعِّف».

والراوي عنه محمد بن السَّري التَّمار، ذكره الذهبي في الميزان (٣/٥٥٩ رقم ٧٥٧٨)، فقال: «يروي المناكير والبلايا، ليس بشيء...، روى له الدارقطني حديثاً، فخبَّط، فقال: لعل هذا الشيخ دخل عليه حديث في حديث».

وعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً، فلا يصلح شيء من هذه الشواهد للاستشهاد، والله أعلم.

٦٠٢ ـ حديث أنس:

سألت أمي عن فاطمة، فقالت: كانت كالقمر ليلة البدر. . . إلخ.

قلت: موضوع، وفي إسناده محمد بن زكريّا الغلاّبي[(١)].

---

(١) قوله: (الغلابي) لم تتضح نقطه في (ب)، وفي التخليص المطبوع: (العلائي)، وفي المخطوط: (الغلائي)، وما أثبته من (أ)، ومصادر ترجمته في الحديث رقم (٥٦٣).

٦٠٢ ـ المستدرك (١٦١/٣): أخبرنا الحسن بن محمد بن إسحاق المهرجاني، ثنا محمد بن زكريا بن دينار البصري، ثنا عبد الله بن المثنى، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: سألت أمي عن فاطمة بنت رسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ، فقالت: كانت كالقمر ليلة البدر، والشمس كُفِرَ غماماً، إذا خرج من السَّحاب، بيضاء مشربة حمرة، لها شعر أسود، من أشد الناس برسول الله ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ شبهاً، والله كما قال الشاعر:

بيضاء تسحب من قيام شعرها ... وتغيب فيه وهو جَثْل أسْحَم

فكأنها فيه نهار مشرق ... وكأنه ليل عليها مظلم

اهـ.

ومعنى قوله: (كُفِر غماماً) أي: غُطِّي بالغمام، وهو السحاب، لأن أصل الكُفْر: تغطية الشيء تغطية تستهلكه ـ كما في النهاية (١٨٧/٤) ـ.

وقوله: (جَثْل): الجَثْل هو الضخم الكثيف من كل شيء، ومن الشعر: الكثير الملتف، وقيل: ما كثُف واسودَّ. / لسان العرب (١٠٠/١١).

وقوله: (أسْحَم) أي: أسود. / النهاية (٣٤٨/٢).

. . . .

=

دراسة الإسناد:

الحديث سكت عنه الحاكم، وأعله الذهبي بقوله: «موضوع، وفي إسناده محمد بن زكريا الغلابي».

ومحمد بن زكريا الغلابي هذا تقدم في الحديث (٥٦٣) أنه يضع الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع بهذا الإسناد لنسبة الغلابي لوضع الحديث.

انتهى الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع
وأوّله: مناقب الحسن والحسين
رضي الله عنهما